وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية

بلدية سكيكدة –نموذجا –

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة/

بوخلوط إيمان

إشراف الأستاذ/

أ. د حميدشة نبيل

السنة الجامعية: 2023 /2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية

بلدية سكيكدة –نموذجا –

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة/ بوخلوط إيمان **إشراف الأستاذ/ أ. د حميدشة نبيل**

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	مامنية سامية	أستاذة التعليم العالي	جامعة 20 اوت 1955 . سكيكدة .	رئيسة
02	حميدشة نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 اوت 1955 . سكيكدة .	مـقررا
03	معافة رقية	أستاذة محاضرة ـ أ ـ	جامعة 20 اوت 1955 . سكيكدة .	ممتحنة
04	بوشارب بولوداني خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة 08 ماي 1945 . قالمة .	ممتحنـا
05	تومي رياض	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة 20 اوت 1955 . سكيكدة .	ممتحنـا
06	بورحلي كريمة	أستاذة محاضرة ـ أ ـ	جامعة الصديق بن يحي . جيجل .	ممتحنة

السنة الجامعية: 2023 /2024

شكر وعرفان

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى البروفيسور حميدشة نبيل لقبوله والموافقة على كرم الإشراف لهذا العمل.

وأتقدم بأسمى عبارات الامتنان والشكر لكل من ساعدنا ونصحنا ووجهنا كما أعرب عن امتناني للأساتذة الأفاضل سواءا لجنة الخبرة والمناقشة الذين شاركوني علمهم وحكمتهم خلال مراحل إنجاز الأطروحة.

أعبر عن تقديري وعرفاني للجهود الرائعة لأعضاء المجلس وللمشرفين على المصالح الإدارية والمصالح التقنية البلدية (بلدية سكيكدة) الذين ساعدوني في توجيه بحثي نحو النجاح. كلمات الشكر لا تكفي لوصف مدى امتناني لكم.

وأختم بالشكر الخاص لله، الذي أوفقني وسدد خطاي ومنحني الإرادة والعزيمة لتحقيق هذا البحث.

[إيمان بوخلوط]

الإهداء

"الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا الإنجاز العلمي، وأشكر الله على القوة والصبر الذي وفرها لي خلال هذه الرحلة..."

لروح أمي الغالية،

هذه الأطروحة تحمل بين صفحاتها شكري العميق وحبي الأزلي. لقد كنتِ قدوتي وإلهامي رغم غيابك الجسدي، إلا أن ذكراكِ تعيش دائمًا في قلبي. أتمنى أن تكوني فخورة بتحقيقي لهذا الإنجاز، وأن يكون له بريقٌ من النجاح يعكس تأثيرك العظيم. رحم الله روحك وأسكنك فسيح جناته.

إلى زوجي المحترم

بكل فخر واعتزاز، أقدم هذا الإنجاز لأروع عائلة في حياتي، زوجي الرائع كنت الدعم والإلهام، ولولا حبك وتشجيعك، لما وصلت إلى هنا.

يحي، جويدة

ابني وابنتي الغاليين، أنتما مصدر قوتي وفخري، كل نجاح في حياتي يحمل بصمة حبكما. أنتما جعلتموها رحلة رائعة وملهمة.

هذا الإنجاز ليس فقط لي، بل لكم أيضًا فأنتم كنز لا يقدر بثمن. أشكركم على الدعم اللامحدود والحب الذي لا ينتهي.

بكل حب ومودة

[إيمان بوخلوط]

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الاشكال	–
مقدمة	–
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة	
تمهيد	24
1.أسباب اختيار الموضوع	25
1.1. الأسباب الذاتية	25
2.1. الأسباب الموضوعية	25
2. أهمية الدراسة	25
3. أهداف الدراسة	26
4. تحديد إشكالية الدراسة	27
5. صياغة الفرضيات	29
6. تحديد مفاهيم الدراسة	30
1.6. المفاهيم الأساسية	30
1.1.6. مفهوم الدور	30
2.1.6. مفهوم المجلس الشعبي البلدي	32
–مفهوم البلدية	33
3.1.6. مفهوم التنمية المحلية	34
2.6. المفاهيم الجزئية	35
1.2.6. التخطيط	35
2.2.6. التنمية الاجتماعية	37
3.2.6. التنمية الاقتصادية	37

4.2.6. التنمية الثقافية	38
5.2.6. التنمية الشاملة	38
6.2.6.التنمية المستدامة	39
7.2.6. التنمية المتوازنة	39
8.2.6. المجتمع المحلي	40
9.2.6. التنمية المحلية المستدامة	40
7.الدراسات السابقة	42
أ. دراسات وطنية	42
ب. دراسات العربية	45
ج. دراسات أجنبية	49
8. الفجوة البحثية لموضوع الدراسة	52
9. النموذج التصوري للدراسة	53
1.9. النموذج التصوري المبدئي	55
2.9. النموذج التصوري الميداني	56
3.9. النموذج التصوري النهائي –الفعلي– : (متغيرات الدراسة)	57
4.9. النموذج التحليلي لموضوع دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية	58
10. صعوبات الدراسة	60
11. مسار الدراسة	61
خلاصة	63
الفصل الثاني: النظريات السوسيولوجية المتعلقة بالمجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية	
تمهيد:	66
اولا/ النظريات السوسيولوجية المتعلقة بالمتغير الأول (البلدية)	68
1.النظرية الحديثة للإدارة	69
توطئة	69
أولا: المفاهيم الأساسية للنظرية الحديثة الإدارية	69

ثانيا: المبادئ الأساسية للنظرية الحديثة الإدارية	70
ثالثا: النظريات الحديثة للإدارة	70
توطئة	71
1.النظرية السلوكية	71
2.النظرية النظمية	71
3.النظرية الاتصالية	71
4.نظرية اتخاذ القرار	72
5.النظرية المعرفية	73
6.نظرية القيادة	74
7.نظرية التخطيط والتنظيم	75
8.نظرية الابداع	76
9.النظرية الإيكولوجية	77
– الانتقادات الموجهة للنظرية الحديثة الإدارية	80
2. النظرية النقدية (النقد الهيكلي)	81
أولا: المفاهيم الأساسية للنظرية النقد الهيكلي	82
ثانيا: المبادئ الأساسية لنظرية النقد الهيكلي	83
ثالثا: كيف تنظر هذه النظرية موضوع الدراسة: (دور البلدية في التنمية المحلية)	84
رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية النقد الهيكلي	85
3.نظرية التحليل الاستراتيجي	86
المفاهيم الأساسية في التحليل الاستراتيجي	88
– الانتقادات الموجهة لنظرية التحليل الاستراتيجي للمنظمات	90
4. النظريات السوسيولوجية المتعلقة بالتنمية المحلية	91
اولا : النظريات السوسيولوجية المفسرة للدراسة التنمية	91
– الاتجاه السيكولوجي	92
– الاتجاه الانتشاري	92
– الاتجاه التطوري المحدث	93
– نظرية التبعية	94

– نظرية التحديث	94
ثانيا: نظريات التنمية المحلية	95
– نظرية أقطاب النمو	95
– نظرية وسائل الاتصال	97
– نظرية النمو المتوازن	97
– نظرية النمو غير المتوازن	97
– نظرية التعلم الاجتماعي	98
– النظرية الايكولوجية	98
–نظرية الدفع الداخلي للتنمية المحلية	100
–كيف تنظر النظرية لدور المجلس في التنمية المحلية	100
– نظرية الكفاءة الإستاتيكية للمكان	101
– نظرية الكفاءة الديناميكية للمكان	103
– نظرية الآثار الانتشارية للمعرفة ودور المناطق الحضرية والمدن	104
– كيف تنظر هذه النظرية (تفسر) متغيرات الدراسة	105
ثالثا: الاتجاهات النظرية النقدية (البدائل): رؤى جديدة لفهم واقع التنمية في البلدان النامية	106
–النظرية الظاهراتية	106
–نظرية التفاعلية الرمزية	107
–علم اجتماع العبث	108
–نظرية التصنيف الفئوي	109
خلاصة	111
الفصل الثالث: المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية	
تمهيد	114
المجلس الشعبي البلدي	115
توطئة	115
أولا/ إصلاحات المجلس الشعبي البلدي	115
1.اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:.	116
2.اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:	118

1.2. المجلس الشعبي البلدي ممثلا للبلدية	118
أ–رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته رئيسا للبلدية	119
ب–رئيس المجلس الشعبي البلدي رئيسا للهيئة التداولية	119
2.2. رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للدولة	119
أ–رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا للحالة المدنية	120
ب–رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا للشرطة القضائية	120
ج–رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا إداريا	120
د –اختصاصات أخرى	121
3.صلاحيات المجلس الشعبي البلدي	121
1.3. التهيئة والتنمية	121
2.3. التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز	122
3.3. النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدي	123
ثانيا/ أساسيات حول البلدية والتنمية المحلية	124
1. تسيير المجلس الشعبي البلدي	124
1.1. الدورات	124
2.1. المداولات	124
3.1.اللجان	125
ثالثا/ أثر المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية	126
1. أثر صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية في المجال الاقتصادي	126
2. أثر صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية في المجال الاجتماعي	126
3.أثر صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية في مجال السكن.	127
رابعا/ آليات العمل التنموي المحلي	127
1/ الآليات القانونية	127
1.1.هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي	128
2.1.عمل اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس الشعبي البلدي	130
3.1.اللجان الخاصة أو المؤقتة	132
4.1.عمل لجنة الصفقات العمومية بالبلدية	132

2/ الاليات الادارية	137
1.2. مجلس الولاية	137
2.2.المفتشية العامة للولاية	138
3.2.الدائرة كهيئة وصاية	138
3.3 عمل الرقابة المالية	139
3/ الآليات التقنية والفنية والمالية	141
1.3. الآليات التقنية والفنية	141
1.1.3. المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير	141
2.1.3. مخطط شغل الأراضي	144
3.1.3. الوعاء العقاري لاستقبال المشاريع النمو	146
2.3. الآليات المالية	147
1.2.3. الموارد المحلية الذاتية	147
3.3.الموارد المالية الخارجية	149
خلاصة	150
التنمية المحلية	151
توطئة	151
أولا: طبيعة التنمية المحلية	151
1. مبادئ التنمية المحلية	151
2.خصائص التنمية المحلية	152
3.الركائز الأساسية للتنمية المحلية	157
4.أهداف التنمية المحلية	158
ثانيا: أساسيات حول التنمية المحلية	159
1.أبعاد التنمية المحلية	159
1.1. البعد الاقتصادي للتنمية المحلية	159
2.1. البعد الاجتماعي للتنمية المحلية	159
3.1. البعد البيئي للتنمية المحلية	160
2. متطلبات التنمية المحلية	160

3. معوقات التنمية المحلية	161
1.3. العراقيل الاقتصادية	161
2.3. العراقيل الاجتماعية	162
3.3. العراقيل الإدارية	162
4.3. العراقيل السياسية	163
5.3. العراقيل المادية	163
ثالثا: نماذج التنمية المحلية	163
1.النموذج التكاملي	163
2.النموذج التكييفي	163
3.نموذج المشروع	164
خلاصة	165
المجلس الشعبي و التنمية المحلية	166
توطئة	166
أولا: المخططات البلدية للتنمية	166
1.المخططات البلدية للتنمية المحلية:(PCD)	166
2.البرامج القطاعية للتنمية:(PSD)	168
ثانيا: البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية	169
1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	169
1.1.الأنظمة الخاصة بالتضامن والنشاط الاجتماع	170
2.برنامج صندوق الجنوب	171
صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الإيكولوجية الكبرى	171
ثالثا: التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية	171
1. تفعيل دور البلدية وتطوير الخدمات الأساسية للمجتمع	171
2.علاقة الصندوق المشترك بين البلديات وتنمية القطاع الفلاحي والزراعي	172
3.التحديات والمعوقات التي تواجه المجلس الشعبي البلدي لتحقيق التنمية المحلية (تأثر فاعلية السلطة المحلية بالاشكاليات السياسية واللوجيستيكية)	173
رابعا :القراءة السوسيولوجية لابعاد ومؤشرات الدراسة	177

اولا: دور المجلس الشعبي البلدي في التخطيط التنموي	177
1.اشكالية التخطيط المحلي	178
2. التحليل السوسيولوجي للتخطيط التنموي المحلي	179
ثانيا: دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التماسك الاجتماعي– العلاقات الاجتماعية	189
1. اشكالية المجلس الشعبي البلدي في تحقيق الانسجام الاجتماعي	181
2. التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التلاحم الاجتماعي.	186
ثالثا: مصادر تمويل المجلس الشعبي البلدي	187
1.اشكالية مصادر التمويل المحلي للمجلس الشعبي البلدي	188
2. التحليل السوسيولوجي لمصادر التمويل المحلي	192
رابعا: دور المجلس الشعبي البلدي في الحفاظ على الهوية والمحافظة على التراث الثقافي	193
1. اشكالية المجلس الشعبي البلدي في الحفاظ على الهوية المحلية	194
2. التحليل السوسيولوجي دور المجلس الشعبي البلدي للتنمية الثقافية المحلية	196
خامسا: تاثير العمليات السياسية والاقتصادية المحلية في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة	200
1. اشكالية القرارات المحلية للمجلس البلدي في تحقيق الرفاهية	201
2. التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي من الناحية الإدارية .	203
سادسا: دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التوازن (التنمية) بين الابعاد البيئية و الاجتماعية لضمان بيئة محلية مستدامة	205
1. اشكالية المجلس الشعبي البلدي في تحسين البيئة المحلية و الحياة الاجتماعية .	205
2. التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية	207
خلاصة	210
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	.
تمهيد	215
أولا/ الدراسة الإستطلاعية	216
ثانيا/ المنهج المستخدم	216
ثالثا / مجالات الدراسة	217
1.المجال المكاني	217

2.المجال الزماني	217
3.المجال البشري	220
رابعا/ حدود الدراسة	220
1. حدود زمانية	221
2. حدود جغرافية	221
3. المتغيرات الخارجية	221
خامسا / مجتمع الدراسة	222
سادسا / تقنيات البحث الميداني	223
1. الملاحظة	223
2. المقابلة الاستكشافية	223
3. الإستمارة	225
4. الوثائق والسجلات	225
خلاصة	226
الفصل الخامس: توبيب وتفريغ وتحليل البيانات الميدانية	.
تمهيد	229
المحور الأول: جداول تتعلق بالبيانات الشخصية	230
المحور الثاني: جداول تتعلق بالفرضية الأولى	234
المحور الثالث: جداول تتعلق بالفرضية الثانية	244
المحور الرابع: جداول تتعلق بالفرضية الثالثة	251
المحور الخامس: جداول تتعلق بالفرضية الرابعة	256
المحور السادس: جداول تتعلق بالفرضية الخامسة	263
المحور السابع: جداول تتعلق بالفرضية السادسة	277
خلاصة	290
الفصل السادس: مناقشة نتائج الدراسة	.
تمهيد	293
أولا: مناقشة النتائج الخاصة بالبيانات الشخصية	294

ثانيا/ مناقشة وتحليل النتائج	294
-مناقشة النتائج حسب دليل الاستمارة و أدوات البحث العلمي	294
تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الاول	294
تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني	296
تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثالث	297
تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الرابع	297
تحليل النتائج المتعلقة بالمحور الخامس	298
تحليل النتائج المتعلقة بالمحور السادس	399
-مناقشة النتائج على ضوء أهداف الدراسة	301
-مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	302
-مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	303
-مناقشة النتائج على ضوء النظريات	304
ثالثا/ النتيجة العامة	308
رابعا/ الاقتراحات والتوصيات	309
خلاصة	310
خاتمة	ج- د
قائمة المراجع	315
ملخص الدراسة باللغة العربية	336
ملخص باللغة الفرنسية	338
ملخص باللغة الانجليزية	340
الملاحق	341

فهرس الجداول

01	يمثل التخصصات المتداخلة حول موضوع الدراسة	60
02	توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	230
03	توزيع المبحوثين حسب متغير السن	230
04	توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية	331
05	توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي	232
06	توزيع المبحوثين حسب متغير عقد العمل	233
07	توزيع المبحوثين حول معنى التنمية	234
08	توزيع المبحوثين حسب الصلاحيات الممنوحة للبلدية التي تسمح بأداء مهامها في التنمية المحلية	236
09	توزيع المبحوثين حسب السياسات الاستراتيجية المتبعة في تحليل الواقع الاجتماعي	237
10	توزيع المبحوثين حسب الصلاحيات الواسعة والإمكانيات المحدودة	238
11	توزيع المبحوثين حسب التشارك في اتخاد القرارات في المجتمع المحلي جزءا أساسيا من منهجية التخطيط التنموي للمجلس	239
12	توزيع المبحوثين حسب اليات لتحسين التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس لتحسين عملية التخطيط	240
13	توزيع المبحوثين حسب اجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الأهداف المحددة	241
14	توزيع المبحوثين حسب ادراج الابعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس	242
15	توزيع المبحوثين حسب التشجيع على مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع	243
16	توزيع المبحوثين حسب توجيه الموارد المالية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي	244
17	توزيع المبحوثين حسب تقديم الدعم الكافي لجهود المجلس في توطيد العلاقات الاجتماعية	245
18	توزيع المبحوثين حسب الاليات الفعالة للتفاعل مع افراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بتحسين العلاقات الاجتماعية	246

19	توزيع المبحوثين حول ضرورة زيادة التواصل الإعلامي بين المجلس الشعبي البلدي والسكان لنشر الوعي بأنشطتهم في تحسين العلاقات الاجتماعية	247
20	توزيع المبحوثين حول استفادة اللجان الاجتماعية في المجلس من مدى تنوع المشاريع والبرامج التي تعزز التواصل وتحسين الروابط بين السكان	248
21	توزيع المبحوثين حول الإجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول المشاريع ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية مع تشارك	249
22	توزيع المبحوثين حول اعتبار المجلس جزءا فعالا في حل التحديات الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع	250
23	توزيع المبحوثين حول إمكانية المجلس دعم الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية لزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع	251
24	توزيع المبحوثين حول تواجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان توزيع الموارد المالية	252
25	توزيع المبحوثين حول التفاعل مع المنظمات الدولية او الهيئات الخيرية للحصول على دعم مالي	253
26	توزيع المبحوثين حول مبادرات لتشيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية	254
27	توزيع المبحوثين حول تواجد سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة	255
28	توزيع المبحوثين حول تحديات تواجه المجلس في تامين التمويل لمشاريع ودعم الصناعات المحلية	256
29	توزيع المبحوثين حول اتخاد المجلس قرارات محلية تزيد من حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة	257
30	توزيع المبحوثين التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعال في الحفاظ على التراث	258
31	توزيع المبحوثين حول تقييم دوري لتأثير القرارات للحفاظ على التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة	259
32	توزيع المبحوثين هناك خطط لتوثيق التراث الثقافي من خلال مشاريع تاريخية توثيقية والوعي به	260
33	توزيع المبحوثين حول التعاون مع الجهات الاكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على	262

	التراث للاستفادة من الخبرات والابحاث	
34	توزيع المبحوثين حول وجود جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي	263
35	توزيع المبحوثين حول ملاحظتهم ان هناك تأثيرا إيجابيا او سلبيا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي	264
36	توزيع المبحوثين حول هناك جهود من قبل السلطات المحلية لدعم وخلق فرص العمل في المنطقة	265
37	توزيع المبحوثين حول توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية	266
38	توزيع المبحوثين حول التفاعل بين القطاع السياسي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي	267
39	توزيع المبحوثين حول اعتبار مستوى المعيشة في المنطقة مرتفعا او منخفضا بناءا على العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية	268
40	توزيع المبحوثين حول الشعور بالتحسن في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة	269
41	توزيع المبحوثين حول اعتبار التوظيف المحلي ودعم الاعمال الصغيرة والمتوسطة جزءا من استراتيجيات السياسة الاقتصادية المحلية	271
42	توزيع المبحوثين حول هناك تواصل فعال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية لتحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة	272
43	توزيع المبحوثين حول هناك توجيه للموارد نحو المشاريع التي تؤثر إيجابيا على حياة المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة	273
44	توزيع المبحوثين حول هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة	274
45	توزيع المبحوثين حول وجود سياسات لمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل	275
46	توزيع المبحوثين حول تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة	277
47	توزيع المبحوثين حول سياسات محددة للمجلس تستهدف الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة	278

48	توزيع المبحوثين حول تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة	279
49	توزيع المبحوثين حول مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية	280
50	توزيع المبحوثين حول تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات الحفاظ على البيئة والإستدامة	282
51	توزيع المبحوثين حول مبادرات لتشجيع التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة	283
52	توزيع المبحوثين حول حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية جزءًا من أولويات المجلس	284
53	توزيع المبحوثين حول نهج المجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية	285
54	توزيع المبحوثين حول دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة	287
55	سياسات لتحسين التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والإجتماعية للمجتمع المحلي	288
56	إقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية	289

الرقم	فهرس الاشكال	الصفحة
01	رسم توضيحي يمثل خصائص البلدية	34
02	رسم توضيحي يمثل العوامل الاساسية في التخطيط	37
03	رسم توضيحي يمثل النموذج التصوري	55
04	رسم توضيحي يمثل النموذج التصوري	56
05	رسم توضيحي يمثل النموذج التصوري	57
06	رسم توضيحي يمثل مخطط المرحلة الاستكشافية	61
07	رسم توضيحي يمثل مسار الدراسة	62

مقدمة

مقدمة:

يعد المجلس الشعبي البلدي في الكثير من دول العالم هيكلا اجتماعيا يعبر عن تفاعلات المجتمع المحلي وتنظيمه، فهو المرآة لديناميات العلاقات الاجتماعية والثقافية في المجتمع، حيث يجمع بين التنظيم السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال انتخاب أعضائه يظهر المجلس إمكانية تجسيد الديمقراطية المحلية وتشكيل هويات المجتمعات ومسارات تنميتها ويساهم في تواصل الأفراد، مع دعم القرارات والسياسات التي تؤثر مباشرة في حياتهم اليومية مما يجعله جزء مهما من نظام الحوكمة المحلية، فالمجلس الشعبي البلدي يعد عنصرا مهما في عمليات التنمية المحلية، فهو يؤدي دورا مهما في توجيه وإدارة الموارد المحلية، سواء كانت مالية أو بنية تحتية وتحفيز التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، فهو يساهم أيضا في الحفاظ على الهوية المحلية، دعم المشاريع والمبادرات التي تعكس التراث والثقافة المحلية، لهذا تعتبر التنمية المحلية عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا، اجتماعيا من خلال توظيف كل مواردها المادية و الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق المصلحة العامة أو أنها عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل و متوقعة النتائج على المستوى المحلي ، ولهذا نجدها تقوم على مجموعة من المبادئ و القواعد الأساسية والتي تتمثل في ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية بإثارة وعيهم و تحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين حياتهم و من خلال كل ما سبق فالمجلس الشعبي البلدي المحلي في الجزائر هو أيضا بصفة خاصة يتسابق إلى تحقيق التنمية المحلية .فيعتبر جزءا من النسيج الاجتماعي، حيث يسعى في بناء مجتمعات محلية قائمة على التشارك، ومحاولة مواجهة الكثير من التحديات الطبيعية، اللوجستيكية، البشرية والمالية من أجل تحقيق تقدم المجتمع المحلي، في ظل القوانين والإمكانيات المتاحة، وبشكل عام يعد المجلس الشعبي البلدي جزء أساسيا من البنية الحضرية والاجتماعية؛ حيث يساهم في توجيه السياسات والجهود نحو تحسين الحياة في المجتمعات المحلية.

ولتحقيق ما تصبو اليه هذه الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى ستة فصول متتالية منها ماهو نظري و ماهو تطبيقي، يتناول الفصل الأول الإطار التصوري والمفاهيم للدراسة؛ حيث يناقش مجموعة من القضايا البحثية حول مبررات وأسباب اختيار الموضوع، الأهمية، الأهداف، تحديد الإشكالية، صياغة الفرضيات، المفاهيم الأساسية يعني متغيرات الدراسة، المفاهيم الجزئية المرتبطة بأبعاد ومؤشرات

الدراسة، بناء النموذج التصوري، النموذج التحليلي، الدراسات السابقة، الفجوة البحثية، النظريات المفسرة، وأخيرا تم تحديد صعوبات الدراسة.

أما **الفصل الثاني** فقد خصص لعرض وتحليل المتغيرات الأساسية، والذي قسم إلى ثلاث عناصر أساسية والمتمثلة أولا: المجلس الشعبي البلدي، ثانيا: التنمية المحلية، ثالثا: خصص لعرض ووصف دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية من منظور اجتماعي. وخصص **الفصل الثالث** لدراسة وعرض وتحليل أبعاد ومؤشرات هذه الدراسة.

أما **الفصل الرابع** فقد خصص للإطار المنهجي والإجرائي للدراسة الذي تضمن تحديد المجال المكاني، الزمني، البشري، عينة الدراسة وخصائصها، المنهج المستخدم، أدوات البحث الميداني.

أما **الفصل الخامس** فقد خصص لتبويب وتفريغ وتحليل البيانات وشملت العناصر التالية: تحليل البيانات ومناقشتها.

في **ما يخص الفصل السادس** فمن خلاله تم عرض النتائج حسب أهداف الدراسة، الفرضيات، مناقشة النتائج ، على ضوء الدراسات السابقة، عرض النتائج على ضوء النظريات السوسيولوجية المفسرة، النتيجة العامة وأخيرا وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي استنتجها الباحث.

وشملت أيضا هذه الدراسة على مقدمة وخاتمة وأيضا ملخص باللغات الثلاثة (العربية، الفرنسية، الإنجليزية)، فهرس الموضوعات وفهرس الجداول والأشكال.

الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

1. **أسباب اختيار الموضوع**
2. **أهمية الدراسة**
3. **أهداف الدراسة**
4. **تحديد الإشكالية**
5. **صياغة الفرضيات**
6. **المفاهيم الأساسية والجزئية للدراسة**
7. **الفجوة البحثية**
8. **الدراسات السابقة**
9. **النموذج التصوري**
10. **النموذج التحليلي للدراسة**
11. **النظريات السوسيولوجية المفسرة لمتغيرات الدراسة**
12. **صعوبات الدراسة**

خلاصة

تمهيد:

في السياق السوسيولوجي، يُعتبر الإطار التصوري والمفاهيمي هو الإطار النظري والفكري الذي استخدمه الباحث لفهم وتحليل البحوث الاجتماعية، يتكون هذا الإطار من مجموعة من المبررات، الاهداف، الأهمية، المفاهيم، النظريات، الدراسات السابقة، نموذجي التصوري والتحليلي للدراسة ... التي توجه البحث وتساعد في تفسير العلاقات الاجتماعية وسلوك الأفراد والمجموعات في المجتمع. ويُستخدم الإطار التصوري والمفاهيمي لتوجيه عملية البحث الاجتماعي حيث ساعدنا في تحديد المتغيرات الأساسية والعوامل المؤثرة في التفاعلات الاجتماعية. كما سهّل هذا الإطار على الباحث تحديد أسئلة البحث واختيار المنهج المناسب لجمع وتحليل البيانات والوصول إلى استنتاجات شاملة ومستنيرة. يُعتبر الإطار التصوري والمفاهيمي في الدراسة السوسيولوجية القاعدة التي يعتمد عليها الباحث لتوجيه وتحليل بحثه حول العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات و أبعاد ومؤشرات الدراسة.

1.أسباب اختيار الموضوع:

هنالك العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع. وبشكل عام تختلف الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي من باحث إلى آخر، وترتكز على اهتمامات وأهداف الفرد والمجتمع.

1.1.الأسباب الذاتية:

–الاهتمام الشخصي هو الدافع الأساسي، بحيث كانت لنا الرغبة في فهم ودراسة الموضوع بشكل محدد فهو طموح شخصي.

–الرغبة في المساهمة في تطوير المعرفة العلمية في مجال علم اجتماع التنمية عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، بالتالي هذه الدراسة تساهم في توسيع حدود المعرفة في هذا المجال.

–تم اختيار موضوع الدراسة انطلاقا من احتياجات المجتمع والمشاكل الحالية التي يواجهها المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية، إضافة الرغبة في المساهمة لإيجاد حلول وبدائل لهذه المشاكل.

– موضوع اهتمام الباحث نعتبر موضوع بحثنا في دائرة اهتمامنا البحثي والمعرفي، بحيث لدينا بعض المهارات والمعرفة اللازمة للتعامل معه، حتى يسهل عنا التفاعل والتفكير بشكل مستمر في الموضوع، وإتمام البحث بنجاح.

2.1. الأسباب الموضوعية:

1.2.1. الأهمية العلمية: من أهم أسباب اختيارنا للموضوع أدركنا أن له أهمية وقيمة علمية حقيقية، ويمكن أن يحقق للبحث تقدما في فهم مجال التنمية المحلية، أو يساعد في حل مشكلة ما، استكشاف مجالا جديدا و من زاوية مغايرة .

2.2.1. الفجوة النظرية: يمكن أن يساهم البحث في ملء فجوة معرفية، أو توفير رؤية جديدة، أو تحليل نتائج سابقة، أو إثبات فرضيات جديدة.

3.2.1. توفير مصادر ومراجع جديدة: كذلك من أسباب اختيار الموضوع هو توفير البيانات ومواد دراسية ومعلومات لدراسة الموضوع المحدد الذي يساعدنا في اختيار طرق وأدوات لجمع المعلومات الضرورية، كذلك يساهم في عملية التحليل والتفسير من جانب سوسيولوجي.

4.2.1. القراءات الأولى والدراسات الأولية: من خلال هذه الخطوة تأكدنا من أن موضوع البحث مستند إلى أدلة ومعلومات موثوقة ومعترف بها في المجال العلمي والنظري والعملي، توجد العديد من المصادر المستخدمة والدراسات السابقة ذات مصداقية وموثوقية عالية.

5.2.1. قابلية التنفيذ: من أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة أنه قابل للتنفيذ في الفترة الزمنية المحددة وبالموارد المتاحة، حتى تكون دراسة مجدية قابلة للتطبيق.

2. أهمية الدراسة:

إن دراسة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية مهمة لتحقيق التنمية المحلية، تفعيل المشاركة المجتمعية، تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، وعليه تكمن أهمية الدراسة بان البلديات تمارس دورا مهما في الوصول الى التنمية المستدامة على المستوى المحلي، بحيث تقوم البلديات بتطوير البنية التحتية، توفير الخدمات الضرورية، مثل الماء، النقل، خلق فرص التشغيل المحلية، توفير الإسكان، دعم الأنشطة الاقتصادية، الحفاظ على البيئة المحلية وانعاش السياحة والثقافة.... إلخ، وتكمن أهمية دراسة دور البلدية في فهم كيفية تفعيل دور أعضاء المجلس الشعبي البلدي في عملية صنع القرارات المحلية، بحيث يمكن أن تكون البلديات ملتقى للمواطنين والمنظمات المحلية والشركات والمؤسسات الأخرى للتفاعل ،التشاور والمساهمة في تحديد أولويات التنمية، تنفيذ السياسات المحلية كذلك تؤثر المجالس المحلية في دعم ريادة الأعمال المحلية أو ما يسمى بالمقاولاتية المحلية، تشجيع الاستثمارات المحلية، تنشيط السوق المحلية، توجيه الدعم والموارد على المشاريع الصغيرة ،المتوسطة والكبيرة والتي تزيد النمو المحلي وتوفر فرص العمل، كما أنها تساهم وبشكل جوهري في تحقيق التوازن الاجتماعي على المستوى المحلي، بتخصيص الموارد والخدمات المجتمعية وتحسين جودة الحياة للجميع.

3. أهداف الدراسة:

تسعى من خلال اختيارنا لموضوع الدراسة الراهنة والمتمحور حول دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها كما يلي:

- الكشف عن حقيقة طرق تسيير المجالس الشعبية البلدية من تخطيط محلي، وتطبيق قانون الجماعات المحلية.
- تحديد الاحتياجات والمشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي.
- يتعلق دور المجلس في التنمية المحلية بتوفير الخدمات الأساسية من الناحية الصحية، البيئية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.
- التعرف على أهم التحديات والعراقيل الحقيقية والمحتملة التي تواجه المجلس الشعبي البلدي منظمة حكومية محلية، وأيضا كيف تؤثر هذه المشاكل على سير برامج التنمية المحلية، وبالتالي هل تؤثر على النسق الكلي للمجتمع المحلي.
- تهدف الدراسة لإيجاد طرق واستراتيجيات العمل المشترك بين السلطة المحلية والمجتمع المحلي، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين التقدم، التطور والتغيير في المدن والمناطق الحضرية وشبه الحضرية.

4. تحديد إشكالية الدراسة:

تحتل مشكلة دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية مكانة مهمة في النقاشات الحالية حول التنمية المستدامة والتحول الحضري، فهو موضوع يثير الكثير من الأسئلة والإشكاليات. فالمجلس المحلي البلدي هو هيئة ذات طابع تنفيذي في الجزائر، يهدف إلى تنمية المدينة وتحسين الخدمات المحلية وإدارة شؤون البلدية. يتحمل المسؤولية من خلال الصلاحيات المفوضة له في تحديد الاحتياجات الأساسية للمواطن المحلي والتخطيط لتلبيتها وتنفيذها، بالإضافة الى أنها تساهم في تطوير الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. كما يلاحظ انها تعاني من قيود وتحديات تقوض قدرتها في تحقيق التطوير المحلي.

كانت الجزائر تعاني من الاستعمار الفرنسي، اذ لم يكن هناك تمثيل حقيقي للشعب في صنع القرارات المحلية. حيث كانت السلطات الاستعمارية تدير الشؤون المحلية بصورة مركزية.

وبعد إستعادة الاستقلال في عام 1962، تغير النظام السياسي في الجزائر وتم تنظيم البلاد في إطار النظام الاشتراكي؛ حيث تأسس المجلس الشعبي البلدي لتمكين السكان المحليين من المشاركة في صنع القرارات المؤثرة في حياتهم وتحقيق التنمية المحلية، ومن خلال تمثيلهم في المجلس الشعبي البلدي أصبح بإمكان السكان المحليين المساهمة في تحديد احتياجاتهم والعمل على حل مشاكلهم المحلية. وتوالت الإصلاحات من خلال تعديل او إضافة قوانين ومواد تمنح للمجلس الشعبي البلدي صلاحيات جديدة لتساهم في تحقيق التنمية المحلية لكن تبقى نفس الممشاكل والعراقيل؛ او تجاوزات او تأخر في تحقيقها، ومن منظور سوسيولوجي، يُمكن تفسير إصلاحات التنمية في قانون البلدية لعام 2008 بأنها تسعى لتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية في المجتمع المحلي؛ تشجع هذه الإصلاحات الديمقراطية التمثيلية وتمكين المجالس البلدية لدعم التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة في المجتمع، لكن ظلت صلاحيات المجلس الشعبي البلدي محدودة تخضع أيضا للمركزية، هذا ما انعكس بالسلب على التنمية عامة في الجزائر والتنمية المحلية على مستوى المدن والأرياف خاصة.

وقد حاولت الجزائر عبر السنوات من إصدار قوانين خاصة بالبلدية بهدف إحداث إصلاحات إلى غاية صدور القانون البلدي 11-10 واحدة من المظاهر الرئيسية لإصلاحات قانون البلدية 2010 هي خلق مفهوم التشاركية والشفافية في عمل المجالس البلدية؛ من خلال اتخاذ قرارات علنية وإعلان الميزانيات والتقارير المالية، وتطبيق مبادئ الحوكمة، هذا يؤدي إلى الشفافية والمساءلة والتصدي لظاهرة الفساد، مما يرفع الثقة بين المواطنين والمؤسسات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى إصلاحات قانون البلدية 2010 لتحقيق العدالة التوزيعية في التنمية المحلية. عن طريق توجيه المشاريع والخدمات بطريقة عادلة ومتوازنة، تُلبى الاحتياجات الأساسية للجميع، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الجنس... (أنظر الملحق)، يُمكن رؤية هذه الإصلاحات كأداة للتخفيف من التفاوتات الاجتماعية الموجودة في المجتمع المحلي وتحقيق المساواة في فرص الوصول إلى الخدمات والموارد المحلية.

تركز إصلاحات قانون البلدية 2010 على المشاركة المجتمعية وتمكين المواطنين في عملية صنع القرار المحلي من خلال استشارة كل الفواعل داخل المجتمع واحترام آرائهم واحتياجاتهم؛ ويُمكن رؤية إصلاحات قانون البلدية 2010 من منظور سوسيولوجي بأنها تهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والعدالة في المجتمع المحلي من خلال المشاركة المجتمعية، الشفافية، المساواة، وتلبية احتياجات المجتمع بشكل عادل ومتوازن. لكن أيضا لاحظ المختصون والمهتمون بهذا المجال من خلال الدراسات الميدانية التي تستند على خطوات البحث، أن التسيير على مستوى المجلس الشعبي البلدي مزال يمارس بطريقة مركزية ويخضع إلى القانون البلدي (2008).

بعدها جاءت الإصلاحات الدستورية التي جرت 2016 حيث مُنح المجلس الشعبي البلدي صلاحيات جديدة من بينها التمتع بسلطة واسعة في تحقيق التنمية المحلية.(لازالت تخضع للمركزية)

فتحقيق هذه الأخيرة يتطلب تواجد سلطة محلية فعالة قادرة على الاستجابة لاحتياجات ورغبات المجتمع المحلي فإذا كانت تعمل بشكل متطور فإنها تقوم بدور فعال في تنمية البنى التحتية وتوفير المياه الصالحة للشرب، قنوات الصرف الصحي، إنشاء وإصلاح الطرقات .... إلخ وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، التعليم ، الرعاية الصحية ، الاجتماعية وترسيخ مظاهر الثقافة المحلية والتعريف بها ، ومع ذلك تواجه السلطة المحلية تحديات مما يضعف قدراتها الإدارية والمالية وعدم التوافق بين السياسات ومتطلبات التنمية المحلية من التشريعات ،الإجراءات الوطنية وصعوبات في التنسيق مع كل الجهات، فكلها او جزء منها يعيق المجلس البلدي في تحقيق التنمية المحلية، في سياق البحث النظري لهذه الإشكالية يتعين علينا التعرف على الإطار القانوني، السياسي والإداري الذي يحكم عمل المجلس البلدي وتحديد دوره في التنمية المحلية ويشمل ذلك دراسة القوانين والأنظمة المحددة للبلدية وأي توجيهات استراتيجية لتشجيع على تحقيق التنمية المجتمعية، فهناك العديد من العوامل التي تؤثر في دور المجلس البلدي في التنمية المحلية كالتشريعات، الموارد البشرية، المالية، القدرة على التخطيط والإدارة كذلك عمليه الاتصال والتواصل، نتساءل ما اذا كانت كل هذه العوامل متوفرة لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تسعى لها السلطة المحلية في عملية التنمية المحلية، تحسين جودة حياة أفراد المجتمع المحلي وكذلك تشجيع التنمية المستدامة ، التعاون والشراكة مع المجالس المجاورة والجهات الرسمية وغير الرسمية، تحقيق أيضا العدالة الاجتماعية من محاربة التمييز ومنح المساواة وتكافؤ الفرص، ضمان حقوق كل الفئات الاجتماعية والأقليات أيضا، لهذا قد يكون للبحث

في هذه الإشكالية أهمية وجدوى عملية والتوصل إلى نتائج تساهم في تفعيل دور المجلس البلدي توفير الخدمات القاعدية للمجتمع المحلي. وعليه ومن خلال ما ذكر تم صياغة التساؤل المركزي لهذه الدراسة كالآتي:

- كيف يساهم المجلس الشعبي في تحقيق التنمية المحلية ؟
- **التساؤلات الفرعية:**

1. ماهي منهجية المجلس المحلي التسيري البلدي في عملية التخطيط التنموي؟

2. كيف تساهم السلطة المحلية المنتخبة في توطيد التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي؟(العلاقات الاجتماعية، التلاحم الاجتماعي)

3. ما هي مصادر تمويل المجلس التشاركي المحلي البلدي في توجيه الموارد المشاريع والصناعات المحلية؟

4. كيف يمكن أن تؤثر قرارات الهيئة المجتمعية للبلدية في تشجيع عمليات التنمية للمحافظة على الهوية المحلية والحفاظ على التراث الثقافي؟

5. كيف تؤثر العمليات السياسية الإقتصادية المحلية على فرص العمل ومستوى المعيشة؟

6. هل يساهم المجلس الحكومي المحلي دورا في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان بيئة مستدامة؟

1.5. الفرضية العامة:

- المجلس الشعبي البلدي يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

2.5. الفرضيات الجزئية:

1. تؤثر المنهجيات المختلفة التي يتبناها المجلس المحلي التسيري البلدي في عملية التخطيط التنموي على مشاركة المجتمع المحلي وفعالية المشاريع التنموية.

2. تساهم المبادرات والبرامج التي تطلقها السلطة المحلية المنتخبة في توطيد التفاعل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع المحلي.

3. هناك تنوع في مصادر التمويل التي يعتمد عليها المجلس التشاركي المحلي، وبالتالي تؤثر هذه المصادر في توجيه وتنفيذ المشاريع التنموية والصناعات المحلية.

4. تساهم قرارات الهيئة المجتمعية للبلدية في دعم مبادرات التنمية التي تهدف إلى حماية وترسيخ الهوية الثقافية والتراث المحلي، وعليه تؤثر هذه القرارات على المجتمع.

5. تؤثر السياسات الاقتصادية والتنموية المحلية على خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

6. يساهم المجلس الحكومي المحلي في تنفيذ السياسات والمبادرات التي تحقق التوازن بين التنمية البيئية والاجتماعية، وتؤثر على استدامة البيئة المحلية ومستوى جودة الحياة.

6. مفاهيم الدراسة:

تحديد المفاهيم في البحث العلمي عامة و في البحث السوسيولوجي خاصة، هو توضيح وتعريف المصطلحات الأساسية لضمان وضوحها وتجنب الالتباس، مما يساهم في فهم وتحليل البيانات بشكل دقيق.

1.6. المفاهيم الأساسية:

تعمل على توجيه الباحث نحو فهم أعمق للموضوع وتوجيهه في اتخاذ القرارات البحثية، تساعد في تحديد المتغيرات المهمة، وصياغة فرضيات قائمة على مفاهيم دقيقة، كما توفر إطارًا نظريًا لتحليل البيانات وفهم النتائج بشكل سليم، مما يساهم في بناء المعرفة العلمية. بالإضافة إلى ذلك المفاهيم الأساسية ساعدتنا على تحديد تصميم الدراسة والمنهجية البحثية المناسبة. كما عملت هذه المفاهيم على توجيه الباحث في اختيار الأدوات والتقنيات اللازمة لجمع وتحليل البيانات بشكل فعّال. إذن فهو يمثل فهم دقيق للمفاهيم الأساسية أمرا أساسيًا لنجاح البحث العلمي وتحقيق نتائج قوية وقيّمة.

1.1.6. مفهوم الدور:

يُعرف الدور على أنه مجموعة من المهام والواجبات المحددة التي يُنتظر من فرد معين أداؤها بدقة وفعالية في سياق التنظيم أو المؤسسة، يرتبط فهم الدور في هذا السياق بتحديد المواقع والمسؤوليات في التنظيم وتوزيع المهام بين الأعضاء. (غيث، 2005، صفحة 390)

تعتبر الأدوار في السياق التنظيمي مرتبطة بالهيكل التنظيمي والاختصاصات والصلاحيات، يتم تحديد الدور بناءً على توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات التي يجب على الأفراد تنفيذها لتحقيق أهداف التنظيم. (بن عامر، 2002، صفحة 235)

بصفة عامة، يهدف الدور التنظيمي إلى تحقيق الكفاءة والتنظيم وتنسيق أعمال الأفراد في سياق مؤسسة محددة، يتم تحديد الأدوار بوضوح ليتمكن الأفراد من معرفة ما يتوقع منهم وما هي مسؤولياتهم ومن يتولى مشاركة القرارات وتبادل المعلومات والتعاون.

التعريف الإجرائي: يشير الدور إلى الوظيفة أو المسؤولية التي يقوم بها فرد في إطار نظام تنظيمي أو اجتماعي معين بحيث يتعلق الدور بالسلوك المتوقع والمتفق عليه لدى الأفراد الذين يشغلون مناصب أو مواقف محددة.

إن مفهوم الدور من الناحية السوسيولوجية يركز على التفاعلات الاجتماعية والتكيف الاجتماعي وكيفية تأثير الأفراد والمجتمع.

2.1.6. مفهوم المجلس الشعبي البلدي.

هو المؤسسة المنتخبة في البلدية لتحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي، وتكرس مبدأ الاختيار للشعب على أساس أن الانتخابات المحلية عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية المحلية والتي تعطى المواطنين المحليين الفرصة لتقييم أداء الأعضاء المنتخبين والحكم على مصداقيتهم، كما يعتبر المجلس هيئة مداولات علنية على المستوى البلدي، يمكن للمواطنين حضور الجلسات والاطلاع على محاضر المداولات أو أخذ نسخة منها. (بوعمران، 2010، صفحة 96)

ينتخب المجلس الشعبي البلدي لمدة خمس (5) سنوات من قبل الناخبين في البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر، يختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني ، توزع المقاعد بعد انتهاء العملية الانتخابية بالتناسب حسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، ينعقد المجلس الشعبي البلدي لتسيير أعماله أربعة دورات عادية في السنة (دورة كل ثلاثة أشهر) ودورات غير عادية كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو من الوالي، تتخذ القرارات و التوصيات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين مع ترجيح صوت الرئيس عند تساوي الأصوات. (بوضياف، ، 2012، صفحة 96)

المفهوم الإجرائي: يمكن اعتبار المجلس الشعبي البلدي كمساحة للتفاعلات الاجتماعية بين مختلف فئات وشرائح المجتمع المحلي؛ يقوم الأعضاء بتمثيل مصالح وآراء مجتمعاتهم والعمل على تلبية احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم.

يعزز المجلس أيضًا التفاوض والتواصل بين الأعضاء، المواطنين، المؤسسات العامة والخاصة المحلية. ويساهم في تفعيل الحوكمة المحلية في عملية صنع واتخاذ القرارات المحلية، بالإضافة إلى تحديد الأولويات، تنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

- **مفهوم البلدية**

- البلدية: هي كيان إداري محلي يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية، وله اختصاصات محددة في مجال إدارة وتنظيم الشؤون المحلية. (قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011)
- تعريف آخر:

هي جماعة محلية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، مكلفة بالتصرف في الشؤون البلدية.(موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية)

نستنتج إذن : بأنها أصغر وحدة إدارية في الدولة.

- **<u>تعريف البلدية سوسيولوجيا</u>**

هي فضاء اجتماعي يتميز بتفاعلات اجتماعية وثقافية واقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

تُعتبر البلدية كيانًا اجتماعيًا ذا خصائص مميزة، الشكل يوضح ذلك: من تصميم الباحثة

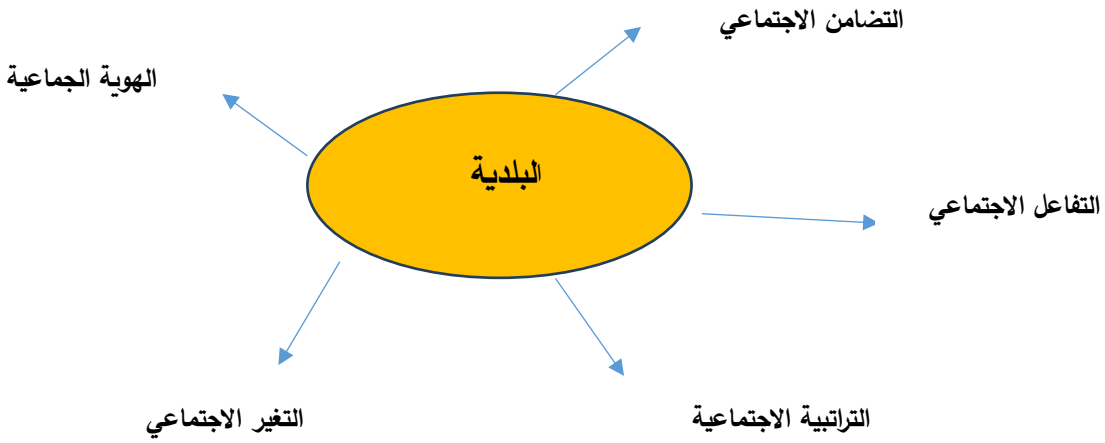

رسم توضيحي 1 ***يمثل خصائص البلدية***

- ماهي العلاقة بين المجلس الشعبي البلدي والبلدية ؟

1.العلاقة بين المجلس الشعبي البلدي والبلدية هي علاقة تكاملية:

- ❖ **المجلس الشعبي البلدي:** هو هيئة منتخبة تمثل إرادة الشعب.
- ❖ **البلدية:** هي الإدارة المحلية المسؤولة عن تنفيذ الخدمات الأساسية للمواطنين.

2. يتفاعل المجلس الشعبي البلدي مع مختلف الفاعلين في المجتمع:

- ❖ **المواطنون:** من خلال المشاركة في الانتخابات البلدية، والتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم.
- ❖ **المجتمع المدني:** من خلال التعاون مع جمعيات المجتمع المدني في مختلف المجالات.
- ❖ **الفاعلون الاقتصاديون:** من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل. (George Ritzer ,2001,P212)

3. يمكن النظر إلى العلاقة بين المجلس الشعبي البلدي و البلدية كعلاقة بين:

- ❖ **القاعدة:** هي المواطنون الذين يمثلون قاعدة الهرم الاجتماعي.
- ❖ **القمة:** هي المجلس الشعبي البلدي الذي يمثل قمة الهرم الاجتماعي.

4. يجب أن تكون هذه العلاقة :

- **تفاعلية:** من خلال تبادل المعلومات والأفكار بين مختلف الفاعلين.
- **تواصلية:** من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرار. (Howard, Andersen,2005,p78)

3.1.6. مفهوم التنمية المحلية:

تعرف بأنها: " العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة". (الحسن، 2013، صفحة 116)

يعرفها "صابر محي الدين" بأنها: " مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والاعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا". (السبتي، 2004/2005، صفحة 26)

هناك من يعرف التنمية المحلية بأنها: " حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع ان أمكن ذلك، فاذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة". (الجوهري م. ، 1999، صفحة 89)

تعرف التنمية المحلية بأنها:" تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها مسبقا، وبمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية، على أن يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي ويبقى الهدف الأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها". (طلعت، 2011، صفحة 96)

المفهوم الإجرائي:

يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عملية تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية وتحقيق التقدم الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي على المستوى المحلي؛ يتم تحقيق ذلك من خلال توفير

البيئة المناسبة والموارد والفرص تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات الصغيرة والمناطق الحضرية والريفية؛ وذلك من خلال تحديد وفهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في نجاح أو فشل التنمية المحلية. يتضمن ذلك العناصر مثل: الدور التنظيمي للمؤسسات المحلية.

2.6. المفاهيم الجزئية:

تشكل عنصرا أساسيا في تفصيل وتحليل لجوانب معينة داخل مجال البحث، ساعدت الباحث في تحديد وتفسير المفاهيم الرئيسية بشكل أعمق وتفصيلي، كما تُستخدم لتحديد المتغيرات الفرعية وتوجيه جهود الباحث نحو فهم أفضل للظواهر المعقدة وبذلك تساهم المفاهيم الجزئية في بناء منهج واضح للدراسة وتوفير تفاصيل مهمة لتحليل البيانات وفهم السياق بشكل أفضل. تعمل المفاهيم الفرعية على تحديد تفاصيل أدق للمتغيرات والعلاقات بينها، مما يساهم في تحقيق دقة أكبر في النتائج. كما تمثل هذه المفاهيم جسرًا لربط النظرية بالتطبيق العملي، حيث زادت من فهم الباحث للتفاعلات الدقيقة داخل مجال الدراسة. بالتركيز على المفاهيم الجزئية، يمكن للباحثين تحديد التأثيرات الفرعية وتوجيه بحثهم نحو تحليل عام وشمولي يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجالهم.

1.2.6. التخطيط:

يعرف التخطيط بأنه: "أسلوب في التنظيم يهدف الى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة ويقصد به على النطاق الوطني وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (بدوي، 2000، صفحة 95)

يعرف بالمدلول العام بأنه: "عبارة عن أسلوب علمي تنظيمي، يستخدم فيه الذكاء العلمي في تسخير كل الإمكانات والموارد المتاحة في المجتمع محليا ووطنيا، من أجل تحقيق أهداف محددة، خلال مدة زمنية معينة، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (شوقي، 1995، صفحة 108)

كما يعرف التخطيط بأنه: "محاولة واعية من جانب الحكومة لتحقيق السياسة العامة بشكل يكون من شأنه أن يتحقق بدرجة أكبر من السرعة والكمال ما يراد أن تبلغه التطورات المستقبلية من أهداف. (عبد العزيز، 1955، صفحة 31)

يرى عبد الباسط محمد حسن أن التخطيط عبارة عن: "عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته تقديرا فعليا ووضع خطط شاملة

ومتكاملة ومتجددة في الوقت نفسه، لتحقيق هذه المطالب والحاجيات خلال فترة زمنية معينة. (سميرة، 1997، صفحة 24)

وعليه فالتخطيط فهو يتأثر بالعوامل التالية وذلك حسب الشكل التالي: (تصميم الباحث)

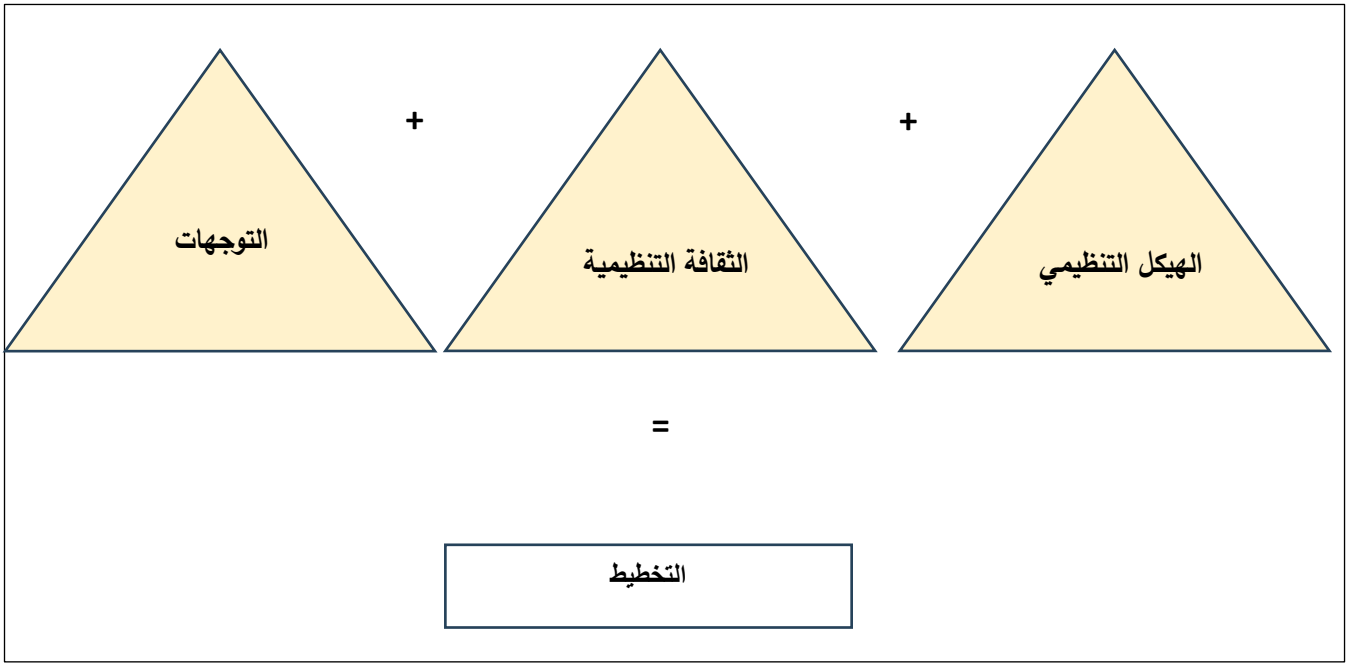

رسم توضيحي 2 ***يمثل العوامل الأساسية في التخطيط***

2.2.6. التنمية الاجتماعية

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها:" العملية الهادفة لإيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي لتوفير حاجيات الفرد الأساسية وضمان حقه في المشاركة، تعميق أمنه واستقراره على المدى الطويل، وتستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد". (عدلي، 1998، صفحة 23)

تعرف على أنها: عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، رفع مستواه الثقافي، الصحي، الفكري، والروحي، هذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية. (محمد عطية، 1999، صفحة 19)

يشير أحمد زكي بدوي إلى أن التنمية الاجتماعية هي " تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي". (شفيق، 1999، صفحة 48)

حيث أن هناك من يعرف التنمية الاجتماعية بأنها: " مجموعة من الجهود العلمية المستخدمة في تنظيم الأنشطة الحكومية والشعبية، في مختلف المستويات لغرض تعبئة الموارد الموجودة، وفق خطة مرسومة من أجل التقدم والنمو لغرض تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع، إذن التنمية بهذا المفهوم إنما هي نوع من العمل الاجتماعي لخدمة المجتمع. (طلعت محمود، 2005، صفحة 21)

3.2.6. التنمية الاقتصادية :

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها: الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان. (عوابدي، 1996، صفحة 17)

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل". (الجوهري م.، 1997، صفحة 167)

التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة. (نجيب ابراهيم، 2000، صفحة 499)

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية. (معروف، 2005، صفحة 11)

4.2.6. التنمية الثقافية:

– يعرفها مصطفى يوسف كافي بأنها: التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة، التكنولوجيا والأذواق. بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع.(ناصر،جفال، 2021، ص 628)

– التنمية الثقافية: هي عملية تستهدف المحافظة على الهوية الثقافية لمجتمع ما، من خلال دعم الفنون، الحفاظ على التراث المحلي (الأنشطة الثقافية)، التركيز على التعليم الثقافي ونشر ثقافة التنمية المجتمعية من خلال المشاركة الثقافية، المحافظة على المواقع الاثرية، وتشمل تطوير الأنشطة والبرامج التي تساهم في تحسين جودة الحياة الثقافية والإجتماعية للأفراد. التنوع الثقافي وتشجيع الإبداع و الابتكار من خلال توفير الأدوات، التقنيات والبنية التحتية اللازمة.(أبو النصر، 2007، صفحة 189)

5.2.6. التنمية الشاملة:

التنمية الشاملة تعني القدرة على معالجة جميع جوانب الضعف في كافة القطاعات والمجالات الموجودة في المجتمع سواء أن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، التنمية الشاملة هي التركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما، سواء كان ذلك اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً ، تساهم القوى الداخلية والخارجية مجتمعة بتحقيق التقدم والتنمية في مختلف الأبعاد. (الجندي م.، 1987، صفحة 132)

التنمية الشاملة هي عبارة عملية مجتمعية تهدف إلى إيجاد مجموعة من التحولات الهيكلية وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعية وتسخيرها من خلال تحفيز الطاقة الإنتاجية لديهم. (عدلاني و زياني، 2014/2015، صفحة 43)

التنمية الشاملة تعني القدرة على معالجة جميع جوانب الضعف في كافة القطاعات والمجالات الموجودة في المجتمع سواء ان كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. (القاضي، 1972، صفحة 78)

تعرف أيضا بأنه: التركيز على جميع موطن الضعف في مجتمع ما، سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا، تساهم القوى الداخلية والخارجية مجتمعة بتحقيق التقدم والتنمية في مختلف الأبعاد، العمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها، كما تسعى الى تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الإبداع والابتكار أمامهم. (رشوان، 2009، صفحة 65)

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية الشاملة تتجسد بمعناها الحقيقي الا من خلال تحقيق التنمية المحلية.

6.2.6. التنمية المستدامة :

تعرف التنمية المستدامة على أنها: الحفاظ على كرامة الإنسان من خلال تحسين وسط معيشته وتوفير فرص له متساوية أمام جميع أفراد المجتمع عن طريق الإدارة المحلية لاسيما على مستوى البلدية كونها فضاء تنموي يتفاعل فيه المواطن ويبدع ويعبر فيه عن آفاقه التنموية، الذي يضمن من خلاله جميع الحقوق بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق غيره من الأجيال القادمة دون الحيلولة والإنقاص من التنموية للسياسة العامة للدولة.

كما عرفها أيضا "عاطف غيث" أن التنمية المستدامة تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول إليها مع مراعاة الأجيال المستقبلية. (أبو كرشة، 2003، صفحة 37)

تعرف على أنها: " استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية". (خالد، 2007، صفحة 19)

7.2.6. التنمية المتوازنة :

تعرف بأنها: " السعي لإقامة هياكل إنتاج قادرة على الزيادة من مردوديتها وإنتاجيتها بصفة متواصلة ولا يكون إلا بعصرنة تلك الهياكل ومواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية في البلدان المتقدمة. (خاطر، 2000، صفحة 96)

ويقصد بالتنمية المتوازنة أنها آلية نقل المجتمع من مستوى الى مستوى أحسن وأفضل، أي أن يكون واقع اليوم هو أفضل منه البارحة وهي تعتمد على تحسين المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر الأساس المادي لتحسن المؤشرات الاجتماعية. (كعباش، 2007، صفحة 87)

8.2.6. المجتمع المحلي :

ويعرف قاموس علم الاجتماع " المجتمع المحلي" على أنه: مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية، ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها وأمثلة المجتمع المحلي المدينة والمدينة الصغيرة والقرية. (أحمد رشوان، 2006، صفحة 208)

كما يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية " المجتمع المحلي " على أنه: مجموعة متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية، تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع ومن أهم خصائص المجتمع المحلي تميزه وصغره وتجانسه. (مطوري، 2008، صفحة 109)

يعرف أيضا بأنه: "عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على كافة من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي. (الجوهري ع.، 2001، صفحة 27)

المجتمع المحلي هو عبارة عن إقليم بشري جغرافي يدخل أعضاؤه في علاقة تفاعل مستمرة وتربطهم روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل ويدركون في نفس الرغبة لتحقيق أهداف مشتركة.

9.2.6. التنمية المحلية المستدامة :

تعرف على أنها: " عملية خلق ديناميكية مستدامة في المنطقة التي تحشد الجهات المحلية الفاعلة حول تحديد وتنفيذ مشاريعهم بشكل عام (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية). (غربي، 2010، صفحة 47)

تعرف أيضا: عملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، ترتب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إبداء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر. (شريفي، 2009، صفحة 45)

نستنتج بأن:

التنمية المحلية المستدامة إستراتيجية لإستمرار تنمية المجتمع، تعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية، والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والإستمرارية والإستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي. (ديب و مهنا، 2009، صفحة 489)

ويقصد بها أيضا "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس من المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي والذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة. (الفكري، 2003، صفحة 25)

7.الدراسات السابقة:

تؤدي الدراسات السابقة دورا كبيرا في تفسير موضوع بحثنا، حيث وفرت للباحث مجموعة من المعلومات والنتائج التي يتم الحصول عليها من بحوث سابقة ذات صلة بالموضوع الحالي. هذه الدراسات توفر قاعدة معرفية تمكن الباحث من فهم السياق والأطر النظرية المرتبطة بمجال الدراسة عن طريق استعراض الدراسات السابقة، يمكن الباحث أن يحصل على الحلول المقترحة للمشكلة التي يدرسها ويستخدمها كنقطة انطلاق للبحث الخاص.

–ساعدتنا الدراسات السابقة أيضا في تحديد الفجوات المعرفة والقضايا التي تساهم في تناولها بما فيه الكفاية وبهذا يمكن أن يشكل المساهمة الجديدة والمميزة للدراسة الحالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن وجود تكرار أو تأكيد للنتائج المسبقة يعزز موثوقية الدراسة الجديدة وتدعيم تفسيرات والاستنتاجات المقترحة باستخدام المراجع السابقة ويمكن لنا أيضا أن نطور نظرية أو نموذج يساعده في فهم وتحليل النتائج الخاصة. الدراسات السابقة تعتبر أداة التعمق في البحث العلمي وتقديم

إضافة قيمة للمعرفة في مجال الدراسة، وعليه سنعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية كما يلي:

أ. دراسات وطنية:

1/ الدراسة الأولى

الموضوع: "دور_المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة سوسيولوجية في الجزائر"

صاحب البحث: د. فاطمة الزهراء بن عبد الله

نوع الأطروحة: رسالة دكتوراه

البلد: الجزائر

الإشكالية: كيف يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يسهم في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟ ما هي العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف المجلس البلدي في النهوض بالمجتمع المحلي؟

منهجية البحث: استخدام تحليل الوثائق الرسمية، إجراء مقابلات مع أعضاء المجلس والمواطنين، مراجعة الدراسات السابقة.

أدوات البحث: تحليل الوثائق، المقابلات الشخصية، استطلاعات الرأي.

العينة: عينة طبقية تتألف من أعضاء المجلس الشعبي البلدي ومواطنين مختلفين.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أهمية دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وكشفت عن عدة تحديات تعترض سبيل تحقيق هذا الهدف مثل النقص في التمويل، تفاوت في القدرات الإدارية، وانعدام الشفافية في العملية الإدارية. كما تبينت أهمية التواصل بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي لضمان تحقيق الأهداف وتلبية احتياجات السكان المحليين. تم إجراء الدراسة في العام 2018 بجامعة الجزائر.

2/ الدراسة الثانية:

الموضوع: "دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة سوسيولوجية في الجزائر"

صاحب البحث: د. سعيد بن موسى

نوع الرسالة: رسالة دكتوراه

البلد: الجزائر

السنة: 2019

الإشكالية: ما هو دور المجلس الشعبي البلدي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟ هل تؤثر العوامل الاجتماعية في أداء المجلس الشعبي البلدي؟

منهجية البحث: تحليل المساهمات السوسيولوجية، إجراء مقابلات مع أعضاء المجلس والمواطنين، دراسة حالة.

أدوات البحث: مقابلات شخصية، تحليل محتوى، استبانة استقصائية.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة دوراً مهماً للمجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وتأثير العوامل الاجتماعية على أداء المجلس. كما اتضح أن التواصل والتشاور بين المجلس البلدي والمواطنين يسهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية. ومن بين العقبات التي تواجه العملية هي ضعف التمويل ونقص الموارد البشرية المؤهلة. تم جمع البيانات من خلال مقابلات شخصية مع أعضاء المجلس وسكان المنطقة، إضافة إلى تحليل الوثائق الرسمية ذات الصلة. تحليل السياسات، الملاحظات الميدانية.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن المجالس البلدية في السودان تواجه تحديات عديدة في تحقيق التنمية المحلية، مثل قلة الموارد المالية والبنية التحتية الضعيفة والتواصل المحدود مع المجتمعات المحلية. وتوصلت الدراسة بزيادة التمويل وأهمية التواصل والتفاعل المجتمعي في تحقيق التنمية المحلية.

3/الدراسة الثالثة :

الموضوع: "تحليل دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة في ولاية الجزائر"

صاحب البحث: د. نوارة شرقي

نوع الرسالة: رسالة دكتوراه

البلد: الجزائر

السنة: 2020

الإشكالية: ما هو دور المجلس الشعبي البلدي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر؟ ما هي العوامل التي تؤثر على أداء المجالس الشعبية البلدية في الجزائر؟

منهجية البحث: إجراء مقابلات مع أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمواطنين، تحليل المستندات الرسمية ذات الصلة، مراجعة الأدبيات السابقة في هذا المجال.

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، تحليل المحتوى، الملاحظات الميدانية.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن المجالس الشعبية البلدية في الجزائر لها دور مهم في تعزيز التنمية المحلية، وأن العوامل التي تؤثر على أدائها تشمل التمويل المحدود، والتحديات الإدارية والبيروقراطية، وقلة المشاركة الفعالة للمواطنين. وتوصلت الدراسة بزيادة التمويل وتعزيز المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية.

ب. دراسات عربية:

1/ الدراسة الأولى:

الموضوع "دور المجالس البلدية في تعزيز التنمية المحلية: دراسة سوسيولوجية في المجتمع العربي"

الباحث: د. فاطمة أحمد

نوع الرسالة: أطروحة دكتوراه

السنة: 2017

البلد: الجمهورية العربية المصرية

الإشكالية: كيف يمكن للمجالس البلدية أن تساهم في التنمية المحلية من منظور سوسيولوجي؟

منهجية البحث: تحليل سوسيولوجي، دراسة حالة

الإشكالية: كيف يمكن للمجتمع المحلي أن يشارك في صناعة القرارات المحلية من خلال المجالس البلدية؟ ما هو دور الهوية الاجتماعية والثقافية في تشكيل نموذج التنمية المحلية؟

عينة البحث: عدد من المجالس البلدية في مصر

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، الملاحظة الميدانية، تحليل الوثائق

نتائج الدراسة: أعطت الدراسة أهمية لدور المجالس البلدية في تعزيز التنمية المحلية من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية وزيادة التفاعل الاجتماعي. كما توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على التواصل الفعال والتشارك المستدام مع المجتمع المحلي يمكن أن يعزز قدرة المجلس البلدي على تحقيق الأهداف التنموية وتلبية احتياجات السكان المحليين.

2/ الدراسة الثانية:

الموضوع: "دور المجالس الشعبية البلدية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة على الجمهورية اليمنية"

الباحث: د. أحمد محمد

نوع البحث: رسالة دكتوراه

السنة: 2015

البلد: اليمن

الإشكالية: كيف يمكن للمجالس الشعبية البلدية أن تساهم في التنمية المحلية وتحقيق المشاركة والشمول الاجتماعي؟

منهجية البحث: تحليل سوسيولوجي، دراسة حالة.

التساؤلات: ما هو دور المجتمع المحلي في صناعة القرارات وتنفيذها بالتعاون مع المجالس البلدية؟ كيف يمكن توفير بيئة ملائمة للمشاركة والمساواة في القرارات المحلية؟

عينة البحث: مجلس شعبي بلدي في اليمن

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، استبيانات، تحليل البيانات.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن المجالس الشعبية البلدية تلعب دورًا هامًا في تعزيز التنمية المحلية من خلال الاهتمام بمشاركة المجتمع وتوفير الخدمات الأساسية وتجسيد الحوكمة الشفافة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية الشراكة والتفاعل بين الجهات المختلفة وزيادة الوعي المجتمعي لدعم التنمية المحلية.

3/الدراسة الثالثة:

الموضوع "تفعيل دور المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة حالة في الأردن"

الباحث: د. محمد سمير

نوع البحث: أطروحة دكتوراه

السنة: 2016

البلد: الأردن

الإشكالية: كيف يمكن تفعيل دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الأردن؟

منهجية البحث: تحليل سوسيولوجي، دراسة حالة

التساؤلات: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الأردن؟ كيف يمكن تحسين أداء المجالس البلديات لتحسين تقديم الخدمات وتلبية احتياجات المجتمع المحلي؟ ما هي العوامل التي تؤثر على قدرة المجالس البلدية في تلبية احتياجات المجتمع المحلي؟ كيف يمكن تجقيق الشفافية والمساءلة في أداء المجالس البلدية؟

عينة البحث: عينة قصدية عدد من اعضاء المجالس البلدية في الأردن.

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، استبيان، تحليل البيانات.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن تفعيل دور المجالس البلدية يتطلب تشجيع التشاركية مع المجتمع المحلي، وتحسين الإدارة والمساءلة، وتوفير الموارد الكافية. وأوصت الدراسة بضرورة تقديم التدريب والتطوير لأعضاء المجالس البلدية لتحسين قدراتهم في تحسين خدمات المجتمع المحلي.

4/الدراسة الرابعة:

الموضوع "دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة في المجتمع العراقي"

الباحث: د. نور حسن

نوع البحث: رسالة دكتوراه

السنة: 2018

البلد: العراق

الإشكالية: ما هو دور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية في المجتمع العراقي؟

منهجية البحث: تحليل سوسيولوجي، دراسة حالة.

التساؤلات: كيف يمكن للمجالس المحلية أن تلعب دورًا فعالًا في التنمية المحلية في العراق؟ ما هي التحديات التي تواجهها المجالس المحلية في تنفيذ دورها في التنمية المحلية؟

عينة البحث: اعضاء من المجالس المحلية في العراق.

أدوات البحث: الاستبيان، المقابلات الشخصية، تحليل الوثائق.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن المجالس المحلية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التنمية المحلية في العراق، وأوصت بالشفافة والمشاركة المجتمعية في عمل المجالس المحلية، وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتحسين أدائها في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية المحلية.

5/ الدراسة الخامسة:

الموضوع "دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة سوسيولوجية في المجتمع الفلسطيني"

الباحث: د. محمود خضير

نوع البحث: رسالة دكتوراه

السنة: 2019

البلد: فلسطين

الإشكالية: كيف يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يساهم في التنمية المحلية من منظور سوسيولوجي في المجتمع الفلسطيني؟

منهجية البحث: تحليل سوسيولوجي، دراسة حالة.

التساؤلات: ما هو دور المجتمع المحلي في صناعة القرارات وتنفيذها بالتعاون مع المجلس الشعبي البلدي؟ كيف يمكن زيادة التواصل بين المجتمع والمجلس لتحقيق التنمية المحلية؟

عينة البحث: عينة قصدية من المجالس الشعبية البلدية في فلسطين.

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، الملاحظة الميدانية، تحليل الوثائق.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن المذكر الدراسة تأثير المجالس الشعبية البلدية على تحقيق التنمية المحلية من خلال تمكين المجتمع المحلي وتشجيع التشارك الاجتماعي. كما أشارت الدراسة إلى أهمية وجود إرادة سياسية قوية وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتعزيز أداء المجالس الشعبية البلدية. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى ضرورة الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في عمل المجالس الشعبية البلدية.

ج. دراسات أجنبية:

1/ الدراسة الأولى:

" Sociological Analysis of the Role of Municipal People's Councils in Local Development"

صاحب البحث: Prof. Jean-Pierre Dubois

نوع الدراسة: رسالة دكتوراه

السنة: 2012

البلد: فرنسا

التساؤلات: كيف يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يكون عاملاً مهمًا في التنمية المحلية من خلال التفاعل الاجتماعي والتشارك مع المجتمع؟ ما هو دور السلطة المحلية في تمكين المجلس الشعبي البلدي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

منهجية البحث: دراسة حالة، تحليل نوعي.

عينة البحث: مجالس شعبية بلدية في مناطق مختلفة في فرنسا.

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، التحليل النقدي، تحليل الوثائق.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن التفاعل الاجتماعي والتعاون المستمر بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي يساهم في الشفافية والمشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرارات المحلية. كما أوضحت الدراسة أهمية بناء علاقات قوية وثقة بين أعضاء المجلس والسكان المحليين لضمان تحقيق أهداف التنمية بشكل فعال.

2/الدراسة الثانية:

الموضوع " The Role of Local People's Councils in Local Development: A Sociological Perspective"

صاحب البحث: Dr. Maria Rodriguez

نوع الرسالة: أطروحة دكتوراه

السنة: 2013

البلد: الولايات المتحدة

التساؤلات: كيف يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يكون أداة فعالة في تعزيز التنمية المحلية؟ ما هي العقبات والتحديات التي تواجهه في تحقيق ذلك؟

منهجية البحث: دراسة حالة متعددة، المقابلات الشخصية، تحليل سوسيولوجي.

عينة البحث: عينة عمدية المجالس الشعبية البلدية في مدن مختلفة في الولايات المتحدة.

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، تحليل البيانات النوعية.

نتائج الدراسة: أشارت الدراسة إلى أن المجالس الشعبية البلدية لها دور هام في تعزيز التنمية المحلية، وخاصة من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية وتحفيز الابتكار في سبيل تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. كما أظهرت الدراسة أهمية التفاعل الاجتماعي والثقافي بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي في تحقيق التنمية المستدامة والتضامن الاجتماعي.

الموضوع " The Sociological Implications of Local People's Councils in Local Development"

الباحث: د. جون سميث

نوع **الرسالة:** رسالة دكتوراه

السنة: 2016

البلد: الولايات المتحدة الأمريكية

الإشكالية: كيف يؤثر دور المجلس الشعبي البلدي في نمو المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة؟

منهجية البحث: تحليل سوسيولوجي، دراسة حالة

التساؤلات: ما هو الدور الاجتماعي والسياسي للمجلس الشعبي البلدي في توجيه القرارات المحلية وتشجيع التشارك المجتمعي؟ كيف يؤثر تفاعل المجتمع المحلي مع المجلس على تنفيذ المشاريع والخدمات المحلية؟

عينة البحث: عشوائية بسيطة عدة مدن وبلديات في الولايات المتحدة الأمريكية

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، تحليل المستندات، استبيانات

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن الجوانب الاجتماعية والسياسية للمجالس الشعبية البلدية تلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المحلية. وأشارت النتائج إلى أن المجالس الشعبية البلدية التي ترتكز على التشارك المجتمعي والتفاعل مع المجتمعات المحلية تتمتع بمزيد من النجاح في تحقيق التغيير والتنمية.

أيضًا، أظهرت الدراسة أن البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية تؤثر في أداء المجلس الشعبي البلدي، وأن الاعتماد على المشاركة المجتمعية والتفاعل مع المجتمع المحلي يمكن أن يحقق فعالية المجلس في تحقيق التنمية المحلية. وهذه الدراسة لا تقتصر على بلد محدد، ولكنها تشمل عدة دراسات حالة في عدة بلدان في القارة الأمريكية. وتستند الدراسة على تحليل سوسيولوجي لمفهوم المجلس الشعبي البلدي وتأثيره على التنمية المحلية ودوره في التفاعل الاجتماعي والتشارك المجتمعي.

3/الدراسة الرابعة:

4/الموضوع " Sociological Perspective on the Role of Municipal People's Councils in Local Development"

صاحب البحث: Dr. Sarah Johnson

نوع البحث: دراسة تحليلية

البلد: المملكة المتحدة

الإشكالية: كيف يمكن للمجالس البلدية أن تسهم في تحقيق التنمية المحلية من خلال تعزيز التفاعل الاجتماعي والتشارك المجتمعي؟

منهجية البحث: تحليل سوسيولوجي، دراسة حالة

التساؤلات: هل لعب المجلس الشعبي البلدي دورًا فعالًا في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي؟ ما هو تأثير السياق الاجتماعي والثقافي على أداء المجلس؟

عينة البحث: أعضاء مجالس شعبية بلدية في مدن مختلفة في المملكة المتحدة.

أدوات البحث: المقابلات الشخصية، تحليل الوثائق، استبيان.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن التفاعل الاجتماعي والتشارك المجتمعي للمجلس الشعبي البلدي يمكن أن يعزز الشعور بالانتماء المجتمعي وزيادة الاندماج الاجتماعي في المجتمع. كما بينت النتائج أيضًا أن الشراكات المجتمعية المستدامة بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي تعزز الابتكار

وتعزز القدرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين. هذه الدراسة تبرز أهمية التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عملية تطوير وتنفيذ السياسات المحلية لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات المحلية.

8. الفجوة البحثية لموضوع الدراسة: من الجانب النظري

الفجوة البحثية في موضوع دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية تكمن في:

- قلة الدراسات التي تحلل بشكل شامل دور المجالس البلدية في تحقيق التنمية المحلية من منظور اجتماعي. يمكن إجراء دراسات لفهم كيفية تفاعل المجالس البلدية مع المجتمعات المحلية وكيفية ضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية.
- نقص البحوث التي تتناول تأثير العراقيل والتحديات الاجتماعية التي تواجه المجالس البلدية في تنفيذ دورها في التنمية المحلية، مثل التمييز الاجتماعي والتصنيف الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.
- ضعف الاهتمام بدراسة التأثيرات الاجتماعية لعمل المجالس البلدية، مثل تأثير التنمية المحلية على التوازن الاجتماعي والقضايا الاجتماعية المحلية.
- يحتاج البحث الاجتماعي إلى استخدام مناهج بحثية تعتمد على البيانات النوعية والكمية لتحليل دور المجالس البلدية وتأثيرها في التنمية المحلية، مثل الملاحظة المشاركة والمقابلات وتحليل المضمون.
- تحتاج الدراسات الاجتماعية أيضًا إلى النظر في عوامل الثقافة والهوية والقيم المجتمعية في تأثير المجالس البلدية على التنمية المحلية وكيفية مواجهة التوترات والتناقضات المحتملة.

وعليه تتطلب دراسة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية في علم الاجتماع إجراء مزيد من البحوث التي تحلل بشكل شامل التحديات الاجتماعية والعوامل المؤثرة على قدرة المجالس البلدية على تحقيق التنمية المحلية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية.

9. النموذج التصوري للدراسة:

يتم استخدام النموذج التصوري في البحث السوسيولوجي لعدة أغراض، منها توجيه البحث وتحديد الأطر النظرية والمفاهيم الرئيسية التي يجب تحليلها وفهمها. يسمح النموذج التصوري للباحثين بتحديد العلاقات الاجتماعية المهمة والعوامل التي يجب النظر إليها في دراسة معينة، بواسطة النموذج التصوري، يمكن للباحثين تنظيم وتحليل البيانات التي يقومون بجمعها وتطبيقها. فهو يوفر إطارًا لتفسير العلاقات الاجتماعية والتفاعلات والعوامل المؤثرة في دراسة معينة. كما ساعدنا النموذج التصوري في تطوير واختبار الفرضيات وتكوين فهم أعمق للدراسة. أيضا يساهم النموذج التصوري دورا هاما في تقديم إطار نظري قابل للتطبيق والتحليل في البحث، كما يمكن للنموذج التصوري أن يساعد الباحثين في تأكيد الفهم النظري للظواهر الاجتماعية وفي بناء مشروع بحثهم بطريقة منظمة ومنطقية. على سبيل المثال، في دراسة حول دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، يمكن للنموذج التصوري أن يوضح مفهوم التنمية المحلية والعوامل التي تؤثر عليها مثل السياسة والاقتصاد والثقافة والتفاعلات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام النموذج التصوري لتحديد العلاقات بين المجتمع المحلي والهيئات الحكومية وتحديد دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية وتحديد مستوى المشاركة والتعاون.

يكون النموذج التصوري أداة قوية تساعد الباحثين في فهم الظواهر الاجتماعية بشكل أعمق وتوجيه البحث نحو استكشاف علاقات معقدة بين العوامل المختلفة المؤثرة في المجتمع مما يساعدهم في تطوير فهمهم وفي تحسين جودة البحث والتقارير التي يقدمونها بهذه الطريقة، يلعب النموذج التصوري دورًا أساسيًا في عملية البحث من خلال توجيه وتحليل البيانات وتقديم إطار نظري قابل للتطبيق والتطوير. مع الأخذ في الاعتبار أن النموذج التصوري يمكن أن يتطور ويتغير بمرور الوقت ومع تطور البحث والتحليل. فقد قمنا بتعديل النموذج التصوري عدة مرات بناءً على:

- التصور المبدئي: القراءة الاستطلاعية وجمع المراجع.
- التصور الميداني: الملاحظة المباشرة والوثائق والسجلات على مستوى المجلس والبلدية.
- التصور النهائي: الاعتماد على النموذجين السابقين.

1.9 .النموذج التصوري المبدئي:

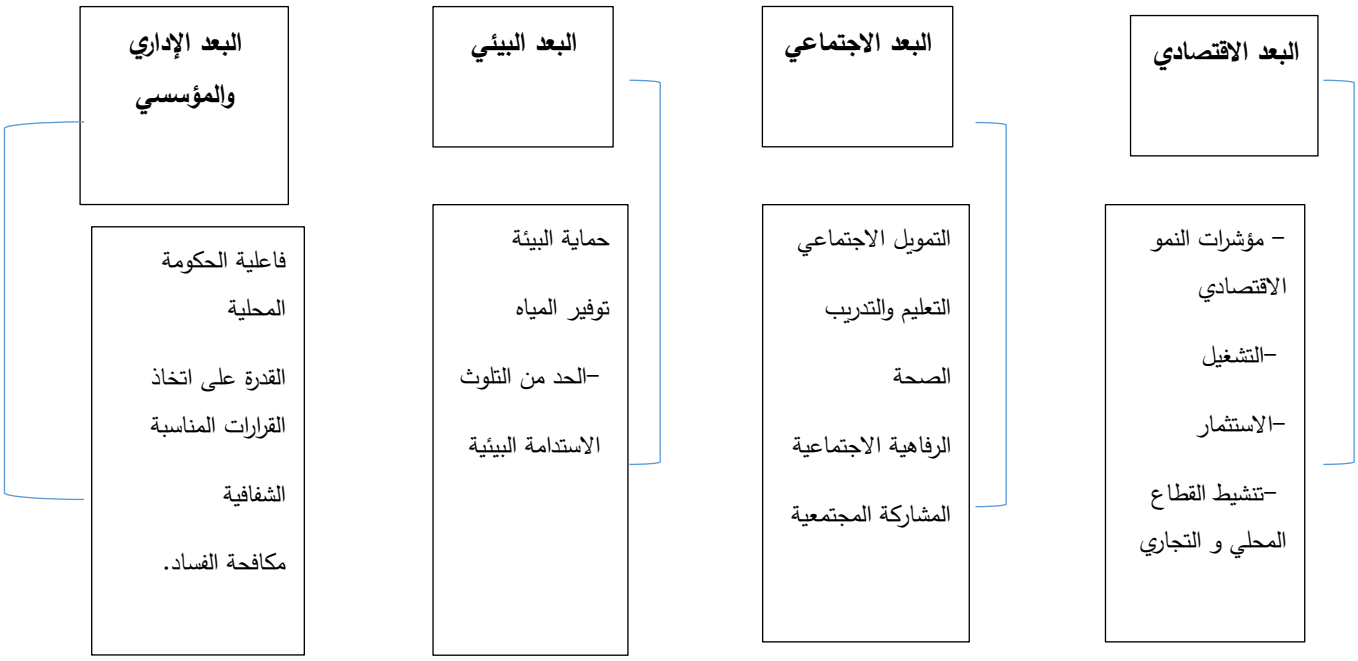

تساعد البلدية على تحديد نقاط القوة والضعف.

تطوير استراتيجيات التغيير لتحقيق التنمية المحلية وتحسين جودة حياة المواطنين المحليين.

تحسين التنمية المحلية المستدامة.

*رسم توضيحي 3 **يمثل النموذج التصوري المبدئي للدراسة***

ملاحظة: هذه مجرد مؤشرات من تصور الباحث قبل النزول الميداني واستخدامها في الخطوة الإمبريقية

من اعداد الطالبة

2.9. النموذج التصوري الميداني:

فيما يخص النموذج التصوري الثاني، قمنا بتحديد الأبعاد والمؤشرات ، في مجالات مختلفة منها:

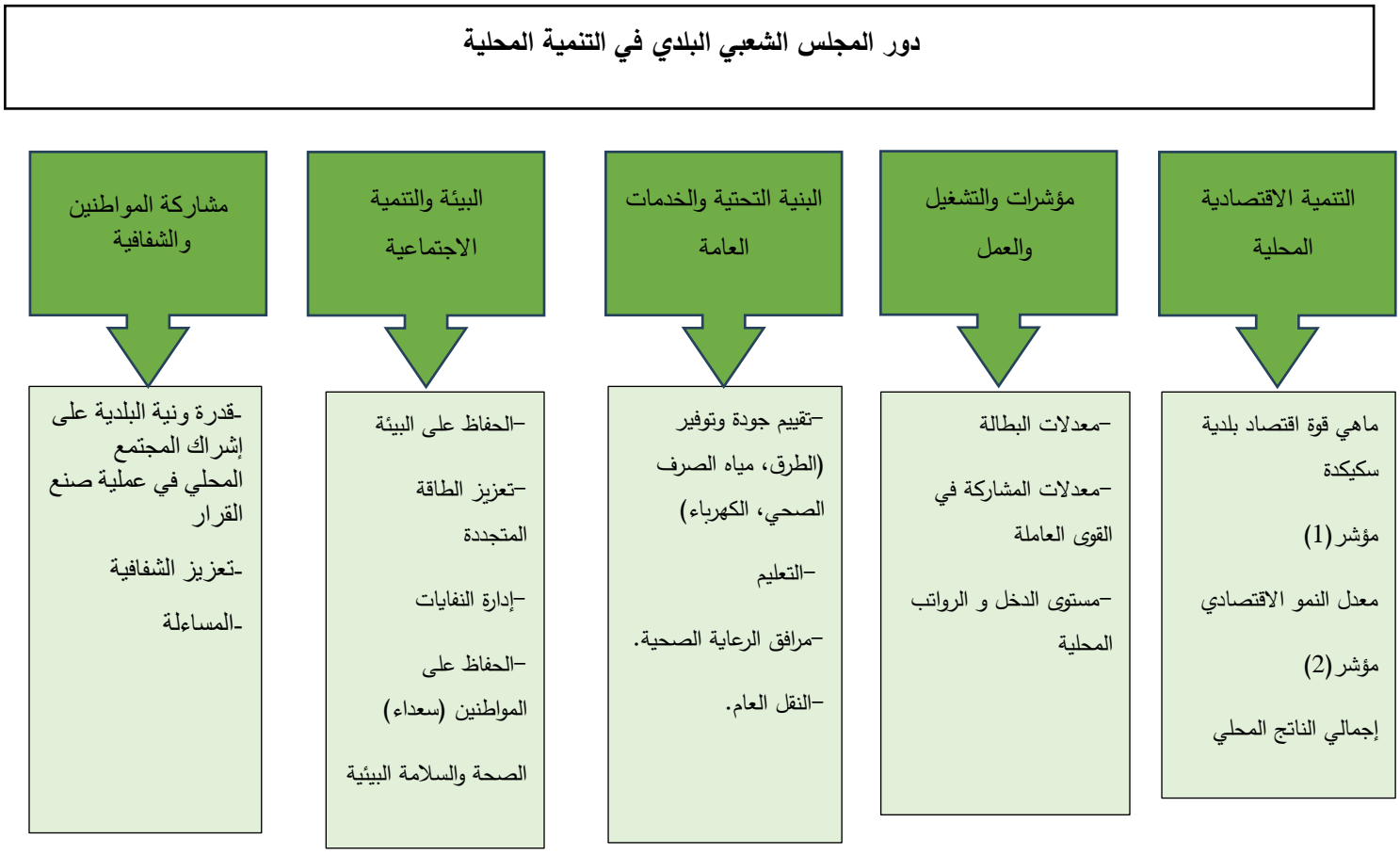

رسم توضيحي 4 يمثل النموذج التصوري الميداني

من اعداد الطالبة

3.9. النموذج التصوري النهائي -الفعلي- : (متغيرات الدراسة)

دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية

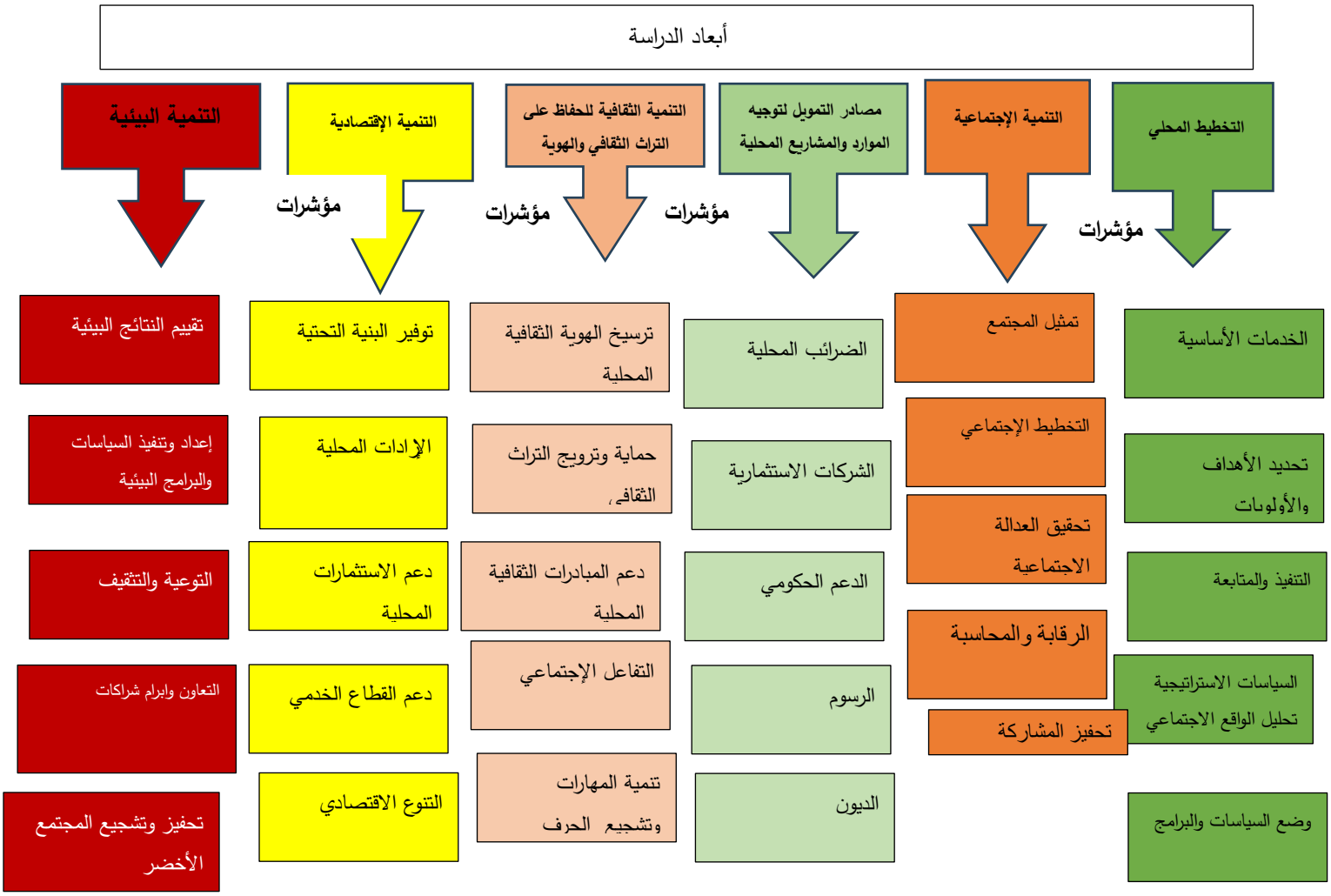

رسم توضيحي 5 يمثل النموذج التصوري النهائي (متغيرات الدراسة)

ملاحظة: هذه مجرد مؤشرات من تصور الباحث بعد النزول الميداني واستخدامها في الخطوة الإمبريقية

من اعداد الطالبة

4.9. النموذج التحليلي لموضوع دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي منظمة حكومية على المستوى المحلي تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين، وعليه يمكن أن يؤثر المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية من عدة جوانب. وصممنا هذا النموذج التحليلي ليساعد على فهم البعد السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، بما في ذلك التفاعل مع المجتمع، وتحقيق الاستجابة للاحتياجات، والتمثيل والمشاركة المجتمعية، تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والتأثير في التغيير الاجتماعي.

يتطلب التحليل السوسيولوجي فهم كيفية تفاعل المجلس الشعبي البلدي مع المجتمع المحلي ويجب تحليل العلاقات والتفاعلات بين المجلس والسكان المحليين والمؤسسات والمنظمات المحلية، يمكن أن يشمل ذلك دراسة المشاركة المجتمعية وآليات الحوار والتواصل بين الجميع وتحليل قدرة المجلس الشعبي البلدي على تحقيق الاستجابة الفعالة لاحتياجات المجتمع المحلي، يمكن دراسة آليات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم لمشاريع التنمية المحلية والخدمات والبرامج التي تهدف إلى تلبية احتياجات السكان وأيضا يتطلب فهم مدى التمثيل الفعال للمجتمع ومدى مشاركته في صنع القرارات على مستوى المجلس الشعبي البلدي. يجب دراسة آليات الانتخاب والتمثيل واستباق الاحتياجات وتلقي الاقتراحات والملاحظات من المجتمع، ويجب أن يكون الاهتمام بكيفية تحقيق المجلس الشعبي البلدي للمساواة والعدالة الاجتماعية، يجب تقييم قدرة المجلس على التعامل مع التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية ذات الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، يجب تقييم قدرة المجلس الشعبي البلدي على تحقيق التغيير الاجتماعي المرغوب فيه في المجتمع المحلي، يمكن أن يشمل ذلك دراسة السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والتغيير الاجتماعي الإيجابي.

نخلص الى ان الهدف من تحليلنا السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية إلى فهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتركيز على إبراز أهمية دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمع المحلي.

10. صعوبات الدراسة :

هناك عدة صعوبات واجهها الباحث في دراسة دور البلدية في التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي ومن بين هذه الصعوبات:

- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للبحث، سواء بسبب قيود النشر أو قيود الوصول إلى البيانات أو قيود السرية أو الوصول إلى الجهات المعنية.

- موارد محدودة بسبب القيام بدراسة شاملة لدور البلدية في التنمية المحلية. كذلك البيانات الجغرافية، التاريخية والاقتصادية متوسطة الصعوبة في الحصول عليها وتحليلها.

- يشارك في العملية البلدية وتحقيق التنمية المحلية العديد من الأطراف المعنية مثل الحكومات المحلية، الهيئات الحكومية، المجتمع المحلي، القطاع الخاص والمجتمع المدني. هذه الاختلافات في المصالح والأولويات بين هذه الأطراف أدى الى تعقيد عملية البحث وتحليل النتائج.

- ان موضوع الدراسة معقد و واجهتنا صعوبة نظرية ومنهجية في الفهم والتحليل، يشمل ذلك المجموعة المتنوعة من العوامل الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية التي تتداخل مع بعضها و تؤثر على العملية التنموية.

- واجه الباحث تحديات في تحقيق التأثير والتغيير الفعلي من خلال دراسة دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية؛ فمن الصعب قناعة البلديات ذات القدرة المحدودة على تنفيذ التغييرات المقترحة.

- تداخل التخصصات، فلقد وجدنا الكثير من الاطروحات التى تحمل نفس العنوان وعليه قمنا بوضع جدول تفصيلي حول التخصصات المتداخلة التي حاولنا من خلالها تجنب الوقوع فيها حتى لا تحيذ الدراسة عن تخصص علم اجتماع التنمية وهي :

التخصص	دراسة الموضوع
العلوم السياسية	يركز هذا التخصص على دراسة العمل السياسي والحكومي وإدارة الحكم المحلي. يمكن أن تشمل المناهج دراسة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية وتنفيذ السياسات العامة.
الاقتصاد والتنمية المحلية	يدرس هذا التخصص كيفية تأثير الاقتصاد المحلي على التنمية ودور البلدية في دعم النمو الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل وتعزيز الاستثمارات.
التخطيط الحضري والإقليمي	يركز هذا التخصص على تحليل التحديات الحضرية والإقليمية وتطوير استراتيجيات لتحقيق التنمية المحلية. يدرس كيفية تخطيط البلدية للأراضي والبنية التحتية وتوجيه النمو الاقتصادي والاجتماعي.
إدارة عامة والحكم الراشد أو الجماعات المحلية والحكامة	يدرس هذا التخصص العمليات الإدارية وأدوات الحوكمة والممارسات المؤسسية وكيفية تقديم الخدمات العامة المحلية بفعالية وفاعلية. يمكن أن يشمل دراسة دور البلدية في تنفيذ السياسات العامة وتحقيق النتائج المحلية.
التنمية المحلية	يركز هذا التخصص على دراسة التنمية المحلية والمجتمعية ودور البلدية في التماسك الاجتماعي، وتحسين الحياة المجتمعية، والعدالة الاجتماعية. يشمل دراسة البرامج الاجتماعية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتنمية الموارد المحلية.

جدول 1 يمثل التخصصات المتداخلة حول موضوع الدراسة

من تصميم الباحث

ملاحظة: هذه بعض الأمثلة على التخصصات التي تدرس دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية. ومن المهم أن نلاحظ بأن هذه التخصصات تختلف من جامعة لأخرى وقد تتواجد تخصصات أخرى ذات صلة بالموضوع أيضًا. عند تصميم الدراسة وتحليل النتائج، يجب أن يكون الباحث مدركًا لهذه الصعوبات ويعمل على العثور على حلول مناسبة لتجاوزها والتعامل معها بطريقة ملائمة.

11. مسار الدراسة :

مخطط المرحلة الاستكشافية

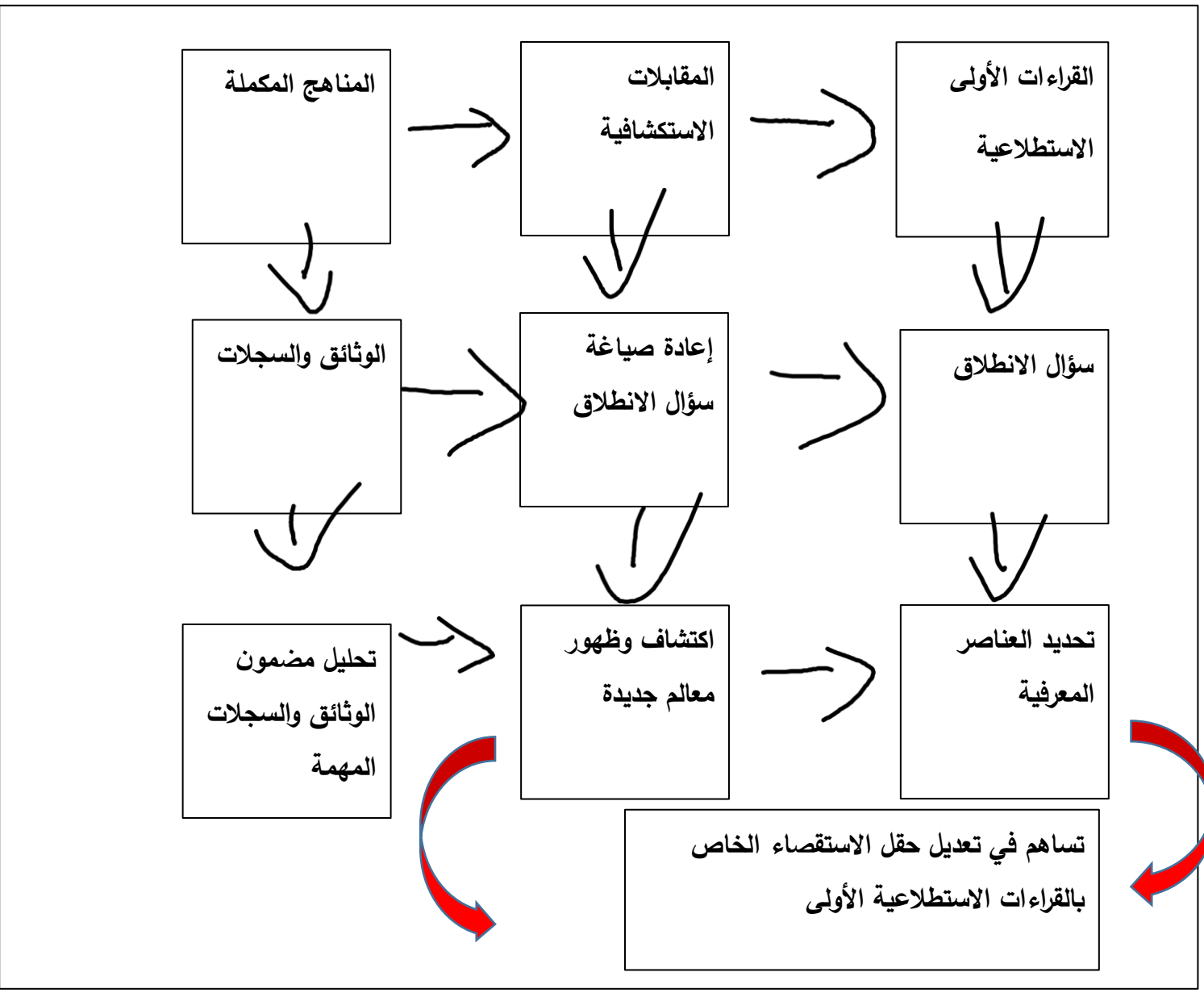

من تصميم الباحث اعتمادا على خطة البحث لهذه الدراسة

رسم توضيحي6 ***مخطط المرحلة الاستكشافية***

خطوات الدراسة

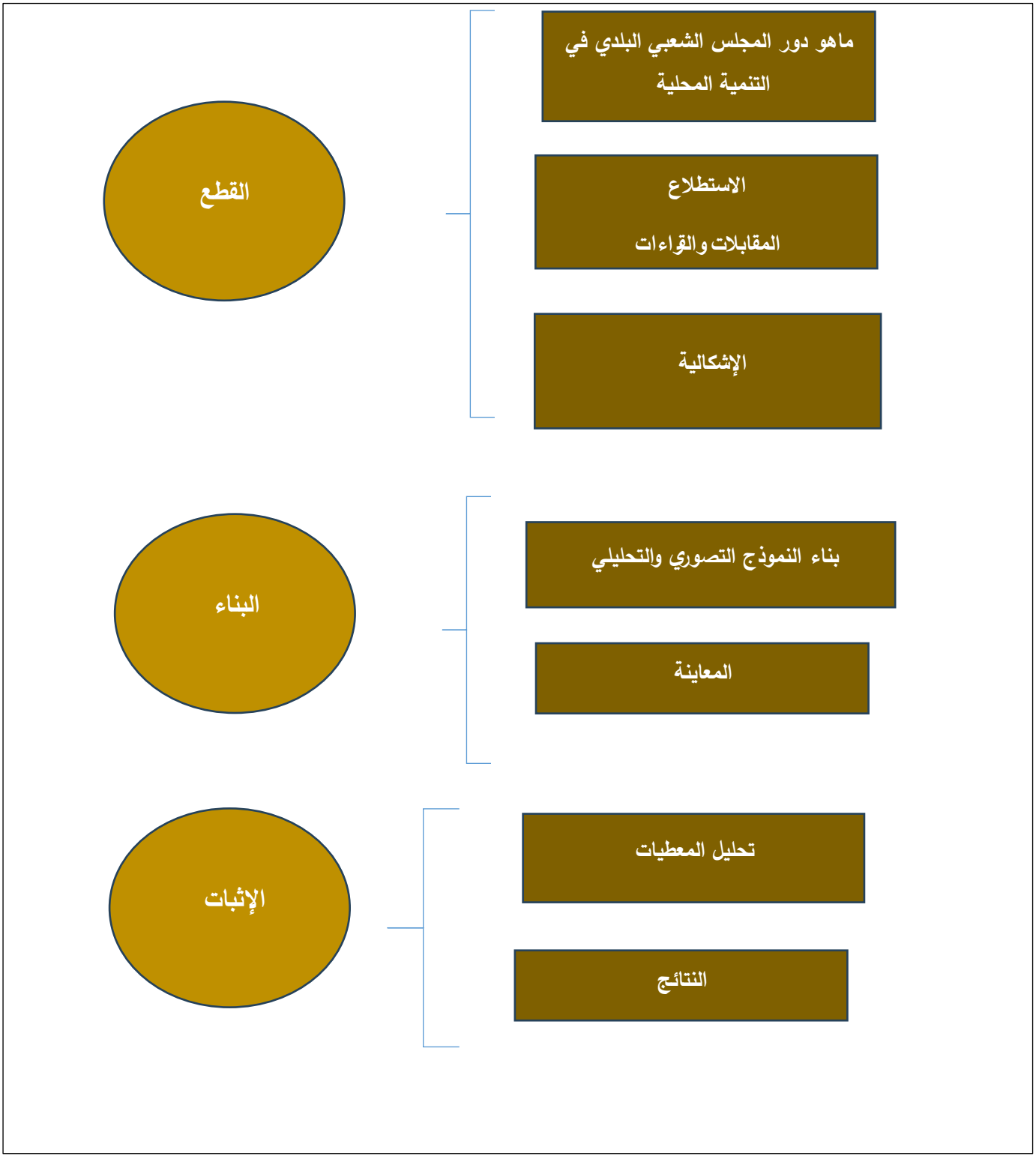

رسم توضيحي 7 ***يمثل خطوات البحث***

من تصميم الباحثة اعتمادا على خطة البحث لهذه الدراسة

خلاصة:

من خلال ما تقدم نخلص الى ان الإطار التصوري والمفاهيمي يساعد أيضًا في توجيه عمليات اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاجتماعية، حيث يقدم تحليلات مستندة إلى نظريات ومفاهيم موضوعية. هذا يضمن أن تكون السياسات الاجتماعية الناتجة تستند إلى فهم عميق للظواهر الاجتماعية وتأثيراتها. فلإطار التصوري والمفاهيمي أن يساهم في تطوير المعرفة السوسيولوجية، من خلال استخدامه في بناء النظريات وتطوير الفهم العميق للتغير الاجتماعي وتطوره.

يُعتبر الإطار التصوري والمفاهيمي في الدراسة السوسيولوجية أداة قوية وضرورية لتحليل العلاقات الاجتماعية وفهم أبعاد المجتمع وسلوكياته، يساهم هذا الإطار في إثراء المعرفة وتطوير الفهم العميق للتحولات و التحديات في علم الاجتماع اليوم.

الفصل الثاني: النظريات السوسيولوجية المفسرة للمجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية

الفصل الثاني: النظريات السوسيولوجية المتعلقة الشعبي البلدي والتنمية المحلية

تمهيد

اولا: النظريات المتعلقة بالمجلس الشعبي البلدي:

1. النظرية الحديثة للإدارة
2. النظرية النقدية(النقد الهيكلي)
3. نظرية التحليل الاستراتيجي

ثانيا: النظريات السوسيولوجية المتعلقة بالتنمية المحلية

1. النظريات السوسيولوجية المتعلقة لدراسة التنمية (عامة)
2. النظريات السوسيولوجية لدراسة التنمية المحلية

ثالثا: البدائل النظرية لتفسير التنمية(النقدية): رؤى جديدة لفهم واقع التنمية في البلدان النامية

خلاصة

تمهيد:

النظريات السوسيولوجية تقدم إطارًا نظريا و تصوريا لفهم الديناميكيات والتفاعلات ضمن المجتمعات المحلية، وبالأخص في سياق المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية. هذه النظريات تساعد في تحليل كيفية تأثير البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على السياسات والبرامج التنموية المحلية. من خلال تطبيق النظريات السوسيولوجية، يمكن للباحثين وصانعي السياسات فهم أفضل للمعوقات والفرص التي تواجه المجتمعات المحلية، وبالتالي تصميم مبادرات أكثر فعالية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

توطئة:

من خلال ما سبق يتضح ان هناك العديد من النظريات السوسيولوجية المستخدمة لتفسير دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، ويمكن إنجازها في مايلي:

أولا: النظرية الحديثة للإدارة:

- التي تركز على أهمية دور المجلس الشعبي البلدي كمنظمة حكومية محلية في تنمية المجتمعات.
- تركز على المفاهيم الإدارية وتنظيم العمل في البلديات، بحيث تعمل على توفير الخدمات العامة، وتحقيق التنمية المحلية في المجتمع.

ثانيا: النظرية النقدية (النقد الهيكلي):

هي أيضا نظرية استخدمت لتفسير المنظمات منها، دور المجلس البلدي في التنمية المحلية، وتركز على:

- العوامل الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية التي تؤثر على دور البلدية وتنميتها.
- تتحدد هذه النظرية على تفاعل البنية الهيكلية للمجتمع المحلي مع نظام الحكم المحلي، وكيفية تأثير ذلك على التنمية المحلية.

ثالثا: نظرية التحليل الاستراتيجي:

يهتم التحليل السوسيولوجي بفهم كيفية بناء الأفعال الجماعية انطلاقا من السلوكيات الفردية والتنسيق في العمل الذي يفترض جملة من الأفعال الفردية، ويكون التحليل استراتيجيا عندما يعاين سلوك الفاعلين المتعلق بالأهداف الواضحة والواعية التي يضعونها وضغوط المحيط والموارد المتاحة لهم، يبتعد التحليل الاستراتيجي عن موازنة النقائص الموجودة في التسيير والإدارة ليركز على توضيح الاختيارات الأساسية للإدارة العامة. وتفادي هذه الأخطاء التي تهدد حياة منظمة، مما يجعل التحليل

الاستراتيجي بمنزلة فحص داخلي وجوهر للفحص الخارجي الذي يتناول متغيرات البيئة ومتقلباتها. (خريبش، 2011، صفحة 576)

رابعا: النظريات السوسيولوجية التي تساهم في فهم التنمية المحلية:

توضح النظريات السوسيولوجية لتفسير التنمية المحلية أساليب ومفاهيم مختلفة تساهم في فهم العملية التنموية على المستوى المحلي من منظور اجتماعي، تركز هذه النظريات على فهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية، مثل العلاقات الاجتماعية، الثقافة والسلطة على التنمية المحلية.

خامسا: البدائل النظرية لتفسير التنمية المحلية:

هي عبارة عن اتجاهات نقدية تحاول تقديم رؤى جديدة لواقع التنمية في دول العالم الثالث التي تحاول سد الفجوة بين دول العالم المتقدم.

اولا/ النظريات السوسيولوجية المتعلقة بالمتغير الأول (البلدية)

1.النظرية الحديثة للإدارة:

توطئة:

يمكن القول إن النظرية الحديثة للإدارة بدأت بالظهور في النصف الثاني من القرن العشرين، مع اهتمام متزايد بدراسة العلاقة بين المنظمات والمجتمع والتأثير المتبادل بينهما.

ترتكز النظرية الحديثة للإدارة على فهم المنظمات ككيانات اجتماعية ودراسة الخصائص الاجتماعية والتفاعلات والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على سلوك وأداء المنظمات.

من الممكن تحديد ظهور النظرية الحديثة للإدارة من منظور سوسيولوجي في نحو عقود الستينات والسبعينات من القرن العشرين، عندما بدأت الدراسات السوسيولوجية في التركيز على التأثيرات الاجتماعية والثقافية على المنظمات وكيفية تأثير المنظمات في صياغة السلوك الاجتماعي.

من خلال النظرية الحديثة للإدارة، تطورت المفاهيم مثل: ثقافة المنظمة، الهوية المؤسسية، التنظيمات المسطحة والعدالة التنظيمية وغيرها. تهدف هذه المفاهيم إلى فهم دور العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية في تشكيل المنظمات وأدائها وتفاعلها مع المجتمع.

من المهم أن نلاحظ أن النظرية الحديثة للإدارة لا تتوقف عند النقاش الداخلي للمنظمات فحسب، بل تتطلع إلى فهم العلاقة بين المنظمات والمجتمع والتأثير المتبادل بينهما من خلال التغير الاجتماعي، الثقافي والهيكلي.

تشمل النظريات الحديثة الإدارية مجموعة متنوعة من المناهج والنظريات التي تسعى إلى تفسير التفاعلات الاجتماعية والتأثيرات على الإدارة والمنظمات؛ هذه النظريات لها مفاهيم ومبادئ يمكن إسقاطها على المجلس الشعبي البلدي وكيف تؤثر في التنمية المحلية:

أولا: المفاهيم الأساسية للنظرية الحديثة الإدارية:

هناك العديد من المفاهيم المحورية والأساسية للنظرية الحديثة للإدارة ويمكن تقديمها في مايلي:

1) **إدارة الجودة الشاملة:** ترتكز على تحقيق الجودة في جميع جوانب المؤسسة، والتشجيع للتحسين المستمر في كافة العمليات والأنشطة.
2) **التفكير الاستراتيجي:** يتمحور حول وضع أهداف واضحة، وتطوير استراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف مع التركيز على المنافسة وتحقيق التميز، على المدى القريب ، المتوسط والبعيد.
3) **إدارة المعرفة:** تشجيع على تبادل المعرفة وتكوين قاعدة معرفية قوية في المنظمة، وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل النقل.
4) **ثقافة المؤسسة:** تسعى لنشر قيم ما وترسيخ ثقافة المؤسسة، تشجيع التعاون، الشفافية وتحفيز الموظفين.
5) **التنويع والتقنية:** ترتكز على استخدام التكنولوجيا والتطوير التقني لتطوير العمليات، زيادة الإنتاجية والكفاءة.

6) **القيادة التحويلية:** تعتبر القيادة القوية والمؤثرة في تحقيق التغيير وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. (ريملاوي، 2010، صفحة 150)

ثانيا: المبادئ الأساسية للنظرية الحديثة الإدارية.

تتضمن هذه النظرية على عدة مفاهيم ومقاربات، ومن أهم المبادئ الأساسية لهذه النظرية وهي في نفس الوقت عبارة عن أبعاد لها:

1) البعد الديمقراطي:

- تشجيع المشاركة والاستماع لآراء الموظفين.
- تشكيل قرارات مشتركة بين الإدارة والعاملين.

2) البعد الإنساني:

- الاهتمام بالعاملين كمورد بشري وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي.

3) البعد التنظيمي:

- تصميم هيكل تنظيمي يتلاءم وطبيعة العمل.
- تحقيق الكفاءة والتناسق بين الأقسام الداخلية.

4) البعد الاقتصادي:

- السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال إدارة الموارد المتاحة بشكل فعال.

5) البعد الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية:

- مراعاة تأثير الأعمال التجارية على المجتمع والبيئة، اتخاذ الإجراءات المسؤولة تجاهها.

6) بعد الاعتماد على الأدلة:

- من خلال تأسيس القرارات والإجراءات على أساس الأدلة العلمية والبحثية الموثوقة.

7) **البعد الإبداعي:**

- تشجيع الابتكار والإبداع في سبيل تحسين الأداء وتطوير العمليات وتحقيق التفوق.

نستنتج مما سبق تهدف هذه المبادئ جميعها إلى تحقيق التنمية الشاملة والاستدامة في المؤسسات، وتحقيق العدالة والتعاون بين جميع أفراد المنظمة. (يوسفي، 2009، ص 58)

ثالثا: النظريات الحديثة للإدارة:

1.النظرية السلوكية: شيستر بيرنارد وماريون سايمور، باس فريدي يكسون.

يتمحور اهتمام هؤلاء الرواد حول تحليل سلوك الأفراد في المنظمات، وكيفية تحقيق الكفاءة وتحسين الأداء من خلال دراسة سلوكهم. كما أنهم قد أسهموا في فهم أهمية التفاعل والتعاون بين أفراد المنظمة لتحقيق الأهداف العامة. يركزون على العوامل النفسية، الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على سلوك الأفراد في المنظمات وأثرها على أدائهم ورضاهم الوظيفي.

2.النظرية النظمية:

تقوم هذه النظرية على فكرة أن المنظمة تعمل كوحدة متكاملة تتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية، مثال عن ذلك: يعتبر العاملين، الموارد، الإجراءات والهيكل التنظيمي، جميعها تكوينات داخلية تؤثر على أداء المنظمة، بالإضافة إلى ذلك تؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدث خارج المنظمة في نجاحها وأدائها.

من أهم روادها: "لودويج فون بيرتا نلفي" في عام 1940 م عرض نظريته حول النظم المفتوحة والتي ترتكز على العلاقات التفاعلية بين المنظمة وبيئتها الخارجية، فمن خلالها يتم التواصل والتفاعل بين مختلف مكونات المنظومة الإدارية والعوامل الخارجية التي تؤثر على أداء المنظمة. (بوسهمين، 2010،ص 65)

نستنتج أنها: ترتكز على تحليل وفهم العلاقات التفاعلية بين مكونات المنظمة والبيئة الخارجية بهدف تحسين أدائها وتحسين قدرتها على التكيف مع التحديات والتغيرات في البيئة المحيطة.

3.النظرية الاتصالية:تعتمد هذه النظرية على فهم أهمية ودور الاتصال الفعال في تحقيق الأهداف المؤسسية ونجاح المنظمات.من أبرز روادها: وارين ويفر الذي كرس حياته لدراسة الاتصال في الإدارة، واعتبر ويفر الاتصال عاملا حاسما في بناء الثقة بين القادة والموظفين، تفعيل التعاون وتحسين أداء المنظمة.

من أهم مفاهيمها ومبادئها المهمة هي: قنوات الاتصال، الاتصال الداخلي، الاتصال الخارجي، استخدام وسائل الاتصال المناسبة والفعالة.

نستنتج من خلال ما سبق: تعتبر نظرية الاتصال الإداري جزءً أساسيا من دراسة الإدارة، فهي تساهم في تطوير أساليب الاتصال الفعالة داخل المنظمات وتحسين العلاقات بين القادة والموظفين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نجاح مؤسسي مستدام.

4.نظرية اتخاذ القرار:

تهدف إلى كيفية اتخاذ القرارات في سياق المنظمات، وهناك العديد من النماذج التي تشرح النظرية وهي:

1.4 نموذج الاقتصاد السلوكي :(نموذج اتخاذ القرار الرشيق)

يستند إلى فرضية بأن الأفراد يحاولون الوصول إلى أقصى قدر من الفوائد، وأدنى قدر من التكاليف في اتخاذ القرارات المنظمية.

2.4 نموذج القرار الجماعي:

يشدد على أهمية تواجد الجماعة في عملية اتخاذ القرار، حيث يتم اتخاذ القرارات بعد مناقشتها وتبادل الآراء والمعلومات بين الأعضاء. (خنفري 2010،ص 156)

3.4 نموذج السياق العضوي:

يركز على تأثير العوامل الخارجية والداخلية على عملية اتخاذ القرارات، مثل: الثقافة المؤسسية، التنظيم الهرمي والموارد المتاحة.

4.4 نموذج الاستدلال الاجتماعي:

يشير إلى أن الأفراد يعتمدون على التوجيه والمعلومات المقدمة من الآخرين في عملية اتخاذ القرارات.

5.4 نموذج اتخاذ القرار البيئي:

يركز على تقييم تأثيرات القرارات على البيئة، ويهدف إلى اتخاذ القرارات المستدامة والصديقة للبيئة.

من خلال كل ما سبق، وضعنا المخطط لأهم الأفكار والأطروحات لنظرية اتخاذ القرار كما يلي:

- أطروحة الانتقاء الواقعي (قائد كاريزمي)
- أطروحة التأثير الثقافي (قائد تقليدي)
- أطروحة النقد المجتمعي (المصلحة العامة وتلبية حاجيات المجتمع)
- أطروحة الالتزام التنظيمي (كيف يؤثر الالتزام على أفراد المؤسسة في عملية اتخاذ القرار وقبولها؟ (ريملاوي، 2010، صفحة 55)

5.النظرية المعرفية:

هي نظرية تهدف إلى فهم كيفية اكتساب، تنظيم واستخدام المعرفة في سياق المؤسسات والمنظمات. تتناول هذه النظرية العلاقة بين التعلم، الابتكار والأداء المؤسسي.

- ترتكز على كيفية تبادل، تكوين واستخدام المعرفة داخل المنظمة، كذلك مع البيئة الخارجية وكيف يؤثر ذلك على أداء المؤسسة.
- تقوم على افتراض أن المعرفة هي مورد استراتيجي يساهم في خلق القدرات التنافسية للمؤسسة من خلال إنشاء آليات لتبادل المعرفة وإعداد بنية مؤسسية تهتم بالتعليم وتشجيع التفكير الابتكاري.

- تتعامل مع العديد من المجالات، مثل:
- إنشاء قواعد المعرفة.
- توثيق ومشاركة المعرفة.
- تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة.
- التعلم التنظيمي والتواصل بين الأفراد.

من روادها:

- جيلبرت بورنستين: أوضح كيف يتم التعامل مع المعرفة وتبادلها داخل المؤسسات.
- كارل وايك: حاول فهم ظاهرة الإدراك التنظيمي وتأثيره على اتخاذ القرار.
- ريتشارد دسكاريورو: قدم نظرية الصراع التنظيمي والمصاعب التي تنشأ داخل المنظمات وتأثيرها على الهيكل التنظيمي وأدائه.
- جايسون براون: قدم نظرية التكنولوجيا المعرفية، واستكشف تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنظيمات المعرفة.
- كريستوف شتوكه: قام بتطوير نظرية التكيف التعليمي التي تركز على تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة من خلال التعلم والتفكير المشترك. (حجاب ع، د.ن، صفحة 76)

6.نظرية القيادة:

تهدف إلى فهم كيفية تأثير القادة على سلوك وأداء الفرق والمؤسسة في البيئات التنظيمية. فهناك عدة أساليب ونماذج تستخدم لتفسير هذه النظرية، من بينها:

1.6 نموذج السمات القيادية: يفترض أن القادة لديهم مجموعة محددة من السمات الشخصية والمهارات التي تمكنهم من تحقيق النجاح القيادي(اجتماعي). نستنتج أن هذا النموذج يعتقد بأن السنوات القادمة والمواقف هي التي تتعرض للتأثير بالقائد.

2.6 نموذج السلوك القيادي: يركز على السلوك والأفعال التي يتخذها القادة سواءً كانت تركز على المهمة أو العلاقات، وينظر إلى كيفية تأثير هذا السلوك على الفريق أو المؤسسة بشكل عام.

3.6 نموذج القيادة الدافعية: يشير إلى القدرة القيادية في تحفيز وإلهام الفريق لتحقيق الأهداف وتحقيق التميز، تستخدم في هذا النموذج مفاهيم مثل: الرؤية القيادية، تفويض السلطة ودعم التحفيز. (بوخلخال، صفحة 267)

4.6 نموذج القيادة التحويلية: يعتبر القادة في هذا النموذج كبار الملهمين الذين يعملون على تغيير المفاهيم المتعارف عليها، إحداث تغيير جوهري في الثقافة التنظيمية والأداء.

5.6 الأساليب القيادية: يركز القائد على:

1.5.6 أسلوب رأس المال الفكري: قوة المعرفة والمهارات الفردية.

2.5.6 أسلوب القيادة الشخصية: الثقة، الشجاعة، التحفيز والتواصل (بناء علاقة قوية مع أعضاء المؤسسة).

3.5.6 أسلوب القيادة الوضعية: يركز على ملائمة أسلوب القيادة مع الوضع الذي يواجهه.

4.5.6 أسلوب القيادة الحوكمية: من خلال تحديد الأدوار وتطبيق الحكم الراشد (ضمن المسائلة، الشفافية والعدالة في الإدارة). (حسين م.، 2005، صفحة 63)

7.نظرية التخطيط والتنظيم:

هي إحدى النظريات التي تهتم بدراسة تنظيم الهياكل والمؤسسات في المجتمع، ترتكز على كيفية تحقيق الأهداف وتنظيم الموارد والعمليات في إطار المؤسسات المختلفة. تشمل هذه النظرية على مفاهيم ومبادئ هي:

1.7 التخطيط: يتم تحديد الأهداف، وضع الخطط والإجراءات التي تساهم في تحقيقها.

2.7 التنظيم: يتم توزيع الموارد وتنظيم الهيكل التنظيمي للمؤسسة بطريقة التناسب مع أهدافها.

إذن، فإن نظرية التخطيط والتنظيم تهدف إلى زيادة الكفاءة لتحقيق التنمية في المؤسسات والمجتمع.

3.7 التنسيق: يتعلق بضمان تعاون وتكامل جهود أفراد المنظمة من خلال تنسيق العمليات والموارد والمعلومات لتحقيق التوازن والانسجام.

4.7 المراقبة: يتعلق بتقسيم أداء المنظمة ومعرفة مدى تحقيقها للأهداف المحددة تشمل المراقبة في جمع المعلومات وتحديدها واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أداء المنظمة.

5.7 التغيير: يتعلق بتعديل وتطوير العمليات والممارسات التنظيمية لمواكبة التحولات الداخلية والخارجية، يهدف التغيير إلى زيادة قدرة المنظمة على التكيف، الابتكار والاستجابات للتحديات الجديدة. (الساسان، 2017، صفحة 50_52)

8.نظرية الإبداع: هي نظرية تهدف إلى فهم وتحقيق الابتكار والإبداع في سياق المؤسسات والمنظمات، فهي تعمل على:

1.8. تشجيع الثقافة الإبداعية: تعمل على إنشاء بيئة داعمة للإبداع في المنظمة بتشجيع التفكير الحر والابتكار وترسيخ ثقافة التجربة والخطأ.

2.8. التنوع والتكامل: يشير إلى ضرورة وجود تنوع ثقافي وخلفيات ومهارات بين أعضاء المنظمة، فهو يساهم في تحفيز التفكير المبتكر وتوليد أفكار خلاقة.

3.8. التحفيز والمكافأة: منح المكافئات المادية والمعنوية لأصحاب الأفكار الجديدة.

4.8. تحدي المسلمات: من خلال تجاوز الأفكار التقليدية والقديمة التي تعيق الإبداع، وتشجيع تغيير النهج التقليدي لاستكشاف فرص جديدة.

5.8. دعم الشراكات والتعاون: تؤكد على أهمية التعاون والشراكات بين أعضاء المنظمة والقطاع الخارجي، فهو محفز لتبادل الأفكار والمعرفة ، الإبداع في سياق التنظيم. (حسن نورا، 2015، ص 95)

من رواد نظرية الإبداع:

- تيريزا أمابيل: باحثة في مجال الابتكار والإبداع في مجال التنظيم حيث قامت بتطوير نظرية الإبتكار المؤسسي.
- هنري مينتزبرغ: قام بأبحاث حول الدور الذي تلعبه القوى الاجتماعية والتنظيمية في تشجيع الإبداع والابتكار.
- ريتشارد سكوت: قدم نظرية الابتكار الإبداعي لتحليل كيفية تطوير التغيير الابتكاري داخل المنظمات.
- هاكان هيليشروم: قد نظرية الإدارة المنتجة التي تصف كيف يمكن للمنظمات أن تنشر ثقافة الابتكار والإبداع في جميع جوانبها؟ (حامد، 2017، ص 120)

9.النظرية الإيكولوجية:

النظرية الإيكولوجية تعتبر إطارًا نظريًا يُستخدم لتفسير تفاعل الكائنات الحية مع بيئتها الاجتماعية والبيئية وكيف تتأثر بتلك العلاقات. وتُطبَّق النظرية الإيكولوجية أيضًا في فهم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية.

تشدد النظرية الإيكولوجية في تحليل التنمية المحلية على وجود كيانات متعددة تتفاعل في سياق محلي، بما في ذلك البلديات، وتشمل النظرية الإيكولوجية العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والبيئية التي تشكل السياق المحلي للتنمية. (العمري، 2016، ص 55)

تنتظر المجالس البلدية في تطبيق النظرية الإيكولوجية دورًا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية بإشرافها على الموارد، الخدمات والبنية التحتية في المنطقة المحلية وفي تشجيع المشاركة المجتمعية وإدارة التغيير الاجتماعي.

على سبيل المثال، يمكن أن تكون البلديات مسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية مثل: الماء، الصرف الصحي، النقل والتخطيط العمراني. كما يمكن للبلديات أن تدعم الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية وتطوير السياحة المحلية، حماية الثقافة والتراث المحلي.

يمكن أن تساهم النظرية الإيكولوجية في فهم كيفية تأثير العوامل المحلية والمؤسسات والمجالس في إطار التنمية المحلية. تشدد النظرية الإيكولوجية أيضًا على أهمية التفاعلات بين الكيانات المحلية والتأثيرات على المستوى الشامل، كذلك التأثيرات المتبادلة بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي والبيئة في السياق المحلي.

يمكن استخدام النظرية الإيكولوجية في تفسير دور المجلس البلدي في التنمية المحلية من خلال فهم التفاعل المترابط بين البيئة الاجتماعية والبيئة البيئية في السياق المحلي. (عبد الرحمان، 2019، صفحة 87)

تعتبر النظرية الإيكولوجية أن الكائنات الحية والبيئة المحيطة بها تتفاعل وتتأثر ببعضها البعض في بيئة محددة. وفي سياق التنمية المحلية، تلعب البلدية دورًا فعالًا في تحقيق تنمية مستدامة وإدارة الموارد والبيئة.

من خلال النظرية الإيكولوجية، يتم التركيز على عدة جوانب تؤثر في دور البلدية في التنمية المحلية، منها:

- تهتم النظرية الإيكولوجية بدراسة التفاعلات بين السكان المحليين والبيئة المادية والطبيعية في المنطقة. فالمجلس المحلي يكون المسؤول عن تحقيق هذا التفاعل بشكل صحيح وتسهيل تناغم العناصر البيئية والاجتماعية في المجتمع.
- تعتبر النظرية الإيكولوجية أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة. يمكن المجلس الشعبي البلدي أن تشكل جزءً مهمًا في تنظيم استخدام الموارد المحلية وحمايتها واستدامتها من خلال سياساتها وتنظيمها. (الجندي ر.، 2013، صفحة 98)

- تساهم المجالس البلدية في توجيه تطور المنطقة المحلية من خلال التخطيط العمراني والبيئي. يتضمن تلك الجوانب مثل التنظيم الزماني والمكاني وتوجيه الاستثمار وتوفير البنية التحتية المناسبة والخدمات العامة.
- تشدد النظرية الإيكولوجية على أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية. يعتبر المجلس الشعبي البلدي واجهة بين المجتمع المحلي والقرارات الحكومية، يجب على البلدية توفير فرص للمشاركة والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية.

باستخدام النظرية الإيكولوجية، يمكن تحليل وتفسير دور المجلس البلدي في التنمية المحلية عن طريق توضيح التفاعل الديناميكي بين البيئة الاجتماعية والبيئة وكيف يؤثر ذلك في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات المحلية من المهم ملاحظة أن هناك العديد من النظريات والمدارس الفرعية في النظرية الإيكولوجية (مثل النظرية الإيكولوجية الاجتماعية والنظرية الإيكولوجية الأنثروبولوجية)، والتي تمثل توجهات مختلفة لتطبيق النظرية الإيكولوجية في فهم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. (الحمود، 2011، صفحة 86)

تعقيب: تجمع هذه النظريات الحديثة للإدارة من منظور سوسيولوجي بين تفسير الظواهر الاجتماعية وأثرها على الإدارة وتنظيم المنظمات، كما تهدف هذه النظريات إلى توفير إطار نظري يساعد على فهم التفاعلات الاجتماعية وتحليلها في سياق العمل المؤسسي واتخاذ القرارات الإدارية.

رابعا: كيف تنظر هذه النظرية موضوع الدراسة؟ (دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية):

لا توجد نظرية حديثة إدارية محددة تفسر دور المجلس البلدي في التنمية المحلية بل توجد مجموعة من النظريات الإدارية السوسيولوجية التي يمكن استخدامها لفهم دور البلدية في التنمية المحلية.

من المفاهيم السوسيولوجية المهمة في فهم دور المجلس البلدي في التنمية المحلية يمكن الإشارة إلى نظرية الاتصال والتفاعل الاجتماعي. وفي مجال الإدارة، يمكن استخدام مبادئ الإدارة الحديثة مثل: القيادة التحويلية، الاتصال الإداري وإدارة التغيير لتفعيل دور البلدية في التنمية المحلية.

من المهم أن نلاحظ أن هذه المفاهيم والنظريات يتم استخدامها بشكل تكاملي ومتداخل لفهم دور المجلس البلدي في التنمية المحلية، ويستند الباحثون والعلماء إلى مجموعة واسعة من النظريات والأدوات لتحليل وتفسير هذا الدور،أيضا يستخدمون العناصر المرتبطة بالتفاعل الاجتماعي والسلطة والتواصل، البنية التنظيمية والثقافة وغيرها. (محمد أ.، 2017، صفحة 57)

يمكن القول، لا يوجد تاريخ محدد لظهور النظرية الحديثة الإدارية في تفسير دور المجلس الشعبي البلدي كمنظمة وإدارة في التنمية المحلية؛ اذ إنها مجرد منهجية شمولية ومتعددة المناهج تعتمد على النظرة السوسيولوجية والإدارية لفهم وتفسير العوامل الاجتماعية والهيكلية التي تؤثر في التنمية المحلية.

خامسا: الانتقادات الموجهة للنظرية الحديثة الإدارية:هناك العديد من الانتقادات الموجهة لنظرية الإدارة الحديثة، من أبرزها:

-يعتبر البعض أن النظرية الحديثة للإدارة غالبا ما تعتمد على دراسة حالة محددة وتجارب محدودة وغير قابلة للتطبيق في العديد من السياقات المختلفة.

-لا تقدم حلا جذريا لمشكلة البيروقراطية في المنظمات، بل تزيد تعقيد العمليات والإجراءات، تؤثر على المرونة والابتكار.

-تنتقد بعض الآراء الحديثة التركيز الكبير على جانب الفني والتكنولوجي في الإدارة، تجاهل العوامل البشرية، العواطف والعلاقات الإنسانية المؤثرة في أداء الموظفين والمنظمات.

- النظريات الحديثة في الإدارة تعمل على تحقيق الربح والأداء المالي قبل أي شيء، ويغفلون العوامل البيئية، الأخلاقية والاستدامة.

- يشكك البعض في التركيز الزائد على الهيكلية والرأسمالية والأوامر المركزية، وبالتالي تؤثر في عملية التواصل والمشاركة الفعالة في صنع القرار.

–تشير بعض الانتقادات إلى أن هذه النظرية تنطوي على افتراضات غير واقعية حول مدى توافر التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها في جميع القطاعات والأنشطة، كما يعتبر البعض النقاد أن هذه النظرية تجاهلت التغيرات الحضارية والثقافية التي تؤثر على ممارسات الإدارة.

خلاصة: تهدف هذه الانتقادات إلى تسليط الضوء على بعض القضايا المحتملة المتعلقة بتطبيق النظرية الحديثة الإدارية، ومع ذلك لا يزال للنظرية فوائدها وأهميتها في فهم عمليات الإدارة الحديثة وتحسينها.

2. النظرية النقدية: (نظرية النقد الهيكلي)

توطئة:

تأسست عن طريق كارل ماركس فريديريكو إنجليز في القرن التاسع عشر، ترتكز هذه النظرية على دراسة التركيب الاجتماعي وتشدد على أهمية العوامل الهيكلية والاقتصادية في تحديد سلوك الأفراد وتفاعلاتهم داخل المجتمع؛ تقوم هذه النظرية على مفهوم القوة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تحكم في التوزيع غير المتكافئ للموارد والسلطة داخل المجتمع، وتعتبر الطبقة الاقتصادية وعلاقات الإنتاج أساس التحليل فيها.

تشمل المفاهيم المركزية، المفهوم الكلاسيكي للطبقات الاجتماعية، الصراع بين أصحاب وسيلة الإنتاج(البرجوازية)، والعمال الذين ليس لديهم وسائل الإنتاج (البلوريتارية). وتؤكد هذه النظرية أيضا على أهمية قطاعات المنتجات والخدمات والمؤسسات الاجتماعية في تحديد الهيكل الاجتماعي، وسلوك الأفراد، بمعنى أن هذه النظريات تقوم بتحليل الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، تحديد العوامل التي تساهم في تكوين الهوية الاجتماعية، تحديد العملية التاريخية للتغير الاجتماعي.

- نظرية النقد الهيكلي (Structural Critique Theory) هي تستخدم لتحليل التفاوتات والعدالة الاجتماعية والنظم التوزيعية في المجتمع. تُعزى ظهور هذه النظرية إلى نهاية القرن العشرين، تحديدًا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

تأثرت نظرية النقد الهيكلي بالتطورات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت، بما في ذلك الحركات الاجتماعية والنضالات العمالية والحركات النسوية وغيرها من الحركات التي سعت إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

ستانلي أرونويتز (Stanley Aronowitz)، هربرت جود (Herbert Gintis)، رالف دحليز (Ralph Dahrendorf)، إيريك أوين رايت (Erik Olin Wright) وغيرهم من السوسيولوجين نشروا أعمالاً مهمة ومؤثرة في تطوير نظرية النقد الهيكلي.

تتنوع مجموعة النظريات والمناهج والأفكار التي تندرج تحت مظلة النقد الهيكلي، تشمل النظريات الماركسية والفيمنية والتشخيصية ...كلها تسعى إلى تحليل التفاوتات الاجتماعية والهيكلية والقوى الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على التوزيع العادل في المجتمع.

ادى ظهور النقد الهيكلي إلى التحولات الاجتماعية والسياسية العالمية واستجابة للظروف والمتغيرات الاجتماعية الراهنة. ولا يمكن تحديد تاريخ محدد لظهورها، وإنما كانت تطورًا تدريجيًا ومستمرا على مر العقود الأخيرة. (سلطان، 2017، صفحة 52)

أولا: المفاهيم الأساسية للنظرية النقد الهيكلي:

تهدف إلى تحليل وتقييم النظام الاجتماعي ومؤسسات السلطة والقو، تركز النظرية على الاستكشاف المنتقد للعلاقات الاجتماعية وهيكل السلطة والتفاوت الاجتماعي. وفيما يلي بعض المفاهيم الأساسية في نظرية النقدية:

- **التفاوت الاجتماعي:** ترمز إلى الاختلافات والتباينات في الموارد الاقتصادية والاجتماعية والفرص بين الأفراد والطبقات الاجتماعية في المجتمع. تركز النظرية النقدية على فهم أسباب التفاوت الاجتماعي وآثارها على العدالة الاجتماعية.

- **السلطة والهيمنة:** تتطرق إلى الهيكل السلطوي وآليات التفوق والتسلط في المجتمع. تشير النظرية النقدية إلى وجود هيمنة الأفراد والمجموعات القوية وتأثيرها على الجماعات الضعيفة تسليط الظلم والتمييز الاجتماعي.
- **الثقافة والتوجهات العقلية:** دراسة الثقافة والعقلية وتأثيرها على السلطة. تؤمن النظرية النقدية بأن الثقافة والتوجهات العقلية تشارك في تشكيل قوانين المجتمع ومؤسساته، قد يكون لها تأثير على تفسير الواقع وتبرير السلطة والتفاوت الاجتماعي.
- **التغيير الاجتماعي:** تعمل النظرية النقدية على تشجيع التحرر من الظلم والقهر الاجتماعي وتشجيع تغييرات اجتماعية من شأنها تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. ويعتبر التحرر والتغيير الاجتماعي هدفًا رئيسيًا للنظرية النقدية.
- **التحليل النقدي:** يعتبر أداة أساسية في النظرية النقدية. يعمل الباحثون على نقد المفاهيم السائدة والأفكار القائمة وتحليلها بغية كشف النواقص والتحديات والمشكلات في النظام الاجتماعي وتقديم سبل تحسينها.
- **الصراع المؤسساتي:** يركز النظرية على فهم الصراعات التي تحدث بين المؤسسات المختلفة وكيفية تنافسها على الموارد والسلطة. تدرس النظرية كيف يتم تشكيل التحالفات والتعاون والمنافسة بين المؤسسات وتأثير ذلك على السلطة والتوزيع في المجتمع.

الصراع الداخلي: تركز النظرية على فهم الصراعات التي تحدث داخل المؤسسات والمنظمات. تدرس النظرية كيفية التوازن بين مختلف المجموعات والأفراد المتنافسين داخل المنظمة وكيف تُقارن الاهتمامات المتنافرة وتحل النزاعات وتوفر الحلول المستدامة. (نجم، 2018، صفحة 57)

ثانيا: المبادئ الأساسية لنظرية النقد الهيكلي:

- **التحليل الشامل والتفصيلي:** يتطلب فهم الهياكل الاجتماعية وتحليلها القدرة على إجراء تحليل شامل وتفصيلي للعلاقات والتفاعلات بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية.

- **الاستدلال الفعال:** يجب أن تعتمد النظرية على استدلال فعال ومنطقي مستند إلى أدلة وحقائق قوية وموثوقة.
- **الاتساق والتكامل:** يجب أن تكون النظرية متكاملة ومتناسقة في تفسيرها للظواهر الاجتماعية وتوزيع القوة والسلطة، ترتكز على أسس نظرية قوية ومنطقية.
- **القدرة على التفاعل مع السياق الاجتماعي:** تتطلب النظرية القدرة على تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية وتوزيع القوة في سياقها الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي الأوسع.
- **قابلية التطبيق:** يجب أن تكون النظرية قابلة للتطبيق واستخدامها في تحليل وفهم الظواهر الاجتماعية الحالية وتقديم توصيات وحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. يجب أن تكون النظرية قادرة على توجيه إجراءات وسياسات تسهم في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع. (عبد الله م.، 2019، ص 89)

ثالثا: كيف تنظر هذه النظرية موضوع الدراسة: (دور المجلس الشعبي البلدي كمنظمة في تحقيق التنمية المحلية)

هي نظرية تُستخدم في علم الاجتماع التنموي لتفسير دور المجلس البلدي كمنظمة و ادارة في تحقيق التنمية المحلية، وتركز هذه النظرية على النقد النظري والعملي لعملية التنمية وتحليل العوامل الهيكلية التي تؤثر في التنمية المحلية.

تقوم نظرية النقد الهيكلي على إدراك أن التنمية المحلية ليست عملية محايدة ومستقلة، بل يتم تحكمها وتشكيلها من قبل هياكل قوة ونظم محدودة تؤثر على توزيع الثروة والسلطة. وتشير النظرية إلى أن تفسير الظواهر التنموية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المؤسسات والهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في المجلس الشعبي البلدي و في البلدية وكيفية تأثيرها في تنمية المجتمع المحلي.

بموجب هذه النظرية، ينظر إلى المجلس المنتخب ودوره في التنمية المحلية عبر عدسة النقد والتحليل الهيكلي. حيث تشدد النظرية على ضرورة فحص الهياكل والنظم التي تتحكم في التوزيع التمويلي والسلطة والموارد والفرص في المستوى المحلي وتؤكد على أهمية مراقبة القرارات المستقلة من قبل

البلدية والحكومات المحلية ودراسة التوازنات وعدم المساواة التي تؤثر على توزيع الموارد والفرص والفوائد بين الشرائح المختلفة في المجتمع.

أيضًا، تسلط النظرية النقد الهيكلي الضوء على التبعات اللوجستية والتقنية للتنمية وتأثيرها على البلديات المحلية، وكيف يؤثر السياق الهيكلي على القدرة والفرص المتاحة للبلديات في الحصول على الموارد وتنفيذ المشاريع والسياسات التنموية. ويبدي أيضًا النقد الهيكلي الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد بطريقة عادلة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

باستخدام النظرية النقد الهيكلي، يمكن فهم تأثير البنى التحتية، الاجتماعية والسياسية على دور البلدية في التنمية المحلية، تحليل التحديات والتبعات الهيكلية التي تواجهها المجالس البلدية في التمكن من تنفيذ سياسات التنمية والتحسين المستدام للمجتمعات المحلية.

رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية النقد الهيكلي:

هي إحدى نظريات التنظيم في علم الاجتماع التي تركز على دراسة أطر البنية التنظيمية على سلوك الأفراد والمجموعات في المؤسسات. وعلى الرغم من أن هذه النظرية لها جوانب قوية وتقدم أفكار مهمة إلا أنها تواجه أيضا بعد الانتقادات منها:

-هي موجهة للمنهج المتبع في النظرية، حيث يعتبر البعض أنها مبنية على نظرية ماركسية، مادية تجاه التنظيم مما يؤثر في تفسير هذه الظواهر المرتبطة به.

- بالنسبة لها، أن التنظيم هو كيان ثابت وثابت في الزمن، ولا يولي الكثير من الاهتمام للتغيرات المتلاحقة والتحولات التي تحدث في البيئة الخارجية لتنظيم.
- يعتبر النقد الهيكلي محدود في معالجة تأثير العوامل الثقافية والتاريخية على التنظيمات، فهو يعتمد بشكل أساسي على العوامل الاقتصادية والهيكلية في تحليله.

- رغم أن النقد الهيكلي يسلط الضوء على العوامل الهيكلية والقوى السياسية والاقتصادية، إلا أنه لا يقدم تفسيرا شاملا لعملية التنظيم، فهو يتجاهل بعض العوامل المهمة مثل: الثقافة التنظيمية، الرؤية الاستراتيجية والابتكار في التحليل.
- يتسأل البعض عن قدرة النقد الهيكلي على توفير الأدلة الإمبريقية القوية لدعم تحليله. فقد تعتمد النظرية على البحوث النوعية والقوية بشكل رئيسي، مما يثير خللا في المنهجية وصحة النتائج. (حسين أ.، 2016، صفحة 100)

نستنتج: أن هذه الانتقادات لا تعني أنها ليست لها قيمة أو أنها غير صالحة ولكنها تعتبر من الاحتمالات النظرية والمنهجية التي يمكن أن تواجهها هذه النظرية.

3.نظرية التحليل الاستراتيجي:

نظرية التحليل الاستراتيجي لا تنتمي بشكل مباشر إلى علم الاجتماع، بل تتعلق بمجال إدارة الأعمال والإدارة الاستراتيجية. ومع ذلك، يمكن استخدام بعض من مفاهيمها وأساليبها في علم الاجتماع لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية بشكل استراتيجي.

مثلاً، يمكن تطبيق تحليل SWOT (Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats) في علم الاجتماع لفحص النقاط القوة والضعف في المجتمعات أو المنظمات الاجتماعية، وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها. كما يمكن استخدام أدوات أخرى مثل تحليل PESTEL لتقييم تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية على التفاعلات الاجتماعية.

بشكل عام، نظرية التحليل الاستراتيجي يمكن أن تساهم في فهم وتحليل الديناميكيات الاجتماعية بشكل أعمق وتوفير إطار عمل استراتيجي للتفاعلات والتغيرات في المجتمعات. (حجاب ع.، د.ن، صفحة 76)

أولا: من روادها:

- ميشال كروزييه: ولد في فرنسا 1922 أسس في بدايات الستينات، المركز السوسيولوجي للتنظيماتCSO من أهم ما أنتج لسوسيولوجا التنظيم نظرية التحليل الاستراتيجي بحيث تختلف نظرته في تحليل التنظيمات الكلاسيكية حيث يقر بأن الأفراد هم فاعلون ويخلقون فضاءات للحرية وهامش المناورات وتوسيع الحرية داخل المنظمة، بحيث تعتمد نظريته على مسلمتين وهذا ما يتوافق مع ايرارد فرايدبرغ حول ما يلي:
- المنظمة بناء اجتماعي نتيجة مجموع أفعال الأفراد.
- منطقة الشك أو منطقة اللايقين (يمارس سلطته).
- العقلانية بالنسبة لهما محدودة.
- إيرارد فرايدبرغ: حيث قام في سنة 1993 باقتراح تحين هذه النظرية من خلال كتابه السلطة والقواعد، هي ليست القدرة على الفعل وإنما هيكلة العلاقات داخل التنظيم فالفرد يخلق هذه القواعد. (عبد الله ف،2019،ص 123)

ثانيا: المفاهيم الأساسية في التحليل الاستراتيجي:

- **استراتيجية الفاعل:** يسمح بعدم فصل أفعال الأفراد عن السياق التنظيمي فهو بناء اجتماعي يتغير وليس معطى من قواعد رسمية.
- **مفهوم نسق الفعل الملموس:** مجموع العلاقات التي تتشكل بين أعضاء التنظيم والتي تسمح بحل المشكلات الملموسة. قواعد غير رسمية وتكون معروفة بينهم. إذن بناء اجتماعي وليس نسقا مثالي. وله دور في لعبة السلطة.
- **مناطق الشك واللايقين:** كل تنظيم يخضع إلى مجموعة من الأمور تدخل في الشك، في الجانب التقني، المالي، الموارد، الفاعل هو الذي يتمكن من حل هذه المشكلات السابقة، فهو يمارس سلطة من خلال خبرته في تعطي له حرية واسعة في ممارسة تأثيرا حتى ولو يكون على من أعلى منه في الهيكل التنظيمي (الكفاءة).

- **السلطة:** فهي علاقة (متبادلة) وليست معطى (التي يمنحها المنصب) منذ البداية، بل بين عناصر التنظيم بمعنى تداخل الأدوار لتحقيق هدف مشترك، وتقبل التفاوض. (سفيان،2016،ص60)

ثالثا: كيف تنظر هذه النظرية تفسير دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية؟

تحليل الاستراتيجية للمنظمات من منظور سوسيولوجي يمكن أن يساهم في فهم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية بعدة طرق من خلال تبادل الأفكار والتفاوض في السلطة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدية. يمكن أن يساعد هذا التحليل في تحليل العوامل الاجتماعية التي تؤثر على قرارات المجلس وسياساته التنموية.

من خلال تحليل المجلس الشعبي البلدي من مهذا المنظور، يمكن فهم كيف تتفاعل الهياكل الاجتماعية والقوى الاجتماعية مع قرارات المجلس وسياساته التنموية. على سبيل المثال، يمكن تحليل كيف تؤثر العوامل الاجتماعية مثل هياكل السلطة والصراعات الاجتماعية والتمثيل الديمقراطي على صنع القرارات في المجلس الشعبي البلدي واختيار التوجهات التنموية، من طرف فواعل لهم كفاءة في حل المشاكل والخروج من منطقة الشك واللايقين. (يونس، 2005، صفحة 170)

يمكن أيضًا أن يساهم التحليل الاستراتيجي من منظور سوسيولوجي في فهم تأثير العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي على دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، يمكن تحليل العوامل التي تؤثر على تشكيل هذه العلاقات؛ بإمكان التحليل الاستراتيجي أن يساهم في فهم التفاعلات الاجتماعية والشبكات المحلية التي تؤثر على دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. على سبيل المثال، يمكن تحليل كيفية تعاون المجلس مع المنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين في تنفيذ مشاريع التنمية، وكيف يمكن للعوامل الاجتماعية مثل العلاقات الاجتماعية والهوية والثقافة أن تؤثر على نجاح هذا التعاون.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتحليل الاستراتيجي أن يساهم في فهم عملية صنع القرار في المجلس الشعبي البلدي وكيفية تأثير العوامل الاجتماعية، مثل القوى السياسية والتوجهات الاجتماعية

والاقتصادية، على هذه العملية. يمكن للتحليل أيضًا أن يساهم في فهم مدى تمثيل المجلس للمجتمع المحلي وقدرته على تحقيق أهداف التنمية المحددة. (ناجي، 2011، صفحة 172)

نستنتج بأن: هذه النظرية تقدم إطارًا نظريًا غنيًا لفهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية على دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. يمكن أن يساهم هذا التحليل في تحسين فهمنا لتعقيدات العلاقات الاجتماعية والتنظيمية داخل المجتمعات المحلية، وفي تحديد الفرص والتحديات التي تواجه عمل المجلس في تحقيق أهداف التنمية.

بالاعتماد على النظريات والمفاهيم السوسيولوجية، يمكن للتحليل الاستراتيجي أن يساهم في تحفيز المجلس الشعبي البلدي على تبني أساليب واستراتيجيات تشجع على المشاركة المجتمعية والشفافية والعدالة الاجتماعية في عمليات صنع القرار. كما يمكن أن يساعد في التواصل والتفاعل بين المجلس والمجتمع المحلي لضمان تحقيق الرضا والاستجابة لاحتياجات السكان.

وبفهمنا للعوامل السوسيولوجية التي تؤثر على العلاقات والهياكل المجتمعية، يمكننا تحسين وفهمنا لعمل المجلس الشعبي البلدي ودوره في التنمية المحلية. ويمكننا تسليط الضوء على الديناميكيات الاجتماعية والثقافية التي تتدخل في تشكيل أولويات المجلس وسياساته. كما يمكن لهذا التحليل أن يساهم في الكشف عن التوجهات الاجتماعية والقيم التي تتأثر بها قرارات المجلس وكيفية تأثيرها على حياة السكان المحليين.

عموما، التحليل الاستراتيجي من منظور سوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي يزيد فهمنا للتفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تحدد كيفية تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي والتي تمنح لها السلطة من خلال كفاءة أعضائها لحل المشكلات وليس لمناصبهم المخولة لهم حيث يمكن لهذا التحليل أن يساهم في الفعالية والشفافية والمساءلة في عمل المجلس وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات المحلية.

رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية التحليل الاستراتيجي للمنظمات:

هناك بعض الانتقادات الممكنة الموجهة لنظرية التحليل الاستراتيجي للمنظمات بشأن دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. من بين هذه الانتقادات:

1/ يعتبر المُنظر الاستراتيجي للمنظمات أنه يعطي الأولوية للعوامل الاقتصادية والإدارية على حساب العوامل الاجتماعية في تفسير دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. يكون من المفضل لبعض النقاد أن يتم التركيز بشكل أكبر على البُعد الاجتماعي والثقافي وكيفية تأثيرها في نجاح المجلس في تحقيق التنمية المحلية.

2/ يتم انتقاد النظرية الاستراتيجية لعدم إيلاء الاهتمام الكافي للقضايا الهيكلية والنظم الاجتماعية التي يعمل فيها المجلس البلدي. يعتمد الإطار الاستراتيجي على الافتراضات المبنية على الفرد والمنظمة بدلًا من اعتبار الظروف الهيكلية النظامية التي يتعامل معه المجلس، يؤدي هذا إلى عدم الاعتراف (سفيان، 2016،ص 63) بالتحديات الهيكلية التي يواجهها المجلس الشعبي البلدي في تنفيذ سياساته وتحقيق أهداف التنمية المحلية.

3/ يمكن أن يكون لدى النظرية الاستراتيجية وجهة نظر محدودة للواقعية الاجتماعية للأفراد والمجتمعات التي تؤثر على عمل المجلس الشعبي البلدي. قد يتم تجاهل العوامل مثل الطبقة الاجتماعية والجنس والعرق والثقافة والسياسة في تحليل تأثير المجلس على التنمية المحلية. يمكن أن تؤثر هذه العوامل على الحصول على فرص متساوية وعدالة اجتماعية في صنع القرار وتنفيذ السياسات المحلية.

4/ تعتمد النظرية الاستراتيجية على النظريات الوضعية في تفسير دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. تعتبر هذه النظريات أن الهيمنة والصراع الاجتماعي هما القوى المساعدة في العمل المؤسسي وتنفيذ البرامج التنموية (فؤاد، 2016، صفحة 143)

4. النظريات السوسيولوجية المتعلقة بالتنمية المحلية:

اولا : النظريات السوسيولوجية المفسرة للدراسة التنمية:

تتنوع النظريات في هذا الحقل السوسيولوجي حيث تقدم الإطار النظري لفهم وتحليل التحولات الاجتماعية والتنموية. وفيما يلي بعض المقدمات لبعض النظريات الشهيرة في علم اجتماع التنمية:

- **الاتجاه السيكولوجي:**

من أبرز رواد هذا الاتجاه " ماكيلاند Maclilland " و" هيجن Hagen " و" دانيال ليونر Lerne" حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التنمية ترتبط أساسا بالخصائص السيكولوجية للأفراد ، ذلك باعتبار أن لهم الدافع الأساسي لعمليات التنمية في المجتمع ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة دراسة التنمية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد خاصة تلك المرتبطة بالدافعية الفردية و الميل أو الرغبة نحو الإنجاز ، فهذان الخاصيتان تعتبران حسب أصحاب هذا الاتجاه الدعامتين الأساسيتين للتنمية الاقتصادية، السيكولوجية والأفكار في تشكيل التاريخ و التنمية حيث يقول سوف يجد أصحاب هذا الاتجاه نحو الإنجاز طريقا للإنجاز الاقتصادي، يتضمن بدائل عدة في الفرص والبناء الاجتماعي ويفيد هذا الوضع في تحويل انتباهنا كمتخصصين في علم الاجتماع، عن الاهتمام الضيق والمحدد بالأحداث الخارجية في التاريخ، إلى الاهتمام بالجوانب السيكولوجية الداخلية التي تحدد ما يحدث على المدى الطويل عبر التاريخ. (حربي، 1997، صفحة 87)

يبدو هنا التأكيد الواضح على الأفكار والعوامل السيكولوجية في تشكيل التاريخ وإحداث التنمية، كما يمكن القول أن هذا الاتجاه يتفق مع ما قاله " ماكس فيبر " عن ارتباط نشأة الرأسمالية الحديثة مع الأخلاق البروتستانتية ، من خلال مؤلفه الشهير " الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية " ، الذي قد يكون المرجع الأساسي الذي أنطلق منه أصحاب هذا الاتجاه ، بالإضافة إلى ما كتابه " جوزيف شومبتر " Sehumpeter " الذي يحمل عنوان : " نظرية التنمية الاقتصادية " ، الذي يقول فيه أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تمكن من العمل الخلاق الذي تقوم به النظم وأن النظام الرأسمالي ، ساهم كثيرا في ترسيخ وإنماء الروح الفردية الرشيدة وسيادة العقلية التنظيمية، فما يمكن أن يقال عن

هذا الاتجاه هو أن التنمية الحقيقية والشاملة ، لا يمكن أن تتوقف على الجوانب السلوكية وحدها، بالإضافة إلى افتقاد أصحاب هذا الاتجاه إلى البعد التاريخي في تحليلهم لعملية التنمية والتجديد ،إلى جانب ذلك نجد أن هذا الاتجاه يحاول إبراز تفوق الغرب حتى من خلال السمات والخصائص السيكولوجية على حساب البلدان المتخلفة . (بشير، 1987، صفحة 90)

- **الاتجاه الانتشاري:**

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه التنمية شكلا من أشكال التغير الاجتماعي، حيث يعتقدون أن تنمية البلدان المتخلفة، لا تتم إلا من خلال انتشار الصفات النموذجية المثالية من المركز نحو الأطراف، أي انتشار القيم الثقافية ومختلف المعايير المثالية المجتمعية من الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى باقي الدول المختلفة، التي تشكل القيم والمعايير التقليدية فيها أهم عائق أمام تنميتها، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التخلي عنها واكتساب القيم الثقافية والحضرية المنبثقة من المركز. (غازي ع.، 1996، صفحة 78)

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه " ولبرت مور " و" دانيال ليرنر " و" كارل دوتست " الذين تتحدد أفكارهم الأساسية، في أنه يجب على الدول المتخلفة أن تشهد عملية تثاقف إذا أرادت فعلا تحقيق التنمية، أي أن تستورد العناصر الثقافية الغربية وتستبدلها بثقافاتها التقليدية وبناها الاجتماعية وأطرها المرجعية.

ومن هنا يمكن القول ان أصحاب هذا الاتجاه الانتشاري يعتقدون أن القيم التقليدية السائدة في الدول المتخلفة، لاسيما دول العالم الثالث هي المصدر الحقيقي للتخلف، مهملين بذلك العوامل الأخرى التاريخية والبنائية، كالدور الذي لعبه الاستعمار في تحطيم البنى الاجتماعية والاستغلال البشع لثروات تلك البلدان، وما يترتب عن ذلك من فقر وجوع وتردي الأحوال التعليمية والصحية لفترة طويلة من الزمن. (حسن ا.، 1984، ص 157)

- الاتجاه التطوري المحدث:

لقد حاول أصحاب هذا الاتجاه إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية من خلال محاولة " بارسونز " تحديد العملية التطورية ومكوناتها، محاولة " والت روستو " عن مراحل النمو وغيرهم من رواد هذا الاتجاه، مثل: " إيزنستاد Eisenstadt وبيلاه Beliah " و " بولاني ... " Polanyi وتتمثل محاولة " بارسونز " في تحديده لمراحل العملية التطورية، على أنها زيادة تدعيم للنسق (المجتمع)، بما يمكنه من التكيف مع الوظائف والمواقف الجديدة ويزيد هذا النسق من قدرته التكيفية لابد أن يقوم بثلاث عمليات أساسية وهي كما يلي:

- التباين: بمعنى أن يكون مكونا من أبنية فرعية متباينة.
- التكامل: بمعنى أن تكون هذه الأبنية الفرعية المتباينة متكاملة ومتناسقة فيما بينها.
- التعميم: بمعنى خلق أنماط قيمية تتمكن من تنظيم هذه الأبنية الفرعية المتباينة.

تتمثل أهم مراحل العملية التطورية التي وضعها "بارسونز" فيما يلي:

1-المرحلة البدائية: -المجتمع البدائي.

- المجتمع البدائي المتقدم.

2-المرحلة الوسطية: -المجتمعات القديمة.

- المجتمعات القديمة المتقدمة.

3-المرحلة التقدمية: التي تتمثل في المجتمع الصناعي الحديث. (عجمية، 1996، ص 87)

- نظرية التبعية:

ظهرت هذه النظرية خلال الستينيات من القرن العشرين على أيدي مجموعة من العلماء الذين اهتموا بشكل أساسي باستمرار الفشل الاقتصادي في بعض البلدان المتخلفة حيث رفض أنصار هذه النظرية

إرجاع أسباب التخلف إلى غياب القيم التحديثية ، كما رفضوا القول الذي يرى بالتأثير الإيجابي للدول أو المجتمعات المتقدمة وكل ما جاءت به تقريبا الاتجاهات النظرية لنظرية التحديث و أكدوا على فكرة أساسية مفادها أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم اليوم يعني التخلف المستمر للبلدان التي يستغل الغرب ثرواتها وفائضها الاقتصادي ويعمل على إبقائها تحت سيطرته.

فمدرسة التبعية تعتبر أحد أهم الاتجاهات الكبرى البديلة في دراسة مواضيع التنمية والتخلف التي حاول من خلالها الماركسيون المحدثون تقديم تفسيرات لتخلف العالم الثالث كما كان يسمى في ذلك الوقت تختلف في جوهرها عن الأطروحات الفكرية لنظريات التحديث التي وصفوها بالهشاشة وعملوا جاهدين على انتقاد مضامينها وإبراز عيوبها على اعتبار أن الأفكار الواردة في نظريات التحديث تتسم بالعمومية الشديدة و العجز عن تقديم معايير كافية لفهم عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي حيث رأوا أن علاقة التبعية التي تربط بين هذا العالم والبلدان الرأسمالية المتقدمة هي السبب الحقيقي للتخلف الذي يعاني منه. (الكاشف، 1985، صفحة 74)

- نظرية التحديث:

تنطلق نظريات التحديث من الافتراض القائم على وجود نظام اجتماعي متشابه لدى جميع الدول النامية يشتمل على أنماط اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية متماثلة، تنحدر نظريات التحديث في علم الاجتماع الغربي.

نظريات التحديث تمثل إحدى نماذج علم الاجتماع الأمريكي من مصدرين رئيسيين يركز احدهما على البعد الثقافي السيكولوجي والآخر على البعد البنيوي للمجتمع، يغلب على نظريات التحديث باستثناء عدد محدود منها طابع نموذج الثنائيات الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات ، تقليدية و حديثة تتميز بخصائص متباينة ، ويجعل عملية التنمية على أنها تمثل التقدم باتجاه واحد من القطب التقليدي المتخلف إلى القطب المعاصر المتقدم ، ترى بأن التحديث عملية شاملة من خلالها تصل المجتمعات التقليدية إلى الحداثة والعصرنة ، ولذلك يرى ولبرت مور Wilbert Moore أن مفهوم التحديث يشير إلى التحول الكلي للمجتمع التقليدي ما قبل الحديث إلى نماذج من التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية

التي تميز الأمم المتقدمة اقتصاديا ومزدهرة نسبيا مستقرة سياسيا للعالم الغربي، ينهض مثل هذا التفسير على أنه يمكن معرفة سمات كل من المجتمع التقليدي والحديث ومظاهر المجتمع المختلفة بما تكون تقليدية أو عصرية بالشكل الذي يجعل انتشار المعالم الحديثة في أحد مظاهر المجتمع تتم عادة على حساب تراجع المظاهر التقليدية، قد اتسمت هذه الفكرة بالوضوح لدى كندلبرجر Kindleberger حينما يرى بأنه يمكننا عزل السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن نخطط المشروعات. (الخواجة، 2001، ص 78)

فحسب هذا الرأي فكأننا نقوم بعملية جرد لمميزات وخصائص المجتمع المتقدم والحديث وتعتبرها كنماذج مثالية ومؤشرات تصلح محاكاتها وتقليدها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقوم بحصر ومعرفة المميزات والخصائص العامة التي تتميز بها المجتمعات المتخلفة، وبعد هذه العملية نعمل على عزل وإبعاد خصائص المجتمع التقليدي وتبني واكتساب خصائص المجتمع الحديث، وكأنه بهذه البساطة تصبح المجتمعات التقليدية مجتمعات متقدمة وحديثة.

ثالثا: نظريات التنمية المحلية:

علم اجتماع التنمية المحلية يركز على دراسة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التطوير المحلي والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المحلي في تحسين جودة حياته. تعتبر النظريات في علم اجتماع التنمية المحلية أداة مهمة لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي وتحديد السبل لتحقيق التنمية المستدامة. بعض النظريات الهامة في علم اجتماع التنمية المحلية تشمل:

- **نظرية أقطاب النمو:**

في هذه النظرية التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت ، بل إنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافات متباينة وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد ككل وقد اعتمد فرانسوا بيرو على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى " المنطقة القطب"، من خلال علاقات المدخلات والمخرجات مع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور المواطن أو الموقع المحلي المحدد من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين " قطب النمو " ولذلك

قيل إن المجال الجغرافي والإقتصادي عنده لا يلتقيان تعميم الأفكار الغامضة الخاصة بقطب النمو في paelinck ومن جانبه قد حاول بالبنك نظرية فتتبع مفهوم " بيرو " ثم أضاف مناقشة عن الاستقطاب في ميادين أخرى غير صناعية، وقد استنتج بأنه إذا أحدثت الشركة الدافعية نموا فإن هذا النمو ممكن أن يكون قطبا جانبيا أو قطبا مشتقا وذلك أن إذا أحدثت شركة دفعة في تصنيع الشاحنات في حين تستحدث شركات صغيرة أو كبيرة لتزويد الشركة الأولى بالمطاط المصنع أو الزجاج ... مثلا فقطب النمو هو توطن المجموعة من الأنشطة والصناعات المتفاعلة في حيز جغرافي والتي تمتد آثاره إلى المناطق المحيطة بحيث ينمو وينمي المناطق المجاورة وصولا إلى التنمية الشاملة أو الوطنية. (حجاب م.، 1998، ص 69)

- **نظرية وسائل الاتصال:**

لقد حلل الكثير من السوسيولوجيين المدينة والظواهر المتصلة بها في ضوء فكرة التفاعل البشري و العلاقات بين الأفراد وتوصلوا إلي أن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه هو سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى آخر و لكن النمو الحضري لا يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن التقدم الفني لوسائل الاتصال وشبكة النقل وما ترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري، مما يخلق نوع من النشاط والتفاعل بين أعضاء المجتمع وهو ما ينتج ديناميكية اقتصادية داخل المدن . (عطية، 1999، صفحة 67)

- **نظرية (استراتيجية) النمو المتوازن:**

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي " راغنار نوركس الذي اعتبر أن تحقيق التنمية الاقتصادية (سواء كانت وطنية أو محلية) لا تتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع والتنمية في مرحلة أولى، تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازنا بحيث لا يتم تنمية قطاع على غرار قطاع آخر.

وتستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية، وليس الغرض منها التصدير وهذا في المراحل الأولى نظرا لعدم قدرة هذه السلع، على منافسة سلع أخرى رائدة في هذا المجال، كما دعا " نوركس " إلى الاعتماد على الموارد المحلية وذلك لسببين:

أولا –لتشجيع الإنتاج المحلي وخلق حركة ونشاط بين المؤسسات المحلية (عرض وطلب).

ثانيا–لعدم ثقته بالاستثمارات الأجنبية لأن شروط التبادل التجاري لا تكون في صالح الدول النامية. (الحسيني، 1982، صفحة 102)

- **نظرية النمو غير المتوازن:**

جاءت هذه النظرية منتقدة لاستراتيجية النمو المتوازن لما تتطلبه من إنفاق استثماري كبير يكون في غالب الأحوال فوق طاقة الدول المتخلفة، ينطلق " هرشمان " من كون النمو الاقتصادي عبر التاريخ أخذ شكل انطلاق قطاعات معينة رفعت بغيرها من القطاعات، جوهر تحقيق النمو الاقتصادي هو الاختلالات المتمثلة، في خلق فائض الطلب على صناعات معينة، حيث يتوجه المستثمرون إلى إنتاج بعض السلع التي يكثر عليها الطلب، مما يؤدي إلى خلق فائض الطلب على سلع أخرى، ليتم توجيه الاستثمارات نحوها من جديد. وهكذا كلما تم تصحيح خلل تظهر اختلالات أخرى، ويقول " هرشمان " وحتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة للفقر يجب عليها إتباع أسلوب التنمية غير المتوازن، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل ويستحسن التركيز على البعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية.

كما تقوم النظرية على حرية الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الفردية، على غرار نظرية النمو المتوازن التي تتولى الدولة ومؤسساتها القيام بها، بالتالي فإن زيادة اهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الاقتصادية، سيؤدي حتما إلى بروز الحاجة إلى استثمار القطاعات الأخرى و هو ما يؤدي إلى تحقيق التوازن، إلا أن هذه النظريات لا تكفي لوحدها لإحداث

التنمية المحلية، وإنما يستلزم الأمر توفير ميكانزمات لإشراك المواطنين المحليين في هذه العملية ، التي تعتبر من أهم مقومات التنمية المحلية. (ساقور، 1999، ص 55)

- **نظرية التعلم الاجتماعي:** وتنقسم هذه النظرية إلى تيارين:

- الوسط الابتكاري: يتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة، حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمعها في المكان، مما يزيد من إمكانية العمل الجماعي، عبر كثافة التفاعل الاجتماعي التلاحم الشخصي.
- القرب المؤسسي: حيث تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسية، للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

نجد هذه النظرية في شقها الأول أو تركز على ضرورة العمل الجماعي داخل منطقة محلية معينة، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق التقدم والابتكار، أما في شقها الثاني فنجد مدى أهمية القرب المؤسسي داخل المنطقة المحلية وإمكانية العمل بقواعد مشتركة اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، مما يحقق الابتكار، ولذلك سميت بنظرية التعلم الجماعي. (كعباش، 2001، صفحة 98)

- **النظرية الايكولوجية:**

يأتي هذا المدخل كمحاولة جادة لفهم وتفسير السلوك الإنساني في نطاق التنظيم بأثر البيئة المحلية في سلوك أعضاء التنظيم من حيث توحدهم وتفرقهم حول القضايا التي تهم التنظيم وتهمهم وكذا من حيث تأثير البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي على سلوكات الأفراد داخل التنظيم.

ولقد أعار المنظور الايكولوجي في تحليل التنظيمات جل اهتمامه لبعض المتغيرات التي ميزته عن المنظور السلوكي والبنائي ،لكن كانت بعض الأطر التصورية التي استعانت بالتحليل السلوكي أو البنائي قد عالجت بدورها متغير أثر البيئة في التنظيم الذي انفرد بدراسته المنظور الايكولوجي ، إن كافة المستويات التي تقع ضمن المدخل الايكولوجي تصب في موضوع دراسة العلاقة بين سلوك أعضاء مجتمع المصنع وبين قدراتهم البيولوجية والفسيولوجية، أي دراسة مدى التكيف والتوافق بين

مجتمع المصنع وبين البيئة المحيطة على أساس أن الصناعة تؤثر وتتأثر بالظروف الإيكولوجية السائدة في المجتمعات المحلية، يهدف المدخل الإيكولوجي إلى توضيح أثر البيئة المحلية على القرارات التنظيمية ومختلف النشاطات التي يقوم بها أفراد التنظيم وأثر ذلك على الأهداف الخاصة للتنظيم والاستراتيجية التي يمكن أن يتبعها من أجل التكيف مع البيئة الخارجية. (زايد، 1981، ص 84)

ونقصد بالبيئة المحلية وفق هذا المدخل البيئة المحلية الخارجية المقصودة للتنظيم والتي تتخذ عدة أبعاد أهمها:

- البعد الاجتماعي: المتمثل في نمط العلاقات الاجتماعية من حيث الفردية والجماعية وأيضا العادات والتقاليد.
- البعد الاقتصادي: يتعلق بمدى تكامل أهداف التنظيم مع الأهداف المحلية للمجتمع المحلي وبصفة أدق سوق العمل، وتحرر العمال للعمل في التنظيم.
- البعد السياسي الإداري: المتعلق بالكفاءة الإدارية المحلية والتسهيلات المتاحة، إلى جانب الصراعات الأيديولوجية والسياسية.

ويرى هذا المدخل أن أفضل طريقة لبناء الهياكل التنظيمية هي فحص وتحليل البيئة المحيطة بها، حيث يتم تفضيل هياكل تنظيمية تعكس بيئاتها كل هيكل وبيئته ويجب ربط الهياكل التنظيمية بالبيئة المحيطة إما ميكانيكيا أي مثال ما تفعله المنظمات البيروقراطية أو عضويا من خلال تفاعل البيئة. (البابا، 1981، ص 128)

- **نظرية الدفع الداخلي للتنمية المحلية:**

نظرية الدفع الداخلي للتنمية المحلية تشير إلى أن النمو والتنمية في المجتمعات المحلية تحدث بشكل فعال عندما تنشأ الحافزية والرغبة الداخلية لدى الأفراد والمجتمعات المحلية للتغيير والتحسين.

وفقًا لهذه النظرية، يعتبر الدفع الداخلي محفزًا أساسيًا للتنمية المحلية، حيث يشعر الأفراد بالمسؤولية والانتماء للمجتمع المحلي ويتحمسون للعمل على تحقيق التغيير والتحسين فيه.

تحظى النظرية بسمعة كبيرة في التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية، حيث تعتبر تحفيز الأفراد والجماعات وتعزيز إرادتهم وتحفيزهم للمشاركة الفعالة والمساهمة في عملية التنمية المحلية عنصرًا حاسمًا.

تشدد النظرية على أهمية بناء القدرات وتطوير المهارات الشخصية والاجتماعية لدى الأفراد والجماعات، وتحفيز الرغبة الداخلية لديهم في تحقيق التفوق والتغيير وتحسين الوضع المحلي.

وعلى صعيد المجتمع المحلي، يشير الدفع الداخلي إلى تحفيز المشاركة المجتمعية والمشاركة الفعالة للأفراد والمنظمات غير الربحية والجهات المحلية في عملية صنع القرار وتحقيق التغيير والتحسين المحلي.

تعد نظرية الدفع الداخلي للتنمية المحلية مفهومًا مهمًا في فهم التغيير والتنمية في المجتمعات المحلية، حيث تعتبر الحافزية الداخلية والرغبة في التحسين والتطوير عاملاً حاسما في تحقيق نتائج إيجابية وملموسة في التنمية المحلية. (محمد ع.، 2020، ص 11)

كيف تنظر هذه النظرية لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية؟

يمكن تفسير دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية بناءً على نظرية الدفع الداخلي. وتشير تلك النظرية إلى أن التنمية المحلية تستفيد من وجود دوافع وحوافز داخلية تدفع المجتمع المحلي للنمو والتطور. بدوره يمكن للمجلس الشعبي البلدي أنتشكل عنصرا أساسيا في الدفع الداخلي للتنمية المحلية. من خلال تقديم الدعم والموارد والفرص المحلية، يمكن للمجلس تحفيز والشعور بالانتماء والمشاركة المجتمعية. يمكنهم تنظيم البرامج والمشاريع التي تطور التعليم والتدريب المهني، وتوفير فرص العمل المحلية، وتشجيع الابتكار والريادة المحلية.

من خلال الشعور بالمسؤولية المشتركة والمشاركة الفعالة للأفراد والمجموعات المحلية، يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يدفع إلى التحول الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المحلي. كما يمكنهم تطبيق الشفافية والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار، مما يرفع الثقة بين المجتمع المحلي والسلطات المحلية.

بوجه عام، فإن نظرية الدفع الداخلي تؤكد على أهمية المجتمع المحلي في قيادة عملية التنمية؛ ويعتبر المجلس الشعبي البلدي واحدًا من المؤسسات المحلية التي تؤدي دورا مهما لدفع الداخلي للتنمية المحلية. يزود المجلس بالموارد والدعم اللازم للمجتمع المحلي لتحقيق نمو مستدام وتقدم اجتماعي واقتصادي.

- **نظرية الكفاءة الإستاتيكية للمكان:**

نظرية الكفاءة السكونية للمكان (Place-based Efficiency Theory) في تفسير التنمية المحلية تركز على دور البيئة المحلية والقدرات الفريدة للمكان في تحقيق التنمية المستدامة. تشدد هذه النظرية على أن المكان يتمتع بمجموعة من الموارد والمميزات الفريدة التي يمكن استخدامها لتحقيق التنمية بكفاءة أعلى.

تشمل مفاهيم الكفاءة السكونية للمكان عدة جوانب، بما في ذلك:

- الموارد الطبيعية والجغرافية: يتمتع المكان بموارد طبيعية فريدة مثل المناخ، المياه، التضاريس الجغرافية والموارد البيئية التي يمكن استغلالها بطرق مستدامة لتحقيق التنمية المحلية.
- التراث الثقافي والتاريخي: يمكن للتراث الثقافي والتاريخي للمكان أن يكون مصدرًا للهوية والفخر المحلي، كما يمكن استغلاله لتشجيع السياحة والاقتصاد المحلي.الابتكار
- المعرفة المحلية: يمكن أن تساهم الموارد البشرية والخبرات المحلية في تطوير وتبادل المعرفة والابتكار، وبالتالي تساهم في تحسين الممارسات وزيادة الكفاءة. (Bertaud, A. 2004,p343)

يصف مؤيدي هذه النظرية المكان بأنه "نسيج مكون من علاقات وشبكات"، حيث يعتبر تفاعل جميع المكونات والمميزات المحلية ضروريًا لتحقيق التنمية المحلية. يشددون على ضرورة التركيز على اقتصاد المكان وتشجيع التفاعل والتعاون بين الأفراد والمنظمات والمؤسسات المحلية.

وفقًا لنظرية الكفاءة السكونية للمكان، يمكن لتنمية المكان الفعالة أن تساهم في التوازن الإقليمي وتحسين جودة الحياة وتحقيق الاستدامة البيئية. حيث تعتبر هذه النظرية جزءًا من التوجهات الحديثة في تفسير التنمية المحلية وتشجع على تحقيق تنمية لامركزية تركز على القدرات والمميزات المحلية (Brueckner J. K, 2000, p160-171,)

- **نظرية الكفاءة الديناميكية للمكان:**

نظرية الكفاءة الدينامية للمكان (Dynamic Efficiency Theory of Place) في تفسير التنمية المحلية تركز على استغلال الكفاءة والتغيير في المكان كمحرك رئيسي للتنمية المحلية، تشير هذه النظرية إلى أن المكان يمكن أن يكون ذو ميزة تنافسية من خلال استخدام موارده وتشجيع الابتكار والتغيير في الاقتصاد المحلي.

تؤمن هذه النظرية بأن الديناميات الاقتصادية والاجتماعية في المكان يمكن أن تحفز التنمية المحلية بشكل فعال، تشجع على التحسين المستمر والابتكار وتنمية القدرات. تركز هذه النظرية أيضًا على أهمية الاستفادة من الموارد والمميزات الفريدة للمكان وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة. (Henderson, V., Storeygard, A., & D"ichm'nn, U. 2017,p60-82).

تتضمن مفاهيم الكفاءة الدينامية للمكان عدة جوانب، بما في ذلك:

- يحتاج المكان إلى القدرة على التكيف واستيعاب المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على مر الزمن. يجب أن يكون لديه القدرة على تحويل موارده وفرصة بما يناسب التطورات والاحتياجات الجديدة.
- تشجع الكفاءة الدينامية التفكير الابتكاري والاستغلال الأمثل للموارد المحلية. يشجع التركيز على الاستثمار في الإبداع والتكنولوجيا وتطوير الصناعات والخدمات الجديدة.
- يعتبر التفاعل والتعاون بين الأفراد، الجماعات والمنظمات المحلية أمرًا حاسمًا في تحقيق الكفاءة الدينامية. يتطلب التغيير والابتكار تواصل جيد وبناء الشراكات وتبادل المعرفة والخبرات. (krugman , P. ,1991, p490)

تركز نظرية الكفاءة الدينامية للمكان على تحقيق تطوير مستدام في المكان من خلال استغلال الكفاءات المحلية وتحقيق الابتكار والتغيير. تشدد على أهمية تطوير القدرات والمهارات المحلية وابراز ديناميات التغيير لتحقيق التنمية المحلية.

- **كيف تنظر هذه النظرية لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية؟**

يمكن تفسير دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية بناءً على نظرية الكفاءة الدينامية للمكان. وتشير تلك النظرية إلى أن الكفاءة الاجتماعية للمكان تتطور وتتغير مع مرور الوقت، حيث يمثل المجلس الشعبي البلدي عاملا مهما في تحقيق الكفاءة الدينامية في المجتمع المحلي.

بدوره، يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يساهم في تحقيق التنمية الدينامية من خلال مجموعة من العمليات منها: التواصل والمشاركة المستمرة مع السكان وفهم احتياجاتهم وتطلعاتهم، كما يمكن للمجلس أن يدعم تنظيم الفعاليات الاجتماعية والتواصل بين المجتمع والمؤسسات المختلفة، مثل المدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والمشاريع الاقتصادية المحلية، تزيد هذه العمليات من تفعيل تواصل إيجابي وبناء العلاقات الاجتماعية وتعمل على زيادة الثقة والتعاون بين الأفراد والمجتمع، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يشجع على الابتكار والاستدامة في التنمية المحلية، وذلك من خلال تطوير استراتيجيات جديدة وتبني أفكار مبتكرة لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

بصفة عامة، يمكن فهم دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق الكفاءة الدينامية للمجتمع المحلي على أنه يعتمد على الاستجابة الدينامية والمرونة في التعامل مع تحديات التنمية. يعتبر المجلس الشعبي البلدي جسرًا بين السكان والسلطات المحلية، ويؤدي دورًا جوهريا في تحفيز الابتكار وخلق التكامل الاجتماعي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المكان المعني.

- **نظرية الآثار الانتشارية للمعرفة ودور المناطق الحضرية والمدن:**

نظرية الآثار الانتشارية للمعرفة (Knowledge Spillover Theory) تركز على دور المعرفة والابتكار في تحقيق التنمية المحلية. تشير هذه النظرية إلى أن المعرفة والابتكار ليست قضية فردية فحسب، بل يمكن أن تنتشر وتؤثر بشكل إيجابي على المناطق المحلية المجاورة.

تبدي نظرية الآثار الانتشارية للمعرفة أهمية البيئة المختلطة والتفاعلات الاجتماعية في الأماكن الحضرية والمدن في تحقق التنمية المحلية. وتشير إلى أن وجود تجمعات بشرية كبيرة ومناخ ملائم يعزز التبادل المعرفي والتفاعلات بين الأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى انتشار المعرفة، الابتكار والتعلم المتبادل. (Markusen, A ,1996,p305)

تشتمل مفاهيم هذه النظرية على العوامل التالية:

- نقل المعرفة: يعبر الأفراد والمؤسسات عن المعرفة والأفكار المبتكرة، يتم تبادلها وانتشارها بين الأطراف المختلفة في المدينة أو المنطقة الحضرية؛ هذا التفاعل يمكن أن يؤدي إلى تبني وتطوير التقنيات والممارسات الجديدة.
- الابتكار والريادة: تشجع المدينة أو المنطقة الحضرية الثقافة الابتكارية والروح الريادية التي تساهم في تطوير الأفكار الجديدة وإطلاق المشاريع والأعمال التجارية الناجحة.
- التكامل والتعاون: يشجع وجود مجموعات وشبكات متنوعة من الأفراد والمؤسسات على التعاون والتفاعل وتبادل المعرفة والموارد.(Rodrik , D, 2013.p 170)

تركز النظرية على دور المناطق الحضرية والمدن في تحقيق التنمية المحلية من خلال توفير بيئة تشجع على تبادل المعرفة والابتكار؛ تقوم المناطق الحضرية بجذب المواهب والموارد وتوفير البنية التحتية اللازمة لتنمية الأفكار وتشجيع عمليات الاقتصاد المعرفي المبني على المعرفة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من النظريات والمبادئ التي تفسر التنمية المحلية وتتعامل مع المتغيرات المتعددة التي تؤثر فيها. يتطلب فهم التنمية المحلية تكامل عدة نظريات واطارات تحليلية لفهم تفاعلات مكوناتها المختلفة وأثرها على المجتمعات المحلية.

- **كيف تنظر هذه النظرية لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية؟**

نظرية الآثار الانتشارية للمعرفة تعتبر أحد التوجهات النظرية في مجال علم الاجتماع الحضري، حيث تركز على كيفية انتقال المعرفة والتقنيات والثقافات بين المناطق الحضرية والمدن، يعتبر انتشار المعرفة والتقنيات بين المناطق الحضرية عنصرًا مهمًا في تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي.

منطقة الحضرية أو المدينة تعتبر مركزًا للابتكار والتنمية والتبادل الثقافي، تتجمع فيها مجموعات كبيرة من الأفراد ذوي الخلفيات والمهارات المتنوعة، مما يساهم في نقل المعرفة والتقنيات بين الأفراد والمؤسسات، بهذه الطريقة تؤدي المدن والمناطق الحضرية دورًا كبيرا في نشر المعرفة وتحقيق التقدم والتطوير.

على ضوء ذلك، يمكن تفسير دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية من منظور سوسيولوجي كوسيلة لدفع عملية انتقال المعرفة والتقنيات والتجارب الناجحة بين المناطق الحضرية، يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يقوم بدور فعال في تحسين هذه العملية عن طريق إنشاء وتأطير فضاءات للحوار والتفاعل بين مختلف الفاعلين في المجتمع المحلي.

يشجع المجلس الشعبي البلدي التواصل والتفاعل بين السكان والهيئات الحكومية والمؤسسات المحلية الأخرى. يوفر المنصة للسكان للتعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم والمشاركة في صنع القرارات المحلية. يمكن للمجلس أن يؤدي دوراً ريادياً في جمع الدعم والمشاركة من السكان لتنفيذ المشروعات التنموية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يشجع على تطوير قدرات المجتمع المحلي من خلال تنظيم ورشات تكوين وبرامج تدريبية في مجالات مختلفة مثل الإدارة المحلية.

رابعا: الاتجاهات النظرية النقدية (البدائل): رؤى جديدة لفهم واقع التنمية في البلدان النامية:

شهدت السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في دراسة التنمية التي تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأي مجتمع من مجتمعات للبلدان النامية وفي هذا السياق دعا عدد من الباحثين إلى ضرورة تأسيس علم الاجتماع البلدان النامية على اعتبار أن علم اجتماع التنمية وعلم رأسمالي كالمجتمع الذي نشأ فيه، ودعا البعض إلى إحياء البديل الفينومينولوجي (الظاهراتي)، وضرورة استخدامه كمنهج في دراسة الواقع التنموي. ومن أهم النظريات والتي تعتبر اتجاهات نقدية داخل النظرية الوظيفية كمايلي:

1.النظرية الظاهراتية: (الفينومينولوجية)

علم الاجتماع الفينومينولوجي هو منهج دراسة يهتم بفهم تجارب الأفراد وتفسيراتهم للواقع الاجتماعي والتغيرات التي تحدث فيه. في سياق التنمية يهتم علم الاجتماع الفينومينولوجي بفهم كيفية تجربة الأفراد لعمليات التنمية وتأثيراتها على حياتهم وتفسيراتهم لها.

يستند علم الاجتماع الفينومينولوجي إلى فلسفة فينومينولوجية تركز على تحليل الظواهر الاجتماعية من خلال تجارب الأفراد وتفسيراتهم الشخصية، يعتبر علم الاجتماع الفينومينولوجي أن كل فرد لديه تجربة فريدة وفردية للواقع الاجتماعي، وهذه التجارب هي التي يجب فهمها وتحليلها بدقة. (رشاد، 2016، صفحة 145)

في سياق التنمية المحلية، علم الاجتماع الفينومينولوجي يهتم بفهم تجارب الأفراد فيما يتعلق بعمليات التنمية وكيف يؤثر ذلك على حياتهم وتفسيراتهم لتلك التغيرات؛ يبحث عن العوامل التي تؤثر على القوة والسلطة والهوية الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية في سياق التنمية المحلية، يركز على فهم أفكار ومشاعر الأفراد وكيفية تأثير هذه العوامل على مشاركتهم في مشروعات التنمية المحلية واتخاذ القرارات المشتركة.

واستنادًا إلى هذه التحليلات، يمكن تصميم برامج التنمية المحلية الفعالة التي تعكس احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية وتعزز مشاركة الأفراد في صنع القرارات والمحافظة على الهوية والتضامن المجتمعي. تعتقد هذه النظرية أن فهم السياق المحلي والتفاعلات الاجتماعية فيه يساعد على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات في جميع جوانب حياتها.

2. التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism:

هي منهج علمي يركز على الفهم العميق لتفاعلات الأفراد والمجتمعات من خلال التركيز على دور الرموز والرمزية في بناء التواصل وبناء المعاني بين الأفراد. تطبيق هذه النظرية على مفهوم التنمية المحلية يعتبر مفيدًا لأنه يساعد في فهم كيفية بناء الهوية والتفاعلات الاجتماعية في سياق التنمية المحلية، . فيعتبر السلوك الاجتماعي للأفراد في السياق المحلي ناتجًا عن التفاعلات المستمرة بينهم وبين الرموز التي يشتركون في استخدامها لبناء فهم مشترك والتواصل الفعال. وبالتالي تساهم نظرية التفاعلية الرمزية في فهم كيف يتفاعل الأفراد وكيف يبنون المعاني والتفاعلات الاجتماعية في سياق التنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام النظرية التفاعلية الرمزية لفهم كيف يتم تصوير وتفسير المصطلحات والرموز المحلية باعتبارها رموز مشتركة في المجتمع، وكيف يتم تبادلها واستخدامها لبناء فهم مشترك والمحافظة على الهوية الثقافية المحلية. (علي ا.، 2019، صفحة 178)

ويمكن استخدام نظرية التفاعل الرمزي لفهم كيف يتم إنشاء وتطور العلاقات الاجتماعية في سياق التنمية المحلية، بما في ذلك العلاقات بين الأفراد والمؤسسات المحلية والحكومة، يمكن تحليل هذه العلاقات من خلال التفاعل الذي يحدث بين الأفراد وتبادل الرموز والرمزية والمعاني التي يتم تكوينها وتبادلها في هذه العلاقات. فهي تساعد نظرية التفاعل الرمزية في فهم التواصل والتفاعل الاجتماعي في سياق التنمية المحلية، وكذلك كيفية بناء المعنى والهوية المحلية والتعاون الاجتماعي. وباستخدام هذه النظرية، يمكن تحليل وفهم دور القوة والسلطة في سياق التنمية المحلية. تتمحور نظرية التفاعل الرمزي حول أفكار المعاني المشتركة والتفاعلات بين الأفراد وكيفية بناء المعنى الاجتماعي من خلال استخدام الرموز والرمزية.

وفي سياق التنمية المحلية، يمكن استخدام النظرية لفهم كيف يتم توزيع وتنظيم السلطة والقوة في المجتمعات المحلية. يمكن تحليل كيفية بناء هذه السلطة من خلال التفاعلات المستمرة بين الأفراد وكيف يتم استخدام الرموز لإظهار الهوية الاجتماعية والدور المرتبط بالسلطة والقوة. ومن خلال هذا التحليل، يمكن توجيه الجهود نحو المشاركة المجتمعية وتوزيع السلطة بشكل أكثر عدالة في مشروعات التنمية المحلية. يمكن تصميم برامج التنمية المحلية بناءً على فهم عميق للتفاعلات الاجتماعية ودور الرمزية في بناء الهوية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات المحلية.

3.علم اجتماع العبث: Absurd Sociology

علم الاجتماع العبث هو توجه نظري يقوم بتحليل الهياكل والعمليات الاجتماعية بطريقة نقدية، ويسلط الضوء على التناقضات والعبثية في التجارب الاجتماعية. في سياق التنمية المحلية، من خلال تسليط الضوء على التحديات والاختلالات في عمليات التنمية المحلية، عند استخدام علم الاجتماع العبث لتحليل التنمية المحلية يتم التركيز على كيفية تصوير وتفسير العمليات التنموية، وكذلك كيفية تحديد النواحي السلبية والعبثية في هذه العمليات. يتساءل علم الاجتماع العبث عن نجاحات التنمية المحلية وفشلها، ويحاول فهم القوى والأسباب التي تؤدي إلى التناقضات والعبثية في سياق التنمية المحلية.

يمكن لعلم الاجتماع العبث أن يساهم في التوجه النقدي للتنمية المحلية، واستخدامه لاستكشاف العوامل التي تساهم في عرقلة التنمية المحلية أو تقويض جهود التنمية؛ من خلال فحص العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تنمية المجتمعات المحلية بطريقة نقدية، يمكن تقديم توصيات وتوجيهات لتحسين عمليات التنمية المحلية بشكل أكثر فاعلية. كما يمكن استخدام علم الاجتماع العبث للضغط على المؤسسات والحكومات لتبني سياسات تنموية أكثر شمولاً وعدالة. وبذلك، يشارك علم الاجتماع النقدي بدور مهم في تحليل وتفسير عمليات التنمية المحلية وزيادة الوعي بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على حياة المجتمعات المحلية. (أبو صالح، 2020، صفحة 95)

4.نظرية التصنيف الفئوي:

في سياق التنمية المحلية تعتبر أداة مفيدة لتحليل وتصنيف الفئات المختلفة في المجتمع الذي يتم تنميته، حيت تعتمد هذه النظرية على فكرة أن المجتمعات المحلية متنوعة وتحتوي على فئات تختلف فيما بينها من حيث الثقافة والطبقة الاجتماعية والمهنة والدين وغيرها من العوامل التصنيفية. يساهم فهم هذه الفئات وتصنيفها في فهم التفاوتات الموجودة في المجتمع المحلي وتحديد احتياجات كل فئة بشكل فردي، يتم تصميم البرامج والمشروعات التنموية بناءً على الاحتياجات المحددة لكل فئة. (قاضي، 2010، صفحة 213) على سبيل المثال، يمكن إنشاء برامج تعليمية مخصصة للفئات التي تعاني من نقص التعليم، أو برامج تأهيل مهني للفئات التي تعاني من البطالة، أو برامج صحية تستهدف الفئات ذوات الحاجات الخاصة.

تكمن أهمية تطبيق نظرية التصنيف الفئوي في تفعيل التنمية المحلية الشاملة وعدالتها. عن طريق تحقيق ذلك، يجب تجنب التمييز والتفضيل لفئة واحدة على حساب الأخرى، يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير فرص متساوية للجميع وضمان المشاركة الفعالة لجميع الفئات في عمليات صنع القرار المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم نظرية التصنيف الفئوي في فهم التفاعلات الاجتماعية والتواصل بين الفئات المختلفة. فهم التفاصيل الدقيقة لكل فئة وتركيبها الاجتماعي يمكن أن يساهم في بناء تفاعلات إيجابية وخلق التضامن والتعاون وتعظيم الفوائد الاجتماعية.

على الرغم من فوائد نظرية التصنيف الفئوي في تطبيقها على التنمية المحلية، يجب مراعاة أنها ليست العامل الوحيد في تحقيق التنمية المستدامة. بل يجب النظر إلى عوامل أخرى مثل التوزيع العادل للثروة والتنمية الاقتصادية المستدامة والحفاظ على البيئة، لفهم التنوع في المجتمع المحلي وتلبية احتياجات الفئات المختلفة. (مرعي و محمد، 2017، صفحة 188)

أيضا هناك توجهات سوسيولوجية جديدة تهتم بالتنمية المحلية حاولت إعطاء نماذج سوسيو–تنموية قادرة على تحليل الواقع في الوقت الحالي وركزت على:

1. تنمية القدرات المحلية : هذه النظرية تركز على الاهتمام بالقدرات والمهارات المحلية للسكان بحيث يكونوا قادرين على الإدارة والتخطيط لعمليات التنمية المحلية، و يتم التركيز على التشبيك وبناء العلاقات المجتمعية بشكل يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية.

2. **المنهج النسوي في التنمية المحلية:** هذا النهج يوضح العديد من القضايا النسوية ويسعى إلى تمكين وتحقيق تمثيل متساوٍ للنساء في عمليات التنمية المحلية. يتناول النهج النسوي قضايا التمكين، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتفعيل دور النساء في صنع القرار.

3. التنمية المستدامة والبيئية: هذا التوجه يركز على تنمية المجتمعات المحلية بشكل يحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

4.**التوازن البيئي ويحمي الموارد الطبيعية:** يشجع على تبني ممارسات التنمية المستدامة التي تحقق توازنًا بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات المحلية. يركز هذا التوجه أيضًا على زيادة الوعي البيئي وتشجيع المشاركة في المبادرات البيئية المحلية.

5.**الممارسات الابتكارية:** تركز على الابتكار والتجربة كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية، تعتمد على استكشاف وتبني الممارسات والنماذج الجديدة في عمليات التنمية، مع التركيز على التعلم المستمر وتبادل المعرفة والخبرات بين المجتمعات المحلية.

هذه بعض التوجهات الجديدة في سوسيولوجيا التنمية المحلية، وتعكس المساهمات المستمرة للباحثين والمفكرين في هذا المجال لفهم تفاعلات التنمية وتهديداتها على المستوى المحلي. (الشاعر، 2018، صفحة 143)

هذه الدراسات تسلط الضوء على أهمية الدور الاجتماعي والثقافي للمجالس البلدية في زيادة التنمية المحلية، وتشير إلى ضرورة تكامل الجوانب الاجتماعية والسياسية في عملية صنع القرارات لضمان توجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق رفاهية المجتمع المحلي.

خلاصة:

نستنتج من خلال عرض هذا الفصل أن النظريات السوسيولوجية تقدم أدوات تحليلية قيمة لفهم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، وذلك من خلال فهم كيف أن المجلس الشعبي البلدي يعمل كجزء من نظام اجتماعي وسياسي أوسع، حيث يتفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات لدفع عجلة التنمية المحلية. وتبرز هذه النظريات الصراعات المحتملة بين مختلف المصالح في المجتمع المحلي وكيف يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يلعب دوراً في التوسط وحل هذه الصراعات لتحقيق التنمية الشاملة، كما تسلط الضوء على كيفية تأثير التفاعلات والتواصل بين أعضاء المجلس والمواطنين في تشكيل السياسات والمبادرات التنموية، كما حاولت اعطاءنا كل المراحل التي جازت عليها التنمية المحلية.

الفصل الثالث: المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية

الفصل الثالث: المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية

تمهيد

المجلس الشعبي البلدي

اولا: اصلاحات المجلس الشعبي البلدي

ثانيا: أساسيات حول المجلس البلدي والتنمية المحلية

ثالثا: آليات العمل التنموي المحلي

التنمية المحلية

اولا: طبيعة التنمية المحلية

ثانيا: أساسيات حول التنمية المحلية

ثالثا: نماذج التنمية المحلية

المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية

أولا: المخططات البلدية للتنمية

ثانيا: البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة لإصلاحات الاقتصادية

ثالثا: التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية

خلاصة

تمهيد:

المجلس الشعبي البلدي كهيئة حكومية محلية، يعتبر ركيزة أساسية في التنمية المحلية في الجزائر وهذا الفصل يستعرض دور هذه المجالس في تنمية وتحسين مستوى الحياة ضمن البلديات التي يديرونها. يتمحور عمل المجلس حول إنشاء وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية و آليات العمل التنموي المحلي التي تستجيب للاحتياجات المحلية الخاصة، مع التركيز على مختلف الجوانب مثل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، أيضا تضمن هذا الفصل استعراض كل ما يتعلق بالتنمية المحلية من مبادئ وخصائص، أبعاد والعراقيل التي تواجهها وأهم النماذج التنموية.

أولا/ إصلاحات المجلس البلدي

توطئة:

تشكل البلدية في الجزائر الخلية الأولى والاساسية للجماعات المحلية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه كموقع احتكاك بين الإدارة والمواطن، فهي تجسيد لصورة اللامركزية الإدارية، إذ يشترك في تسييرها جميع المواطنين، فتعتبر المجالس الشعبية البلدية الخلايا القاعدية لأي نظام سياسي، وهي البنية الأولى في الهيكل الهرمي للمؤسسات الإدارية، وهي حلقة أساسية تتفاعل مع مدخلات النسق السياسي، فالأهمية النظرية للمجالس الشعبية أدت دورها في تفعيل حركة التنمية على المستوى المحلي. تحوز البلدية على صلاحيات متنوعة وعديدة، ضمنها قانون البلدية تحت رقم 11-10، إلى جانب نصوص قانونية أخرى متفرقة، وهي منقسمة على هيئتين مهمتين في البلدية، وهما المجلس الشعبي البلدي، ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

1.اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

إن علاقة المباشرة ما بين البلدية والمواطنين وارتباطهم بها وتمثيلها للدولة على المستوى القاعدي فإن البلدية ملزمة بالتكفل ببعض الأمور، كما تكون مطالبة بأن تصبح هيئة تنظيم ورقابة من أجل تحقيق الإنجازات التي تهم المواطن بالدرجة الأولى وتدفع حركية الإقليم وتنميته من جهة أخرى.

وللمجلس الشعبي البلدي صلاحيات التي حددها له قانون البلدية 10 / 11 الذي يمس مختلف الجوانب من شؤون إقليم البلدية نذكر منها:

يقوم المجلس الشعبي البلدي في المجال الاقتصادي بمبادرة لكل عمل من شأنه تشجيع الاستثمار، وتطوير وازدهار النشاطات الاقتصادية التي تتماشي وطاقات البلدية ومخططها التنموي، حيث أن للبلدية صلاحية القيام بكل عمل يهدف إلى تنظيم تنمية الأعمال التجارية والمهنية والخدمات، وتسهر زيادة على ذلك بتوفير إحتياجات السكان من خلال تنظيم ومراقبة الأعمال التجارية في أسواق البلدية، لاسيما بتخصيص أماكنها ومراقبة تطبيق الأسعار القانونية. كما أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي، إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية، أما في ميدان السياحة،

فتساهم في إطار صلاحياتها بتحديد مناطق التوسع السياحي، لاسيما تخصيص الأراضي واستصلاحها، واتخاذ كل تدابير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية، وتشجيع المتعاملين المعنيين بالقطاع، إلى جانب تسهيل وسائل النقل في المناطق الجغرافية التابعة لها بحيث تتخذ في ميدان النقل البري أي إجراء يستهدف ضمان النقل المنتظم عبر الخطوط المحلية، وهو من شأنه تطوير الصناعة والسياحة المحليتين.

يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط التنموي يخص البلدية، ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية، وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة، أن هناك بنك للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية ، يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية بما يتماشى والنصوص التنظيمية السائدة، خاصة المتعلقة بتشريعات العقارات، لذا أقر المشرع بضرورة ممارسة البلدية الرقابة الدائمة للتأكد من أن عمليات البناء مطابقة للمعايير العقارية، واحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية . (فرحاني، 2009، صفحة 96)

كما تساهم البلدية في حماية الأملاك العقارية الثقافية، والمحافظة عليها، والانسجام الهندسي للتجمعات السكانية، كما يعود على البلدية المحافظة على النظافة العمومية، وصيانة الطرق ومعالجة المياه القذرة، وتوزيع المياه الصالحة للشرب إلى جانب مكافحة الأمراض المعدية، وعلى صعيد آخر فقد حمل المشرع البلدية ممثلة في مجلسها حماية التراث العمراني، والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف، وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية، وكذلك تنظيم الأسواق المغطاة و غير المغطاة على اختلاف أنواعها ، وفي مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور التي لا تعود إلى هيئات أخرى (مصالح الأمن).

لقد خول المجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وتقديم يد المساعدة لها ، كما عليها إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وفق المعايير الوطنية وتشجيع النقل المدرسي ، كما للبلدية وفي إطار الإمكانيات المتوفرة لها اتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية الطفولة والرياض وتقديم المساعدة للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة وكذا المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية وتشجيع الحركة الجمعوية في ميادين الشباب

والصحة، ولقد أعطى المشرع بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ، ومد يد المساعدات إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن ، وألزم البلدية مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية.

يتولى المجلس الشعبي البلدي المصادقة على ميزانيات البلدية التي تتم سنويا سواء كانت الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر التي تسبق سنة تطبيقها، أو الميزانية الإضافية التي يصادق عليها قبل 15 جوان من السنة التي تطبق فيها، وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية بابا باب ومادة مادة وفي حالة تصويت المجلس على ميزانية غير متوازية فإن الوالي

خلال 15 يوما من تاريخ استلامها ثم طرحها من جديد للمداولة، وإذا صوت على الميزانية مجددا دون موازنة تضبط من طرف الوالي تلقائيا.

يبدو بأن المشرع قد اتبع عند تحديده لاختصاصات المجالس المحلية المنتخبة طريقة ترتكز على وضع الإطار العام مع ترك التحديد الدقيق لتلك الاختصاصات إلى قوانين خاصة أو إلى التنظيم سواء بموجب المراسيم أو القرارات التنظيمية الوزارية، كما أن الصلاحيات الموكلة للمجالس المحلية المنتخبة هي التزامات واجبة التنفيذ حسب إمكانياتها الذاتية أو المساعدات التي تقدمها لها المصالح التقنية للدولة وهو ما يعكس الدور المحتشم لبعض الجماعات الإقليمية في بعض الاختصاصات على أرض الواقع. (عشي، 2011، صفحة 89)

كما نجد أن اختصاصات المجالس المحلية المنتخبة تهتم بالشؤون المحلية في إطار حدودها الإقليمية بنص قانوني و المتمثلة في قانون البلدية وقانون الولاية وهذا كونها الأقرب إلى حل مشاكل ذات المصلحة المحلية أو الجهوية التي بإمكانها حلها وهو ما كرست لأجله اللامركزية حيث نجد أن الجماعات المحلية تتمتع بحرية كاملة في التدخل وفي اختيار وقت التدخل حسب قدراتها وإمكاناتها ويبقى دور السلطة الوصية مقتصرا على الرقابة البعدية والمتعلق بالمشروعية لا بالملائمة، واتسعت استقلالية الإدارية لاختصاصات المجلس الشعبي البلدي من خلال اتساع صلاحياته و تنوعها، فالاستقلالية إدارية ازدادت بالنسبة لاختصاصات السابقة الذكر في قانون 09/90 ، كما ظهرت استقلالية إدارية على اختصاصات جديدة الظهور كاختصاص السياحة والثقافة وغيرها المحددة قانونا،

أما من ناحية استقلالها الإداري في اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي فهي تتسع من ناحية التداولية باستدعاء الأعضاء لعقد جلسة إلى إعداد مشروع جدولة الأعمال الدورات وتنفيذ المداولات المجلس ، كما يعد مشروع للميزانية مع اقتراح نوابه ولجان التي يعرضها للمصادقة.

وتظهر أكثر استقلالية الإدارية لرئيس المجلس الشعبي البلدي في تمثيله للدولة سواء من ناحية أن يكون ضابطا للحالة المدنية فيتولى وبقوة القانون العقود المتعلقة بالحالة المدنية إلا أنها تكون تحت رقابة النائب العام وهذا حماية للصالح العام.

ومن ناحية أخرى يكون ضابطا للشرطة القضائية فتقتصر سلطاته في مساعدة النائب العام في مباشرة سلطته حال وقوع جريمة متلبس به، ومن ناحية أخرى يكون ضابطا إداريا بفرض مجموعة تدابير ضرورية للمحافظة على النظام العام وهنا نجد توسع كبير في استخدام سلطاته وصلاحياته في هذا المجال، و يمكن استنتاج الاستقلالية للمجالس المحلية المنتخبة في التدخل الإرادي للمجلس، كون المجلس المنتخب مسؤول عن مداولاته حتى وإن كانت خاضعة لمصادقة جهة إدارية أخرى، حيث كأصل عام يجتمع في دورات عادية واستثنائية كلما دعت الضرورة لذلك دون انتظار إذن من السلطة الوصية. (بعلي م.، 2002، صفحة 144)

2.اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي شخصية سياسية محلية، يتمتع بازدواجية التمثيل، فهو يمثل البلدية ويمثل الدولة عند ممارسته لصلاحياته، فهو يتصرف باسم البلدية ولصالحها حين يمارس اختصاصات تعود أصلا لها، في حين يكون ممثلا للدولة عندما يتولى ممارسة اختصاصات بطبيعتها مكفولة للدولة، وتحت سلطة الوالي لذا سنتولى بيان صلاحياته كممثل للبلدية أولا، وحين تمثيله للدولة ثانيا كما يلي:

1.2. المجلس الشعبي البلدي ممثلا للبلدية: يعهد لرئيس المجلس الشعبي البلدي بهذه الصفة حين تمثيل للبلدية، صلاحيات كبيرة وموسعة بهذا الشأن، بعضها يمتد إلى تنفيذ قرارات المجلس، وأخرى كرئيس للبلدية، فهو يتابع الشؤون العامة للمواطنين وتنفيذ برامج التنمية المحلية على مستوى الإقليم وتتمثل أهمها في:

أ-رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته رئيسا للبلدية:

- يمثل جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية، وفي كل أعمال الحياة المدنية والإدارية.
- ينفذ ميزانية البلدية، وهو الأمر بالصرف ويتخذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية، ويتابع تطور المالية البلدية.
- يبرم العقود المختلفة، ويقبل الهدايا والوصايا.
- يبرم المناقصات والمزايدات، كما يتولى مراقبة حسن تنفيذها.
- التقاضي باسم البلدية ولحسابها، واتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والإسقاط.
- يمارس السلطة السلمية على الموظفين، وسلطة تنصيب العمال والموظفين.
- المحافظة على أرشيف البلدية، وحقوق الأملاك العقارية والمنقولة، واتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- يسهر على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها. (غمري، 2011 . 2010، صفحة 103)

ب-رئيس المجلس الشعبي البلدي رئيسا للهيئة التداولية

- يستدعي المجلس لعقد دوراته، وينسق العمل داخله، وينبئهم عن وضعية البلدية.
- يعد مشروع جدول أعمال الدورات، ويترأسها، ويدير النقاش.
- ينفذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، ويطلع أعضائه على ذلك.
- يعد مشروع الميزانية، ويقترح نواب المجلس رئيس المجلس واللجان، ويعرضها للمصادقة.

2.2 رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للدولة (جهة عدم التركيز)

يحوز الرئيس على صلاحيات عدة في هذا المجال، فهو ممثل الدولة على مستوى البلدية، في حين لا يتمتع المجلس التنفيذي (الهيئة التنفيذية) بالتمثيل المزدوج الذي يتمتع به رئيسه، وقد وردت في نصوص متفرقة كقانون الحالة المدنية، وقانون الإجراءات الجزائية، ونحاول تلخيص أهمها:

أ-رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا للحالة المدنية:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون بصفة ضابط الحالة المدنية ، وهو ما أكدته المادتين الأولى والثانية من قانون الحالة المدنية ، كما أكدته المادة 86 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية ، فيقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية تحت رقابة النائب العام ، على أنه يستطيع وتحت مسؤوليته تفويض إمضائه للمندوبين البلدين و المندوبين الخاصين ، وإلى كل موظف بلدي ، ويرسل قرار التفويض بالإمضاء إلى الوالي ، و النائب العام ، قصد استقبال التصريحات بالولادة والوفيات و الزواج ، تدوين العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية ، كما يعد و يسلم هذه العقود ويصادق على كل توقيع يقوم به موطن والتصديق بالمطابقة الأصل للنسخ والوثائق. (شطناوي ع.، 2002، صفحة 203)

ب-رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا للشرطة القضائية:

يكتسب رئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابطا للشرطة القضائية، بموجب المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية، وكذا المادة 92 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية، و على إثر ذلك يعد مساعدا للنائب العام، ويباشر سلطاته في حال وقوع جريمة متلبس بها، ويتضمن معاينة الجرائم واكتشاف مرتكبيها، وتجميع الأدلة وحمايتها، إذ يكون دورهم فاعل في هذا الشأن لمعرفتهم بالأهالي وقربهم من موقع الجريمة، لاسيما المناطق التي لا تتوفر على أجهزة الشرطة أو الدرك الوطني، يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي هذا الاختصاص ليس بصفته شأنا محليا، بل مصلحة عامة للدولة إلا أن الجانب العملي يثبت أنه دوره نظري كونه ينتشر الأمن الوطني بنوعيه (الشرطة و الدرك الوطنيين) بكل ربوع الدولة الجزائرية.

ج-رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا إداريا:

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي و وفقا للقانون 10-11 المتعلق بالبلدية ، فهو مكلف باتخاذ الإجراءات الضرورية لحفظ النظام العام طبقا للمادة 94 من ذات القانون ، التي تبرز أهم صلاحياته في المحافظة على النظام العام ، وأمن الأشخاص وممتلكاتهم ، كما يسند له ضبطية الطرق المتواجدة داخل إقليم البلدية ، ويحمي التراث التاريخي والثقافي ، ورموز ثورة التحرير الوطني ، مناط به أيضا السهر على احترام المقاييس والتعليمات بشأن العقار ، السكن ، التعمير وحماية التراث الثقافي

المعماري ، كما يسهر على نظافة العمارات ، وتسيير المرور في الشوارع ، الطرق، الساحات ويتخذ ما يجب من احتياطات وتدابير الوقائية لمكافحة الأمراض المتنقلة والمعدية بما في ذلك منع تشرد الحيوانات الضارة المؤذية ويسهر على سلامة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع ، مع احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة ، كذلك يعهد إليه ضمان ضبطية الجنائز والمقابر طبقا للعادات والتقاليد وتبعا لمختلف الشعائر الدينية . يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخص البناء والهدم والتجزئة بحسب التشريع والتنظيم المعمول به، يمارس رئيس المجلس هذه المهام تحت سلطة الوالي لا المجلس الشعبي البلدي، مما يستشف أن هذا النشاط ليس محليا، وقد مكنه القانون من سلطة التسخير التي تساعده على أداء مهامه لمجابهة المخاطر ودرئها. (علي ص.، 2012، صفحة 84)

د –اختصاصات أخرى:

يقع على عاتق الرئيس المجلس و تحت سلطة الوالي تأمين تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات، كما يسهر على احترام وتطبيق التشريع التنظيم المعمول بهما داخل إقليم البلدية ، والمشاركة في إعداد الانتخابات ، إحصاء السكان بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصاء ، ويساهم بإحصاء الشباب المعني بالخدمة الوطنية ، بما معناه قيامه بمهام تعود أساسا للدولة، ويظهر دوره بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم الإسعافات ، والتدخل المناسب والسريع لمواجهة الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية، ويتخذ تدابير الأمن بحسب الظروف في حالة الخطر الجسيم والوشيك، ويعلم الوالي بذلك فورا. (فريحات، 2013/ 2014، صفحة 115)

3.صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

فيما يخص صلاحيات المجلس الشعبي البلدي فإنها تشمل مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والرياضية والتكريس الفعلي لها يكون مرهون بمدى توفر الموارد المالية الكافية وأهم صلاحيات المجلس ما يلي:

1.3.التهيئة والتنمية:

- ✓ يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

- ✓ يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة.
- ✓ يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية.
- ✓ تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما. (chabane benakuwouh.2001. p25)

2.3. التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

- ✓ تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليهما بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي.
- ✓ يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الأضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة.
- ✓ ضمن الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما بمساهمة المصالح التقنية للدولة تتولى البلدية.
- ✓ التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها.
- ✓ السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
- ✓ السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير قانونية.
- ✓ في إطار حماية التراث المعماري وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمايته، تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة، على المحافظة على الأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.

- ✓ تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي.
- ✓ تسهر البلدية على المحافظة عن الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.
- ✓ توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن.
- ✓ تشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف الى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء.
- ✓ التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة يكون ذلك من خلال:
- ✓ المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية، الشباب، الثقافة والتسلية.
- ✓ اتخاذ كل تدابير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.
- ✓ تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل. (بوعمران، 2010، صفحة 78)

3.3.النظافة وحفظ الصحة وطرقات البلدية:

حيث تسهر البلدية وتتكفل بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية في مجالات:

- ✓ الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- ✓ جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- ✓ صيانة طرقات البلدية.
- ✓ إشارات المرور التابعة لطرقاتها.
- ✓ تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وفي حدود إمكانياتها وطبقا للتشريع التنظيم المعمول بهما، بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ. (بن بوضياف، 2010، صفحة 108)

ثانيا / البلدية والتنمية المحلية:

1. تسيير المجلس الشعبي البلدي: تسيير مختلف أعمال المجلس الشعبي البلدي من خلال عقد دورات، تجري من خلالها مداولات، كما تلعب اللجان المتخصصة دورا كبيرا في حسن سير أعمال المجلس.

1.1. الدورات:

يعقد المجلس الشعبي البلدي أربع دورات عادية في السنة (مرة كل ثلاث أشهر) ويمكنه أن يعقد دورات استشارية بطلب من الوالي أو من ثلثي الأعضاء أو من رئيسه ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي، بتوجيه الاستدعاءات الى أعضاء المجلس كتابيا والى مقر سكناهم، مرفوقة بجدول الأعمال قبل عشر أيام من موعد الاجتماع ويمكن تخفيض هذه المدة في حالة الإستعجالات ويدون الرئيس هذه المداولات في سجل مداولات البلدية.

لا يمكن لاجتماع المجلس الشعبي البلدي أن يصبح إلا إذا أستوفى النصاب القانوني أي حضور الأغلبية وإذا لم يتحقق هذا الشرط، بعد إستدعائين متتاليين بفارق ثلاثة أيام على الأقل، بينهما تكون المداولة الثالثة صحيحة مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

وهكذا تشكل دورات المجلس الشعبي البلدي الفضاء الفعلي لمناقشة الشؤون المحلية ومعالجة المشكلات العالقة لسكان البلدية، فهي همزة الوصل التي يلتقي من خلالها الأعضاء لممارسة الدور الذي انتخبوا من أجله. (خشمون، 2011/ 2010، صفحة 96)

2.1. المداولات:

تمارس المجالس الشعبية البلدية الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون في دورات تعقدها لهذا الغرض، باستخدام أساليب الإدارة المعروفة وتؤخذ القرارات بعد عملية بحث وتقصي وجمع المعلومات.

يعتبر المجلس الشعبي البلدي الهيئة الرسمية المكلفة بالمداولات في البلدية، والأصل في هذه المداولات هو العلنية، وهذا حتى يتمكن المواطنون من حضور جلسات المجلس ومتابعتها ومناقشة أعمالها وهذا بهدف تطبيق وتجسيد لمبدأ الرقابة الشعبية، التي لا يمكن أن تتم إلا بتمكين سكان البلدية من مراقبة

ومتابعة منتخبيهم وحثهم على القيام بواجباتهم والوفاء بالتزاماتهم تجاه المواطنين، وتكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية ويمكن أن يقرر المداولة في جلسة مغلقة في الحالتين التاليتين:

- فحص حالات المنتخبين الانضباطية.
- فحص المسائل المرتبطة بالأمن والمحافظة على النظام العمومي. (شيتور، 2002، صفحة 56)

3.1.اللجان:

إن تشابك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها إدارة البلدية والمتمثلة أساسا في المجلس الشعبي البلدي، تجعل من المواجهة الفردية لها أمرا في غاية الصعوبة، مهما كانت درجة كفاءة الشخص الموكل له مواجهتها بالحلول اللازمة وهذا ما جعل قيام لجان عمل ضرورة ملحة، تستدعي تضافر جهود مجموعة من الأعضاء، لتولي مهمة معينة وتنقسم اللجان عموما الى نوعين حسب طبيعتها لجان دائمة ولجان مؤقتة.

تشكل اللجان بمداولات المجلس الشعبي البلدي ويجب أن تضمن تشكيلتها تمثيلا نسبيا يعكس مكونات السياسية للمجلس الشعبي البلدي.

أهم ما يمكن ملاحظته حول هذه اللجان هو أن القانون البلدي قد ألغى بعض اللجان المهمة التي نصت عليها هي:

- لجنة الفلاحة والتنمية.
- لجنة التجهيز والأشغال.
- لجنة المراقبة.
- لجنة التخطيط.

ويعود سبب هذا التقلص في اللجان الى النية في الحد من دور البلديات، خاصة في مجال التنمية الفلاحية وإلغاء قانون الثورة الزراعية، وكذلك قانون المستثمرات الفلاحية، تماشيا مع التوجه الاقتصادي والسياسي الجديد. (الطريفي، 1975، صفحة 78)

ثالثا/ أثر المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية:

1. أثر صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية في المجال الاقتصادي:

إن المجال الاقتصادي الذي يعتبر القلب النابض للتنمية، ففي ظل الإصلاح الأخير لقانون 10_11ظهرت توجهات جديدة للبلدية لتدعيم وتطوير النشاط الاقتصادي، حيث أصبح بإمكانها إنشاء المرافق العمومية الاقتصادية وتسييرها وفقا لاحتياجات السكان، أما دورها الأساسي في المجال الاقتصادي هو تشجيع الاستثمار باعتباره المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

لقد ساهم إصلاح منظومة الجماعات المحلية في إعادة إعمار الأرياف، وذلك من خلال دعم الفلاحين بتقديم امتيازات مختلفة كالقروض وإنشاء برامج لدعم السكن لتشجيعهم على البقاء في أراضيهم ما ينعكس إيجابا على الحالة الاقتصادية والمساهمة في زيادة الإنتاج الفلاحي والمساهمة في امتصاص نسبة من البطالة وتوفير وبيع المنتوجات محليا بدلا من استيرادها من الخارج. (خذري و داودي، 2017 . 2016، صفحة 79)

2. أثر صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية في المجال الاجتماعي:

اوكل للبلدية القيام بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي، والعمل على صيانتها وتشجيع النقل المدرسي والتعليم ما قبل المدرسي وتعمل على ترقيته، بالإضافة الى اتخاذ الإجراءات التي تشجع على توسيع قدراتها السياحية والمشاركة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية، وضمان المحافظة على الممتلكات الدينية، كما تتولى مهمة الحفاظ على الصحة والنظافة العمومية والعمل على مكافحة التلوث.

وعليه فالإصلاحات الأخيرة وخاصة قانون 10_11 الخاص بالبلدية كانت له انعكاسات إيجابية على تطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر والرفع من دورها في دفع عجلة التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يمكن التماسه من خلال الواقع المعاش، اذ يسجل هناك تطور ملحوظ على مستوى العديد من الهياكل والمنشآت، كارتفاع عدد من المؤسسات التربوية والتكوينية والمؤسسات الاستشفائية والوحدات السكنية، وكذا المنشآت الرياضية والثقافية.

ساهمت البلدية في امتصاص نسبة لا بأس بها من البطالة من خلال توفير مناصب عمل على مستوى البلديات، خاصة من خلال برامج دعم التي قدمتها للشباب وكذا عقود ما قبل التشغيل. (فيدمة، 2012، صفحة 124)

3.أثر صلاحيات المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية في مجال السكن.

نظرا لأهمية السكن في الحياة العائلية، منحت كل من البلدية والولاية صلاحيات واسعة في هذا المجال ، حيث تعمل الولاية الى جانب البلدية على القضاء على مشكل السكن ، و ذلك من خلال إنجاز البرامج السكنية، والمساهمة في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة المبنية وكذا الحفاظ على الطابع العقاري ، كما يساهم المجلس الشعبي الولائي و بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية على القضاء على السكن الهش، وذلك من خلال بناء وحدات سكنية جديدة تخضع للمعايير القانونية، وتوزيعها حسب القوائم السكنية التي تتضمن الفئات المعنية بمشكل السكن ، ففي مطلع التسعينات عرف قطاع السكن في الجزائر انتعاشا كبيرا، وذلك من خلال مختلف الجهود التي قامت بها الدولة كالاهتمام بالسكن الاجتماعي والترقوي، التنويع في الأنماط السكنية الحضرية، إضافة الى المشاريع والبرامج السكنية الهامة التي أنجزت، غير ان هذه الإصلاحات لم تقضي على مشكل السكن بل مازال مطروحا بقوة، ومازال المواطن يعاني. (درار، 2014/2015، صفحة 96)

رابعا: آليات العمل التنموي المحلي:

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بمدى فاعلية الآليات المستعملة لهذا الغرض وبضمان التنسيق فيما بينها انطلاقا من الآليات القانونية ووصولا إلى الآليات المالية.

1/ الآليات القانونية:

إن نظام العمل في المجالس الشعبية البلدية يعتبر من أهم المواضيع التي تبين مدى الممارسة الديمقراطية في إطار الكفاءة الفعلية للمجالس، وتبين لنا الجانب العملي فيها وكما تتحقق ديمقراطية المجالس الشعبية البلدية بالانتخاب وبمبدأ التسيير الجماعي، ويتم على مستواها التشاور الديمقراطي لرسم السياسة العامة. (شيوح، 2011، صفحة 59)

1.1.هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي:

هي الهيئة التي من خلالها يتم الاقتراح والمصادقة على جميع المشاريع التنموية الخاصة بالبلدية وفي كل المجالات كميدان تهيئة الهياكل القاعدية (البنية التحتية).

يتولى المجلس الشعبي البلدي ممارسة مهامه بموجب النظام التداولي، أي أن كافة أعماله تكون بموجب مداولات، والتي هي التصرف القانوني الذي بموجبه تصدر البلدية قراراتها، وتتدخل لمعالجة الصلاحيات المسندة إليها (شطناوي ع.، 2002، صفحة 205)، وهو هيئة تداول وتشاور حول المشاريع والقرارات التنظيمية التي تدخل ضمن صلاحيات البلدية.

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين، أي بمعدل ستة دورات سنويا وتكون مدة الدورة خمسة أيام على الأكثر، كما يمكنه عقد دورات غير عادية بطلب من الوالي أو رئيسه أو ثلثي أعضائه عند ظهور أحداث جديدة لها تأثير على مالية البلدية أو الممتلكات أو سير المرفق العام بحيث لا يحتمل انتظار انعقاد دورة عادية مقبلة لمعالجتها، وهنا يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد جدول الأعمال وتاريخ دورات المجلس بعد استشارة نوابه، وهذا بحضور الأمين العام للبلدية مع رؤساء اللجان الدائمة المعنيين، وأثناء إفتتاح الدورة يعرض رئيس البلدي جدول الأعمال على أعضاءه للمصادقة عليه، كما يمكن إدراج نقاط إضافية في جدول الأعمال بناءا على طلب من الرئيس أو من أحد أعضاء المجلس البلدي.(المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 13-105)

وتتمثل العناصر الأساسية للمداولة فيما يلي:

- المناقشة.
- التعبير عن الإرادة الجماعية للتصويت وخضوع الأقلية للأغلبية.
- الالتزام ببعض الشكليات والإجراءات القانونية (اللغة العربية، تسجيل المداولة في سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليما).
- الالتزام بمضمون المداولة وعدم الخروج عما هو مقرر قانونا. (عوبادي، 2002، صفحة 96)

القاعدة العامة أن مداولات المجلس الشعبي البلدي تنفذ بعد مرور 21 يوما من تاريخ إيداعها لدى الولاية ليدلي الوالي برأيه أو بقراره فيما يخص شرعية القرارات المتخذة في المداولة وصحتها، وتتمثل

هذه المداولات في كل المداولات التي لا يكون موضوعها يعارض المسائل المذكورة في المادة 57، وهو ما يعتبر مصادقة ضمنية بعد استيفاء القيد الزمني، ويعد البطلان في هذه الحالة نسبيا وليس بقوة القانون، للوالي الحق في إثارته متى أكتشفه خلال 21 يوما ويحصن بعدها هذا الأجل.

أ.المداولات التي تحتاج إلى مصادقة صريحة:

تتمثل جهة المصادقة في الوالي وموضوع المداولة ينبغي أن يخص فقط الميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية، ولقد حمل قانون البلدية حكما جديدا تتمثل في أن المصادقة الصريحة يجب أن تتم خلال مدة ثلاثون يوما من تاريخ إيداع محضر المداولة لدى الولاية، فإذا لم يصدر الوالي قراره خلال هذه المدة انقلبت المصادقة الصريحة إلى مصادقة ضمنية وهو ما يعني أن المداولة تنفذ ولو خضعت لأحد الموضوعين المشار إليهما متى انتهت مدة شهر. (بوضياف، 2007، صفحة 74)

- **المداولات الباطلة أو الملغاة:**

تعتبر المداولة باطلة بحكم القانون مداولات المجلس الشعبي البلدي التي تتناول موضوعا خارج اختصاصه، ثم المداولات التي تجرى خارج الاجتماعات الشرعية للمجلس الشعبي البلدي وفي هذه الحالة يعلن عن بطلانها بموجب قرار معلل صادر عن الوالي.

تكون مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للإبطال إذا كانت تتعارض مصالح أعضاء المجلس بأسمائهم الشخصية أو أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم إلى الدرجة الرابعة أو كوكلاء مع مصالح البلدية، تبطل المداولة المذكورة بموجب قرار معلل صادر عن والي الولاية وذلك خلال مدة شهر من إيداع محضر المداولة لدى الولاية.

ونظرا للاستقلال القانوني الذي تتمتع به البلدية، وتأكيدا لطابعها اللامركزية فإن قانون البلدية قد سمح بالطعن في القرار المتضمن بطلان المداولة عن طريق التظلم الإداري، الذي يكون إما ولائيا يوجه للوالي باعتباره السلطة مصدرة القرار، أو قد يكون رئاسيا إلى الوزير المكلف بالداخلية أو الطعنا قضائيا أمام المحاكم الإدارية برفع دعوى الإلغاء وهذا طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية لمن له مصلحة. (بعلي م.، 2004، صفحة 96)

2.1.عمل اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس الشعبي البلدي:

يشكل المجلس الشعبي البلدي لجان دائمة وأخرى مؤقتة من بين أعضائه لدراسة مواضيع معينة، وتقديم التوصيات والمقترحات بشأنها لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وبغرض تمكين المجلس الشعبي البلدي من أداء مهامه، أجازت المادة 31 من قانون البلدية 11 -10، إنشاء لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما التي تتعلق بما يلي:

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

وتحدث هذه اللجان بواسطة مداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناءا على اقتراح من رئيسه، كما تعد نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس للمصادقة عليه.

ولقد مكن المشرع الجزائري المجلس الشعبي البلدي من تشكيل من أعضاءه لجنة خاصة أو مؤقتة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه كما بينه في القانون 11/10 حيث تكون بناءا على اقتراح من الرئيس عن طريق مداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاءه وتحدد المداولة موضوع وتاريخ انتهاء المهمة والآجال الممنوحة للجنة الخاصة من أجل استكمال مهمتها بصفة صريحة في المداولة المحدثة لها. (بوضياف، 2010، صفحة 102)

تجتمع اللجنة بمقر البلدية بناءا على استدعاء من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي أو من طرف رئيسها بعد أن يفوضه رئيس المجلس بذلك، ويوضح بالاستدعاء تاريخ الاجتماع ومقر وساعة و جدول أشغال اللجنة ، كما توجه هذه الاستدعاءات في غضون أربعة أيام سابقة ليوم الاجتماع وفي حالة الاستعجال يمكن تخفيض هذه المدة ليوم واحد، و وتجتمع اللجنة في دورة عادية مرة كل شهر كما يخول لها عقد دورة استثنائية كلما اقتضى نشاطها ذلك، وهذا بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رئيسها أو ثلثي أعضائها بعد موافقة رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتعقد اجتماعات اللجنة بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها كما تعتبر نافذة و صحيحة كافة الاجتماعات التي تعقدها اللجنة

مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين بعد توجيه استدعاء ثاني بفارق خمسة أيام على الأقل عن الأول، وتعقد اجتماعات اللجنة تحت إشراف رئيسها وفي حالة حصول مانع أو غياب الرئيس ينوب عنه عضو من أعضائها باقتراح من هذا الأخير ويعينه رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما يصادق على أعمال اللجنة وتتخذ القرارات بأغلبية أعضائها الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس.

وتصاغ قرارات اللجنة في شكل محاضر اجتماع تدون في سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ويوقع أعضاء اللجنة الحاضرين على محاضر الجلسات يوم عقد الاجتماع وتعرض على رئيس المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليها.

يتولى أمانة اللجنة موظف بالبلدية يعينه رئيس المجلس الشعبي البلدي باقتراح من رئيس اللجنة ويتم استبداله وإستخلافه وفق نفس الشروط، ويخول للجنة أن تشكل من بين أعضائها خلايا توكل لهم الاضطلاع ببعض مهام اللجنة، كما يمكن للجنة أن تستعين بأي شخصية محلية أو خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا في القيام بمهامها، ويمكن للجنة عقد اجتماعات بالتنسيق مع اللجان الدائمة أو المؤقتة الأخرى لدراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي حالة حصول مانع لأحد أعضاء اللجنة يحول دون حضوره يمكن لهذا الأخير أن يوكل أحد زملائه ليقوم مقامه ويصوت باسمه، لا يحمل العضو إلا وكالة واحدة وتكون صالحة لتلك المداولة المحررة من أجلها فقط.

لا يجوز للرئيس أو أحد الأعضاء حضور جلسة تتعارض مصالحه وعمل اللجنة سواء باسمه الشخصي أو زوجه أو أصوله أو فروعه إلى الدرجة الرابعة أو كوكلاء وهذا تحت طائلة بطلان الجلسة، وتعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه كما يمكن تعديله أو إثراؤه بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رئيس اللجنة أو ثلثي أعضائها ويكون التعديل وفق الإجراءات التي أعدها النظام للمرة الأولى.

يتولى رئيس اللجنة ضبط سير اجتماعاتها وله في حالة الإخلال بالنظام إشعار رئيس المجلس الشعبي البلدي، بكل خرق للقانون الخاص باللجنة كما يخول بكل عضو إخطار رئيس المجلس الشعبي البلدي كتابيا بكل خرق، وفي حالة غياب أي عضو دون عذر مقبول لثلاث جلسات متتالية

يقصى تلقائيا من اللجنة ويتم تعويضه بعضو يتم انتخابه بأغلبية أعضاء المجلس باقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي.

كل عضو معني باحترام القانون الداخلي للجنة ومطالب بالسهر على سيرها الحسن وكتمان أسرار أشغالها ونتائج عملها وفي حالة الإخلال بالقواعد الانضباطية أو سير الجلسة أو استعمال أساليب ابتزاز ضد الرئيس أو الأعضاء يخول لرئيس اللجنة اتخاذ الإجراءات التالية:

–التذكير بالنظام – التنبيه – سحب الكلمة – المنع من تناول الكلمة – الأمر بمغادرة الجلسة –إيقاف أشغال الجلسة. بعدما يصادق رئيس المجلس الشعبي البلدي على النظام الداخلي للجنة يصبح ساري المفعول مباشرة.

3.1.اللجان الخاصة أو المؤقتة:

خول القانون للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا مؤقتة تتولى القيام بمهمة يحددها المجلس تتطلب وجودها ظروف طارئة ومستعجلة لدراسة المسائل التي تهم كالتهيئة المحلية، ويحدد رئيس المجلس عدد أعضائها واختصاصاتها ومدة أشغالها ويترأسها عضو من المجلس.

تتشكل اللجنة المؤقتة بناء على اقتراح من رئيس المجلس البلدي، عن طريق مداولة تحدد موضوعها، وتاريخ نهاية المهمة والآجال الممنوحة لها، يصادق عليها أعضاء المجلس بالأغلبية المطلقة، وحسب الفقرة الثالثة من المادة (33) من قانون البلدية، تقدم اللجنة نتائج أشغالها أو تقريرها لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

4.1.عمل لجنة الصفقات العمومية بالبلدية:

لا شك أن البلدية حين استعمالها لوسيلة القانون العام فإنها تخضع حينئذ لتنظيم الصفقات العمومية سواء عند إبرامها لعقود الأشغال أو الخدمات أو التوريد أو عقود الدراسات، وينشئ رئيس المجلس الشعبي البلدي لجنة مختصة بدراسة المشاريع التي تبرمها وتعدها البلدية، وكذا فحص الطعون المقدمة من طرف المتعهدين المحتجين على المنح المؤقت للصفقة، خلال أجال قانونية محددة. (بوضياف، 2017، صفحة 56)

-**اللجنة البلدية للصفقات:** هي هيئة رقابية، تمارس الرقابة القبلية على مشاريع دفاتر الشروط ومشاريع الصفقات العمومية، التي تبرمها البلدية في حدود المستويات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية، ودراسة الطعون المتعلقة بالمنح المؤقت للصفقة، تشكيل اللجنة البلدية للصفقات تتشكل اللجنة من:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله رئيسا.
- ممثل المصلحة المتعاقدة.
- منتخبين إثنين يمثلان المجلس الشعبي البلدي.
- ممثلين إثنين عن الوزير المكلف بالمالية (ممثل مصلحة الميزانية : المراقب المالي، ممثل مصلحة المحاسبة: أمين خزينة البلدية).

يتم تعيين أعضاء اللجنة ومستخلفوهم، باستثناء من عين بحكم وظيفته، من قبل إدارتهم وبأسمائهم بهذه الصفة من المصلحة التقنية المعنية بالخدمة. (المادة 174/166 من المرسوم الرئاسي 247/15)

يتضح عمل لجنة الصفقات العمومية للبلدية من خلال عمل اللجنة الدائمة لفتح الأظرفة وتقييم العروض بحيث تعد هذه المرحلة حجر الزاوية ونقطة الفصل في مصير إجراء طلب العروض الذي تسعي الإدارة لعقدها والتي كانت تدعى بموجب المرسوم الرئاسي المعدل 10-236 المناقصة وبعد مرور إجراء طلب العروض بجميع المراحل من إعلان وفق الشروط المنصوص عنها قانونا.

يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار الرقابة الداخلية أن ينشئ لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض التي أصبحت تقوم بفتح الأظرفة التقنية والمالية في جلسة واحدة وعلنية، بحضور جميع المتعهدين للاستفادة من إنجاز عمليات مشاريع المخططات البلدية، وتجتمع هذه اللجنة في اليوم المحدد لإيداع العروض. (المادة 70 من قانون الصفقات العمومية)

أ.مهام لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض عند فتح الأظرفة: تنص المادة 71 من المرسوم الرئاسي الجديد المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على مهام هذه اللجنة عند فتح الأظرفة على المهام التالية:

-تثبيت صحة تسجيل العروض.

-تعد قائمة المترشحين والمتعهدين حسب ترتيب تاريخ وصول أظرفة ملفات ترشحهم أو عروضهم مع توضيح محتوى ومبالغ المقترحات والتخفيضات المحتملة.

-تعد قائمة الوثائق التي يتكون منها كل عرض.

-توقع بالحروف الأولى على كل وثائق الأظرفة المفتوحة التي لا تكون محل طلب استكمال.

-تحرر المحضر أثناء انعقاد الجلسة الذي يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين، والذي يجب أن يتضمن التحفظات المحتملة المقدمة من قبل أعضاء اللجنة.

-دعوة المرشحين أو المتعهدين عند الاقتضاء كتابيا عن طريق المصلحة المتعاقدة إلى استكمال عروضهم التقنية تحت طائلة رفض عروضهم بالوثائق الناقصة أو غير الكاملة المطلوبة باستثناء المذكرة التقنية التبريرية في أجل أقصاه عشرة أيام ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة ومهما يكن من أمر تستثنى من طلب الاستكمال كل الوثائق الصادرة عن المتعهد والمتعلقة بتقييم العروض. (المادة 71من المرسوم الرئاسي رقم 247/15)

تقترح على المصلحة المتعاقدة عند الاقتضاء في المحضر إعلان عدم جدوى الإجراء حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 40 من هذا المرسوم، وترجع عن طريق المصلحة المتعاقدة الأظرفة غير المفتوحة إلى أصحابها من المتعاملين الاقتصاديين عند الاقتضاء حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، يتم فتح الأظرفة التقنية والمالية بحضور المتعهدين الذين يتم إعلامهم مسبقا في جلسة علنية وتلزم المصلحة المتعاقدة بالاحتفاظ على الأظرفة المالية إلى غاية فتحها في مكان مؤمن وتحت مسؤوليتها وتعد اجتماعاتها صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.(المادة 40من المرسوم الرئاسي رقم 247/15)

وتتولى لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض حسب ما جاء في نص المادة 72 من المرسوم الرئاسي 247/15 الجديد المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام مهمة تقييم العروض بانتقاء العروض المطابقة لدفتر الشروط وإبعاد العروض غير المطابقة على مرحلتين:

- تقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بترتيب العروض المقبولة من الناحية التقنية وإقصاء كل عرض لم يحصل على حد أدنى من العلامة المنصوص عنها في دفتر الشروط، وتتولي

خلال هذه المرحلة لجنة تقييم العروض الاطلاع على العروض المالية المقترحة من المتعهدين ودراستها وصولا لاختيار المتعامل المتعاقد طبقا لمعيار العرض الأقل ثمنا، إن تعليق الأمر بخدمات عادية أو معيار العرض الأحسن من الناحية الاقتصادية إذا كان الاختيار قائما على أساس الجانب التقني للخدمات إضافة إلى إمكانية تدخل هذه اللجنة في رفض مترشح فائز بالترتيب الأولى إذا تبث للجنة أنه يترتب على منحه الصفقة هيمنته على السوق أو إخلاله بمبدأ المنافسة.

وقد أجاز المشرع من خلال نصوصه التشريعية وبموجب المرسوم الرئاسي أنه يمكن للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وتحت مسؤوليتها أن تنشئ لجنة تقنية تكلف بإعداد تقرير بتحليل العروض ويحال هذا التقرير للجنة إلا أنه لا يحجب عملا للجنة في أداء مهامها بل يعد تقرير يساعدها فقط في تقديم تفاصيل تقنية وتوضيح بعض النقاط، وفي هذه اللجنة يتم تحليل العروض واقتراح الآراء الصائبة على الهيئات المعنية باختيار العرض الأكثر ملائمة وهو ما يساهم في التسيير الحسن للمال العام وإضفاء الشفافية من خلال إسناد العرض للعارض الأكثر استحقاقا للصفقة وذلك لتجنب أن توضع في يد العارض الأقل إمكانيات مما يزيد في عمر الصفقة وبالتالي التأخر في عملية التنمية.(المادة 160 من المرسوم الرئاسي 247/15)

ب.اختصاصات لجنة الصفقات العمومية: تختص لجنة الصفقات العمومية وفق المرسوم الرئاسي 15/247 المتعلق بالصفقات بالاختصاصات التالية:

تختص اللجنة البلدية بالصفقات التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية المحلية ضمن الحدود الواردة في المادة 139 و173 من المرسوم الرئاسي 15/247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

صفقات الأشغال واللوازم: الصفقات التي يساوي مبلغها أو يفوق مائتي مليون دينار (200.000.00دج).

صفقات الخدمات: الصفقات التي يساوي مبلغها أو يفوق عن خمسين مليون دينار (50.000.000 دج).

صفقات الدراسات: الصفقات التي يساوي مبلغها أو يفوق عشرين مليون دينار (20.000.000 دج).
(المادة 139 و173 من المرسوم الرئاسي 247/15)

كما تختص اللجنة البلدية للصفقات بدراسة مشاريع دفاتر الشروط التي تعدها البلدية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموضوعة تحت وصايتها وتخضع مشاريع دفاتر الشروط للمناقصات للدراسة من قبل لجنة الصفقات المختصة قبل إعلانا لمناقصة، حسب تقدير إداري للمشروع، ضمن الشروط التالية:

- تحدد حاجات المصالح المتعاقدة الواجب تلبيتها، المعبر عنها بحصة وحيدة أو بحصص منفصلة مسبقا قبل الشروع في أي إجراء لإبرام صفقة.
- يجب إعداد الحاجات من حيث طبيعتها وكميتها بدقة استنادا إلى مواصفات تقنية.

تضبط المصلحة المتعاقدة لتحديد حدود اختصاص لجنة الصفقات، المبلغ الإجمالي للحاجات مع أخذ وجوبا بعين الاعتبار ما يلي:

- القيمة الإجمالية لأشغال نفس العملية، الصفقات فيما يخص صفقات الأشغال.
- تجانس الحاجات، فيما يخص صفقات اللوازم والدراسات والخدمات.

وفي حالة تخصيص الحاجات، فإنه يؤخذ في الحسبان، لتحديد حدود اختصاص لجنة الصفقات، مبلغ الإجمالي لجميع الحصص. (المادة 31 من قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام)

وتختص أيضا اللجنة البلدية للصفقات بدراسة الطعون الناتجة عن المنح المؤقت للصفقة، المقدمة من طرف المتعهدين الذين يحتجون على الاختيار الذي قامت به المصلحة المتعاقدة في إطار المناقصة أو إجراء بالتراضي بعد الاستشارة، وفق الآجال القانونية، حيث تقبل الطعون خلال أجل عشرة أيام، إبتداءا من تاريخ نشر إعلان المنح المؤقت للصفقة في:

- النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي.
- الصحافة المكتوبة، يوميتين محليتين أو جهويتين، التي تم نشر إعلان المناقصة والمنح المؤقت فيها سابقا، أو إلصاق إعلان المنح بالمقرات المعنية.

غير أنه إذا تزامن اليوم العاشر مع يوم عطلة أو يوم راحة قانونية يمدد التاريخ المحدد لرفع الطعن إلى يوم العمل الموالي، تصدرا للجنة البلدية للصفقات رأيا في أجل خمسة عشرة يوما إبتداءا من تاريخ انقضاء أجل عشرة أيام المذكورة، ويبلغ هذا الرأي للمصلحة المتعاقدة ولصاحب الطعن.

وفي حالة الطعن، لا يمكن أن يعرض مشروع الصفقة على لجنة الصفقات المختصة لدراسته، إلا بعد انقضاء أجل ثلاثين يوما إبتداءا من تاريخ نشر إعلان المنح المؤقت للصفقة. (المادة 65 من المرسوم الرئاسي 247/15)

2. الآليات الإدارية:

تندرج هذه الآليات في إطار الرقابة والإدارة التي تمارسها الوصاية الإدارية والمصالح التابعة لها، على مختلف نشاطات المجلس الشعبي البلدي، المتعلقة بتسيير وترقية التنمية المحلية.

1.2. مجلس الولاية:

يؤسس مجلس ولاية، تحت سلطة الوالي المصالح الخارجية للدولة المكلفين بمختلف قطاعات النشاط على مستوى الولاية وبذلك أعيد الوجود التنظيمي للمجلس التنفيذي تحت تسمية "مجلس الولاية "، يتمثل دوره أساسا فيما يلي:

-إبداء الرأي في المشاريع التي تقع في تراب البلدية وذلك حسب ما نصت عليه المادة 26 من المرسوم التنفيذي 215/94.

-تنفيذ قرارات الحكومة وتعليماتها وكذا مداولات المجلس الشعبي الولائي. كما يبرز دور المجلس أيضا من خلال الدور الذي ينفرد به كل عضو من أعضائه على مستوى قطاع نشاطه، حيث يتعين على هذا العضو القيام بما يلي:

- برمجة عمل المصالح التابعة لإدارته وتنشيطها، تقويمها ومراقبتها.
- السهر على تنفيذ المرافق التي يسيرها وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- الإعداد والدراسة بالاتصال مع المصالح والهياكل المعنية بالمشاريع والتقديرات الخاصة بتنمية القطاع في الولاية.
- السهر في حدود اختصاصه على حسن تنفيذ برامج التنمية وينسق إنجازها. (المرسوم رقم 10-20)

2.2.المفتشية العامة للولاية:

هي هيئة تفتيش ومراقبة تابعة لوالي الولاية مباشرة، لها مهمة عامة ودائمة تتمثل في الآتي:

- تقوم عمل البلديات والهياكل والأجهزة والمؤسسات، قصد تفادي النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة وكل تدبير من شأنه أن يضاعف نتائجها، ويحسن نوعية الخدمات لصالح المواطنين.
- تسهر على الاحترام الدائم للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تتدخل المفتشية العامة في الولاية على أساس برنامج سنوي يندرج في إطار مخطط أعمال يقررها لوالي، ولهذه الصفة يتعين عليها إعداد ملخص دوري عن أعمالها، يبلغ إلى الوالي في شكل تقارير التفتيش، التي يحررها موظفوها عقب انتهاء مهامهم ويرسل ملخص منها دوريا إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

أما فيما يتعلق بتسييرها، يسيرها مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاثة مفتشين، يحدد عدد عمالها بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية المتنوعة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية. (المرسوم التنفيذي رقم 94-215)

3.2. الدائرة كهيئة وصاية:

لا تتمتع الدائرة بالشخصية المعنوية لعدم تمتعها بالاستقلال القانوني والمالي وطبقا للمادة 07 من المرسوم التنفيذي 90-230 المؤرخ في 25 جويلية 1990 المحدد لأحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم91-305المؤرخ في 24 أوت 1991 يساعد رئيس الدائرة الوالي في وظيفته ممثلا للدولة، وهذه الصفة ينشط عمل بلدية، أو عمل بلديتين أو عدة بلديات)

ويتولى رئيس الدائرة تحت سلطة الوالي، المهام التالية:

- السهر على تطبيق القوانين والتنظيمات، وعلى حسن سير المصالح الإدارية والتقنية التي يتكفل بها.
- يسهل تنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي في البلديات دائرة اختصاصه.
- يعلم الوالي بالوضع العام في البلديات التي ينسق أعمالها.

- يسهر على حسن سير العمليات الانتخابية.
- يسلم طبقا للتنظيم المعمول به، السندات والرخص التي تتعلق بتنقل الأشخاص وتدخل في اختصاصاته.
- يسهر تحت رقابة الوالي، على حفظ النظام العام والأمن العمومي.

كما يتولى تحت سلطة الوالي وبتفويض منه مهمة القيام بما يلي:

- تنشيط وتنسيق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها.
- المصادقة على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون ونذكر منها:
- الميزانيات والحسابات الخاصة بالبلديات والهيئات البلدية المشتركة بين البلديات التابعة للدائرة نفسها.
- دفاتر شروط الإيجار التي لا تتعدى مدتها تسع سنوات.
- المناقصات والصفقات العمومية والمحاضر والإجراءات.
- حث وتشجيع كل مبادرة فردية، أو جماعية للبلديات التي ينشطها تكون موجهة لإنشاء الوسائل والهياكل التي من طبيعتها تلبية احتياجات المواطنين وتنفيذ مخططات التنمية المحلي. (المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 230/90)

4.2. عمل الرقابة المالية:

من أجل المحافظة على المال العام وحسن الإنفاق أقر المشرع آليات تقوم بمهمة المراقبة وهو ما سنتطرق له فيما يلي:

أ: أمين خزينة ما بين البلديات:

يعتبر أمين خزينة ما بين البلديات موظف دولة، يعين قانونا من قبل الوزير المكلف للقيام بالعمليات المبينة أدناه:

- تحصيل إيرادات البلدية وتنفيذ النفقات.
- ضمان حراسة الأموال والسندات والقيم والأشياء المكلف بها وحفظها.

- تداول الأموال والسندات وإبراء الديون العمومية عن طريق التحصيل. (المادة 10 من المرسوم رقم 94-215)

ويتعين عليه قبل التكفل بسندات تحصيل الإيرادات التي يصدرها الأمر بالصرف أن يتحقق من أن هذا الأخير مرخص له بموجب القوانين والأنظمة بتحصيل الإيرادات، وفضلا عن ذلك يجب عليه على الصعيد المادي مراقبة صحة الإلغاءات لسندات الإيرادات والتسويات وكذا عناصر الخصم التي يتوفر عليها، كما يتعين عليه قبل قبول أية نفقة أن يتحقق مما يلي:

- مطابقة العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- صفة الأمر بالصرف أو المفوض له.
- توفر الاعتمادات وشرعية عمليات تصفية النفقات وأن الديون لم تسقط أجالها أو أنها محل معارضة.
- تأشيرات عمليات المراقبة التي تنص عليها القوانين والأنظمة المعمول بها.

وبالإضافة لذلك فأمين خزينة ما بين البلديات هو عضو لجنة الصفقات العمومية للبلدية، يستشيره الأمر بصرف في كل العمليات المالية التي تخص البلدية، كما له صفة العضوية في اللجنة التقنية للدائرة ويتولى عملية التنفيذ المالي للمشاريع التنموية وفق الاعتمادات المالية المتوفرة.

إن المراقبة التي يقوم بها أمين خزينة ما بين البلديات، قد تؤدي به إلى رفض أو تعليق دفع النفقات التي أمر بدفعها رئيس المجلس الشعبي البلدي، في هذه الحالة يجب تبرير الرفض على مدى شرعية النفقة، وأن يكون الرفض كتابيا، وإذا ما لاحظ رئيس البلدية أن الرفض النهائي غير مؤسس يمكنه اللجوء إلى التسخير، وفي هذه الحالة تحل مسؤولية الأمر بالصرف محل مسؤولية المحاسب.

ب: عمل المراقب المالي:

هو ممثل لهيئة إدارية بحته تابعة لوزارة المالية ومصالحها المختلفة، التي خصها المشرع الجزائري في مختلف نصوصه القانونية بصبغة إدارية تحمل مهام مختلفة متمثلة أساسا في الفحص الدقيق للسندات والحسابات والسجلات بين الإدارة والمتعامل الذي رست عليه الصفقة في أحد أنواعها، لذا أطلق عليها الرقابة المالية كونها مجموعة من العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة

لقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب ، مع المحافظة على المال العام من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال في هذه النفقات العمومية .

إن الأمر ببدء الأشغال يكون قبل نهاية صلاحية العرض وقبل 6 أشهر التالية من تاريخ منح التأشيرة من طرف لجنة الصفقات العمومية على انه يسمح بالتأجيل عند وجود نقصان في بعض المعلومات، وعلى الرغم من أن لمراقب المالي رقابة سابقة على النفقات العامة إلا أن له دور رقابي في عملية تنفيذ الميزانية الموافقة للصفقة، فالمراقبة المالية هي مجموعة من الإجراءات تقوم بها أجهزة معينة بغية المحافظة على أموال الدولة والمؤسسات، وضمان حسن تحصيلها مع إنفاقها بدقة وفعالية ووفق ما أقرته الإدارة المركزية.

3|الآليات التقنية والفنية والمالية:

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الآليات التي توظفها البلدية في التنمية إذ خصصنا المطلب الأول للآليات التقنية والفنية بينما المطلب الثاني للآليات المالية.

1.3.الآليات التقنية والفنية:

أساس عملية إنجاز المشاريع التنموية بالبلدية معلق على مدى رصد المساحات الشاغرة لاستقبالها، سواء كانت مبرمجة على المدى القريب، المتوسط أو البعيد، ولا يتضح تعريف طبيعة هذه المساحات إلا من خلال قواعد التهيئة والتعمير.

1.1.3.المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير:

عرفت الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما في القانون 14 مارس 1914 الذي جاء بفكرة " المخطط التوجيهي العام " و المخطط التوجيهي للتعمير ، لقد أقره المشرع الجزائري في القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المعدل و المتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير والنصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005.

يعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد إتباع مجموعة من الإجراءات حددها المرسوم التنفيذي رقم 91 / 177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 وهي على النحو التالي:

أ.إجراء مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي:

يتم إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي، التي تتضمن النقاط التالية:

- التوجيهات التي تحدد الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى تراب البلدية المقصود.
- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية.

ويتم تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة عليها التي تنشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

وتختلف الجهة المخولة لها صلاحية إصدار هذا القرار باختلاف الملف الكامل المتضمن كل الوثائق بما فيها المخططات التقنية التي تبين توسع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك حسب كل الحالات التالية:

- الوالي إذا كان الإقليم المعني بإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يمس ولاية واحدة.
- الوزير المكلف بالتعمير مع وزير جماعات المحلية (وزير الداخلية) بموجب قرار وزاري مشترك إذا كان إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يمس أقاليم عدة بلديات لولايات مختلفة.

إذا كان المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المراد إعداده يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، يمكن لرؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية إسناد مهمة إنجاز هذا المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات، وهذا ما أكده أيضا قانون البلدية. (المرسوم التنفيذي رقم 77/91)

ب.إبلاغ بعض المؤسسات والهيئات العمومية:

حتى يتسنى للمؤسسات والهيئات العمومية الاطلاع على القرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل المشاركة، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإبلاغ كل من رؤساء الغرف التجارية، الغرفة الفلاحية، رؤساء المنظمات المهنية، رؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

أكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة التوجيهية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة والمكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة ، التنظيم الاقتصادي، الري ، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية و الطبيعية البريد والمواصلات وكل الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية وبتوزيع الطاقة، النقل ، المياه، ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوما إبتداءا من تاريخ استلامهم الرسالة تعيين ممثليهم ، وبعد انقضاء هذه المهلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار إداري يبين فيه قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح والجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط وينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي وتمنح لها مهلة ستون يوما لإيداع ملاحظاتها وأراءها حول مشروع هذا المخطط وذلك بطريقة صحيحة ومكتوبة وإذا لم تجب خلال هذه المهلة عدى رأيها بالموافقة. (المادة 08 مرسوم تنفيذي رقم 177/91)

ج. إجراء التحقيق العمومي:

يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى التحقيق العمومي وذلك ابتداءا من انقضاء مهلة 60 يوما، ويكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي المعنى أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لبيان ما يلي:

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن فيها إجراء الاستشارة.
- تعيين المفوض المحقق.
- تعيين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائه علما أن التحقيق يخضع لمدة 45 يوما.
- تحديد كيفيات إجراء التحقيق العمومي.

ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني طوال مدة هذا التحقيق العمومي وتبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليميا.

يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلا خاصا مرقما من طرفه وموقعا من قبل المفوض المحقق يسجل فيه يوما بيوم الملاحظات والاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط، وبانقضاء مهلة 45 يوما يقفل محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد ملف كامل عن التحقيق والنتائج المتوصل إليها ويحوله مباشرة وإلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية. (المادة 11 من المرسوم التنفيذي 177/91)

2.1.3. مخطط شغل الأراضي:

يعرف بأنه أداة حديثة للتخطيط المحلي والتسيير الحضري من الأدوات التهيئة والتعمير، ظهر بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 01 / 12 / 1990 م، للتحكم في تسيير المجال، من أجل ضمان التوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل والخيارات، يحتل مكانة في المنظومة التخطيط العمراني في الجزائر، ويعتبر أداة قانونية، كما أن له أهمية خاصة بالنسبة للجماعات المحلية، إذ يعتبر جيدة للامركزية لاتخاذ القرارات في تنظيم المجال ويهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد المناطق العمرانية فهو وثيقة رسمية لتنظيم النمو الحضري على مدى متوسط.
- تحديد استخدام الرئيسي لكل مجال ضمن ما توضحه القوانين.
- وضع معادلة لاستعمال الأرض.
- تحديد مخطط شبكة الطرق والمواصلات وشبكات الهياكل الأساسية.
- تحديد الأحياء المهيكلة والتي تخضع للتحديث والأماكن المخصصة للتجهيزات.
- تحديد الأحياء والشوارع والمواقع التي يجب حمايتها وترميمها أو تجديدها.
- تعيين الأراضي الفلاحية الغابات الواجب حمايتها.
- تحديد مقياس العمران كالمساحات والعلو والأحجام وأنماط البناء وتحديد الاتفاقات.

يتم إعداد المخطط بمداولة من المجلس الشعبي البلدي وبأغلبية الأصوات وهذا بمبادرة من رئيس المجلس البلدي وتحت مسؤوليته، ويعهد بإنجازه إلى مكاتب دراسات متخصصة ومعتمدة، وهذا تحت

إشراف ومراقبة المصالح البلدية التقنية ومديرية التعمير والبناء لوزارة التجهيز التهيئة، وترسل نسخة من المداولة إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة عليها استنادا إلى ملف من مذكرة التقديم ومخطط يعين التراب الذي يشمله المخطط، وينشر قرار المصادقة لمدة شهر في مقر البلدية. (المادة 31 من قانون 23/90 التي حددت موضوع شغل الأراضي POS)

وتتم المداولة من خلال ما يلي:

- تذكرة بالحدود المرجعية للمخطط وتذكرة بالتوجيهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتنشر لمدة شهر في البلدية.
- مشاورة الإدارات العمومية والمصالح والهيئات بعد المداولة تبعث نسخة للوالي.

تحديد محيط التدخل إذا كان المخطط داخل تراب:

- يغطي مجال تابع لبلدية واحدة فان التحديد يكون من طرف الوالي.
- يغطي مجال تابع لعدة بلديات أو ولايات فالتحديد يكون من طرف قرار مشترك بين وزير التعمير ووزير الداخلية والجماعات المحلية، فالمخطط يندرج ضمن التهيئة العمرانية.

من أجل ضمان التنسيق بين الولايات وحتى لا يتنافى مع مشاريع التهيئة العمرانية المبرمجة في إطار المخطط الوطني للتهيئة، وتتم الدراسة عبر حالتين:

1-إذا كان المخطط يغطي تراب بلدية واحدة فان الهيئة المكلفة بالدراسة هي مكاتب دراسات خاصة.

2-إذا كان مخطط يغطي تراب أكثر من بلديتين فان الهيئة المكلفة بالدراسة هي مؤسسة عمومية مشتركة.

بعد اشتراك أكبر عدد من المعنيين بالمخطط فان القانون يجبر ويلزم البلدية بالمشاورة مع جميع الجمعيات والمصالح المعتمدة وهذا الإعلام يقوم به رئيس المجلس الشعبي البلدي للأشخاص المختصين عن طريق رسالة مضمونة بوصل استلام لمهلة 15 يوم فإذا لم ترسل المصالح بممثليها للمشاورة فان الرئيس يعين الأشخاص المعنيين بها وفق قرار إجباري، وتتمثل الهيئات المعنية بالمشاورة في:

مصالح التعمير، مصالح الفلاحة، مصالح الري، مصالح النقل، مصالح السكن مصالح المواقع الأثرية والطبيعية، مصالح البريد والمواصلات مصالح التنظيم الاقتصادي والجمعيات المحلية ورؤساء الغرف التجارية. (المادة 04 من المرسوم التنفيذي 178/91)

3.1.3.الوعاء العقاري لاستقبال المشاريع التنموية:

للبلديات الحق في تكوين الاحتياطات العقارية لفائدتها، مع إمكانية تخصيص جزء منها لاستقبال المشاريع التنموية، غير أنه وبصدور قانون التوجيه العقاري أصبح حق التصرف في الوعاء العقاري من اختصاص الوكالات العقارية للتنظيم والتسيير العقاري الحضري، إن إنجاز مخططات البلدية للتنمية، وكذا توطيد المشاريع القطاعية بإقليم البلدية، مرهون بتوفر الوعاء العقاري المناسب لها والمدمج ضمن قواعد التهيئة والتعمير ، وذلك وفق الإجراءات السابقة الذكر، وقصد التكفل الإيجابي بهذا المطلب تم إنشاء لجنة ولائية على مستوى كل ولاية مكلفة باختيار الأراضي لإنجاز المشاريع التنموية ، باستثناء تلك الممولة من طرف البرامج البلدية للتنمية ،والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وميزانيات البلديات والتي تبقى من صلاحيات رئيس الدائرة وفق الإجرائية التالية:

1-**التخصيص**: وهو العملية الإدارية المتمثلة في وضع ممتلكات عقارية تابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت تصرف هيئة ، أو مؤسسة عمومية للدولة، وعملا بأحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 91 -454 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991، المحدد لشروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة و تسييرها ، وضبط كيفيات ذلك فإن التخصيص يثبت بقرار من الوزير المكلف بالمالية إذا تعلق الأمر بمؤسسات وطنية أو وزارات أو مؤسسات عمومية تابعة للدولة ذات الاختصاص الوطني أو الجماعات الإقليمية، و إذا تعلق الأمر بمصالح الدولة غير المتمركزة والمؤسسات والهيئات العمومية للدولة ذات الاختصاص المحلي الموجود في الولاية، فإن الوالي هو المختص باتخاذ القرار يكون التخصيص مجانا إذا تعلقا لأمر بممتلكات تابعة للأملاك الخاصة للدولة من أجل احتياجات مصالحها الخاصة أو المصالح التابعة للولاية أو البلدية ويكون التخصيص بمقابل مالي، عندما تقوم به جماعة عمومية لفائدة حاجات جماعية عمومية أخرى. (المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 454/91)

2-التنازل: وهو عملية تحويل ملكية ممتلكات عقارية تابعة للأملاك الخاصة للدولة بثمن لا يقل عن قيمتها التجارية، والقاعدة العامة أن الممتلكات العقارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة يتم عن طريق

المزاد العلني بعد إذن من الوالي المختص إقليميا بناءا على رأي المدير الولائي لأملاك الدولة غير أن عملية التنازل هذه يجب أن تكون مبررة بحيث لا تتعدى مساحة الممتلكات المتنازل عنها حاجيات الجماعة المحلية أو الهيئة أو المؤسسة العمومية المتنازل لها ، بحيث تتولى الهيئة صاحبة المشروع التنموي إعداد ملف إداري وتقني لدى اللجنة التقنية للولاية التي يترأسها الوالي لدراسة الملف والبت فيه، وقصد ضبط عملية التنازل، اتخذت الإدارة المركزية جملة من الإجراءات تراعي الأولوية في استعمال المساحات الأرضية وإمكانية اللجوء إلى اقتطاع الأراضي الفلاحية عند إنجاز البرامج العمومية للتنمية، حتى أنه تم إعطاء التعليمات اللازمة للسادة الولاة ، كلما كان ذلك ممكنا ، على تحويل البرامج العمومية للتنمية التي تخضع لمسؤوليتهم إلى بلديات أخرى تتوفر على أراضي قابلة للتعمير مع احترام الترتيب والأولويات التالي، في حالة عدم توفر الوعاء العقاري لرسم المشاريع التنموية :

-اللجوء إلى أرض قابلة للتعمير غير مأخوذة بعين الاعتبار.

-تحويل المشروع المعني إلى أرض قابلة للتعمير في منطقة أخرى.

-اللجوء إلى مساحة زراعية ذات مردودية ضعيفة، متوسطة أو اللجوء الضروري والمبرر إلى مساحة زراعية ذات قدرات جيدة وعالية. (المرسوم التنفيذي 454/91)

2.3. الآليات المالية:

تنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة، أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها، وستظهر هذه الموارد بالشكل التالي:

1.2.3.الموارد المحلية الذاتية: تنقسم الموارد الذاتية للبلدية إلى مجموعة من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها ذاتيا في تهيئة الهياكل القاعدية، هذه الموارد تختلف في تنوعها ومقدارها من بلدية إلى أخرى بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديها، على أن أهم هذه الموارد هي:

أ-الضريبة المحلية: تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة. (عدلي ناشد، 2003، صفحة 115)

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة و المساواة في التضحية بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها. (عبد المطلب، 2001، صفحة 22)

ب-الرسوم المحلية: يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية، للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم: رسوم محلية عامة وهي رسوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية، ورسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء.

ويتمثل النوع الأول في رسوم التراخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة، أما النوع الثاني فيتمثل في حصيلة رسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار ورسومات استهلاك المياه والكهرباء والغاز. (صغير، 1999، صفحة 47)

ج-إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:

يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات، سواء أكانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها أو إدارتها مباشرة لقاء أثمان محدودة تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض.

3.3.الموارد المالية الخارجية:

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية.

أ-الإعانات الحكومية: غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا، وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، إذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية، إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية. (عبد المطلب، 2001، صفحة 96)

ب-القروض: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه. (الخطيب، 2003، صفحة 78)

ج-**التبرعات والهبات** : تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها ، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام

الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده، وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجانب.

تشكل هذه الموارد المالية الذاتية والخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكل دولة. (سوري، 2000، صفحة 89)

خلاصة:

يعد المجلس الشعبي البلدي من أهم الهيئات التي تساهم في عملية التنمية المحلية، فهو يلعب دورا مهما من خلال تمثيل الشعب(المجتمع المحلي)، التخطيط والتطوير ،التشجيع على مشاركة المواطنين وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة ومراقبة أداء السلطات المحلية، توزيع الموارد بشكل عادل، واستغلال الإصلاحات القانونية وتنفيذ المراسيم بموجب ما تتضمنه من حقوق وواجبات تضمن لجميع الاطراف الفاعلة،وبادارتها بشكل فعال يكون المجلس الشعبي البلدي داعما اساسيا في تحقيق التنمية المحلية.

توطئة:

تعتبر التنمية المحلية من بين المواضيع الأكثر أهمية نتيجة تزايد الاهتمام به في مختلف الدول، كونه نشاط يهدف لإحداث الانتقال نحو الأفضل، بحيث لم يعد مفهوم يقتصر على مجال واحد، فمن بين أوجهه التنمية المحلية خاصة ما تعلق منها بمشاركة المواطن في هذه التنمية عن طريق ممثليه في المجالس الشعبية، لان هذه العملية تتطلب كوادر بشرية قادرة على القيام بالمهام المطلوبة منها بالتزام نابع من الذات، وهو الامر الذي يجعل من الفرد العنصر الأساسي في عملية التنمية.

أولا: طبيعة التنمية المحلية

إن التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع.

1. مبادئ التنمية المحلية:

أ- الشمولية:

بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية، الاقتصادية، التعليمية، الأسرية والترويحية.

ب- التوازن:

لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب التنمية في كل ال مجالات أو برامج التنمية المحلية ولا نفي شرط الشمول، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة.

ج – التنسيق:

إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن، فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج، ولتحديد الأدوار وتوقيها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية. (السبتي، 2009، صفحة 25)

د – التعاون والتفاعل الإيجابي يجب أن يكون هناك تعاون متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، سواء كانت الأجهزة حكومية أو غير حكومية، والا يترك هذا التعاون للصدفة.

2.خصائص التنمية المحلية:

1.2.التنمية عملية مقصودة ومخططة: التنمية بمفهومها الشامل هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تحقيق تحسين مستمر في مستويات الرفاهية وجودة الحياة للمجتمع. هذه العملية تتضمن جهودًا منظمة ومدروسة للتأثير في العديد من الأبعاد، بما في ذلك الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية،

فالتنمية تتطلب التخطيط الاستراتيجي الذي يشمل تحديد الأهداف والغايات طويلة الأمد بناءً على تحليل دقيق للحاجات المحلية والوطنية. هذا التخطيط يتضمن تصميم برامج ومشاريع تعكس الأولويات المحددة وتستجيب للتحديات الخاصة بالمجتمع المستهدف، ولضمان نجاح واستدامة عملية التنمية، من الضروري إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ. المشاركة المجتمعية تضمن أن تكون الجهود التنموية متوافقة مع الاحتياجات والرغبات الفعلية للناس، وتعزز من الشعور بالملكية والالتزام بالعملية، فعملية التنمية تتطلب مراقبة مستمرة وتقييم دوري للتأكد من أن الأنشطة تسير وفقاً للخطة وأنها تحقق الأهداف المرجوة. هذا يساعد على تحديد الفجوات والتحديات في وقت مبكر وإجراء التعديلات اللازمة لضمان الفعالية القصوى للبرامج التنموية (محمد البخاري،2014، ص37)

فالتنمية المحلية تحتاج إلى تمويل مستدام. يتضمن ذلك التخطيط لكيفية تمويل المشاريع على المدى الطويل، سواء كان ذلك من خلال الميزانيات الحكومية، الاستثمارات الخاصة، الشراكات، أو المساعدات الدولية،وعليه فالجهود التنموية تحتاج إلى التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية. التنسيق يضمن الاستخدام الأمثل للموارد ويمنع التداخل والازدواجية في الجهود.هذه الخصائص تشير إلى أن التنمية ليست عملية عشوائية أو تلقائية؛ بل هي نتاج جهود منظمة ومخططة بعناية تهدف إلى تحقيق تحسين ملموس ودائم في حياة الناس وبنية المجتمع.(احمد علي سليمان،2017، ص26)

2.2.التنمية عملية ضرورية للتغيير المنتظم:

لأنها تعالج الاحتياجات المتنوعة للمجتمع بطريقة متكاملة ومستدامة. هذه العملية تشمل التحسين المستمر للبنية التحتية، الاقتصاد، النظام الاجتماعي، والبيئة. إليك كيف تعمل التنمية كعملية ضرورية للتغيير المنتظم، فالتنمية تركز على تحديث وتحسين البنية التحتية مثل الطرق، الجسور، المستشفيات، المدارس، وشبكات الاتصال. تحسين هذه العناصر زيادة النمو الاقتصادي ويسهل الحصول على الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان.وتقليل الفقر عبر تسهيل الاستثمارات وتشجيع الصناعات المحلية، تساعد التنمية في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل للأفراد. هذا يساهم في تقليل معدلات الفقر ويحفز الاقتصاد على نمو مستدام.

ايضا تشمل التنمية على برامج وسياسات تهدف إلى تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد، مثل تحسين وصول الفقراء والمهمشين إلى الخدمات الصحية والتعليمية. المساواة يساهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وتماسكاً، فالتنمية المستدامة تأخذ في الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة لضمان ألا تؤثر الأنشطة الإنسانية سلبًا على الأجيال القادمة.(حسن البيلاوي،2019، ص 67) هذا يشمل استراتيجيات للإدارة المستدامة للموارد، التخفيف من التغير المناخي، وحماية التنوع البيولوجي.تتطلب التنمية حوكمة رشيدة تضمن الشفافية، المساءلة، والمشاركة الفعالة من المواطنين،ايضا المشاركة العامة يضمن أن تعكس السياسات والبرامج الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، يرفع الثقة بين الحكومة والمواطنين.

حتى نعتبر التنمية المحلية عملية للتغيير المنتظم يجب تحفيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التنمية تشجع على الكفاءة وبفتح آفاق جديدة لحل المشكلات التقليدية بطرق مبتكرة، مما يساهم في التحسين المستمر للعمليات والخدمات؛ بالتالي، التنمية كعملية ضرورية للتغيير المنتظم تعمل على تحسين النواحي المختلفة للمجتمع بطريقة مدروسة ومستدامة، مما يؤدي إلى تحقيق تقدم شامل ومتوازن يسهم في رفع جودة الحياة لجميع السكان.(عمر الخولي،2018، ص143)

3.2.التنمية عملية كلية وشكلية:

يمكن أن تكون معقدة في تفسيرها، ولكن يمكن فهمها على أن التنمية تشمل جوانب متعددة من المجتمع وأنها تتطلب منهجا شاملاً (كليًا) ومحددًا (شكليًا) في التخطيط والتنفيذ. هذا يعني أن التنمية ليست فقط تحسينًا في المؤشرات الاقتصادية، بل تتضمن أيضًا التطوير الاجتماعي، الثقافي،

السياسي، والبيئي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة والحاجيات المحددة للمجتمعات المستهدفة. إليك توضيحًا أكثر عمقًا لهذين المفهومين:

- **التنمية كعملية كلية:**

تشمل مختلف الأبعاد كالاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية. تتطلب التنمية كلية المنظور معالجة كل هذه الأبعاد بطريقة متكاملة لضمان التنمية المستدامة والعادلة وتؤثر على المجتمع بأكمله، بما في ذلك الفئات السكانية المختلفة مثل النساء، الأطفال، الأقليات، والمهمشين. يجب أن تُصمم الاستراتيجيات التنموية لتحقيق التوازن والفائدة لجميع أفراد المجتمع. بحيث التنمية تتطلب تعاونًا بين مختلف القطاعات الحكومية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والجماعات المحلية. هذا التعاون يؤدي الى فعالية وكفاءة البرامج التنموية.(عادل الصادق،2015، ص 159)

- **التنمية كعملية شكلية:**

التنمية تتطلب تخطيطًا دقيقًا يشمل تحديد الأهداف، الاستراتيجيات، والموارد اللازمة. يجب أن تكون الخطط التنموية مبنية على بيانات واقعية ودراسة معمقة للسياق المحلي والحاجيات، ايضا تتطلب التنمية تقييمات دورية لقياس التقدم وتحديد النجاحات والتحديات؛ الرصد والتقييم يساعدان في تعديل البرامج وتحسينها بناءً على النتائج والخبرات المكتسبة، تتضمن تنفيذ إجراءات محددة وموجهة لتحقيق أهداف معينة؛ يمكن أن تشمل هذه الإجراءات بناء مدارس، تحسين البنية التحتية الصحية، تنفيذ برامج تدريب مهني، وغيرها. اذن يمكن ان نعتبر التنمية عملية كلية وشكلية لأنها تتناول جميع جوانب الحياة المجتمعية بطريقة متكاملة ومنظمة، وتعتمد على التخطيط المدروس والتنفيذ المحدد لضمان تحقيق أهداف المجتمع المحلي.(محمد خير البقاعي،2017، ص 104)

4.2.التنمية عملية داخلية ذاتية:

التنمية المحلية كعملية داخلية ذاتية تعني أنها تنبع من داخل المجتمع المحلي نفسه، معتمدة بشكل كبير على موارده الداخلية، طاقاته البشرية، وقدراته الذاتية لتحفيز التغيير والتطوير. هذا النوع من التنمية يركز على تمكين المجتمعات المحلية وإشراكها بشكل فعال في عملية التنمية. إليك بعض

الجوانب التي توضح مفهوم التنمية المحلية كعملية داخلية ذاتية، بحيث تستفيد من الموارد الطبيعية، البشرية، والمالية المتوفرة ضمن المجتمع. تهدف إلى تعظيم استخدام هذه الموارد بطريقة مستدامة وفعالة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، تشجع التنمية المحلية على تمكين المجتمعات بزيادة قدراتها الذاتية ومهاراتها. يتم ذلك من خلال برامج التدريب والتعليم، تطوير المهارات الإدارية والفنية، وزيادة الوعي حول قضايا التنمية، في التنمية المحلية، يكون المجتمع المحلي هو المحرك الرئيسي للتخطيط والتنفيذ؛ يتم ذلك من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرار، تحديد الأولويات، وتنفيذ المشروعات التنموية التي تلبي احتياجاتهم الفعلية.(حسن عبد العظيم، 2016، ص 75)

التنمية المحلية تركز على التعرف على الحاجات الحقيقية للمجتمعات المحلية وتعمل على تلبيتها بطرق مبتكرة. هذه الحاجات يمكن أن تشمل تحسين البنية التحتية، الخدمات الصحية، التعليم، وفرص العمل،في المجتمعات المحلية المتمكنة والمعتمدة على ذاتها تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية أو البيئية؛ التنمية المحلية تسهل القدرة على الاستجابة بشكل سريع وفعال للتحديات الجديدة، وبالاعتماد على الموارد والقدرات الذاتية، تكون التنمية المحلية أكثر استدامة طويلة المدى. تعمل على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة.(سليم الحسني،2018، ص 90)

5.2.التنمية عملية ديناميكية:

التنمية بوصفها عملية ديناميكية تشير إلى أنها ليست ثابتة أو محددة، بل تتغير وتتطور استجابةً لمجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية. هذه الديناميكية تعكس التفاعل بين العديد من الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية التي تؤثر في مسارات التنمية. إليك بعض الجوانب الرئيسية التي تبرز ديناميكية التنمية لأنها تتأثر بشكل مستمر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية العالمية. سواء كان ذلك من خلال الأزمات الاقتصادية، التغيرات في السياسات التجارية، أو الابتكارات التكنولوجية، فإن التنمية تحتاج إلى التكيف مع هذه التغيرات لضمان فعاليتها واستدامتها،فهي تعتمد أيضًا على الظروف المحلية مثل الديموغرافيا، البيئة الطبيعية، والبنية التحتية. تتطلب الديناميكية في التنمية القدرة على تحديد ومعالجة التحديات المحلية بطرق مبتكرة وملائمة.التنمية عملية التفاعل والتكامل بين القطاعات المختلفة مثل الاقتصاد، الصحة، التعليم، والحكم.(عمار ياسر،2020، ص 103) هذه الديناميكية تسمح بمعالجة القضايا بشكل شامل ويمكن أن

تؤدي إلى تحسينات مستدامة، ومن أجل الاستمرار في تحقيق التقدم، تحتاج التنمية إلى الابتكار والتطور المستمر؛ هذا يشمل تطوير وتبني نهج وتقنيات جديدة للتعامل مع القضايا القديمة والجديدة بكفاءة أكبر.

- التنمية كعملية ديناميكية تتطلب تقييمًا مستمرًا للإجراءات والسياسات. من خلال التعلم من النجاحات والإخفاقات، يمكن تعديل الاستراتيجيات وتحسين النتائج.
- المشاركة المجتمعية الفعالة تعتبر عملية ديناميكية من خلال توفير تغذية راجعة مستمرة وتشجيع الشراكات بين الحكومات، الأعمال التجارية، والمجتمعات المحلية. هذا التفاعل يساعد على توجيه التنمية بطرق تلبي الاحتياجات الفعلية للناس.(ليلى خلف،2019، ص 161)

ونخلص بنتيجة وهي أن التنمية كعملية ديناميكية تستجيب للتغييرات وتطورات متعددة المستويات، تسعى لتحقيق النمو والتحسين المستمر في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

6.2.التنمية عملية شاملة ومستدامة:

التنمية كعملية شاملة ومستدامة تشير إلى الطريقة التي تغطي جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتسعى لتحقيق نتائج مستدامة تضمن الرفاهية للأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، التنمية الشاملة تشمل تحسينات في مختلف القطاعات مثل الصحة، التعليم، البنية التحتية، الزراعة، والصناعة. الهدف هو تحقيق التوازن بين تحسينات هذه القطاعات لتحقيق تنمية متكاملة تلبي جميع احتياجات المجتمع، وتسعى إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الفئات والمناطق؛ تشمل توفير الفرص المتساوية للجميع وضمان عدم تهميش أي فئة من السكان.أما الاستدامة تشمل استخدام الموارد بطريقة تضمن استمراريتها للمستقبل؛ تشمل الاستراتيجيات المستخدمة الزراعة المستدامة، إدارة المياه، وحماية التنوع البيولوجي.(معطي بونخيل،2015، ص 51)

في جهة أخرى لتحقيق نمو اقتصادي لا يعتمد على استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة، بل يتضمن استخدام التكنولوجيات النظيفة وتشجيع الصناعات المستدامة.(الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة)، يجب أن تكون التنمية قادرة على التكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية مثل تغير المناخ أو الأزمات المالية؛ تحقيق ذلك يتطلب بناء القدرات والمرونة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

ايضا يعتبر التعاون بين القطاعات والجهات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب تعاونًا فعالًا بين الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية؛ هذا التعاون يساعد على توحيد الجهود وتقاسم الموارد لتحقيق أهداف التنمية، ولتحقيق ما سبق يتم كل ذلك تسخير ادارة فعالة وشفافة ضرورية لتوجيه عملية التنمية وضمان استخدام الموارد بطرق عقلانية.(منى البرادعي،2019، ص48)

إذن من خلال ما تقدم نستنتج بأن: التنمية عملية ضرورية لكل المجتمعات دون استثناء سواءا للدول المتطورة أو السائرة في طريق التنمية.

3.الركائز الأساسية للتنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز هي كالاتي:

1-المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها بمعنى إدراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع تنفيذ البرامج والمشروعات التي تهدف الى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل: الادخار والاستهلاك.

2-توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

3-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، بما فيها المادية والبشرية، عن طريق حشد المبادرات المحلية لتكون محرك التنمية الاقتصادية من جهة، وخلق التماسك الاجتماعي من جهة أخرى.

4-لا يوجد هناك نموذج موحد للتنمية المحلية، فهي تعتمد على القدرات والموارد المحلية المتاحة للإقليم.

5-تشتمل التنمية المحلية على أبعاد مختلفة، اجتماعية، ثقافية واقتصادية. (مغوفل، 2001، صفحة 29)

4.أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي الى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الافراد والجماعات في أي مجتمع، بالإضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، وتتمثل أهداف التنمية المحلية في:

1-تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

2-القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة، ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد. (بلخير ، 2008، صفحة 224)

3-توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات وتجمعات السكانية، خاصة في الريف من أجل ضمان المتمدرس للأطفال وقلة العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.

4-استثمار الإمكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك موارد مالية وغيرها من الإمكانات.

5-تحقيق التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية.

6-المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.

7-تدعيم حرية الانسان وكرامته والتي يمكن تلخيصها في النص العالمي لحقوق الإنسان، والذي تضمن إشراك المواطنين في الحكم وشؤون مجتمعهم، أو من خلال ممثلين منتخبين انتخابا حرا، والتأمين ضد البطالة وغيرها.

8-تحقيق العدالة وذلك بشمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، وذلك بالحد من تمركز هذه المشاريع بمنطقة معينة، أو تمركزها في العاصمة على حساب المناطق الأخرى، وزيادة التعاون

والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة. (شفيق، 2009، صفحة 50)

ثانيا: أساسيات حول التنمية المحلية

1.أبعاد التنمية المحلية:

بحكم أن التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة فان لها جملة من الأبعاد نذكرها كالتالي:

1.1.البعد الاقتصادي للتنمية المحلية:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا ، وذلك عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة الى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحق فالبعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو لتوزيع إلى أقاليم أخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات ..... الخ. هذه الهياكل القاعدية بالإضافة الى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القاطنين كذلك تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة. (بن حدة، 2011/2014، صفحة 75)

2.1.البعد الاجتماعي للتنمية المحلية:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية الحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال اتخاذ القرار بكل شفافية ، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها اندماج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة ، وعليه نجد أن تسخير للتنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف باللين وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ولمنطقته ، وهناك

ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن ...الخ كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.

3.1.البعد البيئـي للتنمية المحلية:

إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وتوسع طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى الدمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، وعلى إثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992ومن أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة الى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر ، أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار الى مشكلتين، الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة من الأجيال) يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف اما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي . (بومدين، 2008، صفحة 227)

2.متطلبات التنمية المحلية:

حتى يتسنى تحقيق التنمية المحلية لابد من تحقيق مجموعة من المتطلبات والآليات الضرورية المتمثلة في:

1.2.وضع قوانين تتماشى وتطوير القوانين المحلية:

يتطلب التسيير المحلي الفعال إعادة النظر في القوانين الحالية على المستوى المحلي إضافة إلى صياغة برامج مسطرة ومحددة الأهداف للجهات المحلية، وللدولة دور الرقابة والمحاسبة وبالتالي فأهم ما يجب مراجعته في هذه القوانين هو توسيع صلاحيات مسؤولي الجماعات المحلية مما يسمح بتحقيق التنمية المحلية.

1.1.2.تأهيل الكفاءات:

تأهيل الكفاءات العلمية من أنجح الآليات لتحقيق التنمية المحلية من خلال اضطلاعها بمهام التسيير على المستوى المحلي، إذ يجب الرجوع إلى كيفيات التأهيل المعمول بها حاليا على المستوى المحلي واستبدالها بما يوافق إحداث التنمية، فعلى الأحزاب الاجتهاد لتحقيق ذلك من أجل الوصول إلى التنمية المحلية، كما نجد أن الدراسات الحديثة في مجال التسيير والإدارة طورت مناهج وقواعد جديدة، ومن أهمها قاعدة تقليب الهرم. (القريوتي، 2007، صفحة 203)

2.1.2.رواتب وتحفيزات مناسبة:

الجانب المادي له أثره المباشر في استقطاب الكفاءة بغية تحقيق التنمية، فمن بين الآليات الضرورية المحققة للتنمية الرواتب ولاتزال الكفاءات من أعلى هرم الإدارة وإقناعها بتسيير شؤون الجماهير وتحقيق متطلباتها ومعالجة مشاكلها يجب أن تخصص لهم أجور ومحفزات مادية، وبالتالي يجب إعادة النظر في الرواتب والأجور المعتمدة حاليا في الوظيف العمومي بما يضمن تحقيق التنمية واستقطاب المؤهلات والقدرات.

- وجود برنامج مخطط يهتم بالحاجيات الكلية للمجتمع المحلي.
- الحصول على معونة فنية من الهيئات الحكومية وهذا يشمل الموظفين والأدوات.
- تشجيع ممارسة أسلوب المساعدة الذاتية والمشاركة من جانب المقيمين في المجتمع وهو حجر الزاوية في العملية كلها.
- إتباع أسلوب الفريق التعاوني في العمل من أجل مساعدة المجتمع. (غازي و القبلان، 2014، صفحة 135)

3. معوقات التنمية المحلية:

1.3.العراقيل الاقتصادية:

- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.

–اختلال التوازن ما بين الموارد الذاتية، وعدم انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمراً ومتسارعاً فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية وتخص بالذكر البلديات ومساهمتها في كل الميادين لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.

– الزيادة في مصارف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة.

– عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظراً لتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي.

2.3.العراقيل الاجتماعية:

– تتمثل في النظم الاجتماعية السائدة، العادات والتقاليد والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية.

– تعتبر الزيادة السكانية من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول النامية وذلك لما يرتب عنها من أثار قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.

– تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع خاصة المجتمع المحلي مما يلزم الدولة مبالغ ضخمة لمواجهتها.

– عدم التكفل بالطبقات الهشة في المجتمع المحلي، نتيجة لاهتمام السلطة المركزية بالمدن الكبرى وتناسي المناطق الداخلية المحلية. (براهمي و ناصور، 2018، صفحة 35)

3.3.العراقيل الإدارية:

إن إدارة التنمية عملية صعبة تحتاج إلى قيادات واعية ومدربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة حيث يمكن أن تتهاون الإدارة فيعم الكساد وثقل الموارد وتهبط معدلات الدخول، وتكمن هذه المعوقات فيما يلي:

– تختلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية.

- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية وبينها وبين الأجهزة التقليدية.
- عدم توفر القيادة الإدارية المتطورة المؤمنة بالتغير.

4.3.العراقيل السياسية:

- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية المحلية.
- تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات بعينها، ومن ثم لا تتوزع السلطة توزيعاً عادلاً بين الجماعات السياسية المحلية، فالسلطة تحتكر جماعة واحدة.
- ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات المحلية وغياب الوعي السياسي، والمشاركة السياسية

أما " فيريل هيدي" فإنه يحدد بعض المظاهر الرئيسية للسياسة التي تحكم عملية التنمية في الدول النامية، والتي ستنعكس حتماً على سير عملية التنمية المحلية على مستوى المجتمعات المحلية وهي ما يلي:

- الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية.
- الاعتماد إلى درجة كبيرة على القطاع السياسي لتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع.
- قيادة نخبة عصرية يصاحبها هوة سياسية، وتميز البيروقراطية من بين هذه المؤسسات بالنضوج. (قباري، 1999، صفحة 434)

5.3.العراقيل المادية:

عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية المحلية، حيث يعتبر من أهم العوائق التي تشغل المحليات نظراً للفقر الشديد الذي تعانيه، لذلك نجدها تعتمد بدرجة عالية على المعونات من الحكومة المركزية. (هيدي، 1989، صفحة 168)

ثالثا: نماذج التنمية المحلية

تمهيد:

لقد تعددت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلا أنه حددت ثلاثة مناهج، اعتبرت الأكثر انتشارا ونجاعة في تحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في النموذج التكاملي، النموذج التكييفي ونموذج المشروع.

1.النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، كما يتضمن تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية كل من جهته، كما يقوم على تشكيل وحدات إدارية جديدة تتولى توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية ويشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة المحلية.ويشترط لنجاح هذا النموذج، توفر شكل من أشكال الاتصال المزدوج، من خلال قنوات ثابتة، متواصلة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية، من خلال لجان دائمة ومشتركة، كما يتطلب هذا النموذج
توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر كذلك قدر من اللامركزية اتخاذ القرارات، والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

2.النموذج التكييفي:يتفق هذا النموذج في التنمية، مع النموذج السابق، في أن برامج كل منهما ينبثق من المستوى المركزي، إلا أن الاختلاف بينهما، هو أن هذا النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي، واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وهو لا يتطلب تغييرا في التنظيم الإداري القائم، وبرامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، ويتناسب هذا النموذج، مع الدول الحديثة الاستقلال والنامية، نظرا لندرة الموارد المالية والفنية لها.

3.نموذج المشروع:

هناك اختلاف بين النموذج المشروع، وبين النموذجين السابقين، وذلك لكون هذا الأخير، يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المميزة، ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية، أن هذا النموذج

المتعدد الأعراض يمكن أنيكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي قابل للتطبيق على المستوى القومي، إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق المحلية. (حجاب عبدالله، ص 7)

خلاصة:

تعتبر التنمية المحلية عملية متعددة الأبعاد تشمل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. تركز هذه العملية على استغلال الموارد المحلية بطريقة ترفع من قدرات السكان وتحسن من مستوى حياتهم.

تعنى التنمية المحلية بدراسة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تؤثر في تطور المجتمعات. يتم الاهتمام بشكل خاص بكيفية تأثير الهياكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في فرص التنمية المحلية والمشاركة الشعبية في هذه العملية.

النظر إلى التنمية المحلية من هذا المنظور يساعد في فهم العوائق التي قد تواجه التنمية، مثل الفوارق الطبقية، التمييز العرقي أو الجنسي، ومقاومة التغيير من قبل النخب المحلية. كما يسلط الضوء على الأهمية و الخصائص لتعليم وتوعية وتمكين السكان للمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.

تشجع التنمية المحلية على استخدام الأساليب التشاركية التي تستند إلى مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في مستقبلهم، مما يشجع على الحكم الذاتي المحلي ويدعم المبادرات المحلية التي تعالج الاحتياجات الخاصة بكل مجتمع محلي.

المجلس الشعبي و التنمية المحلية

توطئة :

تعتبر العلاقة بين المجلس البلدي والتنمية المحلية علاقة مهمة في دراسة علم اجتماع التنمية، حيث ترتبط بشكل وثيق بتنظيم المجتمع المحلي وتطوره. يمكن اعتبار المجلس الشعبي البلدي كمنظمة حاكمة محلية تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتنميته. أما في بعدها السوسيولوجي تعتبر تجمعًا للعلاقات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية التي تتشكل في المجتمع المحلي. تتفاعل هذه العلاقات لتؤثر على التطور المحلي وتحقق التنمية المحلية. يعتبر المجلس بوابة لتمثيل ومشاركة المجتمع المحلي في صنع القرارات، التخطيط، التعاون بين المجالس الاخرى، حيث تعكس مختلف القوى والمصالح والقيم المجتمعية المتعددة.

أولا: المخططات البلدية للتنمية:

يتعين على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية الاقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلف، يستدعي تعدد البرامج اعتماد عدة أشكال للتمويل، ومن ثم تختلف طرق تسجيلها وإنجازها وكذا الأهداف التنموية التي وضعت من أجلها، والتي نبينها كما يلي:

1.المخططات البلدية للتنمية المحلية (PCD):

المخطط البلدي للتنمية، هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية، من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.

1.1.طريقة تسجيلها: تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة ميلادية، وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة، بعد عملية إحصاء وتحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.

من خلال إعداد البطاقة التقنية، يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل، والكلفة المالية للمشروع.

تعرض الاقتراحات المضبوطة من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة.

لمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعا لأهمية كل مشروع، حيث يتم التأهيل والمصادقة على المشاريع المقبولة واقتراح إمكانية التكفل المالي ببعضها ضمن مدونة المشاريع القطاعية (PSD) للولاية.

تتوج أشغال لجنة الدائرة بتقيد القرارات المتخذة والمتوصل إليها، ضمن محضر اجتماع برفع إلى اللجنة التقنية بالولاية، وتحت رئاسة والي الولاية، وبحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية (DPAT) بالولاية، وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي يتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة، المرفوعة إليها من قبل لجنة الدائرة، تتوج أشغالها بالمصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها، وقد يؤجل التكفل بالبعض الآخر منها لسنوات قادمة حسب أولوية وأهمية المشاريع المقترحة، وعليه يظهر من خلال ذلك أن الوالي هو المسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية. (شويح، 2010/2011، صفحة 59)

2.1.مراحل إنجازها:

بعد أن يتم إعداد المخطط الخاص بالتنمية المحلية، وفي حدود الموارد المالية والوسائل المتوفرة، يبلغ مقرر تسجيل العمليات رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق رئيس الدائرة.

إلى بعد استلامه للمقرر السابق الذكر، يدعو إلى عقد جلسة مداولة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، يعلمهم من خلالها بالمشاريع المشار إليها في مقرر تسجيل العمليات التي استفادت منها البلدية خلال هذه السنة، لتتم بعد ذلك المصادقة الموافقة على إدخال شريحة العمليات الجديدة إلى مدونة مخططات البلدية للتنمية، وذلك وفق مداولة تسمى مداولة جدول العمليات، ثم يتم ضمن مداولة أخرى تحديد كيفية تنفيذ هذه العمليات، إما عن طريق المقاولة بالكيفيات والإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية، أو بالوسائل الذاتية للبلدية.

بعد إنجاز المشروع التنموي بصفة نهائية ووفق شروط بنود الصفقة، يتم منح مقاولة الإنجاز محضر الاستلام المؤقت للمشروع ليوضع موضع الخدمة والاستغلال.

3.1.أهدافها التنموية:

بعد التأكد من سلامة الإنجاز بالنسبة للمشاريع، وعدم ظهور عيوب تقنية خلال فترة الضمان، والتي تكون غالبا سنة، تمنح للمقاول وبنفس إجراء الاستلام المؤقت، محضر الاستلام النهائي، وتغلق العملية المنجزة بما يسمى (بطاقة الغلق النهائي للمشروع)، ليكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من أجلها، وتبعا للاحتياجات المضبوطة عند بداية الإنجاز، ليتم استغلاله من طرف مواطني البلدية حسب النشاط المنوط به.

2.البرامج القطاعية للتنمية (PSD):

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81-380، هناك نوعان من المخططات فبالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية، هناك مخطط ثاني يسمى البرنامج القطاعي للتنمية (PSD).

1.2.طريقة تسجيلها:

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل ذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها. (المرسوم التنفيذي رقم 380-81)

2.2.مراحل إنجازها:

بعد المصادقة من قبل المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع بعنوان القطاعات والهيئات المختصة بالولاية، حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي، الذي يعتبر الأمر بالصرف الوحيد، يتولى كل قطاع وحسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اختيار مقاولة الإنجاز لتتكلف بعد ذلك كل مديرية ولائية قطاع الري، الأشغال العمومية ... الخ، مباشرة إجراءات منح الأمر بالخدمة للمقاولة صاحبة المشروع، لتتولى المصالح التقنية للمديرية المعنية بمراقبة إنجاز المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات المراقبة المعتمدة من طرف الدولة مثل هيئة المراقبة التقنية للبناء (CTC) في قطاع السكن والتجهيزات العمومية ،وهيئة المراقبة للري (CTH) كما يمكن اشتراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات السابقة الذكر في متابعة المراقبة التقنية للمشاريع القطاعية المثبتة في

إقليم بلديات الولاية في هذا الصدد نشير إلى أهمية وجود الدراسات التقنية والوعاء العقاري ، والتي أصبحت حجر زاوية ترتكز عليها مثل هذه المشاريع.

3.2.أهدافها التنموية:

- هذه البرامج من شأنها تحقيق التوازنات الجهوية، خاصة عندما تعني البلدية التي تمنح رأي تقني في اختيار موقعها الاختيار المسبق لأرضية المشروع.
- تجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية.
- تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية، حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية (PCD) تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
- الدعم والمساندة في خلق مناصب شغل بالبلدية.
- المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين.

ثانيا: البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها، لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي موسمية تتماشي حسب طبيعة البرنامج والجهة الموجهة إليها، من أهم هذه البرامج:

1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

أنشئ هذا البرنامج سنة 2001 ويهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة المركزي، القطاعي غير الممركز، المخططات البلدية للتنمية، هذا البرنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى خلق المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية يخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد يكمن في أن اعتمادات الدفع التي تلغى بانتهاء السنة. (عبد المطلب، 2001، صفحة 96)

1.1.الأنظمة الخاصة بالتضامن والنشاط الاجتماعي:

في إطار ضمان مصداقية البلديات وتقريبها أكثر من المواطن عن طريق المساعدات التي يمكن تقديمها للفئات المحرومة والعاجزة، أنشأت الدولة في هذا الإطار أنظمة خاصة للبلديات تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي وممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

لقد أنشأت وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1996 برنامجا خاصا بمشاريع جماعية لفائدة البلديات، تأتي لدعم هذه الأخيرة وتدخل هذه المشاريع في سياسة مكافحة الفقر وتنمية الأحياء والقوى النائية والمعزولة، فيما يخص إعداد مشاريعها، تقترح كل بلدية عددا من المشاريع التي تفوق مبلغها 4.000.000.00دج وتقدم إلى لجنة خاصة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي لدراستها وترتيبها، ثم ترسل إلى وكالة التنمية الاجتماعية للبت فيها، بحيث ترسل هذه الأخيرة بالقائمة النهائية للمشاريع المقبولة خلال السنة إلى السيد الوالي مع نسخة منها إلى مديرية النشاط الاجتماعي، تمول هذه الوكالة 90 % من المشروع وتتكفل بدورها البلدية المعنية بـ 10 % عن طريق مداولة تؤخذ في هذا الشأن عند الانتهاء من كل مشروع ، يقوم ممثل الوكالة الجهوية للتنمية بالتنسيق مع ممثل مديرية النشاط الاجتماعي بصحبة رئيس البلدية أو ممثله بمعاينة المشروع في إطار التسليم المؤقت ، بحيث يكون التسليم النهائي سنة بعد ذلك . وهنا يجب على كل رئيس بلدية أن يراعي عدم تكرار تسجيل نفس المشروع مرتين، أي تسجيله في قائمة المشاريع الجماعية وفي مشاريع تنمية البلدية. (المرسوم التنفيذي 232/96)

- **مشروع الجزائر البيضاء :**حفاظا على نظافة المدن والقرى، وتفاديا لمشكلة الأوساخ التي عمت كافة الشوارع والأحياء، بادرت وزارة التضامن بهذا البرنامج بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن بمبادرة مشروع إنشاء مؤسسات مصغرة للتضامن من أجل النظافة والمحافظة على المساحات الخضراء، يستفيد من هذا المشروع البلديات في شكل ورشات، كل ورشة مكونة من 8 أفراد حيث يتم تعيين رئيس الورشة من بين هؤلاء الأفراد، ومن طرف رئيس البلدية، هذه الورشات تعمل في إطار بلدي تحت إشراف مديرية النشاط الاجتماعي، يتم التمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.

2.1.برنامج صندوق الجنوب:

هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه البلديات في هذا المجال، مقارنة ببلديات مناطق الشمال.

- **صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الإيكولوجية الكبرى:**

يوضع تحت تصرف هذا الصندوق المنشئ بموجب المرسوم رقم 90/402 المؤرخ في 15 ديسمبر 1990، حساب خاص لدى الخزينة ويعتبر الوزير المكلف بالجماعات المحلية الأمر بالصرف الرئيسي له، يهم جهاز تسيير الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى البلدية، كون هذا الجانب متعلق بالأمن المدني له تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات، وفي هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة وذلك معاينة حالة الكارثة الطبيعية، يجب عليها في هذا الإطار تنشيط لجنة البلدية. (ابراهيم، 2017، صفحة 96)

ثالثا: التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية:

1. تفعيل دور البلدية وتطوير الخدمات الأساسية للمجتمع :

فهو يركز على العوامل الاجتماعية والهيكلية التي تؤثر في تلك العلاقة. وفيما يلي بعض النقاط التي يمكن مناقشتها:

- يمكن تحليل كيفية تشكيل السياسات العامة وصنع القرارات في البلدية. يمكن أن تتأثر هذه القرارات بالعوامل الاجتماعية مثل المصالح المختلفة والعلاقات القوية المحلية. يعد تحليل هذه العلاقة مهمًا لفهم كيفية تحسين تطوير الخدمات الأساسية.
- يكشف التحليل السوسيولوجي أيضًا عن التوترات والتفاصيل الاجتماعية المتعلقة بأداء البلدية في تطوير الخدمات الأساسية. وبحكم الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، تكون هناك طبقات اجتماعية محددة تواجه صعوبة في الحصول على خدمات ذات نوعية جيدة. يمكن لهذا التحليل توضيح هذه العوامل واستكشاف الحلول الممكنة. (برابج، 2018، صفحة 345)

- يتطلب تطوير الخدمات القاعدية وجود ثقة بين سلطات البلدية والمجتمع المحلي والجماعات المحلية الأخرى. تحليل مستوى الثقة والتواصل بين هذه الأطراف ومعرفة كيفية تعزيزها لتحسين تنفيذ الخدمات الأساسية.
- تتأثر تنمية الخدمات القاعدية بمستوى المشاركة المجتمعية والالتزام بين الفئات المختلفة. يمكنلهذا التحليل أن يسلط الضوء على التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية وكيفية تحقيقها لتحسين تطوير الخدمات . (شريفي، 2009، صفحة 232).
- يمكن أن يساهم في الكشف عن التوترات والتحديات الاجتماعية وتوفير أفكار للتحسين.

2.علاقة الصندوق المشترك بين البلديات وتنمية القطاع الفلاحي والزراعي:

من خلال دراسة التفاعلات والروابط بين المؤسسات الاجتماعية والعاملين في هذا القطاع.

أولاً، يتعين أن نفهم الصندوق المشترك بين البلديات كوسيلة لتجسيد التعاون والتكامل بين البلديات في مجال التنمية الزراعية. هذا الصندوق يعد مشروعًا مشتركًا تشارك فيه عدة بلديات، حيث يتم توفير التمويل بواسطة هذا الصندوق ويتم تنفيذ الأنشطة والمشاريع التي تساهم في القطاع الفلاحي والزراعي في هذه المناطق.(مصطفى، 2012، صفحة 120) على سبيل المثال: تم التعاون بين بلدية سكيكدة طلب الإعانة من بلدية فلفلة لإتمام مشروع "كورنيش سطوره، ليلو" واستكمال المشروع على طول الشريط الساحلي وصلا إلى بلدية فلفلة.

يتم تحليل علاقة الصندوق المشترك بين البلديات من خلال النظر إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر على تنفيذ هذه المشاريع وأثرها على المجتمع المحلي، وتساعد دراسة العلاقات الاجتماعية والشبكات المؤثرة في هذا الصندوق وكذلك دراسة الأدوار والمسؤوليات للفاعلين المعنيين بالمشاريع الزراعية.

يمكن أن يكون من خلال النظر إلى الأثر المترتب على تنفيذ هذه المشاريع على القطاع الفلاحي والزراعي في المناطق المعنية. يمكن أن تؤثر هذه المشاريع على تحسين البنية التحتية والخدمات المتاحة في القطاع الزراعي وتحسين معيشة السكان المحليين.

يجب أن يشمل هذا الصندوق الاستشارة والمشاركة للمزارعين والعاملين في القطاع الفلاحي والزراعي لضمان تلبية احتياجاتهم وتحقيق التنمية المستدامة. (ألسبتي، 2018، صفحة 164)

النظرية السوسيولوجية تساعد على التحليل في فهم الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على علاقة الصندوق المشترك بين البلديات في تنمية القطاع الفلاحي والزراعي. يساعد هذا التحليل في تحسين مساهمة الصندوق المشترك وتحقيق العدالة والتنمية الشاملة للمجتمع المحلي، ويجب التوجه إلى أن هذا التعاون يحدث تقريبا في المشاريع التي تحتاج إلى تمويل ضخم (غلاف مالي، أجهزة، الآلات ...)

3.التحديات والمعوقات التي تواجه المجلس الشعبي البلدي لتحقيق التنمية المحلية (تأثر فاعلية السلطة المحلية بالإشكالات السياسية واللوجيستيكية)

يمكن ذلك من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية والديناميات الاجتماعية التي تؤثر على السلطة المحلية وقدرتها على تنفيذ المهام المنوطة بها.

أولاً، يجب فهم أن السلطة المحلية ليست مجرد مجموعة من الهياكل الحكومية الرسمية، بل هي نظام اجتماعي يتأثر بالعوامل الاجتماعية والسياسية المختلفة. يتعين أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند دراسة تأثير الإشكالات السياسية واللوجستية على فاعلية السلطة المحلية.

من الناحية السياسية: يمكن دراسة التأثير الناشئ عن التوزيع السلطوية وعلاقات القوة داخل البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي على سبيل المثال: يكون هناك نزاعات بين الفرقاء السياسيين المختلفين وهذا يؤثر على قدرة السلطة المحلية على اتخاذ القرارات وتنفيذها بفاعلية.

من الناحية الاجتماعية: يمكن تحليل المشاكل السياسية التي تعيق فاعلية السلطة المحلية على أساس عدة جوانب.

- ينشأ صراع السلطة بين فصائل سياسية مختلفة داخل المجتمع المحلي، ويتداخل هذا التنافس مع عمل السلطة المحلية وقدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها بفعالية، ومن الممكن أن تؤدي الصراعات السياسية إلى إشكالات سياسية تشتت الجهود وتؤثر على قدرة السلطة المحلية على تحقيق أهدافها.

– تتعرض السلطة المحلية للتأثير من قبل الهيئات السياسية العليا أو الجهات الحاكمة الأخرى، وقد يتلاشى صوتها أو يتم التجاهل لمصالحها واحتياجاتها في مواجهة الدولة أو الحكومة المركزية. هذا يؤثر بشكل سلبي على قدرتها على المشاركة الفعالة في تحقيق الأهداف المحلية وتلبية احتياجات المجتمع. (خاطر، 2005، صفحة 143)

– تتعرض السلطة المحلية للضغوط والتدخلات السياسية والاقتصادية من جهات خارجية مثل الشركات الكبيرة أو القوى الدولية، هذا يؤثر على حرية وقدرة السلطة المحلية على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح المجتمع المحلي وقدرتها على مواجهة التحديات والاحتياجات المحلية.

– يؤثر نقص التمويل والموارد على فعالية السلطة المحلية، حيث يكون لديها صعوبة في تنفيذ المشاريع المهمة وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. هذا يؤثر بشكل سلبي على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي ويؤدي إلى تدهور الحياة اليومية للأفراد. (دريس، 2015، صفحة 13)

اذن، يجب أخذ هذه المشاكل السياسية في الاعتبار عند دراسة فعالية السلطة المحلية من منظور سوسيولوجي؛ فهذه التحديات تؤثر على العلاقة المجتمعية والتفاعلات بين الأفراد وهي تحدد المستوى الذي يمكن للسلطة المحلية فيه تحقيق الاحتياجات والمصالح الاجتماعية للمجتمع المحلي.

من الناحية اللوجستية: يمكن تحليل التأثير الناجم عن نقص الموارد والتحديات البنية المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات في المجتمع المحلي،على سبيل المثال، إذا كان هناك نقص في التمويل أو الموارد البشرية أو البنية التحتية، فقد يكون من الصعب على السلطة المحلية تقديم الخدمات المطلوبة بشكل فعال.

يمكن تحليل العراقيل اللوجستية التي تعيق فاعلية السلطة المحلية على أساس عدة جوانب التي تتمثل في:

– يعاني النظام الحكومي المحلي من نقص في عمليات التخطيط والتنظيم، مما يؤثر على قدرة السلطة المحلية على تحديد الأهداف وتحقيقها. يمكن أن يكون هناك نقص في تأسيس سياسات وإجراءات فعالة لإدارة الشؤون المحلية بشكل فعال، وهذا يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم تحقيق النتائج المطلوبة.

– تعتمد فاعلية السلطة المحلية على قدرتها على التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية والمنظمات المحلية الأخرى. إذا كان هناك نقص في التواصل وتبادل المعلومات، فيتعذر على السلطة المحلية تحقيق الأهداف المحددة بشكل فعال بالإضافة إلى ذلك، تواجه السلطة المحلية صعوبة في تفعيل آليات التعاون وحل الاختلافات بين الأطراف المعنية. (رشيد ، 2002، صفحة 221)

– يمكن أن يعيق نقص البنية التحتية والخدمات العامة فاعلية السلطة المحلية، حيث يواجه السكان صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤثر على جودة حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ضعف البنية التحتية إلى صعوبة في تنفيذ المشاريع التنموية وتوفير فرص العمل وتفعيل التنمية المحلية.

– يؤثر نقص الموارد المالية والبشرية على قدرة السلطة المحلية على تنفيذ البرامج والمشاريع بشكل فعال. إذ تواجه السلطة المحلية صعوبة في تأمين التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المرسومة، ويمكن أن يكون هناك نقص في الكوادر المؤهلة والخبرات الفنية ضمن إدارة السلطة المحلية.

إذن يجب أخذ كل النقائص اللوجستية في الاعتبار عند دراسة فعالية السلطة المحلية . فهذه الاشكالات تؤثر على الكفاءة والفاعلية الإدارية للسلطة المحلية وتحدد المدى الذي يمكن لها أن تحقق فيه احتياجات ومصالح المجتمع المحلي.

يمكن أيضًا دراسة تأثير العراقيل السياسية واللوجستية على المشاركة المجتمعية ومستوى التواصل بين السلطة المحلية والمجتمع المحلي. يمكن أن تؤثر على مستوى الثقة والتعاون بين الجماعات المحلية والسلطة المحلية، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على تحقيق أهدافها.

من المهم أن نشير إلى أن السلطة المحلية ليست قوة ثابتة، بل هي متغيرة وتتأثر بعوامل متعددة. إذا كنا نريد فهم التأثير الكامل المشاكل السياسية واللوجستية على السلطة المحلية، فيجب أن نأخذ في الاعتبار النواحي السوسيولوجية والحضور والتفاعل بين مختلف الفاعلين في المجتمع المحلي. (حمومو، 2012، صفحة 600_601)

يواجه المجلس الشعبي البلدي التحديات الطبيعية والبيئية في عملية التنمية المحلية التي تشمل:

– يعتبر التغير المناخي تحديًا كبيرًا يؤثر على التنمية المحلية، حيث يمكن أن تتسبب ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة حدوث الكوارث الطبيعية في تدهور البنية التحتية والموارد الطبيعية وتقليل الإنتاج الزراعي وزيادة التهجير القسري.

–تحديات في توفير المياه النقية والصالحة للشرب للمجتمعات المحلية، ويمكن أن يتواجد تلوث في مصادر المياه الرئيسية، مما يؤثر على صحة السكان والنمو الاقتصادي.

– تتطلب التنمية المحلية من المجلس الشعبي البلدي التوازن بين التطور الاقتصادي وحماية البيئة. يجب تطوير ممارسات استدامة محلية للزراعة والصناعة وإدارة الموارد الطبيعية لضمان استمرارية التنمية على المدى الطويل دون إلحاق ضرر بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. (جلال سعد، 2005، صفحة 165)

– على سبيل المثال التحديات الاجتماعية المتعلقة بتوزيع الموارد والفرص بين سكان المنطقة. يجب ضمان المشاركة والشمولية في صنع القرارات وتوزيع فوائد التنمية على جميع أفراد المجتمع، خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة.

–يمكن أن يصادف المجلس الشعبي البلدي تحديات في الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي للمنطقة. يمكن أن يشمل ذلك الحفاظ على المعالم التاريخية والتراث الطبيعي، تفعيل النشاط الثقافي والسياحي المستدام. (نبيل، 2015، صفحة 13)

إن التفكير السوسيولوجي في هذه التحديات الطبيعية والبيئية، يمكن للمجلس الشعبي البلدي تطوير سياسات وبرامج محلية تفعّل التنمية المستدامة وتحافظ على توازن العلاقة بين النظام الاقتصادي والبيئة؛ يمكن للمجلس الشعبي البلدي العمل مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والشركات المحلية لتنفيذ مشاريع تنموية تأخذ في الاعتبار أبعاد البيئة والاستدامة.

أيضا يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يركز على التوعية والتثقيف بشأن القضايا البيئية والتحديات المحلية. من خلال تنظيم حملات توعية، ورشات عمل ونشرات إعلامية، يمكن تحسين وعي السكان حول أهمية الحفاظ على البيئة وتبني سلوكيات وممارسات صديقة للبيئة.

وبالتالي يتطلب المنهج السوسيولوجي للتنمية المحلية التعامل مع التحديات (الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية ككل)، وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها في صنع القرار والعمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة.

4.القراءة السوسيولوجية لأبعاد ومؤشرات المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية:

أولا: دور المجلس الشعبي البلدي في التخطيط التنموي المحلي:

توطئة:

ظهر التخطيط التنموي للمجالس الشعبية البلدية في الجزائر ما بعد الاستقلال عام 1963، حيث أصبح للبلديات دور محوري في تنفيذ السياسات التنموية وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي. قد تكون البدايات غير مؤسسة ومرتبطة بتحديات ما بعد الاستقلال وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة. و في عام 1977 ، أُنشأت الهيئة الوطنية للتخطيط لتشجيع عمليات التخطيط التنموي على المستوى الوطني والمحلي. وفي عقد الثمانينات، اتخذت الحكومة الجزائرية قرارًا بتفويض المزيد من السلطات والموارد للمجالس الشعبية البلدية لتشجيعها على اللعب بدور أكبر في التخطيط للتنمية المحلية.

ومنذ ذلك الحين، تطور المنهج التخطيطي وتحسنت آليات التنفيذ بالتزامن مع توسع دور المجالس الشعبية البلدية في تنمية المجتمعات المحلية؛ تطور العديد من البرامج والمشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في البلديات، مثل بناء البنية التحتية، توفير الخدمات الضرورية كالمياه والصرف الصحي، تطوير المجتمعات المحلية، التعليم والصحة وسبل العيش.(العربي علي،2019، ص 54)

يُعزى نجاح التخطيط التنموي للمجالس الشعبية البلدية في الجزائر إلى التفاعل الإيجابي بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، مما يساهم خلق التعاون والشراكات في تحقيق الأهداف التنموية المحلية. واليوم، تعمل المجالس الشعبية البلدية بنشاط على وضع الخطط التنموية الاستراتيجية حياة السكان وتحقيق التنمية المستدامة في البلديات. وقد تم تنفيذ مشاريع في مجالات

متنوعة مثل تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات، بناء المدارس والمستشفيات، تطوير القطاع الزراعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القطاع السياحي والتشغيل المحلي.

ومع ظهور العديد من الاصلاحات الدستورية وتعديل قانون البلدية، تم توسيع دور المجالس الشعبية البلدية في عمليات التخطيط التنموي من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية واستشراف احتياجات السكان وضمان تمثيلها في اتخاذ القرارات. كما تم التركيز على مبادئ الحوكمة مثل: الشفافية والمساءلة في عمليات التنمية المحلية من خلال توفير مساحة للمناقشة العامة وتقديم التقارير الدورية والمعلومات المتاحة للمواطنين المحلين.

وعلى الرغم من التحسينات التي تم تحقيقها، لا يزال هناك تحديات تواجه عملية التخطيط التنموي في المجالس الشعبية البلدية في الجزائر.

1/ إشكالية التخطيط التنموي للمجلس الشعبي البلدي:

يواجه التخطيط التنموي من قبل المجلس الشعبي البلدي العديد من الإشكاليات. من بينها :

- **نقص الموارد:** يعاني المجلس الشعبي البلدي من نقص الموارد المالية والبشرية، مما يؤثر على قدرته على تنفيذ البرامج التنموية بشكل فعال. قد يتعذر على المجلس تجنيد الكفاءات اللازمة لتطوير الخطط وتنسيق الجهود بشكل مناسب.
- **التفاوت الاجتماعي:** يواجه المجلس الشعبي البلدي صعوبة في معالجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف المجتمعات في البلدية. بسبب عدم التوازن في توزيع الموارد والفرص، مما يؤدي إلى استمرار الفقر والعدالة الاجتماعية.
- **نقص المشاركة المجتمعية:** يشعر السكان المحليون بأنهم غير فعالين في عملية التخطيط التنموي وأن آرائهم لا تؤخذ بعين الاعتبار. قد يكون هناك قلة أو انعدام الثقة بينهم وبين ممثلي السلطة المحلية، أو عدم اعطائهم فرصة من أجل المشاركة في الدورات المنعقدة للمجالس الشعبية البلدية.
- نقص التواصل والتفاعل بين المجلس الشعبي البلدي والسكان، مما يجعل عملية التخطيط التنموي غير شاملة وقد لا تعكس حقيقة احتياجات المجتمع المحلي.

- **عدم التوافق الثقافي:** يواجه المجلس الشعبي البلدي صعوبات في التوافق الثقافي بين أفراد المجتمع المحلي. هناك تناقضات بين التقاليد والقيم المحلية والمعايير العالمية للتخطيط والتنمية، مما يؤثر على التنفيذ الفعال للخطط الموضوعة.
- **السياسات والصراعات:** تتأثر عملية التخطيط التنموي بالصراعات السياسية والنزاعات الاجتماعية في البلديات. يعاني المجلس الشعبي البلدي من الضغوط السياسية والمصالح المتناقضة، مما يؤثر على اتخاذ قرارات مستدامة وفعالة في التخطيط التنموي.
- عدم مشاركة المواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية: هذا يمكن أن يؤدي إلى انعدام الشفافية والثقة بين السكان والمجلس الشعبي البلدي.
- **التحديات البيئية:** يجب مراعاة التحديات البيئية في عمليات التخطيط التنموي، مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتصدي لتغيرات المناخ. هذه التحديات يمكن أن تؤثر على استدامة المشاريع التنموية وعلى حياة السكان في البلدية، بالإضافة إلى ذلك عدم مراعاة المميزات الإيكولوجية للمناطق.(خلف فارس،2016، ص 51)

إذن نستنتج مما سبق يجب على المجلس الشعبي البلدي دراسة شاملة ترتكز على الجوانب الإيجابية و معالجة التحديات والعراقيل التى تواجه التخطيط التنموي المحلي من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين وكل الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي.

2/ التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التخطيط التنموي المحلي:

منهجية التخطيط البلدي هي الإطار الذي يتبعه المجتمع المحلي في وضع استراتيجياته وتنظيم أولوياته للتطوير والنمو الاقتصادي. تهدف هذه العملية إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق التركيز على البنية التحتية والخدمات العامة وتوفير فرص العمل والتنمية المستدامة.

تعتبر منهجية التخطيط البلدي عملية شاملة تشمل العديد من العوامل المختلفة، ومنها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. من خلال استخدام هذه العوامل، يتم تحليل الحالة الحالية للمجتمع المحلي وتحديد الاحتياجات والتحديات والفرص المتاحة. (رشيد، 2001، صفحة 176)

يتم تحليل العلاقة بين منهجية التخطيط البلدي والاقتصاد المحلي عن طريق التركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي. فالعوامل الاجتماعية مثل الثقافة، التعليم، الفقر والعدالة الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تحديد نمو الاقتصاد المحلي.

على سبيل المثال، إذا كان هناك عدم توافق بين قيم الثقافة المحلية وقيم الاستثمار والتطور الاقتصادي، فإن المشاريع الاقتصادية قد تواجه مقاومة مجتمعية وتصادم. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفقر وعدم المساواة الاجتماعية على القدرة على الوصول إلى الفرص الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي.

بالتالي، فإن فهم العلاقة بين منهجية التخطيط البلدي والاقتصاد المحلي يتطلب تحليلًا اجتماعيا شاملًا والتحديات والفرص المحتملة؛ يجب أن يتم استخدام هذا التحليل لوضع استراتيجيات وخطط تنموية تتماشى مع احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي وترفع الاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة. (الجندي م.، 2002، صفحة 87)

ثانيا: دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التماسك الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية):

توطئة:

التماسك الاجتماعي يمثل جزءا أساسياً للتنمية المحلية، حيث يشير إلى قوة الروابط والعلاقات بين أفراد المجتمع والمؤسسات المحلية، يساهم في بناء بيئة إيجابية للتنمية المحلية من خلال التعاون والتضامن بين الأفراد والجماعات المحلية. كما يعزز التلاحم الاجتماعي الثقة والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع، مما يشجع الابتكار والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.علاقة التماسك الاجتماعي بالتنمية المحلية تتجلى في دوره في المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات والبرامج المحلية وبالتالي يمكن أن يساهم أيضا في تحسين التنمية المحلية من خلال الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.

ومن خلال بناء علاقات قوية والتعاون بين أفراد المجتمع والمؤسسات المحلية، يمكن أن يتحقق التماسك الاجتماعي من خلال تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

إلى جانب ذلك، تؤدي العلاقات الاجتماعية دورًا مهمًا في الاستقرار والأمان في المجتمعات المحلية، مما يخلق بيئة ملائمة للاستثمار والنمو الاقتصادي. ومن خلاله يمكن زيادة قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع التحديات والمخاطر المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم هذه العلاقات الاجتماعية الشعور بالولاء وبالانتماء والهوية المحلية، مما يحفز على المحافظة على التراث الثقافي، الثقافة المحلية. ومن خلال هذا النوع من التماسك، يتم المحافظة على الهوية المحلية والاستمرارية الثقافية، مما يرفع من روح المبادرة والابتكار في المجتمعات المحلية، يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال البناء والمحافظة على العلاقات الاجتماعية وتشجيع المشاركة المجتمعية وزيادة الثقة والتضامن بين أفراد المجتمع والمؤسسات المحلية. ولتحقيق ما سبق لا يكون إلا بتواجد المجلس الشعبي البلدي كجزء هاك في تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية.

1/ إشكالية تحقيق التماسك الاجتماعي من طرف المجلس الشعبي البلدي:

ان تحقيق التماسك الاجتماعي من قبل السلطات المحلية يمثل تحديا متعدد الاوجه يتطلب التفكير الدقيق والإجراءات الفعالة، والتي تكون في عدة جوانب:

- **العراقيل السياسية:**

العراقيل السياسية لتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي قد تشمل:

1.الصراعات السياسية: تؤثر الصراعات السياسية والتوترات السياسية في المجتمع المحلي على قدرة الجهات المختلفة على التعاون والتواصل، مما يعوق جهود تحقيق التماسك الاجتماعي.

2.التدخلات السياسية: تؤدي التدخلات السياسية في الشؤون المحلية إلى تحديات في تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى التماسك الاجتماعي، حيث يكون هناك تشتت في الأهداف وتأخير في التنفيذ.

3.توجهات وأجندات سياسية متضاربة: تواجه الجهات المحلية صعوبة في تحقيق التوافق بين توجهات وأجندات سياسية متضاربة، مما يعيق جهودها في تحقيق التماسك الاجتماعي وتنفيذ السياسات ذات الصلة.

4.تقسيمات سياسية واجتماعية: تؤدي التقسيمات السياسية والاجتماعية في المجتمع المحلي إلى انقسامات وتوترات تعيق جهود تحقيق التماسك الاجتماعي وزيادة الوحدة والتضامن.

5.التأثير الحزبي: يؤثر التحزب السياسي على قدرة الجهات المحلية على اتخاذ القرارات بشكل مستقل وتنفيذ السياسات والبرامج التي تخدم مصلحة المجتمع بشكل أفضل.

وعليه يجب على الجهات المحلية السعي إلى فتح الحوار والتفاهم بين الأطراف المختلفة، وتحقيق التوافق على أولويات وأهداف مشتركة تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي.(فنيش محمد الطاهر،2014، ص 160)

- **العراقيل القانونية:** يواجه عدة عوائق قانونية، من بينها:

1.التشريعات غير الكافية: تكون التشريعات غير كافية أو غير واضحة بما يكفل زيادة التماسك الاجتماعي وتجسيد المشاركة المجتمعية وحقوق الفئات الضعيفة في المجتمع.

2.التعقيدات الإدارية: تواجه الجهات المحلية تعقيدات إدارية في تنفيذ برامج ومشاريع تعزز التماسك الاجتماعي، مما يعوق قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع بشكل فعال.

3.عدم التوافق بين القوانين: تواجه الجهات المحلية صعوبة في تحقيق التوافق بين القوانين والتشريعات المختلفة التي تؤثر على التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وتأخير التنفيذ.

4.التحديات القانونية للمشاركة المجتمعية: تواجه التشريعات القيود والتحديات التي تعيق المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتنفيذ البرامج الاجتماعية، مما يقيد قدرة المجتمع على تحقيق التماسك.

- عدم تطبيق القوانين بشكل فعال: تواجه الجهات المحلية تحديات في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي بشكل فعال، مما يقلل من فعالية جهودها في هذا الصدد. وللتغلب على هذه العوائق القانونية، يجب على السلطات المحلية والمجتمع المدني والجهات ذات الصلة تطبيق التشريعات الملائمة وضمان تنفيذها بشكل فعّال، بالإضافة إلى خلق جسور التواصل والتعاون بين مختلف الجهات لتحقيق أهداف التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي.
- **العراقيل الاجتماعية:** تتضمن:

1.التمييز والتفاوت الاجتماعي: يمكن أن يؤدي التمييز والتفاوت الاجتماعي إلى شعور بالظلم والاستياء بين بعض فئات المجتمع، مما يقلل من التضامن والتعاون ويعيق جهود تحقيق التلاحم الاجتماعي

2.نقص الثقة والتفاهم: ينشأ نقص الثقة والتفاهم بين أفراد المجتمع نتيجة للتوترات الاجتماعية أو الصراعات، مما يعوق التعاون والتواصل الفعال بينهم.

3.التغيرات الثقافية: تسبب التغيرات الثقافية والاجتماعية، مثل التهجير أو الهجرة، في تشتت الهويات الاجتماعية وتفكك الروابط الاجتماعية التقليدية، مما يؤثر على التماسك الاجتماعي.

4.الانفصال الاجتماعي: يؤدي الانفصال الاجتماعي إلى شعور بالوحدة والعزلة بين أفراد المجتمع، مما يقلل من الروابط الاجتماعية ويعيق جهود بناء العلاقات.

5.التحديات الأسرية والشخصية: تؤثر التحديات الأسرية والشخصية، مثل مشاكل العنف الأسري أو الإدمان، في قدرة الأفراد على المشاركة في الحياة المجتمعية والتفاعل مع الآخرين بشكل إيجابي.

وعليه، يجب على المجتمع المحلي العمل على نشر الوعي الاجتماعي والتثقيف، المساواة، تشجيع الحوار والتعاون بين مختلف فئات المجتمع، التركيز على القيم الاجتماعية التي تساهم في بناء التماسك والتضامن.(العلوي احمد،2010، ص 135)

- **العراقيل الاقتصادية:** تشمل:

1. **الفقر والبطالة:** يمكن أن يكون الفقر وارتفاع معدلات البطالة عائقاً رئيسياً أمام قدرة الأفراد على المشاركة في الحياة المجتمعية وتقديم الدعم للآخرين، مما يقلل من التماسك الاجتماعي.
2. **نقص الخدمات القاعدية:** يؤدي نقص الخدمات القاعدية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان إلى زيادة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي.
3. **تدهور البنية التحتية:** يؤثر تدهور البنية التحتية المحلية، مثل الطرق والمرافق العامة، على جودة الحياة في المجتمع المحلي ويعوق فرص التواصل والتفاهم بين أفراده.
4. **التفاوت الاقتصادي:** يؤدي التفاوت الاقتصادي بين الأفراد والمجموعات في المجتمع إلى تباين في فرص الوصول إلى الموارد والفرص، مما يزيد من الانقسامات الاجتماعية ويعيق التماسك.
5. **ضعف الاقتصاد المحلي:** يمكن أن يكون ضعف الاقتصاد المحلي وارتفاع معدلات البطالة وانعدام الفرص الاقتصادية عائقاً أمام قدرة المجتمع المحلي على توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لتعزيز التماسك. يجب على المجتمع المحلي التركيز على الاستثمار في البنية التحتية وخلق فرص التوظيف وتنمية القدرات، بالإضافة إلى التوزيع العادل للثروة وتحسين وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية.

- **العراقيل الثقافية:**

1.التمييز الثقافي: ينشأ التمييز الثقافي بين مجموعات مختلفة في المجتمع بسبب العادات والتقاليد والقيم المتنوعة، مما يعوق التعاون والتفاهم بينها.

2.اللغة والاتصال: تؤثر الفروق اللغوية والثقافية في الاتصال والتفاهم بين أفراد المجتمع، مما يعيق جهود بناء التماسك الاجتماعي.

3.السلوكات والمعتقدات: تؤثر اختلافات السلوكيات والمعتقدات في المجتمع على التفاهم والتواصل بين أفراده، وتؤدي إلى تشتت الهويات وتعقيد العلاقات الاجتماعية.

4.التقاليد الثقافية: تعوق التقاليد الثقافية القديمة بعض الأفراد من التكيف مع التغييرات الاجتماعية والثقافية الجديدة، مما يعيق جهود تحقيق التماسك الاجتماعي.

5.التحديات ما بين الاجيال: تسبب الفجوة بين الأجيال تحديات في التفاهم والتواصل بينها، مما يعوق بناء الروابط الاجتماعية وتحقيق التماسك.

وعليه، يجب الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات الثقافية، الاحترام المتبادل وقبول الاختلاف، وتشجيع التفاعل الاجتماعي الإيجابي بين أفراد المجتمع.(ناصري كريم ، 2013، ص 98)

- **العراقيل البيئية:** تشمل:

1.الكوارث الطبيعية: تسبب الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل في تدمير البنية التحتية وتشتت السكان، مما يؤثر على التماسك الاجتماعي ويعيق جهود التعافي وإعادة الإعمار.

2.تلوث البيئة: يؤدي تلوث البيئة، سواء بواسطة النفايات أو التلوث الهوائي أو التلوث المائي، إلى تدهور جودة الحياة وتأثير صحة السكان، مما يزيد من الضغط على المجتمع ويقلل من التماسك الاجتماعي.

3.نقص الموارد الطبيعية: يمكن أن يؤدي نقص الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والأراضي إلى توترات وصراعات داخل المجتمع، مما يعوق السلم الاجتماعي ويضعف التماسك.

4.التغير المناخي: يمكن أن يزيد التغير المناخي من تكرار الكوارث الطبيعية ويؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية، مما يزيد من الضغط على المجتمع ويعوق جهود تحقيق التماسك الاجتماعي.

5.الهجرة البيئية: تؤدي الظروف البيئية القاسية مثل الجفاف وتلوث البيئة إلى الهجرة القسرية للسكان، مما يزيد من التوترات الاجتماعية ويعوق التماسك في المجتمع المحلي.(محمودي عبد القادر، 2015، ص 125)

وعليه، اتخاذ إجراءات لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة، بالإضافة إلى تنمية القدرات على التكيف مع التحديات البيئية وتقديم الدعم للأشخاص المتأثرين بالظروف البيئية الصعبة.

2/ التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التماسك الاجتماعي:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي جزءًا هامًا من نظام الحكم المحلي في الدول، حيث يتدخل في تنظيم وإدارة الشؤون المحلية. واحدة من المهام الأساسية التي يقوم بها المجلس الشعبي البلدي هي تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي.

يعنى التماسك الاجتماعي بوجود التلاحم والعلاقات القوية بين أفراد المجتمع والتفاعل الإيجابي بينهم. ويعتبر عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار والتطور المستدام في المجتمعات. (خاطر، 2005، صفحة 154)

يقوم المجلس الشعبي البلدي بالعديد من الأدوار والمهام التي تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي، من بين هذه الأدوارمايلي:

- يقوم المجلس بتنظيم الأنشطة المجتمعية وتوفير المساحات الاجتماعية من أجل التفاعل بين أفراد المجتمع المحلي. يشجع المجلس على التعاون والتفاهم المتبادل بين الأفراد من خلال تنظيم فعاليات المجتمع المحلي، مثل المهرجانات والأنشطة الثقافية والرياضية، يتم حتما الاندماج الاجتماعي وتقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع، رغم اهتماماتهم المختلفة.
- يعمل المجلس الشعبي البلدي على تشجيع التعاون بين مختلف الجهات المحلية والمنظمات الاجتماعية والفردية. عن طريق تشجيع التعاون والشراكات المحلية، يمكن للمجلس أن ينتشر التفاعل الاجتماعي ويشجع على مشاركة الجميع في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع المحلية.
- يعتبر المجلس الشعبي البلدي آلية للتعبير عن مختلف آراء الأفراد وتلبية احتياجاتهم. من خلال ضمان توزيع الموارد المتاحة بطريقة عادلة وتلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع، يكون المجلس عنصرا مهما في تحقيق المساواة والعدالة المجتمعية. يقوم المجلس بتحليل وتقييم احتياجات المجتمع واتخاذ القرارات التي تحقق التوازن وتلبي احتياجات الجميع، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. (الجندي م.، 2002، صفحة 166)
- يشكل المجلس الشعبي البلدي دورًا هاما في حل النزاعات المحلية وتفعيل السلم الاجتماعي. من خلال تقديم وسائل لحل النزاعات بطرق سلمية وعادلة، مثل الوساطة والتفاوض، يساهم

المجلس في تهدئة التوترات وتحقيق التفاهم بين الأطراف المتنازعة، وبالتالي تحقيق السلم الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمع المحلي.

- يسعى المجلس الشعبي البلدي إلى زيادة الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي والروابط الاجتماعية بين أفراده. عن طريق استماعه لمختلف آراء ومطالب المواطنين، وتوفير المنصات للتواصل والمشاركة المجتمعية، يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يعزز الثقة والتعاون بين الأفراد، وبالتالي زيادة الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع.
- يمكن للمجلس الشعبي البلدي دعم تطوير قدرات الأفراد في المجتمع المحلي. من خلال تنظيم الدورات التدريبية والبرامج التعليمية، يمكن للمجلس أن يساهم في بناء قدرات الأفراد وتطوير مهاراتهم الاجتماعية والقيادية، مما يؤدي إلى التماسك والتعاون في المجتمع.

وعليه، يقوم المجلس الشعبي البلدي بدور مهم في تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي من خلال الاندماج الاجتماعي، التعاون والتفاعل الاجتماعي، وتحقيق المساواة والعدالة، حل النزاعات، الشعور بالانتماء والثقة، تنمية المهارات والقدرات الاجتماعية. (الجوهري ع.، 2001، صفحة 123)

ثالثا: مصادر تمويل المجلس الشعبي البلدي في توجيه الموارد، المشاريع والصناعات المحلية.

توطئة:

في ظل التحديات الاقتصادية والتنموية المتزايدة، يحظى دور المجلس الشعبي البلدي في توجيه الموارد والمشاريع والصناعات المحلية بأهمية كبيرة، حيث يعتبر تمويل هذه الجهود العنصر الأساسي الذي يحدد نجاحها أو فشلها. إن القدرة على تأمين مصادر تمويل مستدامة وفعالة تعد ضرورية لتحقيق التنمية المحلية والنهوض بالاقتصاد المحلي.

مصادر التمويل المتنوعة تمكن المجلس الشعبي البلدي من تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين البنية التحتية، تحسين الخدمات العامة ودعم الصناعات المحلية. بدون تمويل كافٍ، يجد المجلس نفسه عاجزًا عن تلبية احتياجات المواطنين أو تحفيز النمو الاقتصادي المحلي.

بالإضافة الى ذلك تساهم مصادر التمويل في تمكين المجلس من الاستجابة بفعالية للطوارئ والتحديات الاجتماعية والبيئية المستجدة، أيضا تعمل على توفير الفرص للابتكار والتطوير المستدام.

لذا يُعد تأمين مصادر التمويل وإدارتها بشكل فعال من الأولويات الرئيسية للمجلس الشعبي البلدي لضمان تحقيق رؤية شاملة ومستدامة للتنمية المحلية.

1/ إشكالية مصادر تمويل المجلس الشعبي البلدي في توجيه الموارد والمشاريع والصناعات المحلية:

تشمل عدة جوانب رئيسية تؤثر على قدرة المجلس على تحقيق أهداف التنمية المحلية بفعالية. هذه الجوانب تتضمن:

1.تقلبات في التمويل: تواجه المجالس الشعبية البلدية تحديات كبيرة بسبب التقلبات في مصادر التمويل، سواء كانت هذه التمويلات محلية أو من مستويات حكومية أعلى. التغيرات في السياسات الاقتصادية والميزانيات الوطنية تؤثر بشكل مباشر على الموارد المالية المتاحة للمجالس البلدية، العديد من المجالس البلدية تعتمد بشكل كبير على التمويل القادم من الحكومات المركزية، مما يجعلها عرضة لأي تغيرات في الأولويات الوطنية أو التخفيضات في الميزانيات العامة. هذا يمكن أن يقلص بشكل مفاجئ الأموال المتاحة للمشاريع المحلية، ويضطر المجالس إلى إعادة تقييم أو تأجيل بعض المبادرات، ايضا تغييرات في السياسات الاقتصادية، مثل الإصلاحات الضريبية أو التغييرات في القوانين التي تؤثر على التجارة المحلية، يمكن أن تؤثر أيضًا على دخل المجالس البلدية مثل هذه التغييرات يمكن أن تؤدي إلى تقلبات في الإيرادات المتوقعة، مما يجعل التخطيط المالي أكثر صعوبة، أيضا في حالات الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية، تجد المجالس البلدية نفسها تواجه تحديات مالية شديدة حيث يتقلص النمو الاقتصادي وتزيد معدلات البطالة، مما يقلل من قاعدة الضرائب ويزيد الطلب على الخدمات الاجتماعية.(بن جدو سمير،2011، ص 108)

للتعامل مع هذه التقلبات في التمويل، يجب على المجالس البلدية:

- البحث عن مصادر تمويل بديلة وإبداعية مثل الشراكات العامة–الخاصة، منح، وغيرها.
- تحسين الكفاءة المالية من خلال برامج تحسين الأداء والتحكم في التكاليف.
- وضع خطط مالية تسمح بالمرونة والتكيف مع التغيرات المالية المفاجئة.

2.الاعتماد على مصادر تمويل محدودة: كثيرًا ما تعتمد المجالس البلدية على مصادر تمويل محدودة، مثل الضرائب المحلية والدعم الحكومي، مما يجعلها عرضة لأي اضطرابات في هذه المصادر. هذا الاعتماد يمكن أن يحد من قدرتها على تنفيذ مشاريع جديدة أو توسيع الخدمات الحالية، من خلال الاعتماد بشكل كبير على الضرائب المحلية والدعم الحكومي يجعل المجالس البلدية عرضة لتقلبات الاقتصاد الكلي والقرارات السياسية على المستوى الوطني. في أوقات الأزمات الاقتصادية أو التخفيضات الحكومية في الإنفاق، فتجد المجالس البلدية نفسها مع ميزانيات محدودة تعوق قدرتها على تمويل المشاريع الجديدة أو الحفاظ على مستويات الخدمة الحالية، فعندما تكون الموارد محدودة، يصبح من الصعب على المجالس البلدية تلبية جميع الاحتياجات المجتمعية، حيث يؤدي ذلك إلى إجبار البلديات على اتخاذ قرارات صعبة بشأن الأولويات، مما يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء مشاريع توسعة الخدمات أو تحسينها، من بين العراقيل التى تواجه المجلس الشعبي البلدي، الاعتماد على مصادر تمويل محدودة يمكن أن يحد من قدرتها على الاستثمار في الابتكار وتطوير الخدمات الجديدة. قد تكون الأموال المتاحة كافية فقط للحفاظ على الوضع القائم بدلاً من تمويل المبادرات الطموحة التي يمكن أن تحسن الخدمات العامة بشكل كبير، ايضا الاتكال على مصادر محدودة للتمويل يؤدي إلى الضغط على الخدمات المقدمة، حيث يكون من الصعب تحمل تكاليف الصيانة والتحديثات اللازمة للبنية التحتية والمرافق العامة. هذا يمكن أن يؤدي إلى تدهور في جودة الخدمات ورضا السكان.(العاصي عبد الرحمان، 2012، ص 144)

لتخفيف هذه المشاكل، يمكن للمجالس البلدية البحث عن مصادر تمويل بديلة ومبتكرة، مثل تطوير شراكات مع القطاع الخاص، الاستفادة من المنح والتمويل الدولي، وتنفيذ استراتيجيات لزيادة الإيرادات المحلية بطرق مستدامة ومقبولة اجتماعيًا.

3.الضغوط لخلق الإيرادات: تعد من التحديات الجوهرية التي تواجه المجالس الشعبية البلدية، خصوصًا في ظروف الميزانيات المحدودة والاحتياجات المتزايدة للخدمات العامة. هذه الضغوط يمكن أن تدفع المجالس لاتخاذ قرارات مالية تكون لها تأثيرات سلبية على المجتمع المحلي، من خلال رفع الضرائب وهي إحدى الاستجابات المباشرة للحاجة إلى زيادة الإيرادات المحلية. وفي حين أن هذا يزيد من الإيرادات بشكل فوري، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة العبء المالي على السكان، خاصة على ذوي الدخل المنخفض، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات الفقر وتقليل القدرة الشرائية للسكان، يمكن ان

تلجأ المجالس إلى إنشاء رسوم جديدة على الخدمات العامة، مثل جمع النفايات، المياه، وغيرها. بينما قد تزيد هذه الرسوم الموارد المالية المحلية، إلا أنها تقابل بمقاومة من قبل السكان فتؤثر سلبًا على الوصول إلى الخدمات القاعدية للفئات الأكثر ضعفًا وكبديل لزيادة الضرائب أو الرسوم، قد تقرر بعض المجالس الشعبية البلدية خفض الخدمات أو تقليل الإنفاق على بعض البرامج العامة. وهذا يؤدي إلى تدهور جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. في بعض الأحيان تلجأ المجالس للاقتراض كوسيلة لتمويل المشروعات الكبرى أو سد الفجوات المالية القصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن هذا قد يوفر الأموال اللازمة بشكل سريع، إلا أنه يضع عبءًا ماليًا على المدى الطويل ويمكن أن يحد من المرونة المالية في المستقبل.

لمواجهة هذه التحديات، من المهم للمجالس البلدية العمل على تحسين كفاءة الإدارة المالية والشفافية في توزيع الموارد، بالإضافة إلى استكشاف أساليب مبتكرة لتحسين الأداء الاقتصادي المحلي دون الإضرار بالسكان، مثل تعاون الشراكات مع القطاع الخاص وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن توفر فرص عمل وتزيد من القاعدة الضريبية.(بن خليفة علي محمود، 2011، ص 92)

4.تحديات التخطيط والأولويات: تحديد الأولويات في ظل موارد محدودة يمكن أن يكون صعبًا. حيث تجد المجالس البلدية نفسها مضطرة للتوفيق بين متطلبات التنمية الفورية والاستثمار في مشاريع طويلة الأمد للحفاظ على التراث الثقافي والصناعات المحلية.

ان محدودية التخطيط وصعوبة تحديد الأولويات من طرف المجلس الشعبي البلدي يمكن أن تنشأ من عدة عوامل وتحديات تؤثر على كفاءة وفعالية الإدارة المحلية. هناك العديد من الجوانب التي تساهم في هذه الإشكالية، إن أحد أبرز التحديات هو نقص الموارد المالية والبشرية. الموارد المحدودة تجبر المجالس على اتخاذ قرارات صعبة بشأن توزيع الأموال والطاقات، مما يؤدي أحيانًا إلى تأجيل أو حتى إلغاء مشاريع حيوية، تتغير الأولويات السياسية والاجتماعية بسرعة، مما يجعل التخطيط طويل الأمد صعبًا. التغيرات في القيادة السياسية أو تغيير الأجندات الحكومية يمكن أن يؤدي إلى إعادة تقييم الأولويات وإعادة توجيه الموارد بشكل متكرر، بالإضافة الى ضغوط المجتمع فالمجلس الشعبي البلدي غالبًا ما يواجه ضغوطًا من المجتمع المحلي لتلبية احتياجات متعددة ومتنوعة، يؤدي ذلك إلى صعوبة في تحديد الأولويات التي يجب أن تتصدر الأجندة، خاصة عندما تتعارض مطالب مختلف

الجماعات وغالبًا ما تواجه المجالس صعوبات في التنسيق بين مختلف الأقسام والهيئات المحلية و الإقليمية؛ نقص التكامل يمكن أن يؤدي إلى فشل في تحقيق الأهداف المحددة وتعقيدات في تنفيذ المشاريع.

في بعض الحالات، تفتقر المجالس البلدية إلى البيانات والمعلومات الكافية لاتخاذ قرارات مستنيرة. هذا النقص في البيانات يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في التخطيط وتحديد الأولويات.

لمعالجة هذه العراقيل، يمكن للمجالس الشعبية البلدية العمل على تحسين عمليات جمع البيانات وتحليلها، التعاون والتنسيق بين الإدارات المختلفة، تطوير خطط استراتيجية تتسم بالمرونة لتتكيف مع التغييرات السريعة، المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار لضمان تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان.(محفوظ كريم، 2012، ص 155)

5.الشفافية والمحاسبة: هما ركنان أساسيان في إدارة الشؤون العامة، خاصةً عندما يتعلق الأمر بتوزيع واستخدام الأموال العامة؛ تواجه المجالس الشعبية البلدية تحديات في هذا المجال تؤثر سلبًا على الثقة العامة وتحد من فعالية التمويل المتاح، فنقص الشفافية تعني عدم توفر معلومات كافية حول كيفية إنفاق الأموال العامة واتخاذ القرارات يمكن أن يؤدي إلى شكوك بين المواطنين حول النزاهة والكفاءة في إدارة الموارد. هذا النقص في الشفافية يقلل من ثقة العامة في المجلس البلدي ويعرقل الدعم المجتمعي للمبادرات المحلية وفي جهة أخرى، المحاسبة الضعيفة للمجلس البلدي وغير فعالة أو تفتقر إلى الدقة، تؤدي إلى الصعوبة في تتبع الإنفاق وضمان استخدام الأموال بشكل يتوافق مع الأهداف الموضوعة. هذا يمكن أن يؤدي إلى إساءة استخدام الأموال أو الفساد، مما يزيد من الشكوك العامة ويقلل من الدعم لمشاريع المجلس، أيضا عندما لا يكون هناك نظام فعال للمساءلة، يصعب محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات أو أخطاء. هذا النقص في المساءلة يمكن أن يشجع على الإهمال أو السلوكيات غير الأخلاقية ويقوض الجهود المبذولة لتحسين الخدمات العامة.

التحديات في الشفافية والمحاسبة تؤثر أيضًا على قدرة المجلس على تأمين تمويل إضافي، سواء من المستويات الحكومية الأعلى أو من الجهات المانحة. الجهات المانحة والمستثمرين غالبًا ما يبحثون عن دليل على الإدارة الجيدة قبل تقديم الدعم المالي.

وللحد من هذه العقبات، من الضروري أن تعمل المجالس البلدية على خلق النظم المحاسبية وتحسين الشفافية من خلال نشر التقارير المالية بشكل دوري وتفصيلي وفتح قنوات للتواصل المباشر مع المواطنين لتوضيح كيفية استخدام الأموال العامة. كما يجب على المجالس تطوير آليات فعالة للمساءلة تضمن متابعة أداء المسؤولين وزيادة الثقة العامة.(الصديق عبد الرحمان، 2010،ص 138)

من خلال ما سبق ، يمكن للمجالس الشعبية البلدية استكشاف مصادر تمويل بديلة ومبتكرة، تحسين كفاءة الإدارة المالية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار لضمان تخصيص الموارد بشكل يلبي الاحتياجات القاعدية والمحلية بشكل مستدام.

2/ التحليل السوسيولوجي لمغادرة تمويل المجلس الشعبي البلدي في توجيه الموارد والمشاريع والصناعات المحلية:

يمكن للمجالس الشعبية البلدية استخدام مصادر التمويل التالية لتوجيه الموارد، دعم المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية، ودعم الصناعات المحلية كما يلي:

- استخدام عائدات الضرائب على الدخل لتمويل برامج اجتماعية مثل الرعاية الصحية العامة، التعليم والرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمحتاجة.
- الاعتماد على التبرعات الخيرية والتبرعات الخاصة من المجتمع المحلي لتمويل مشاريع اجتماعية مثل: بناء مساجد، أوقاف للأيتام ودعم الأسر المعوزة. (ألسبتي، 2018، صفحة 107)
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالشؤون الاجتماعية للحصول على تمويل لمشاريع مشتركة تعود بالفائدة على المجتمع المحلي.
- تخصيص جزء من ميزانيتها لتأمين احتياجات الطوارئ الاجتماعية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية، وتوجيه الموارد لتقديم المساعدة للمنكوبين والمتضررين. (عبد المطلب، 2001، صفحة 160)

بالاستفادة من هذه المصادر، يمكن للمجالس الشعبية البلدية توجيه الموارد بشكل فعال نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية ودعم المشاريع والصناعات المحلية التي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي بشكل عام.

رابعا: دور المجلس الشعبي البلدي في الحفاظ على الهوية والمحافظة على التراث الثقافي المحلي. (التنمية الثقافية)

توطئة: إن الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الثقافي المحلي يعد أمرًا ذا أهمية بالغة، فهو يمثل الروح الحية للمجتمعات والمجتمعات الصغيرة، ويعكس تاريخها وتراثها وقيمها الثقافية.

وفي عالم متزايد التشابه والعولمة، يصبح الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الثقافي المحلي أمرًا ضروريًا للحفاظ على تنوع الثقافات والتراث في العالم؛ فهي تعكس الطابع الفريد والخاص لكل مجتمع، وتمثل موروثًا يجب الحفاظ عليه ونقله للأجيال القادمة.

تحافظ الهوية المحلية على الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، الانتماء والانسجام الاجتماعي، حيث يشعر الأفراد بالفخر والانتماء إلى تاريخ وثقافة وتراث يميزهم عن الآخرين، ويعمل الحفاظ على التراث الثقافي المحلي في دعم السياحة الثقافية وانتعاش الاقتصاد المحلي.

من الضروري أن يكون لدى المجتمعات القدرة على الحفاظ على تراثها الثقافي من خلال التوعية والتثقيف واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليه، إن المحافظة على التراث الثقافي المحلي ليست مجرد مسؤولية للأفراد والمجتمعات، بل هي أيضًا واجب وطني وعالمي للمحافظة على التنوع الثقافي والتراثي في العالم، ففي قلب كل مجتمع، تنمو وتزدهر الهوية المحلية والتراث الثقافي المحلي كعناصر لا يمكن الاستغناء عنها، وفي الجزائر تتجلى هذه الهوية والتراث من خلال تنوع ثقافي غني وتاريخ طويل يمتد لآلاف السنين. يأتي دور المجلس الشعبي البلدي كمحافظ ومساهم في الحفاظ على هذه الثروة الثقافية والتاريخية، ويعتبر المجلس الشعبي البلدي ركيزة أساسية في تنظيم الحياة المجتمعية على المستوى المحلي، ومن خلال دوره في إدارة الشؤون المحلية وتوجيه السياسات العامة، يمكن له أن يؤدي دورًا مهمًا في الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الثقافي المحلي.(بوعلام سليم،2012، ص 100)

تتمثل أهمية دور المجلس الشعبي البلدي في الجزائر في الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الثقافي المحلي في زيادة الانتماء للمجتمع وبالتالي زيادة الوحدة الوطنية، فهو يعمل على توثيقه والمحافظة على تاريخ للمنطقة، وتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية التي تساهم في التعريف بالهوية المحلية وزيادة التواصل الاجتماعي.

1/ إشكالية دور المجلس الشعبي البلدي في الحفاظ على الهوية الثقافية والمحافظة على التراث الثقافي المحلي:

1.قلة الموارد المالية والبشرية: غالبًا ما يعاني المجلس الشعبي البلدي من نقص في الموارد المالية والبشرية التي تعينه على تنفيذ برامج الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الثقافي المحلي بشكل فعّال، فهي تعتبر عائقًا رئيسيًا أمام المجلس الشعبي البلدي في تنفيذ هذه البرامج بشكل فعّال. هذا النقص في الموارد يمكن أن يؤثر سلبًا على قدرة المجلس على تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي والمحافظة على الهوية المحلية، أيضا تأثير قلة الموارد المالية والبشرية، حيث يجد المجلس الشعبي البلدي صعوبة في تنفيذها نظرًا لعدم توفر الموارد المالية الكافية لتمويلها، وهذا يؤدي إلى تقييد نطاق الأنشطة الممكن تنفيذها، ويرجع أيضا إلى أن هناك نقص في الكفاءات والمهارات المتاحة في المجلس الشعبي البلدي، مما يجعل من الصعب تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحفاظ على التراث الثقافي والهوية المحلية بشكل فعّال، فالتأثير الذي يمكن أن يحققه المجلس في الحفاظ على التراث الثقافي يكون محدودًا بسبب قلة الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة أو تأخير تنفيذ المشاريع.(الزاوي امينة،2014، ص 155)

2.ضعف التوجيهات السياسية: تواجه الجهات المحلية تحديات في تلقي توجيهات سياسية صارمة أو معقدة مما يعيق القدرة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي، يمكن أن يكون عائقًا حقيقيًا أمام المجلس الشعبي البلدي في تنفيذ برامج الحفاظ على التراث الثقافي والهوية المحلية، في معظم الأحيان يواجه المجلس صعوبة في تحديد أولوياته ووضع خطط عمل فعالة إذا كانت التوجيهات السياسية غير واضحة أو غير متجانسة، أيضا في ظل التوجيهات السياسية المعقدة فهي عقبة أمام تنفيذ السياسات والبرامج بشكل فعال، حيث يمكن أن تتسبب في تأخيرات وتعقيدات في الإجراءات، ايضا عادة في حالة وجود عدم استقرار سياسي والصراعات الحزبية، يتغير التوجيه السياسي بشكل متكرر، مما يعيق الجهود المستمرة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، فهناك توجهات سياسية متضاربة أو تنافر سياسي يؤثر على قدرة المجلس على اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج بشكل فعّال.

3.نقص الوعي والتفاعل الاجتماعي: هناك نقص في الوعي بأهمية الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الثقافي المحلي بين السكان المحليين، مما يجعل من الصعب الحصول على الدعم اللازم والتفاعل الاجتماعي لتحقيق أهداف الحفاظ على التراث، يمكن أن يكون عائقًا كبيرًا أمام جهود المجلس الشعبي البلدي في الحفاظ عليها، فعندما يكون هناك نقص في الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، يكون من الصعب الحصول على الدعم اللازم من المجتمع المحلي، وبالتالي يكون من الصعب تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحفاظ على التراث، ومن الصعب أيضا الحصول على التفاعل الاجتماعي الضروري لتحقيق أهداف الحفاظ على التراث عندما يكون هناك نقص في الوعي بهذه القضية، فيكون السكان المحليون غير مستعدين أو غير مهتمين بالمشاركة في الجهود المحلية للحفاظ على التراث، و بذلك يؤدي نقص الوعي إلى ضعف التفاعل الثقافي بين أفراد المجتمع المحلي مما يمكن أن يؤثر سلبًا على الروابط الاجتماعية والترابط الثقافي الذي يمكن أن يدعم جهود الحفاظ على التراث.(الزاوي أمينة، 2014، ص 155)

4.التهديدات البيئية والاقتصادية: يتعرض التراث الثقافي المحلي للتهديد من التغيرات البيئية والاقتصادية مثل التلوث والتطور العمراني مما يستدعي اتخاذ إجراءات لحمايته والحفاظ عليه، يمكن أن تشكل تحديًا كبيرًا للحفاظ على التراث الثقافي المحلي، فمن بين هذه التهديدات التلوث البيئي بحيث يتعرض التراث الثقافي المحلي للتلوث البيئي الناتج عن الصناعات الملوثة أو سوء إدارة النفايات، مما يؤثر على سلامته وجماليته، يتمثل التهديد في التطور العمراني السريع وتوسع المدن، حيث يؤدي ذلك إلى تدمير المواقع التاريخية والمعالم الثقافية، و تؤدي التقلبات الاقتصادية إلى تقليل التمويل المتاح للمشاريع الثقافية، مما يعرض التراث الثقافي للخطر؛ فيحتاج المجلس الشعبي البلدي إلى وضع سياسات وبرامج تهدف إلى حماية التراث الثقافي والتصدي للتهديدات البيئية والاقتصادية. يمكن ذلك من خلال تنظيم حملات للتوعية بأهمية الحفاظ على الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات للتنمية المستدامة تأخذ في الاعتبار الحفاظ على الهوية المحلية والتراث الثقافي.

5.التحديات الثقافية والتغيرات الاجتماعية: يمكن أن تواجه المجتمعات التحديات الثقافية والتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على القيم والممارسات التقليدية، مما يجعل من الصعب الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، فتكون عائقًا كبيرًا أمام جهود الحفاظ على التراث الثقافي المحلي من

بين هذه التحديات، تغير القيم والممارسات فتؤدي إلى التغير الاجتماعي والى تغير في القيم والممارسات التقليدية للمجتمعات، مما يمكن أن يؤثر على التخلي أو عدم استمرارية التراث الثقافي، ومع تقدم التكنولوجيا وانتشار وسائل الإعلام، يمكن أن يتعرض التراث الثقافي المحلي للتأثيرات الخارجية التي تؤدي إلى فقدان جزء من هويته الثقافية. فضعف الوعي الثقافي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي المحلي بين أفراد المجتمع، مما يزيد من صعوبة تحقيق الدعم اللازم للجهود الرامية إلى الحفاظ عليه. فيمكن للمجلس الشعبي البلدي العمل على التوعية بأهمية الثقافة المحلية والتراث، وتنظيم فعاليات وأنشطة تعمل على تقوية الانتماء المجتمعي ونشر الوعي الثقافي بين السكان المحليين. كما يمكن تطوير برامج التربية الثقافية وتشجيع المشاركة المجتمعية في أنشطة الحفاظ على التراث.(عماري فاطمة الزهراء،2011، ص 172)

لتجاوز هذه العراقيل، يجب على المجلس الشعبي البلدي تطوير استراتيجيات فعّالة للحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الثقافي المحلي، والتعاون مع المجتمع المحلي والجهات ذات الصلة لتوفير الموارد الضرورية زيادة الوعي والتفاعل الاجتماعي.

2/ التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في الحفاظ على الهوية والمحافظة على التراث الثقافي المحلي:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي همزة الوصل بين المجتمع المحلي والسلطات المحلية، يقدم منصة هامة للمشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات المحلية، يؤدي المجلس دورًا جوهريا في تشجيع عمليات التنمية المحلية والحفاظ على التراث الثقافي المحلي في عدة طرق من بينها:

- دعوة المجلس ممثلين من مختلف شرائح المجتمع المحلي، بما في ذلك الفنانين والشخصيات الثقافية. وجود هؤلاء الممثلين يضمن تمثيل التراث الثقافي المحلي في عملية اتخاذ القرارات. يمكنهم التعبير عن احتياجات ومطالب المجتمع ذات الصلة بالحفاظ على التراث الثقافي وتطويره.
- يقوم المجلس الشعبي البلدي بإنشاء لجان أو فرق عمل خاصة بالتراث الثقافي المحلي ويتم تكليف هذه اللجان بدراسة وتحليل التحديات التي تواجه حفظ التراث الثقافي، واقتراح الإجراءات والسياسات المناسبة للحفاظ عليه. يتم توجيه اهتمام المجلس الشعبي البلدي بالتراث

الثقافي المحلي، وتوجيه الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات، من خلال العمل المشترك بين أعضاء المجلس واللجان المختصة، يتم تسهيل التواصل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، مثل المؤسسات الثقافية، الجمعيات المحلية والفنانين المحليين.

- يمكن للمجلس الشعبي البلدي اتخاذ قرارات تشجع عمليات التنمية للحفاظ على التراث الثقافي المحلي. بأن تشمل هذه القرارات تخصيص الميزانية المحلية لبرامج الحفاظ على التراث، وتطوير وتنظيم المهرجانات والفعاليات الثقافية المحلية، زيادة الوعي في المجتمع بأهمية التراث الثقافي ودوره في بناء الهوية المحلية. (حسين و رشوان، 2009، صفحة 98)

بهذه الطرق، يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يساهم في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي تفعيل عمليات التنمية المحلية. من خلال توفير المساواة والعدالة في جميع القطاعات والمجالات.

- يتبنى استراتيجيات وسياسات فعالة للحفاظ على التراث الثقافي المحلي، مثل تأسيس متاحف محلية لعرض القطع الأثرية والتراث الثقافي، ترميم وصيانة المباني والمواقع التاريخية، وضع قوانين ولوائح لحماية التراث الثقافي من التدهور والتخريب. بتنفيذ هذه الاستراتيجيات، يساهم المجلس في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع ويعزز الفخر والاعتزاز بالتراث.
- يشجع على تنمية السياحة الثقافية في المنطقة من خلال تسويق التراث الثقافي المحلي وتنظيم الجولات السياحية والفعاليات الثقافية. ترفع السياحة الثقافية الاقتصاد المحلي وتكثيف التواصل الثقافي بين المجتمعات المحلية والزوار، فيتم انتعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل المحلية.
- يتدخل المجلس البلدي في توعية الجماهير بأهمية التراث الثقافي المحلي ودوره في بناء الهوية المحلية. يمكنهم تنظيم حملات توعية ومبادرات التعليم في المدارس والمراكز الثقافية، إقامة محاضرات وندوات حول التراث الثقافي المحلي. من خلال التوعية الجماهيرية، يتم تحفيز الاهتمام والمشاركة المجتمعية في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي زيادة قيمة وموروثه.
- يبحث عن شراكات مع المؤسسات الثقافية والمنظمات غير الحكومية، الجهات الأكاديمية، السفارات والجمعيات الدولية، لتبادل الخبرات والموارد في مجال الحفاظ على التراث الثقافي

المحلي يمكن لهذه الشراكات أن تساعد في تطوير برامج ومشاريع تهدف إلى الحفاظ على التراث وحمايته بطرق مبتكرة وفعالة. (محمد جابر، 2000، صفحة 135)

- يمكن أن يعزز التنمية المستدامة في سياق الحفاظ على التراث الثقافي المحلي فيمكنه أن يعمل مع المجتمع المحلي والجمعيات غير الحكومية والشركات الخاصة لتطوير مشاريع تنموية تعتمد على التراث الثقافي، مثل السياحة المستدامة، الصناعات التقليدية والحرف اليدوية. هذا يعزز النمو الاقتصادي المحلي ويحافظ على التراث الثقافي بشكل طويل الأمد.
- يدعم برامج التعليم والبحث التي تركز على التراث الثقافي المحلي من خلال توفير المنح الدراسية والدعم المالي للطلبة والباحثين الذين يدرسون ويبحثون في هذا المجال. تشجيع المعرفة والفهم حول التراث الثقافي، يساهم المجلس في تأثير إيجابي على حمايته.
- يشجع على الحوار والمشاركة المجتمعية في قضايا الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، من خلال تنظيم اجتماعات عامة ومنتديات لمناقشة أفكار ومشاريع الحفاظ على التراث الثقافي، ويمكنه استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لاستطلاع آراء السكان المحليين والحصول على مشاركتهم في صنع القرارات.
- يدعم المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي المحلي. على سبيل المثال يمكنه توفير الدعم المادي واللوجستي لنشاطات المجتمع المدني المتعلقة بالثقافة والتراث، مثل المهرجانات، المعارض، الورشات والأنشطة الفنية. (أحمد، 2011، صفحة 215)
- يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يعمل على إعداد خطط شاملة للحفاظ على التراث الثقافي المحلي، بالاستناد إلى دراسات وتقييمات متعمقة للمواقع والتراث والتحديات الحالية والمستقبلية. ثم يمكنه تنفيذ هذه الخطط من خلال تحديد الأولويات وتوجيه الموارد وتعيين المسؤوليات للجهات ذات الصلة.
- يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يعقد اجتماعات مع الجهات ذات العلاقة والمهتمين لضمان تنفيذ هذه الخطط بشكل فعال ومستدام.
- يساهم في تطوير القوانين والسياسات المرتبطة بالحفاظ على التراث الثقافي المحلي بالعمل مع الجهات المعنية، يمكنه تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه حماية التراث الثقافي، وتطوير قوانين وسياسات تدعم هذه الجهود وتوفر الأطر القانونية اللازمة للحفاظ على التراث.

- مراقبة وتقييم جهود الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، من خلال تحليل البيانات وتقديم التقارير الدورية حول حالة التراث الثقافي وتقييم فعالية البرامج والمشاريع التنموية. (غزالي، 2006، صفحة 126)
- يدعم الأبحاث العلمية والاستكشافات في مجال التراث الثقافي المحلي. كأن يسعى إلى التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والباحثين للتوصل إلى دراسات وأبحاث تساهم في فهم وحماية التراث الثقافي وإعطاءه القيمة اللازمة.
- العمل على حماية وصيانة المواقع والممتلكات التراثية الفريدة في المنطقة، كما يمكنه دعم الجهود للحفاظ على التراث غير المادي، مثل العادات والتقاليد والمهارات الأدبية، الشعر، الموسيقى والمسرح ... إلخ
- يمكن أن يدعم جهود التوثيق والبحث فيما يتعلق بالتراث الثقافي كتمويل دراسات وأبحاث عن المواقع التاريخية والتراثية، وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المعلومات والمواد التوثيقية المتعلقة بالتراث.
- أن يسعى للتعاون المشترك مع البلديات والهيئات المحلية في الدول الأخرى من أجل حماية التراث الثقافي المشترك، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والاستفادة من النماذج الناجحة والتحديات التي تواجهها الدول الأخرى في شأن الحفاظ على التراث الثقافي.
- يدعم التطور الاقتصادي المستدام في المجتمع المحلي من خلال تشجيع السياحة الثقافية وترويج المنتجات والحرف التقليدية المحلية، وزيادة الاستثمارات في المشروعات الواجهة الحضرية للمدينة والمباني التراثية والمعالم الثقافية البارزة. (بن غضبان، 2015، صفحة 65)
- المساهمة في توفير فرص التعليم والتدريب المتعلقة بالتراث الثقافي، ودعم البرامج التعليمية والتدريب لتعليم الأجيال القادمة عن أهمية الحفاظ على التراث الثقافي وتطوير المهارات والمعرفة اللازمة للمحافظة عليه.
- يمكن للمجلس الشعبي البلدي تشجيع ودعم السياحة المستدامة التي تركز على التراث الثقافي للمدينة، تنظيم جولات سياحية وفعاليات ثقافية للزوار للتعرف على التراث الثقافي المحلي والوعي بأهمية السياحة المحلية (الخلاية، 2009، صفحة 177)

خامسا: تأثير العمليات السياسية والاقتصادية المحلية على فرص العمل ومستوى المعيشة .

توطئة: يعتبر المجلس الشعبي البلدي منظمة محلية مهمة في الجزائر، حيث يمثل صوت المجتمع المحلي ويعمل على تلبية احتياجاته ومطالبه من خلال اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات المحلية، يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

توجيه السياسات المحلية يمكن أن يساعد في خلق بيئة استثمارية ملائمة وتشجيع الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار في المنطقة، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة وتنمية الاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس الشعبي البلدي توجيه الموارد المالية المحلية نحو المشاريع التنموية الهامة مثل تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات العامة وتنمية القطاعات الاقتصادية المحلية، مما يؤدي في رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة .وعليه يعتبر المجلس الشعبي البلدي عاملًا رئيسيًا في توجيه العمليات السياسية والاقتصادية المحلية في الجزائر، ومن خلال دوره الفعّال يمكن له أن يساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين في المنطقة.

1/ إشكالية تأثير العمليات السياسية والاقتصادية في خلق فرص العمل ومستوى المعيشة:

1.التقلبات السياسية: تتمثل في عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يؤثر سلبًا على الاستثمارات وإنشاء الشركات الجديدة، مما يقلل من فرص العمل ويعيق نمو الاقتصاد المحلي، بحيث يشعر المستثمرون بعدم اليقين بشأن المستقبل، مما يثبط رغبتهم في الاستثمار وإنشاء الشركات الجديدة، كما يمكن أن تؤدي التغييرات المتكررة في السياسات الاقتصادية إلى تقلبات في الأسواق وعدم اليقين بشأن القوانين والتشريعات، مما يجعل من الصعب على الشركات والمستثمرين التخطيط للمستقبل وتحديد استراتيجياتهم. يمكن أن تؤدي الاضطرابات السياسية إلى تعطيل مشاريع البنية التحتية الهامة مثل الطرق والموانئ والمطارات، مما يعيق التنمية الاقتصادية ويقلل من فرص العمل المتاحة، وهذا يحدث كثيرا على مستوى التنمية المحلية أو الوطنية، تؤدي التقلبات السياسية إلى تدهور الأمن في البلد، مما يثير المخاوف بشأن سلامة المواطنين والممتلكات، وبالتالي يؤثر على قرارات الاستثمار وتحديد مواقع الشركات.(العبد الله سمير،2013، ص 106)

التقلبات السياسية تشكل عرقلة كبيرة لخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وتتطلب جهوداً مستمرة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق بيئة ملائمة للأعمال.

2.التدهور الاقتصادي: تقلبات الاقتصاد العالمي والاضطرابات المحلية يمكن أن تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، مما يؤثر سلبًا على مستوى المعيشة للسكان.

عندما يتدهور الاقتصاد، ينخفض معدل النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل وتأخير المشاريع الاستثمارية، فيؤثر على مستوى المعيشة فتزيد من معدلات البطالة، حيث تقل الشركات عن توظيف المزيد من العمالة وقد تقوم بالتسريح الجماعي لتوفير التكاليف، مما يزيد من ضغط البطالة ويقلل من دخل الأفراد ، كما يؤدي التدهور الاقتصادي إلى زيادة مستويات الفقر وتفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي تدهور الظروف المعيشية للأفراد وتفاقم المشكلات الاجتماعية. قد تقوم الحكومات بتقليل الإنفاق الحكومي في ظل التدهور الاقتصادي، مما يؤثر على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وعليه يقلل من فرص العمل في هذه القطاعات، أيضا ممكن أن تتراجع الاستثمارات الأجنبية في ظل التدهور الاقتصادي والاضطرابات المحلية، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي ويقلل من فرص العمل المتاحة، من بين عوامل التدهور الاقتصادي تعاني الكثير من المناطق ذات الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة من نقص الاستثمارات، مما يحد من إمكانية خلق فرص عمل جديدة وتحسين المعيشة.

يعاني المستثمرون من قلة الثقة بالسوق في المناطق التي تتميز بظروف صعبة، مما يجعلهم يترددون في توجيه استثماراتهم إليها، فقد يتعرض المستثمرون في المناطق الصعبة لمخاطر عالية، سواء بسبب الاضطرابات السياسية أو الفقر أو الجريمة، مما يجعلهم يتجنبون الاستثمار في تلك المناطق.

نلاحظ أيضا معاناة الكثير من المناطق من قلة البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الطرق والمياه والكهرباء، مما يقلل من جاذبية تلك المناطق للمستثمرين.(الأمير حسن، 2012، ص 187)

من بين الصعوبات ايضا، تفرض القيود القانونية والتشريعات الصارمة قيودًا على الاستثمار في بعض المناطق، مما يحد من إمكانية توجيه الاستثمارات إليها.

ومن بين العوامل السلبية المنتشرة في معظم البلديات توزيع الثروة بشكل غير عادل فيؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية والتهميش، مما يؤثر على فرص العمل ومستوى المعيشة، عندما يكون هناك توزيع غير عادل للثروة، يزداد الفقر ويتفاقم، حيث يكون للأفراد الأثرياء والطبقات الثرية والمحتكرة الوصول إلى الفرص الاقتصادية والموارد، بينما يتجاهل الأفراد الأقل حظًا (مناطق الظل). ويؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمار في التعليم والصحة العامة، مما يقلل من فرص الحصول على تعليم جيد وخدمات صحية جيدة للأفراد من الطبقات الفقيرة، ويزيد تضخم الأسعار، حيث يميل رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال إلى التوجه نحو الاستثمار في العقارات والسلع الفاخرة، مما يرفع من أسعارها ويجعلها غير متاحة للطبقات الفقيرة.

3.الفساد وسوء الإدارة: يعاني بعض البلدان من مشاكل في الفساد وسوء الإدارة، مما يقلل من كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ويؤثر سلبًا على فرص العمل وجودة الحياة.

يؤدي الفساد إلى توزيع غير عادل للموارد والثروات، حيث يتم تحويل الموارد والأموال إلى الأفراد المقربين والمتورطين في الفساد على حساب العموم، مما يؤثر سلبًا على فرص العمل وجودة الحياة للمواطنين العاديين، ويثير الفساد وسوء الإدارة عدم الثقة بالبيئة الاستثمارية، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبالتالي تضييع فرص العمل وتقليل النمو الاقتصادي.

يؤدي الفساد الإداري إلى زيادة الفقر وتفاقمه، حيث يكون للأفراد المقربين من السلطة فرص الحصول على الوظائف والخدمات بشكل غير عادل و انتشار ظاهرة المحسوبية، الرشوة وسوء استغلال المناصب، مما يزيد من الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

تتطلب معالجة هذه الظواهر جهودًا متكاملة تشمل السياسات الاقتصادية الفعّالة وتشجيع الاستثمارات، مكافحة الفساد، تحسين البنية التحتية، والتركيز على التعليم والتكوين المهني، لتحقيق نمو اقتصادي شامل وتحسين جودة الحياة للمواطنين.(القاضي محمود، 2012، ص 215)

2/ التحليل السوسيولوجي لتأثير العمليات السياسية والاقتصادية المحلية على فرص العمل ومستوى المعيشة:

تساهم في تحقيق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية، ويعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي أساسًا لخلق بيئة ملائمة للاستثمار والنمو الاقتصادي.

من خلال العمليات السياسية الديمقراطية المحلية، يمكن للمجتمعات العمل على وضع سياسات وبرامج تشجع الاقتصاد المحلي وتدعيم الصناعات المحلية، و يمكن للمجالس البلدية والهيئات الحكومية المحلية أن تتبنى سياسات لتفعيل الاستثمار وتوفير بيئة أعمال ملائمة وتشجيع تنمية القطاعات الحرفية والزراعية الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعمليات الاقتصادية المحلية أن تشجع على خلق فرص عمل محلية، سواء من خلال توفير فرص عمل في القطاع الخاص أو من خلال القطاع العام وتوفير وظائف حكومية. يمكن للمجالس البلدية والمؤسسات الحكومية المحلية أن تبني برامج تدريب وتأهيل لتطوير مهارات العمال المحليين وتسهيل الحصول على فرص العمل، يمكن أيضًا أن تعمل المجالس البلدية مع الشركات المحلية لتشجيعها على توظيف العمال المحليين وتوفير فرص عمل مستدامة. (جلال سعد، 2005، صفحة 210)

تحسين مستوى المعيشة يتطلب أيضًا تأمين الخدمات الضرورية وتطوير البنية التحتية في المجتمعات المحلية؛ التركيز على العمليات الاقتصادية المحلية وقدرة الحكومات المحلية على تلبية الاحتياجات العامة، كما يمكن أن تساهم الاستثمارات في تطوير البنية التحتية وتحسين الوصول إلى النقل، الطاقة والاتصالات.

وعليه يجب أن تعمل العمليات السياسية والاقتصادية المحلية سويًا لتوفير فرص العمل المستدامة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية، ويتطلب ذلك التركيز على الاستثمارات المحلية، توفير التدريب، التأهيل المهني، تطوير البنية التحتية، تصميم وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي تدعم الفئات الضعيفة وتحتاج إلى دعم الدخل. يجب أن تتضمن هذه البرامج الحماية الاجتماعية المساعدات المالية، الرعاية الصحية، التعليم، التدريب المهني وتأمين السكن وغيرها من الخدمات والدعم اللازم.

ويجب أن تعمل أيضا على تطبيق مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات تخلق الشفافية في القطاع العام والخاص، يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ نظم الحوكمة القوية ومشاركة المجتمع المحلي ورصد الأداء وتقييم السياسات والبرامج. (كافي، 2017، صفحة 94)

نظرًا لأهمية العمليات السياسية والاقتصادية المحلية في تحقيق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، يجب أن تعتمد الحكومات المركزية سياسات تركز على التنمية المحلية وتمد الأولوية لتحسين البيئة الاقتصادية والسياسية في المجتمعات المحلية، من خلال تفعيل التعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، توفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية ورفع القدرات المؤسسية للمجالس المحلية.

إلى جانب ذلك، يجب أن تشجع الحكومات المحلية على بناء شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي لزيادة التعاون وتبادل المعرفة والخبرات في مجالات التنمية المحلية.

فعالية العمليات السياسية والاقتصادية المحلية في تحقيق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة تتطلب المساواة والشمول الاجتماعي؛ يجب أن تكون السياسات والبرامج المحلية متوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان وتضمن حقوق النساء والشباب والأقليات وغيرهم من المجموعات المهمشة.

من خلال العمليات السياسية والاقتصادية المحلية، يمكن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في المجتمعات المحلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفاهية جميع أفراد المجتمع. (زيدان، 2014، صفحة 186)

العمل على انتاج طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، باستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والماء لتوليد الكهرباء، وأن تعمل الحكومات المحلية على تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وتوفير الدعم والتشجيع للمشاريع المتعلقة بتوليد الطاقة المتجددة.

يمكن تحقيق تنمية مستدامة عن طريق العناية بالزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل جيد. تشمل هذه الجوانب استخدام تقنيات الزراعة العضوية، المحافظة على التنوع البيولوجي وتحسين إدارة المياه والتربة، تقديم الدعم والتدريب للمزارعين لتبني الممارسات المستدامة بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعين الحكومات المحلية لجان أو فرق عمل متخصصة لمواجهة تحديات التغير المناخي يجب أن يكون لديهم استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ. (كافي، 2017، صفحة 176)

واستنادا لما سبق، يجب على الحكومات المحلية العمل توعية المجتمع المحلي بأهمية التغير المناخي وتأثيراته المحتملة، تشجيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ تدابير للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتركيز على الاستدامة البيئية. يجب أيضًا أن يكون لديهم سياسات وبرامج للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، مثل تطوير بنية تحتية مقاومة للمناخ وتشجيع استخدام وسائل النقل العامة، زراعة الأشجار والمساحات الخضراء في المدن، اذن نستنتج بأن الحكومات المحلية لها دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية وتحقيق التوازن بين الاقتصاد، البيئة، المجتمع في مجتمعاتها.

سادسا: دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان بيئة محلية مستدامة.

توطئة:

تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية يشكل تحديًا مهمًا في سعينا نحو بيئة محلية مستدامة. يُعتبر المجلس الشعبي البلدي عنصرًا مهما في هذا السياق، حيث يمتلك دورًا جوهريا في تحقيق التوازن والاستدامة. يُعتبر الحفاظ على البيئة وضمان استدامتها أمرًا ذا أهمية قصوى لضمان رفاهية المجتمعات المحلية واستمرارية التنمية؛ حيث يتطلب هذا تحقيق توازن شامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية الهدف الذي يسعى إليه المجلس الشعبي البلدي لتحقيقه، من خلال وضع السياسات والخطط والبرامج التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي، فيساهم المجلس الشعبي البلدي في توجيه التنمية نحو مسار مستدام ومتوازن، بالتركيز على حماية البيئة وتشجيع استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار، يساهم المجلس في بناء بيئة محلية صحية ومستدامة تعود بالفائدة على الأجيال الحالية والمستقبلية.

1/ إشكالية دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان بيئة محلية مستدامة:

التوازن البيئي والاجتماعي في المجتمع المحلي يشير إلى تحقيق توازن مستدام بين حماية البيئة وتحسين جودة الحياة الاجتماعية للسكان في المنطقة. هذا التوازن يتطلب مزجًا مناسبًا بين العوامل

البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يتم تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن استدامة الموارد الطبيعية وتحسين مستوى العيش للسكان.

- بالنسبة للبعد البيئي، فإن التوازن يتمثل في حماية وحفظ البيئة المحلية، بما في ذلك المحافظة على التنوع البيولوجي، الحد من التلوث وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. يتضمن ذلك أيضًا توفير الهواء والمياه النقية، الحفاظ على النظم الإيكولوجية المحلية التي تؤثر على الحياة النباتية والحيوانية وبالتالي صحة المواطنين.
- أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فإن التوازن يعني تحسين جودة الحياة للسكان المحليين، بما في ذلك توفير الخدمات القاعدية مثل التعليم والصحة والإسكان، توفير فرص العمل والدخل المناسب، وتفعيل المشاركة المجتمعية والشمولية. يهدف ذلك إلى خلق بيئة محلية تعزز العدالة الاجتماعية وتساعد على تحقيق التنمية الشاملة لجميع أفراد المجتمع.(الراشدي محمد،2013، ص 162)
- **علاقة الأبعاد البيئية بالأبعاد الاجتماعية:**

الأبعاد البيئية والاجتماعية تتفاعل بشكل وثيق في المجتمع المحلي وهذا التفاعل يعكس العلاقة المتبادلة بين البيئة والمجتمع و تتمثل في:

1. **تأثير البيئة على الحياة الاجتماعية:** الظروف البيئية مثل الطقس والمناخ والطبيعة والبيئة الحضرية تؤثر على نمط الحياة والسلوكيات الاجتماعية للسكان على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر التلوث البيئي على صحة السكان ونوعية حياتهم، وبالتالي يؤثر على التفاعلات الاجتماعية بينهم.
2. **تأثير العوامل الاجتماعية على البيئة:** مثل الديمغرافيا والتنمية الاقتصادية ونمط الاستهلاك يمكن أن تؤثر على البيئة على سبيل المثال، زيادة الطلب على الموارد الطبيعية بسبب زيادة السكان وتطور الاقتصاد يمكن أن تؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.
3. **التداخل بين السياسات البيئية والاجتماعية:** السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية البيئة وتحسين الحياة الاجتماعية تتفاعل مع بعضها البعض على سبيل المثال، تحسين الوصول إلى المياه النظيفة والهواء الصحي يمكن أن يؤثر إيجاباً على صحة السكان وجودتهم للحياة وبالتالي يساهم في الحفاظ على البيئة.(السعدي عمر،2012، ص 130)

هناك عدة عوامل بيئية واجتماعية يمكن أن تعتبر عراقيل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة منها :

1. **التلوث البيئي:** التلوث الهوائي والمائي والتربة يمثل تحديًا بيئيًا كبيرًا يؤثر على صحة السكان وجودة البيئة، بسبب نقص الوصول إلى المياه النظيفة والهواء النقي عائقًا للتنمية المحلية المستدامة.
2. **نقص الموارد الطبيعية:** استنزاف الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغابات يمكن أن يقلل من القدرة على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المحلي، حيث يعتمد الكثير من السكان في المناطق الريفية على هذه الموارد لسبل العيش.
3. **نقص الخدمات** : نقص الخدمات الأساسية مثل جودة مرافق التعليم والصحة والبنية التحتية يمكن أن يعيق التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي ويمنع تحقيق التنمية المستدامة.
4. **الفقر وعدم المساواة:** تعتبر من العوائق الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤثر الفقر للوصول إلى الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية.
5. **تغير المناخ:** يمكن أن يزيد من التحديات البيئية والاجتماعية، مثل زيادة تكرار الكوارث الطبيعية وتدهور الظروف المناخية، مما يزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية ويزيد من التوترات الاجتماعية.(السيد عبد الرحمن،2011، ص 148)

2/ التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان بيئة محلية مستدامة:

يتولى المجلس الشعبي البلدي مسؤولية التخطيط والتنظيم والتنسيق لإدارة الشؤون المحلية والتنمية الشاملة في البلدية.

من بين الطرق التي يستطيع المجلس الشعبي البلدي من خلالها المساهمة في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية:

- يقوم المجلس الشعبي البلدي بتطوير استراتيجيات وسياسات للتخطيط العمراني المستدام، التي تأخذ في الاعتبار التوازن بين المتطلبات البيئية والاجتماعية ويتم تطوير المباني الخضراء وتعديل المخططات العامة للمدينة واستدامة النقل، الطاقة وإدارة النفايات.
- يسعى المجلس الشعبي البلدي للحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية من خلال إدارة المياه والغابات، يتعاون المجلس مع الجهات ذات العلاقة والمجتمع المحلي لتنفيذ مشاريع استدامة المياه، زراعة الأشجار والنباتات المحلية وتنمية الزراعة العضوية والمستدامة. (جلال سعد، 2005، صفحة 105)
- يعمل المجلس الشعبي البلدي على حماية وترقية التنوع البيولوجي في المنطقة المحلية؛ يمكنه إقامة محميات طبيعية وتوفير الدعم للمشاريع المحلية للمحافظة على المناطق الطبيعية الحساسة والتراث البيئي.
- يشجع المجلس الشعبي البلدي التواصل والمشاركة المجتمعية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة. يمكنه تنظيم فعاليات توعوية وورشات ميدانية وتشاور مجتمعي للتعريف بقضايا البيئة وإيجاد حلول مشتركة. (الجوهري ع.، 2001، صفحة 143)

وبصورة عامة، يعد المجلس الشعبي البلدي جهة مسؤولة عن الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية. من خلال تبني استراتيجيات التنمية المستدامة وتنفيذ مشاريع ملموسة، يمكن للمجلس أن يحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع المحلي، ويضمن وجود بيئة مستدامة وصحية للأجيال الحالية والمستقبلية.

وعليه من أجل تحقيق توازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان بيئة محلية مستدامة. يجب أن يعمل المجلس الشعبي البلدي على تطوير استراتيجيات وسياسات بيئية تأخذ في الاعتبار احتياجات البيئة وتطلعات السكان. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

1 –يجب أن يعمل المجلس الشعبي البلدي على حماية الموارد الطبيعية المحلية مثل المياه والتربة والغابات، من خلال وضع سياسات للمحافظة على هذه الموارد وتوفير الدعم لمشاريع الحفاظ عليها.

2-يمكن للمجلس الشعبي البلدي تنفيذ مشاريع بيئية تهدف إلى تحسين جودة البيئة المحلية، مثل بناء محطات معالجة المياه وتوفير وسائل النقل النظيفة. يجب أن تكون هذه المشاريع متوافقة مع احتياجات وتطلعات السكان المحليين. (زوين، 2020، صفحة 168)

3-يجب على المجلس الشعبي البلدي تكوين برامج للتوعية السكان المحليين حول القضايا البيئية وأهمية الحفاظ على البيئة المحلية، من خلال تنظيم ورشات عملية وحملات توعية وتوزيع مواد تثقيفية لزيادة الوعي والمشاركة في مبادرات الحفاظ على البيئة، بشرط تكون دورية حتى يكون لها تأثير و تحقق الأهداف المسطرة.

4-يمكن للمجلس الشعبي البلدي التعاون مع الهيئات والجمعيات البيئية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية. و تطوير شراكات لتوفير التمويل، الخبرة والموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع بيئية.

5-يجب أن يقوم المجلس الشعبي البلدي بتقييم دورات الحياة البيئية للمشاريع والسياسات البلدية لتحديد تأثيرها البيئي والمساهمة في الاستدامة، استخدام نتائج التقييم لتحسين جودة القرارات البيئية وخلق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية.

من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية، يمكن للمجلس الشعبي البلدي يكون عاملا فعالًا في تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب ذلك تعاون وتواصل قوي مع السكان المحليين والجهات الفاعلة المختلفة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسات والمشاريع البيئية.

على المجالس البلدية أن تعمل على تطوير استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار تحديات البيئة والمجتمع المحلي، و تحقيق ذلك من خلال إنشاء لجان بيئية محلية وتحفيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات البيئية. (عبد اللاوي، 2018، صفحة 154)

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجالس الشعبية البلدية أن تعمل على تطوير القدرات وتأهيل الموظفين والفنيين المعنيين بالقضايا البيئية، ويجب أن يتلقى هؤلاء الموظفون التدريب اللازم والمعرفة المتخصصة لأداء مهامهم بفعالية وفقًا للمعايير البيئية.

وعليه يتطلب تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية تعاون شامل ومنهجية قائمة على الشراكة والتواصل بين المجالس البلدية والسكان المحليين والجهات الفاعلة الأخرى. يجب أن يكون هناك رؤية واضحة للتنمية المستدامة تركز على حماية البيئة وتحسين جودة حياة السكان.

لا يمكن تحقيق التوازن بين البعدين دون تفعيل المشاركة المجتمعية، حيث يجب الاستماع إلى أصوات السكان المحليين وتضمينهم في صنع القرارات وتخطيط المشاريع البيئية. يجب أيضًا تحفيز الابتكار وزيادة التوعية بأهمية الاستدامة البيئية وضرورة حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

من المهم أيضًا تطوير آليات لمراقبة وتقييم التأثير البيئي للسياسات والمشاريع المحلية. يجب إجراء تقييمات الأثر البيئي المستقلة قبل الموافقة على أي مشروع أو سياسة والتأكد من التوافق مع المعايير البيئية المعترف بها دوليًا.

بإشراك السكان المحليين والمجتمع وجهات الفاعلة الأخرى في العمل البيئي المحلي، يمكن تفعيل استدامة البيئة وتحقيق التوازن المطلوب. يمكن للمجالس البلدية العمل مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة لتوفير الموارد المالية والتقنية والخبرة اللازمة.

ويجب أن تكون السياسات الرسمية للمجالس البلدية في تعاطيها مع القضايا البيئية متسقة ومتكاملة. يتعين أن تكون هناك سياسات متعددة القطاعات تشمل المجالات المختلفة مثل النقل والطاقة وإدارة المخلفات وحماية الموارد المائية والتنوع البيولوجي. (بن طيبة وخروبي، 2016،ص 254)

في الأخير، يعتبر دور المجالس البلدية في تحقيق استدامة البيئة المحلية وضمان التنمية المستدامة. من خلال الوعي والشراكات والتقييم البيئي وتفعيل المشاركة المجتمعية أمرا واضحا، ويمكن تحقيق توازن مستدام بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية تحصيلا حاصلا لها.

نستنتج من خلال ما سبق:

ان القراءة السوسيولوجية تشكل عنصرا مهما في فهم وتحليل أبعاد ومؤشرات البحث على توظيف النظريات والمفاهيم الأساسية في المجال، مما يمكن الباحث من تحليل الفرضيات بشكل أعمق وأكثر دقة. تساعد الباحث في توجيه البحث نحو المواضيع والمسائل ذات الأهمية الاجتماعية، وتحديد الاتجاهات والمؤشرات التي يجب دراستها بناءً على التطورات والتحولات في المجتمع المحل، ايضا

توفر المفاهيم الأساسية والجزئية لتطوير المنهجيات والأساليب البحثية، مما يمكن الباحث من اختيار الأدوات والتقنيات المناسبة لتحقيق أهداف بحثه. ايضا تساعد الباحث في فهم السياق الاجتماعي الذي تتم فيه الدراسة، بما في ذلك العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الظواهر المدروسة وتمكن الباحث من تحليل البيانات بشكل أفضل، حيث يمكنه استخدام النظريات والمفاهيم السوسيولوجية في تفسير النتائج واستنتاجات الدراسة. باختصار فهي تمثل أمرا أساسياً لأبحاث العلوم الاجتماعية، حيث تساهم في توجيه البحث وفهم الدراسة الاجتماعية بشكل أفضل، وتساهم في تطوير المعرفة والفهم السوسيولوجي للمجتمعات المحلية.

خلاصة:

إذا كانت التنمية الوطنية تتمثل في مجموعة البرامج والمشاريع لمختلف القطاعات فإن التنمية المحلية هي المرآه العاكسة للمشاريع على المستوى المحلي، حيث يعتبر التنظيم الإداري المحلي سندا طبيعيا لها ومرتبط بها ارتباطا حقيقيا وثابتا في الأنظمة العالمية وتتجسد صوره الحقيقية من خلال الدور الذي تقوم به البلدية كبيئة مناسبة تتفاعل فيها الأجهزة المنتخبة وباقي الأجهزة الإدارية الأخرى، لتطبيق الاستراتيجية التنموية المسطرة من قبل الدولة والتي تجد إطارها القانوني ضمن النسق السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الذي وضعت من أجله ومن ثم تأخذ أشكال ومظاهر عدة تتنوع بتنوع الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها.

ولتحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية، لا بد من وضع تحت تصرفها مجموعة من الآليات تمكنها من القيام بدورها التنموي على أحسن وجه ويضبط عملها مع غيرها من الإدارات والهيئات المركزية والمحلية، الفاعلة والمشتركة معها في العمل التنموي المحلي.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد.

أولا- الدراسة الاستطلاعية

ثانيا- المنهج المستخدم

ثالثا- مجالات الدراسة.

1. **المجال المكاني**
2. **المجال الزماني**
3. **المجال البشري**

رابعا - حدود الدراسة

خامسا – العينة

1. **مبررات وطريقة اختيار العينة**
2. **خصائص عينة الدراسة**

سادسا – تقنيات البحث الميداني.

1. **الملاحظة**
2. **المقابلة الاستكشافية**
3. **الاستمارة**
4. **السجلات والوثائق**

خلاصة

تمهيد:

في هذا الفصل نقوم باستعراض الاجراءات والخطوات المنهجية والتي تعتبر من أهم مراحل البحث العلمي عموما و البحث الاجتماعي خصوصا والتي تشكل لنا مصدر مهم للباحث من أجل الحصول على النتائج المرجوة وجاء فيه كذلك اختيار العينة.

لإضفاء الصيغة العلمية على أي بحث لابد من التوجه به إلى الميدان والتحقق من صحة فرضياته وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام منهج وأدوات مناسبة. لذلك نحاول من خلال هذا الفصل إبراز مختلف الخطوات المنهجية التي اعتمدناها في الدراسة الميدانية وكذلك مختلف النتائج التي توصلنا إليها.

أولا/ الدراسة الإستطلاعية:

بعد اختيارنا لموضوع الدراسة وتحديده قمنا بإجراء دراسة استطلاعية من أجل ضبط تساؤلات البحث وفرضياته واختيار الأداة المناسبة حيث قمنا بتسجيل مختلف السلوكات الاتصالية التي تنتج عن كل الأفراد المتواجدين داخل المجلس ومختلف مصالح البلدية بمدينة سكيكدة بصفة عامّة وعينة الدراسة بصفة خاصّة، وذلك بإجراء العديد من الملاحظات أثناء قيامهم بنشاطاتهم المختلفة كما أجرينا لقاءات مع بعض المتخصصين والإطارات القائمة عليهم.

وقد ساعدتنا الدراسة الاستطلاعية في تصميم أداة الاستمارة وكذلك المقابلة الاستكشافية التي اعتمدنا عليهما في الجانب التطبيقي.

ثانيا/ المنهج المستخدم:

يعرف أحمد بدر المنهج بأنه: الطريق المنظم الذي يتبعه الباحث من أجل الوصول الى الحقائق العلمية أو الإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع ما فهو البرنامج الذي يجد لنا سبيل الوصول الى تلك الحقائق وطرق اكتشافها.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي ويمكن تعريف هذا المنهج بأنه :طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول الى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة أو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كما هي عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها، تحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة التي يعتبر أحد أشكال البحوث الشائعة التي اشتغل بها العديد من الباحثين ويسعى إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة يعمل على وصفها وبالتالي فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا. (أوسرير، 2011، صفحة 121)

وتبرز أهمية الأسلوب الوصفي في كونه ركن أساسيا من أركان البحث العلمي حيث ساعدنا فيما يلي:

- جمع بيانات حقيقية ومفصّلة للظاهرة أو المشكلة الموجودة فعلا لدى مجتمع معين.
- تحديد المشكلات وتوضيحها .
- إجراء مقارنات لبعض الظواهر أو المشكلات وتقويمها وإيجاد العلاقات بينها.
- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة أو ظاهرة ما والاستفادة من آرائهم في وضع خطط مستقبلية.

وتعد دراسة الحالة جوهر المنهج الوصفي وللإشارة فهناك من يعتبر دراسة الحالة منهجا قائما في حد ذاته، وهناك من يعتبرها أداة لجمع البيانات، ولا تقتصر على تقرير ما هو واقع أو دراسة الحالة الراهنة ولكنها تعتمد أساسا على استرجاع تاريخ الحالة وفقا لمراحل تتبعية مختلفة.

ثالثا / مجالات الدراسة:

مجالات الدراسة تلها دور مهم جدا في البحث العلمي، حيث تساهم في تحديد مواضيع البحث وتوجيه الاهتمام نحو مجالات محددة، تساعد هذه المجالات في تنظيم وتصنيف المعرفة، تساهم في تطوير التخصصات الفرعية وتحديد اتجاهات الابتكار والاكتشاف العلمي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم مجالات الدراسة في تكوين هوية البحث العلمي وزيادة التعاون بين الباحثين الذين يعملون في نفس المجال. كما تساهم في تحديد الأهداف الرئيسية للبحث وتوجيه الجهود نحو فهم أعمق للظواهر العلمية في تلك المجالات، حيث يمثل التفاعل بين مجالات الدراسة والبحث العلمي أساساً لتطور وتقدم المعرفة العلمية. يمكن تقسيم مجالات هذه الدراسة الى ثلاثة اقسام كما يلي:

1.المجال المكاني:

في سياق المجال المكاني للدراسة في البحث العلمي والمتمثل في المجلس الشعبي البلدي، يركز البحث على دراسة التفاعلات والظواهر ذات الصلة بالسلطة المحلية في إطار مكاني معين، وهو المستوى البلدي. يشمل هذا التحليل فهم كيفية اتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وتأثيرات هذه القرارات على المجتمعات المحلية، وكذلك التفاعلات المكانية بين مختلف المؤثرين في المنطقة. يشمل المجال المكاني للدراسة في سياق المجلس الشعبي البلدي أيضًا فحص التوزيع الجغرافي للخدمات والمشاريع البلدية، وكيفية تأثيرها على جودة حياة السكان في المنطقة. يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الديناميات المكانية لعمل المجلس الشعبي البلدي، وتحليل تأثيره على التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية. (أنظر إلى الملحق)

2. المجال الزماني:

في دراسة البحث العلمي حول المجلس الشعبي البلدي يتعلق فهم تطورات وتغيرات الأحداث والقرارات على مدار الزمن في سياق العمل البلدي. يتطلب ذلك مراقبة وتحليل السياسات والممارسات على مراحل زمنية محددة لفهم كيفية تأثيرها وتطويرها على مر الوقت.

مراحل الدراسة تشمل:

1.**التحليل التاريخي:** تطور المجلس الشعبي البلدي لبلدية سكيكدة عبر عدة مراحل منذ تأسيسه في عام 1975. يمكن تلخيص تطوره كما يلي:

-**المرحلة الأولى (1975 -1988):** في هذه المرحلة كان دور المجلس الشعبي البلدي يقتصر بشكل أساسي على تنظيم الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. كانت الهياكل الإدارية محدودة ولا تسمح بمشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار.

-**المرحلة الثانية (1988 -2012):** شهدت هذه المرحلة تطورًا في هيكلية المجلس الشعبي البلدي وتوسيع دوره في تقديم الخدمات للمواطنين تم مشاركة المواطنين والسعي الى الديمقراطية المحلية من خلال انتخابات شعبية أكثر شفافية وشمولية.

-**المرحلة الحالية (2012 -الآن):** خلال هذه المرحلة تركز المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية وإدارة الشؤون العامة بشكل أكثر فعالية وشمولية. حيث يسعى المجلس إلى تحقيق التنمية المستدامة وعلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد ، و تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية الى جانب الديمقراطية التمثيلية والبحث عن فرص العمل، تحسين جودة الحياة للمواطنين في بلدية سكيكدة. وذلك من خلال تنفيذ برامج تنموية مستدامة مثل برنامج (كابدال) في مجالات الصحة، التعليم، البنية التحتية، الثقافة، الرياضة وغيرها. تتعاون السلطات المحلية في سكيكدة مع الجهات المعنية والشركاء المحليين لتحقيق التطور الشامل وتلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل. تبقى المرحلة الحالية تحت تأثير التحديات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناتجة عن الأحداث العالمية، وتتطلب رؤية استراتيجية قوية لمواجهة هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

2.التقييم الحالي: يتطلب تقييم حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية سكيكدة من منظور سوسيولوجي تحليلًا شاملا يركز على العلاقة بين السياسات والقرارات الحالية وتأثيرها على التنمية المحلية، ويتمثل هذا التحليل في النقاط التالية:

-تحليل التركيب الاجتماعي:

يجب فهم التركيب الاجتماعي لمجتمع بلدية سكيكدة، بما في ذلك التوزيع الاجتماعي للسكان والطبقات الاجتماعية والثقافية. يمكن أن تؤثر القرارات والسياسات الحالية على هذا التركيب بشكل مباشر أو غير مباشر. في الواقع تشهد مدينة سكيكدة كثافة سكانية مرتفعة مرشحة لزيادة هذا ما خلق الكثير من

المشاكل على جميع الأصعدة، كأزمة السكن، النقل، تذبذب في توزيع الماء .... إلخ وأيضا أدت هذه الأزمات من ظهور تفاوت ملحوظ بين سكانها من الناحية الاجتماعية، المستوى التعليمي والثقافي.

-تقييم سياسات التنمية:

ينبغي تقييم السياسات والقرارات الحالية للمجلس الشعبي البلدي وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية. يجب تحليل مدى استجابة هذه السياسات لاحتياجات وتطلعات سكان بلدية سكيكدة. من خلال دراستنا البحثية من سنة 2017، لاحظنا هناك إيجابيات وسلبيات من ناحية التنمية المحلية ومؤخرا تم تجميد كل المجالس الشعبية البلدية في جويلية 2023 على المستوى الوطني ، بسبب اختلاف الآراء والصراعات السياسية بين الأعضاء أثر على سير البرامج المخطط لها، و التحالفات غير المبررة، تم رفع التجميد وباشرت المجالس مهامها بصفة عادية ،من خلاله لاحظنا انتعاش بلدية سكيكدة باستكمال المشاريع حول إعادة الاعتبار وترميم المدينة القديمة، أيضا تم إعادة تهيئة محطة المسافرين البرية وسط مدينة سكيكدة بأحدث التجهيزات والوسائل وتزويدها بكاميرا المراقبة وابرام عقود شراكة مع مؤسسات خاصة من اجل مراقبة وصيانة المحطة، أيضا تنفيذ المشاريع والخدمات في جميع المجالات.

-دراسة المشاركة المجتمعية:

من المهم فهم مدى مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار وتنفيذ السياسات. مع تراجع الديمقراطية التمثيلية واستبدالها بالديمقراطية التشاركية وأيضا وجود صفحة رسمية تابعة للمجلس الشعبي البلدي أصبح المواطن يتقرب أكثر للمجلس والمشاركة بالصور والبحث المباشر أو بالفيديوهات...إلخ لكن يبقى محتشما لا يصبو لتطلعات المواطن السكيكدي.

3.التوقعات المستقبلية: دراسة التوقعات والتطلعات المستقبلية للمجلس وكيفية تطوره وتكييفه مع التحديات المستقبلية من خلال:

تعتبر من الخطوات المهمة لضمان استمرارية العمل وتحسين جودة الحياة في المجتمع. من خلال تحليل التوقعات المستقبلية، يمكن تحديد الاتجاهات المحتملة التي يتخذها المجلس البلدي وتحديد الأولويات والتحديات التي يمكن أن يواجهها. من بينها:

توقعات النمو الاقتصادي: دراسة تأثير النمو الاقتصادي على التنمية المحلية وكيفية تأثيرها على قدرة المجلس البلدي على تقديم الخدمات ودعم المشاريع الاجتماعية.

التحديات البيئية المستقبلية: تحليل كيفية تكييف المجلس البلدي مع التحديات البيئية المستقبلية مثل تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية.

دور المجتمع المحلي: النظر في كيفية تفعيل دور المجتمع المحلي في صياغة سياسات التنمية ودعم الحرية الشعب في عمل المجلس البلدي وتوقعاته للمستقبل.

التوقعات التشريعية والسياسية: دراسة تأثير التغيرات التشريعية والسياسية على دور المجلس البلدي ومدى تكييفه مع هذه التغيرات. يمكن أن يتضمن ذلك تحليل الإصلاحات السياسية المحتملة وتأثيرها على صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي البلدي.

التوقعات الثقافية والاجتماعية: استطلاع توقعات وتطلعات المجتمع المحلي وتحليل المشكلات والاحتياجات الاجتماعية والثقافية التي قد تواجهها المجلس البلدي في المستقبل.

التوقعات التكنولوجية: تحديد كيف يمكن للتقنية والابتكار أن تؤثر في دور المجلس البلدي وتعزز قدرته على تقديم الخدمات والتفاعل مع المجتمع المحلي، من خلال التخطيط و السعي للاستغلال و تقبل أهمية التكنولوجيا و التقنيات والأساليب الرقمية و الافتراضية من تسهيل مهامها و الدقة التي تتميز بها.

3.المجال البشري:

المجال البشري للدراسة داخل المجلس الشعبي البلدي يركز على تحليل التفاعلات والديناميات الاجتماعية داخل هذه الهيئة الحكومية المحلية فيستكشف البحث كيف يؤثر أعضاء المجلس الشعبي البلدي على حياة الأفراد في المجتمع المحلي وكيف يتفاعل مع احتياجاتهم وتطلعاتهم. يشمل التحليل أيضًا فهم عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس وكيف يتفاعل مع التحديات والفرص البشرية المحلية. أيضا يستعرض العوامل الاجتماعية، الثقافية والنفسية التي تؤثر على سلوك الأفراد والمجتمعات في إطار المساهمة في تشكيل القرارات على المستوى المحلي. يتضمن هذا التحليل فهم تفاعلات السكان مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية وكيفية تأثير القرارات المحلية على حياتهم اليومية والتنمية المحلية.

رابعا/ حدود الدراسة:

هي القيود أو المحددات التي تؤثر على نطاق ونتائج الدراسة، وهي تتعلق بعوامل متعددة تشكل جزءاً من تصميم البحث وتنفيذه و هي:

1.حدود زمانية: جرت الدراسة من بداية اختيار الموضوع 2017 الى غاية جانفي 2024، حيث مرت بعدة مراحل قسمت بين الإطار النظري و الإطار التطبيقي، الحدود الزمانية في البحث العلمي تشير إلى القيود الزمنية التي تحد من نطاق الدراسة إلى فترة زمنية معينة، هذه الحدود تعني أن جمع البيانات، الملاحظات، أو أي تحليلات تُجرى خلال هذه الفترة المحددة فقط، ان التعريف بالحدود الزمانية يساعد في فهم السياق الذي تم فيه جمع البيانات وتحليلها ويوضح مدى تعميم النتائج أو تطبيقها على فترات زمنية أخرى،بالإضافة إلى ذلك يساعد تحديد الحدود الزمانية الباحثين الآخرين على تقييم مدى صلة النتائج بالفترات الزمنية الأخرى أو التنبؤ بتطورات مستقبلية بناءً على البيانات التاريخية.

2.حدود جغرافية: جرت الدراسة في بلدية سكيكدة فهي مدينة سياحية، حضرية وتعتبر منطقة صناعية؛ تأثير هذه الحدود المكانية هو أن نتائج الدراسة تكون ممثلة فقط للمكان الذي أجريت فيه ولا يمكن بالضرورة تعميمها على مناطق أو بيئات جغرافية أخرى دون دراسات إضافية. تحديد الحدود المكانية بشكل واضح يساعد الباحثين والقراء على فهم السياق الجغرافي للدراسة والقيود المرتبطة به، هذه القيود تحدد الموقع الجغرافي الذي يتم فيه جمع البيانات وإجراء التحليلات.(أنظر الملحق)

3.المتغيرات الخارجية: هي التأثيرات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها أو التي لم تُأخذ في الحسبان بشكل كامل، هناك 4 قيود اثرت على مجرى البحث و لم تكن متوقعة وهي كالاتي :

- **سنة 2018:** تم تغيير عنوان الأطروحة (متغير واحد).
- **سنة 2020:** فترة جائحة كوفيد 19 الذي تم فيه الحجر الكلي، وهي جائحة عالمية أثرت في مسار البحث.
- **سنة 2021:** الانتخابات المحلية التي أيضا لم نستطع السيطرة على الميدان.
- **سنة 2023:** فترة تجميد نشاط أعضاء المجلس الشعبي البلدي وذلك لم نستطع استكمال بعض رثوشات مهمة في البحث.

ابراز هذه الحدود بشكل واضح في البحث العلمي يساعد في تقديم تقدير أكثر دقة لمدى الثقة في النتائج المتوصل إليها ويقدم أيضاً إطارًا لمناقشة نقاط القوة والضعف في الدراسة.

خامسا / مجتمع الدراسة:

- دراسة دور أعضاء المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، يمكن اختيار العينة بشكل يمثل أعضاء المجلس البلدي ومساهمتهم في عملية التنمية المحلية، هناك عدة طرق يمكن استخدامها لاختيار مجتمع الدراسة المناسبة كالتالي:
- **تطبيق الحصر الشامل** على مجتمع يتكون من 33 مفردة وهم أعضاء المجلس الشعبي البلدي، فإن استخدام أسلوب الحصر الشامل يعني جمع البيانات من جميع الأعضاء دون استثناء، هذه الطريقة يمكن أن توفر رؤية متكاملة وشاملة لدور المجلس في التنمية المحلية وفهم أفضل للأثر الاجتماعي لممارساتهم وسياساتهم.

من خلال الحصر الشامل، حققنا ما يلي:

1. الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول كيفية مساهمة كل عضو في تحقيق التنمية المحلية، بمعنى رؤية شاملة حول كيفية تحقيق التنمية المحلية.
2. فهم الأدوار والمسؤوليات المختلفة التي يتولاها أعضاء المجلس في سياق التنمية المحلية، حيث ساعدنا في تحديد الأدوار المختلفة لكل عضو في المجلس.
3. كشف التحديات التي يواجهها المجلس والفرص المتاحة لتحقيق التنمية.
4. دراسة التفاعلات والعلاقات بين أعضاء المجلس وأثرها على القرارات التنموية.(التماسك الاجتماعي).
5. بناءً على البيانات الشاملة، يمكن تقديم توصيات دقيقة وقابلة للتنفيذ لتحسين دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية.
6. توزيع الأعضاء حسب انتمائهم السياسي كما ما يلي: (مجتمع الدراسة)

- **حزب جبهة التحرير الوطني:** 7 أعضاء.
- **حزب التجمع الديمقراطي:** 6 أعضاء.
- **حزب جبهة المستقبل:** 6 أعضاء.
- **حزب الفجر الجديد:** 4 أعضاء.
- **حزب صوت الشعب:** 3 أعضاء.
- **حزب الأحرار:** 7 أعضاء

سادسا / تقنيات البحث الميداني:

تقنيات وأدوات البحث السوسيولوجي تسهل على الباحثين جمع وتحليل المعلومات حول السلوكيات والعلاقات والأنظمة الاجتماعية؛ هذه الأدوات مهمة لفهم الديناميكيات الاجتماعية ولتطوير نظريات تفسر كيف تتطور المجتمعات وكيف تتفاعل العناصر المختلفة داخلها. هناك عدة تقنيات أساسية يستخدمها الباحثين عامة وفي علم الاجتماع خاصة، وهي:

1. الملاحظة:

تعد الملاحظة أداة مهمة لجمع المعلومات والحقائق تعرف بصفة عامة على أنها الاعتبار المتنبه لحادثة أو ظاهرة أو شيء ما بقصد تفسيرها أو اكتشاف أسبابها والوصول إلى القوانين التي تحكمها.(فوزي غرايبية واخرون،1977، ص33)

وقد اعتمدنا في دراستنا عن الملاحظة البسيطة وهي نوع من أنواع الملاحظة تتضمن صورا مبسطة من المشاهدة والاستماع حتى يقوم الباحث بملاحظة الأحداث والظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي.

وقد مكنتنا الملاحظة بالمشاركة خاصة عند ترشحنا في انتخابات للترشح لرئاسة بلدية سكيكدة نوفمبر 2021، من رصد مختلف التصرفات والسلوكيات والتفاعلات التي يصدرها الموظفين والعمال داخل مصالح البلدية أثناء تأديتهم لنشاطاتهم الاعتيادية، والتقرب من المواطن المحلي مما ساعدنا على تصميم الاستمارة التي اعتمدناها في الدراسة كما مكنتنا الملاحظة كذلك من ملء بعض العبارات الخاصة بالمقابلة الاستكشافية التي قمنا بتصميمهما.

2.المقابلة الاستكشافية:

هي طريقة جمع البيانات، التي تتحول إلى معلومات التي تؤدي إلى اكتشاف الجوانب التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بسبب ظهور معالم جديدة، فهي تعتبر الجولة الأولى على الصعيد النظري والميداني وتكون في حدود الامكانيات المتاحة، إذن تكون بطريقة مفتوحة ومرنة أو شبه موجهة تهدف إلى اكتشاف أفكار وفرضيات العمل وليس لتحقق للفرضيات البحثية ايضا ليست لاختبار صلاحيات مخططات البحث الخاصة (محمد الدسوقي، 2011،ص 350) فهي:

اولا: مصدر للمعلومة حتى يتفتح لذهن الباحث مسالك التفكير، افق اوسع، رؤى أكثر بتنوع الموضوع، وتجنب الباحث من الوقوع في المسائل الخاطئة و قناعات ومعتقدات مسبقة.

ثانيا: فهي كسيرورة، فالمقابلة الاستكشافية لا ترتكز على الكلام بل على استجابات المبحوث تخضع لميزان المنطق المشترك المتفق عليها اجتماعيا (المجتمع المحلي) من أجل استكشاف ابعاد الدراسة.(عبد الغني إمام، 2003،ص 145) فقد تم تقسيمها إلى ثلاث فئات كالآتي:

-**الخبراء والأساتذة الجامعيون:** تم المقابلة مع أساتذة الذين سبقوا في البحث حول نفس الموضوع من أجل تحسين أفكار الباحث، ولديهم تجربة ميدانية، مثل: البروفيسور فوزي بومنجل (رئيس المجلس الشعبي البلدي سابقا)، الدكتورة لويزة مصيبح (رسالة الماجستير) ...الخ. حيث استفاد الباحث من المعلومات والمعرفة، لضبط عنوان الأطروحة وإعادة صياغته.

-**الموظفين والعاملين في البلدية:** فهم الأفراد المحيطين بأعضاء المجلس الشعبي البلدي، متواجدين بسبب طبيعة عملهم داخل المجلس، تمت المقابلة معهم من أجل الفائدة معرفة وجهات نظر مختلفة عنهم، ومعرفة معلومات من الذين أكثر احتكاكا مع أعضاء العينة.

-**مقابلة أعضاء المجلس الشعبي البلدي:** مباشرة فهذه المرحلة تكون دقيقة ويتسم الباحث بالروح النقدية والحد الأدنى من التقنية، لأنهم يعطون تبريرات لمواقفهم (وجهة نظر شخصية). (انظر الملحق)

-استغلالها يكون بطريقة سلسة تعطي مساحة حرية للمبحوث ولا تحتاج إلى شبكة، بل تركز على الاستماع بشكل جيد ولا تحتاج الى تحليل.

3. الإستمارة:

تعتبر الاستمارة أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين وللاستمارة أهمية كبيرة في جمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات في البحوث الاجتماعية، النفسية والتربوية، وتستخدم في دراسة الكثير من المهن والاتجاهات وأنواع النشاطات المختلفة، تجمع المعلومات، البيانات عن إدراك الأفراد واتجاهاتهم وميولهم خططهم للمستقبل ،كلها أمور تتطلب دراستها باستخدام الاستمارة للحصول على معلومات كافية ودقيقة، تعتبر الاستمارة تقنية بحثية مباشرة لطرح الاسئلة على الأفراد بطريقة موجهة ذلك لأن صيغ الإجابات تحضر مسبقا هذا ما يسمح القيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقة احصائية وإقامة مقارنات كمية والاستمارة وسيلة للدخول في الاتصال

بالمخبرين بواسطة طرح الاسئلة عليهم واحدا واحدا وبنفس الطريقة بهدف استخلاص اتجاهات و سلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها. (أنجرس، 2004، ص 204).

حيث قسمت استمارة دراستنا الى سبعة محاور و كل محور يشمل أسئلة متعلقة بكل فرضية. (انظر الى الملحق)

4. الوثائق والسجلات:

تعتبر من أهم الوسائل التي ساعدت الباحث في تقديم بعض البيانات (منهج متمم)، التي أصبحت معلومات وبعض التوضيحات التي تهمّ الدراسة والعامل الأساسي في استيعاب وإدراك الموضوع بشكل جدي ومن بين هذه الوثائق:

- التعريف بالبلدية تاريخها مهامها فروعها خصائصها
- الهيكل التنظيمي للبلدية
- الهيكل التنظيمي للموارد البشرية.
- بعض الوثائق الخاصة بالبلدية. (أنظر إلى الملحق)

خلاصة:

يساعد فصل الإجراءات المنهجية في توثيق الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها خلال عملية البحث، مما يساهم في تحقيق الدقة والموثوقية في جمع وتحليل البيانات ويمكن استخدام الإجراءات المنهجية الموثقة لتكرار الدراسة من قبل الباحثين الآخرين، مما يزيد من مصداقية النتائج ويساهم في توحيد الأساليب والمعايير في مجال البحث السوسيولوجي. يسهل فهم الإجراءات المنهجية للآخرين وتفاعلهم مع الدراسة، مما يساعد في التعاون وتبادل الخبرات بين الباحثين والمجتمع الأكاديمي. واعتباره كنقطة انطلاق للأبحاث المستقبلية، حيث يمكن توجيه البحث نحو مجالات جديدة أو تطبيق أساليب جديدة بناءً على الدراسات السابقة، أيضا ضمان النزاهة والأخلاق في عملية البحث، حيث يوفر الإجراءات المنهجية إطاراً قائماً على المعايير الأخلاقية لجميع مراحل البحث.

إذن يعمل على ضمان جودة البحث ومصداقيته، ويوفر إطاراً للتفاعل والتعاون بين الباحثين وتوجيه الأبحاث مستقبلا.

الفصل الخامس: تبويب وتفريغ وتحليل البيانات

الفصل الخامس: تبويب وتفريغ وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد.

اولا- عرض وتحليل استجابات المبحوثين حول محور البيانات الشخصية للمبحوثين.

ثانيا- عرض وتحليل استجابات المبحوثين حول محور الفرضية الجزئية الأولى .

ثالثا- عرض وتحليل استجابات أفراد العينة حول محور الفرضية الجزئية الثانية .

رابعا- عرض وتحليل استجابات المبحوثين حول محور الفرضية الجزئية الثالثة.

خامسا- عرض وتحليل استجابات المبحوثين حول محور الفرضية الجزئية الرابعة.

سادسا- عرض وتحليل استجابات المبحوثين حول محور الفرضية الجزئية الخامسة.

سابعا- عرض وتحليل استجابات المبحوثين حول محور الفرضية الجزئية السادسة.

خلاصة

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تنظيم البيانات الميدانية بشكل منهجي ومنظم، حيث يتم تجميعها وتبويبها بحيث يسهل الوصول إليها واستخدامها في عملية التحليل، يساعد على فهم السياق الذي تم جمع البيانات فيه، بما في ذلك البيئة الميدانية والظروف الاجتماعية والثقافية التي يعمل فيها الباحث.، أيضا يساعد الباحث في تحليل البيانات الميدانية بشكل دقيق ومنهجي، بحيث يتم استخراج المعلومات الرئيسية واستنتاج النتائج المهمة التي يمكن أن تدعم فرضيات البحث، يتيح استكشاف العلاقات والارتباطات بين البيانات المختلفة، مما يساعد في تحليل الدراسة وفهمها بشكل أفضل، يهدف إلى إعداد المعلومات لعملية التحليل اللاحقة بشكل منهجي وفعال، وضمان استخراج أقصى قيمة منها لفهم الدراسة.

المحور الأول: جداول تتعلق بالبيانات الشخصية:

1: الجنس:

الفئة	التكرارات	النسبة
ذكور	32	97.0
إناث	1	3.0
المجموع	33	100.0

جدول 2 توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

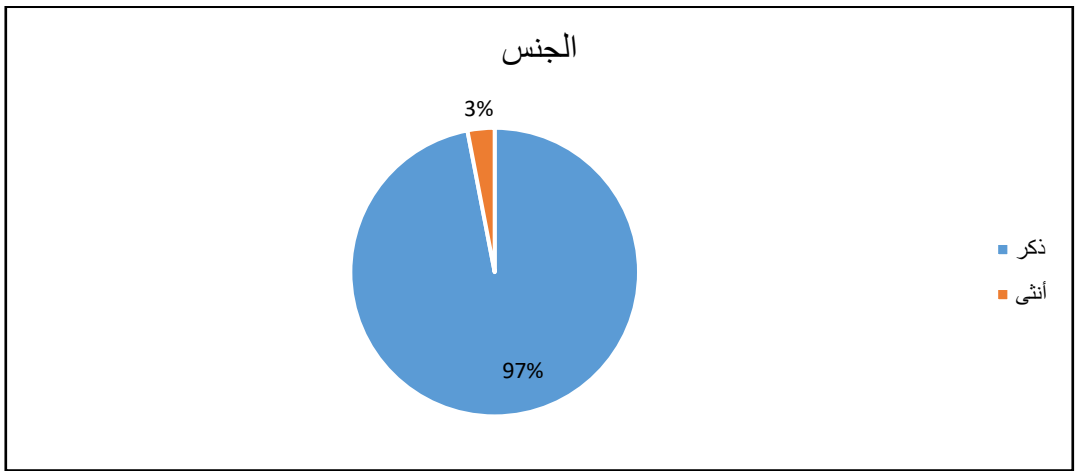

2: السن:

الفئة	التكرارات	النسبة
31-40 سنة	5	15.2
41-50 سنة	17	51.5
51-60 سنة	5	15.2
61-70 سنة	5	15.2
70 سنة فما فوق	1	3.0
المجموع	**33**	**100.0**

جدول 3 توزيع المبحوثين حسب متغير السن

- من خلال الجدول نلاحظ ان معظم أفراد العينة معظمهم ذوي فئة من 41 سنة الى 50 سنة وذلك بنسبة عالية جدا حتى قدرت بـ 51.5% ثم نسبة 15.2% لفئة من 31 سنة الى 40 سنة وفئة 51 سنة الى 60 سنة وايضا فئة من 1 سنة الى 70 سنة أما الفئات الاخرى نالتا نفس النسبة قدرت بـ 3.0% لكل من 70 سنة فما فوق.

من خلال الشواهد الكمية السابقة يتضح لنا ان فئة الشباب المتزوجين هي الفئة الاعلى من مفردات العينة.

نلاحظ أن العينة من فئة الكهول هي الفئة المسيطرة على المجلس وهذا لأنها تتمتع بالخبرة العالية والاقدمية، لكن نلاحظ أيضا تساوي النسبة بين الشباب والشيوخ نستنتج أن المجلس أعطى مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الفئات العمرية.

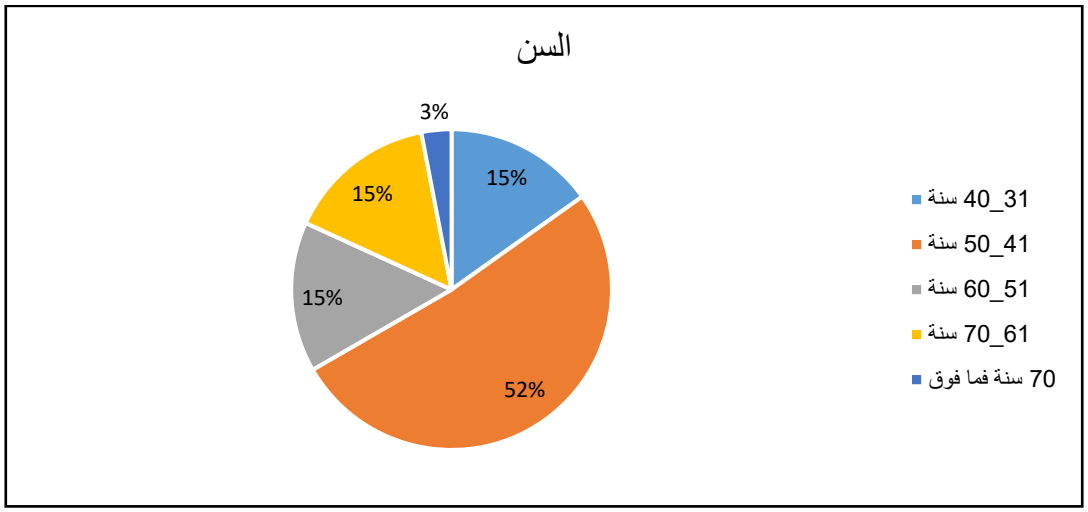

3.الحالة العائلية :

الفئة	التكرارات	النسبة
متزوج	27	81.81
أعزب	06	18.18
مطلق	00	-
أرمل	00	-
المجموع	33	100.0

جدول 4 توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية

- من خلال الجدول نلاحظ ان أعلى نسبة قدرت ب 81.81% هم متزوجون و18.18% من الفئة العازبة ونسبة منعدمة من المطلقين والأرامل

نستنتج مما سبق أن أغلبية أفراد العينة هم متزوجون فهم أفراد لهم مسؤوليات اجتماعية وهذا ما يؤثر على سلوكياتهم التنظيمية والاجتماعية داخل المجلس وبالتالي فالواقع التنظيمي يتأثر إلى حد كبير بهذه المعطيات.

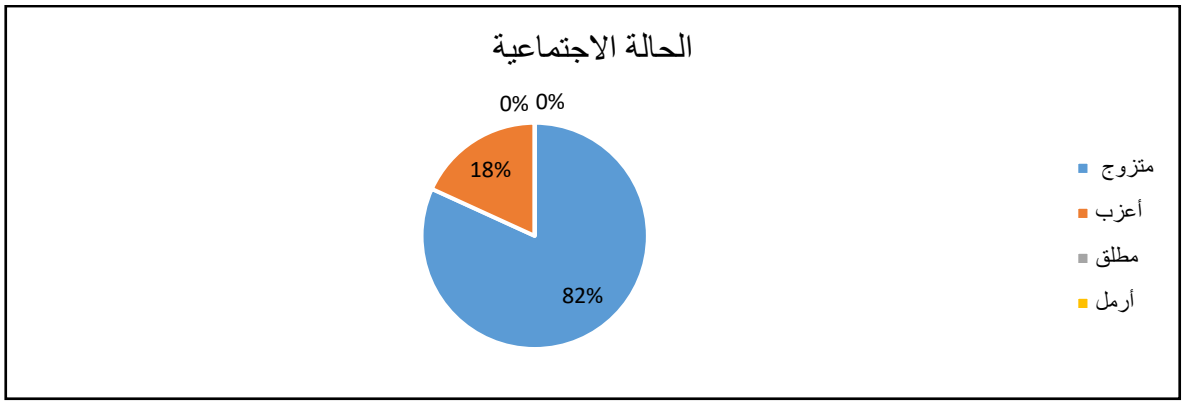

4.المستوى الدراسي :

الفئة	التكرارات	النسبة
متوسط	3	9.1
ثانوي	5	15.2
جامعي	24	72.7
دراسات عليا	1	3.0
المجموع	33	100.0

جدول 5 توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي

- من خلال الجدول نلاحظ أن معظم أفراد العينة ذو المستوى الجامعي وذلك بنسبة 72.7% ثم لمستوى الثانوي بنسبة 15.2% فئة المستوى المتوسط بنسبة 9.1% واخيرا فئة الدراسات العليا بنسبة 3.0%. نستنتج بأن أغلبية أعضاء المجلس البلدي جامعيين وهذا راجع إلى شروط المهام والاولوية لهم بحسب المستوى التي تمارس من طرف هذه الفئة حتى تستطيع مسايرة متطلبات والمعطيات الإدارية والوظيفية.

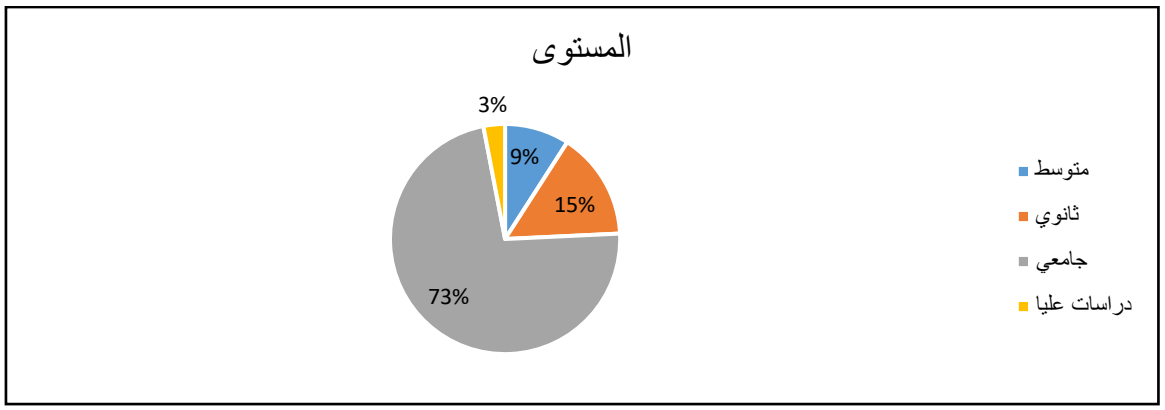

5.طبيعة العقد:

الفئة	التكرارات	النسبة
دائم	28	84.8
مؤقت	5	15.2
المجموع	**33**	**100.0**

جدول 6 توزيع المبحوثين حسب متغير عقد العمل

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ان ما نسبته 84.8% من المبحوثين يرون انهم اختاروا العقد الدائم بينما البقية ونسبة 15.2% قالوا العقد المؤقت. نستنتج من خلال طبيعة العقد يضمن لأعضاء المجلس البلدي المحافظة على الأوضاع السائدة فيها وهذا راجع إلى استراتيجياتها المتبعة.

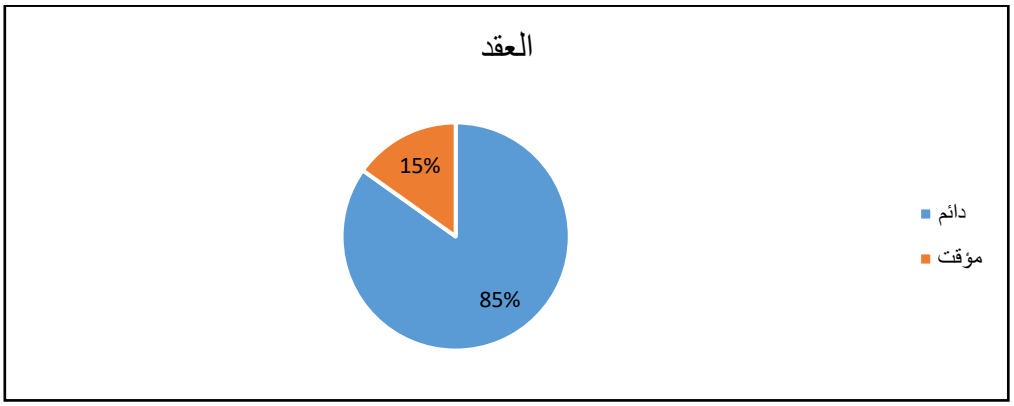

المحور الثاني: جداول تتعلق بالفرضية الأولى:

6.التنمية المحلية تعني؟

الفئة	التكرارات	النسبة
تقديم خدمات جيدة	3	9.1
انجاز عدد من المرافق	14	42.4
توفير مناصب شغل	11	33.3
كل مما سبق	5	15.2
المجموع	**33**	**100.0**

جدول 7 توزيع المبحوثين حسب التنمية تعني

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ان ما نسبته 42.4% من المبحوثين يرون انهم اختاروا ان التنمية المحلية هي انجاز عدد من المرافق بينما الفئة الاخرى هي توفير مناصب شغل ونسبة 33.3% وفي التالي فئة هي تقديم الخدمات الجيدة بنسبة 9.1% وأخيرا فئة كل مما سبق بنسبة 15.2%. عندما يعرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي التنمية المحلية بأنها "إنجاز المرافق"، يمكن كأساس لتحقيق التنمية المحلية. فعندما يولي الأعضاء أهمية بناء المرافق، يتضح استيعابهم للعلاقة بين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث يعتبر بناء المرافق عنصرًا أساسيًا للتنمية المستدامة والشمولية في المجتمع. يمكن تفسير هذا التفهم بأنه انعكاس للرغبة في تحسين جودة الحياة الأساسية للمجتمع المحلي.

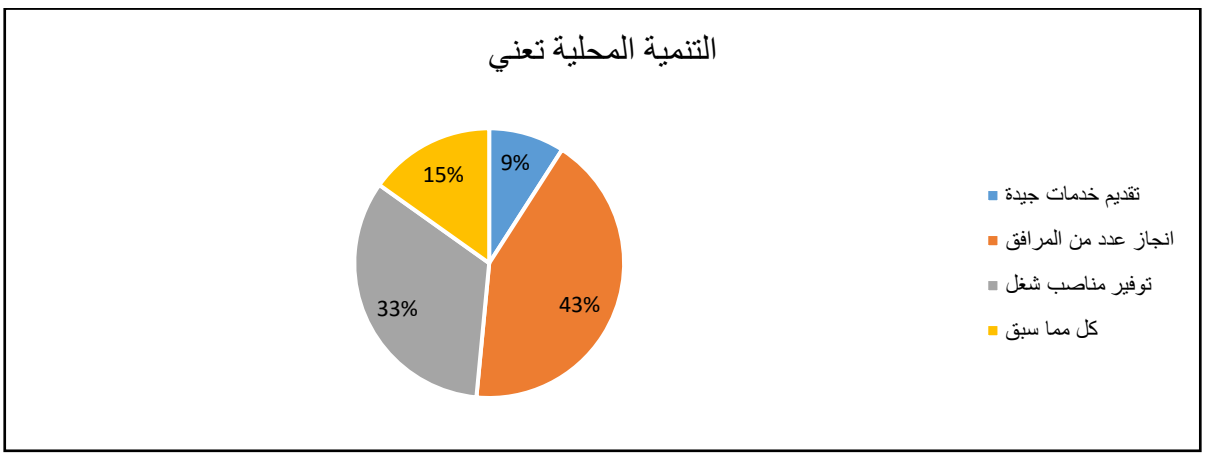

7.هل الصلاحيات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	18	54.5
لا	4	12.1
بدون رأي	11	33.3
المجموع	33	100.0

جدول 8 توزيع المبحوثين حسب الصلاحيات الممنوحة للبلدية تسمح بأداء مهامها في التنمية المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان الصلاحيات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 54.5% من المبحوثين يرون انهم اختاروا الصلاحيات الممنوحة للبلدية نعم تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية بينما البقية ونسبة 33.3% لفئة بدون رأي وأخيرا فئة لا بنسبة 12.1%. إذن عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنعم على سؤال حول إمكانية أداء البلدية لمهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية، فهذا يعني أنهم يرون أن الصلاحيات الممنوحة للبلدية تكفي لها لتحقيق التنمية المحلية بشكل فعال.

فإن ذلك يعكس الاعتراف بأن البلدية لديها القدرة على تنفيذ إجراءات وسياسات التنمية في المستوى المحلي. لذلك، يعتبر الإجابة بنعم على هذا السؤال بمثابة تأكيد من أعضاء المجلس الشعبي البلدي على أن البلدية قادرة على تنفيذ مهامها بفعالية في تحقيق التنمية المحلية، وهذا يعكس الثقة في قدرتها على تحقيق التقدم والرفاهية للمجتمع المحلي. ومن المهم أن يتمتع المجتمع بالشعور بالعدالة والشفافية في عمل البلدية، وأن يشعروا بأن احتياجاتهم وآمالهم تأخذ على محمل الجد.

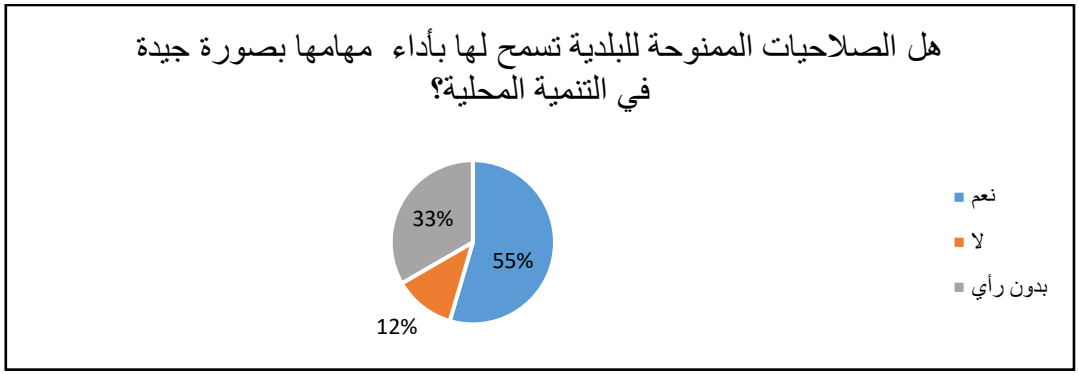

8.هل السياسات الاستراتيجية المتبعة هي تحليل للواقع الاجتماعي؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	10	30.3
لا	8	24.2
بدون رأي	15	45.5
المجموع	33	100.0

جدول 9 توزيع المبحوثين حسب السياسات الاستراتيجية المتبعة في تحليل الواقع الاجتماعي

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان السياسات الاستراتيجية المتبعة هي تحليل للواقع الاجتماعي ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 45.5% من المبحوثين يرون انهم بدون رأي بينما البقية ونسبة 30.3% لفئة نعم وأخيرا فئة لا بنسبة 24.2%.

يعني أن يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بلا على سؤال حول تحليل الواقع الاجتماعي بأنهم يتجاهلون الجوانب الاجتماعية والثقافية الهامة في السياسات الاستراتيجية. وهذا ما أدت إلى سياسات غير فعالة وغير متوافقة مع احتياجات المجتمع المحلي. لذا، من الضروري أن تكون السياسات المتبعة قائمة على تحليل دقيق للواقع الاجتماعي وتعاون فعال مع المجتمع المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

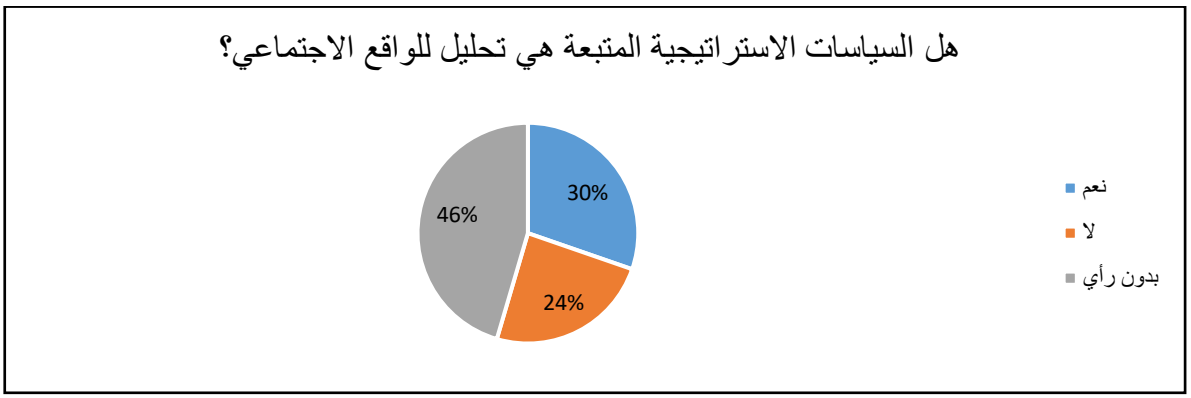

9.هل الصلاحيات واسعة والامكانيات المحدودة ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	20	60.6
لا	8	24.2
بدون رأي	5	15.2
المجموع	33	100.0

جدول 10 توزيع المبحوثين حسب الصلاحيات الواسعة والإمكانيات المحدودة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان الصلاحيات واسعة والامكانيات المحدودة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 60.6% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم لصلاحيات واسعة والامكانيات محدودة بينما البقية ونسبة 24.2% لفئة لا وأخيرا فئة بدون رأي بنسبة 15.2%. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي بنعم على أن الصلاحيات واسعة والإمكانيات محدودة، يكونون يعبرون عن مواجهة تحديات في عملهم وقدرتهم على تنفيذ واجباتهم بفعالية. ويمكن فهم هذا الجواب بالنظر إلى العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تؤثر على صلاحياتهم وامكانياتهم.

بالنسبة للصلاحيات الواسعة، يشير إلى أنهم لديهم قدر كبير من السلطة والحرية في اتخاذ القرارات وتطوير السياسات. يتواجد لديهم صلاحيات لتحديد الأهداف والرؤى، ووضع السياسات وتطبيقها. إلا أن، وجود الصلاحيات الواسعة لا يعني بالضرورة أنهم يتمتعون بقدر كبير من الموارد والدعم اللازم لتنفيذ هذه الصلاحيات. أما بالنسبة للإمكانيات المحدودة، فيشير إلى أن المجلس الشعبي يعاني من نقص في الموارد المالية والبشرية والتقنية التي تؤثر على قدرته على تحقيق الأهداف المحددة.

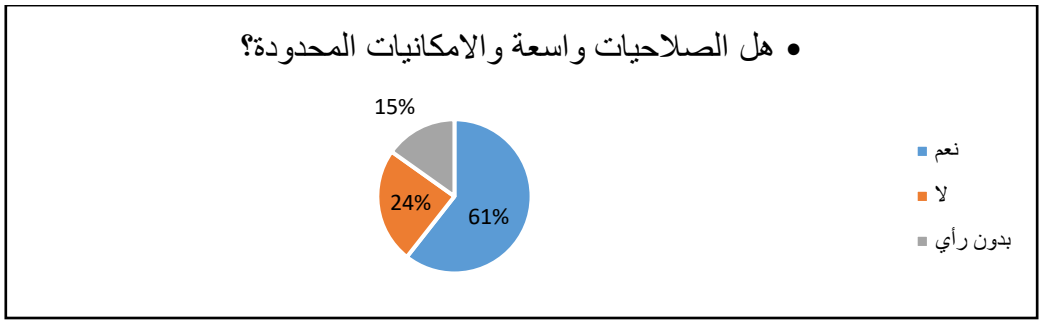

10.هل يعتبر التشارك في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي جزءا اساسيا من منهجية التخطيط التنموي للمجلس؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	16	48.5
لا	4	12.1
احيانا	13	39.4
المجموع	33	100.0

جدول 11 توزيع المبحوثين حسب التشارك في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي جزءا أساسيا من منهجية التخطيط التنموي للمجلس

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما اذا كان يعتبر التشارك في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي جزءا اساسيا من منهجية التخطيط التنموي للمجلس ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 48.5% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم يعتبر التشارك في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي جزءا اساسيا من منهجية التخطيط التنموي للمجلس بينما البقية ونسبة 39.4% لفئة أحيانا وأخيرا فئة لا بنسبة 12.1%.تعكس موافقة أعضاء المجلس على هذا المنهج إدراكهم لأهمية بناء علاقات اجتماعية قوية ومستدامة داخل المجتمع، وللحاجة إلى تواصل فعّال بين السلطات المحلية والمواطنين. إن تفعيل التشارك الاجتماعي في عملية التخطيط التنموي يرفع من فعالية البرامج والمشاريع المقدمة ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمع المحلي.

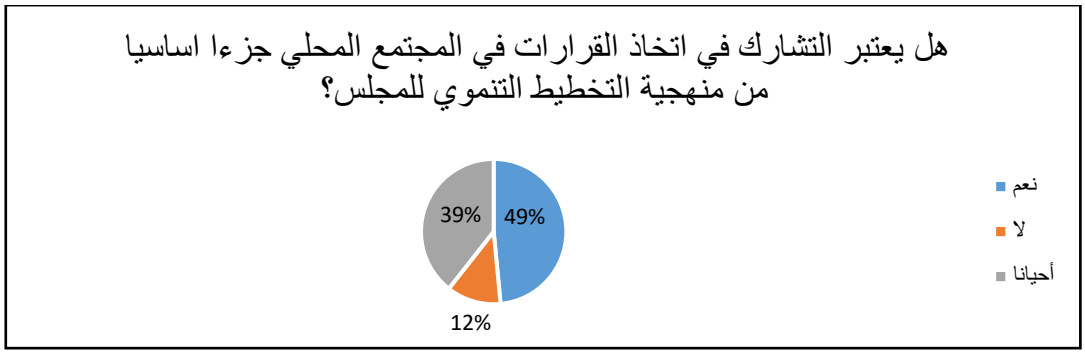

11.هل هناك اليات لتشجيع التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس والمجتمع المحلي لتحسين عملية التخطيط ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	3	9.1
لا	21	63.6
احيانا	9	27.3
المجموع	**33**	**100.0**

جدول 12 توزيع المبحوثين حسب اليات لتشجيع التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس لتحسين عملية التخطيط

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك اليات لتحقيق التواصل وتبادل المعلومات بين اعضاء المجلس والمجتمع المحلي لتحسين عملية التخطيط ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 63.6% من المبحوثين يرون اختاروا فئة لا ليس هناك اليات لتشجيع التواصل وتبادل المعلومات بين اعضاء المجلس والمجتمع المحلي لتحسين عملية التخطيط بينما البقية ونسبة 27.3% لفئة احيانا وأخيرا فئة نعم بنسبة 9.1%.

عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بلا على وجود آليات لزيادة التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس والمجتمع المحلي لتحسين عملية التخطيط، فإن ذلك يعكس فقدان فهمهم لأهمية الاتصال والتفاعل الاجتماعي في بناء عملية تخطيط فعّالة.

فعدم وجود آليات التواصل وتبادل المعلومات يمكن أن يؤدي إلى نقص في فهم الحاجات والاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي، وبالتالي يمكن أن يؤثر سلباً على جودة الخدمات والبرامج التي تقدمها

المجلس. كما أن عدم وجود تواصل فعّال وبناء علاقات جيدة بين توجهات المجلس ومتطلبات المجتمع المحلي.

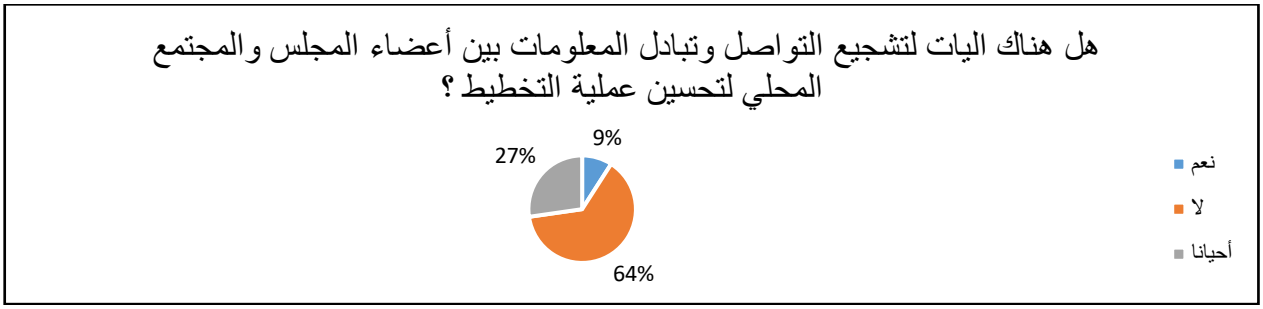

12.هل يتم اجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الاهداف المحددة ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	7	21.2
لا	9	27.3
احيانا	17	51.5
المجموع	33	100.0

جدول 13 توزيع المبحوثين حسب اجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الأهداف المحددة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يتم اجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الاهداف المحددة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 51.5% من المبحوثين يرون اختاروا فئة احيانا يتم اجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الاهداف المحددة بينما البقية ونسبة 27.3% لفئة لا وأخيرا فئة نعم بنسبة 21.2%.

من منظور سوسيولوجي، إذا لم يقم المجلس البلدي بإجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الأهداف المحددة، فإن ذلك يؤدي إلى عدة تأثيرات سلبية على المجتمع والعلاقات

الاجتماعية، مثل: التأثير السلبي على سمعة السلطة المحلية، وتضرر الفئات الهشة واتساع الفجوة الاجتماعية.

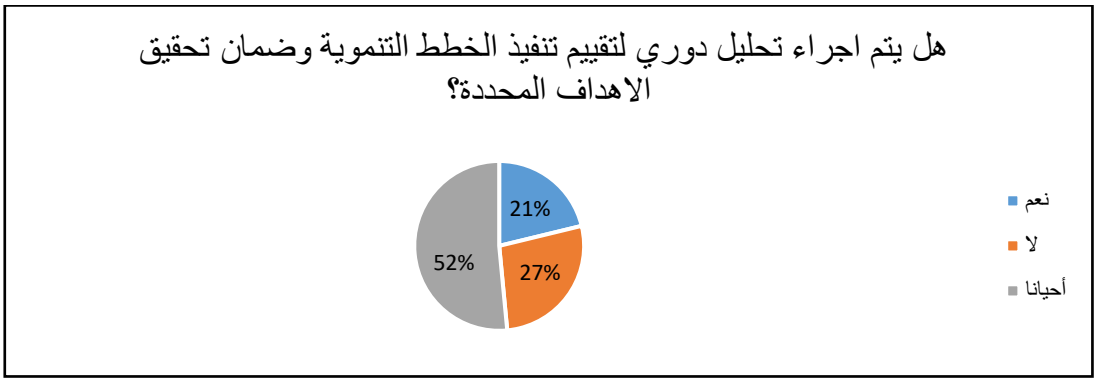

13.هل تدرج الابعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	9	27.3
لا	7	21.2
احيانا	17	51.5
المجموع	33	100.0

جدول 14 توزيع المبحوثين حسب ادراج الابعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا تدرج الابعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 51.5% من المبحوثين يرون اختاروا فئة احيانا تدرج الابعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس ونسبة 27.3% لفئة نعم وأخيرا فئة لا بنسبة 21.2%. من وجهة نظر سوسيولوجية، عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي أن الأبعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي تدرج أحيانًا فقط، يعني ذلك أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية تكون الأولوية في عملية صنع القرار. وهذا يعكس تفضيل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية على الأبعاد البيئية والاستدامة

في التخطيط والتطوير الحضري. يمكن أن يؤدي إهمال الأبعاد البيئية تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية، التلوث، وأيضا يؤثر على صحة السكان وعلى جودة الحياة.

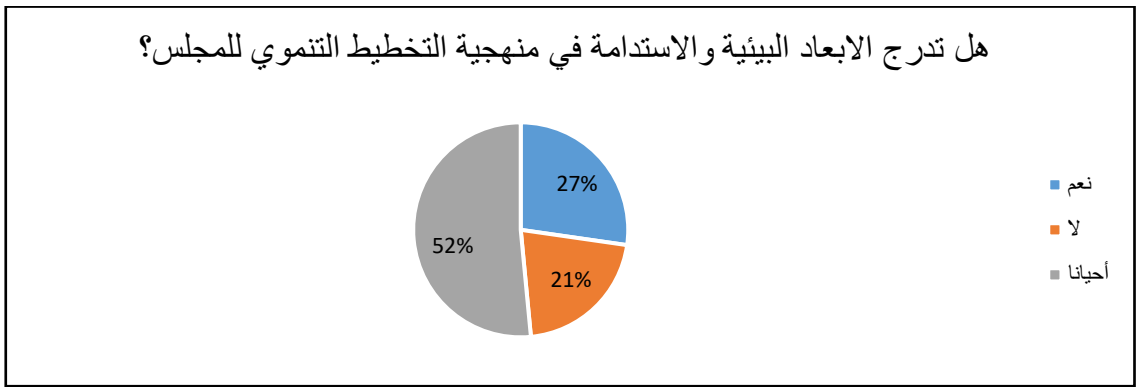

14.هل يشجع على مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	2	6.1
لا	5	15.2
احيانا	26	78.8
المجموع	33	100.0

جدول 15 توزيع المبحوثين حسب التشجيع على مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يشجع على مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 78.8% من المبحوثين يرون اختاروا فئة احيانا ما يشجع على مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع وفي التالي ونسبة 15.2% لفئة لا وأخيرا فئة نعم بنسبة 6.1%. عندما يقول أعضاء المجلس الشعبي إنه أحيانا يشجعون على مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع، يعني ذلك أن هناك عوامل ومشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية قد تجعل هذه الشراكات غير ملائمة في بعض الحالات.

من الناحية الاجتماعية، يكون هناك اعتراضات أو مخاوف من جانب المجتمع المحلي بشأن تداعيات مشاركة القطاع الخاص أو الجهات غير الحكومية في العمليات التنموية. المشاركة مخاوف بشأن فقدان السيطرة المحلية على العملية التنموية أو تأثيرات سلبية على هوية المجتمع أو الثقافة المحلية.

من الناحية الاقتصادية، تكون هناك حساسيات بخصوص تسليم القطاع الخاص والشركات غير الحكومية أعباء كبيرة فيما يتعلق بالتنمية المحلية أو استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام.

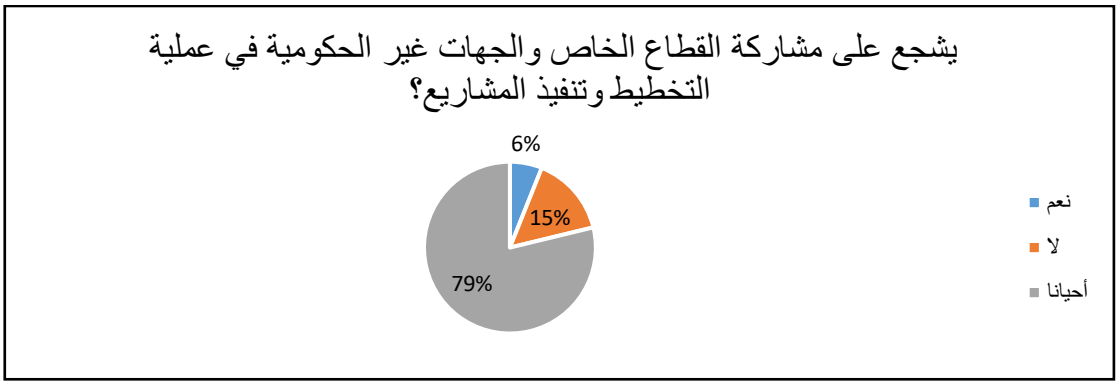

15.هل يتم توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	28	84.8
لا	2	6.1
احيانا	3	9.1
المجموع	33	100.0

جدول 16 توزيع المبحوثين حسب توجيه الموارد المالية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يتم توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 84.8% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم تم توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي وفي التالي ونسبة 9.1% لفئة أحيانا وأخيرا فئة لا بنسبة 6.1%.

يعني أن يتم توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لتحقيق أهداف التخطيط التنموي المحلي أن يكون هناك تركيز على الجوانب الاجتماعية لهذه العملية. يعني ذلك أن يتم مراعاة الاحتياجات والمصالح الاجتماعية للمجتمع المحلي عند تقدير الحاجة وتخصيص الموارد.

المحور الثالث: جداول تتعلق بالفرضية الثانية

16.هل يقدم المجلس الشعبي البلدي الدعم الكافي في تفعيل العلاقات الاجتماعية في المنطقة ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	23	69.7
لا	2	6.1
احيانا	8	24.2
المجموع	33	100.0

جدول 17 توزيع المبحوثين حسب تقديم الدعم الكافي لجهود المجلس في تفعيل العلاقات الاجتماعية

يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا تشعر بان البلدية تقدم الدعم الكافي لجهود المجلس الشعبي البلدي في تفعيل زيادة العلاقات الاجتماعية في المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 69.7% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم تشعر بان البلدية تقدم الدعم الكافي لجهود المجلس الشعبي البلدي في توطيد العلاقات الاجتماعية في المنطقة وفي التالي ونسبة 24.2% لفئة أحيانا وأخيرا فئة لا بنسبة 6.1%. يجب أن نفهم أن ردود أفعال أعضاء المجلس الشعبي البلدي بالموافقة والشعور بأن البلدية تقدم الدعم الكافي لجهود المجلس الشعبي البلدي في بناء العلاقات الاجتماعية في المنطقة ، تكون البلدية قادرة على فهم تحديات المجتمع والعمل مع المجلس الشعبي البلدي في إيجاد حلول ملائمة لتحسن العلاقات الاجتماعية في المنطقة. من المهم أن يكون لدى أعضاء المجلس الشعبي البلدي شعور بأن البلدية تدعم جهودهم في تفعيل العلاقات الاجتماعية في المنطقة، حيث يعزز هذا الدعم التعاون والعمل المشترك ويعطي الثقة بأنه يمكن تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي في المجتمع.

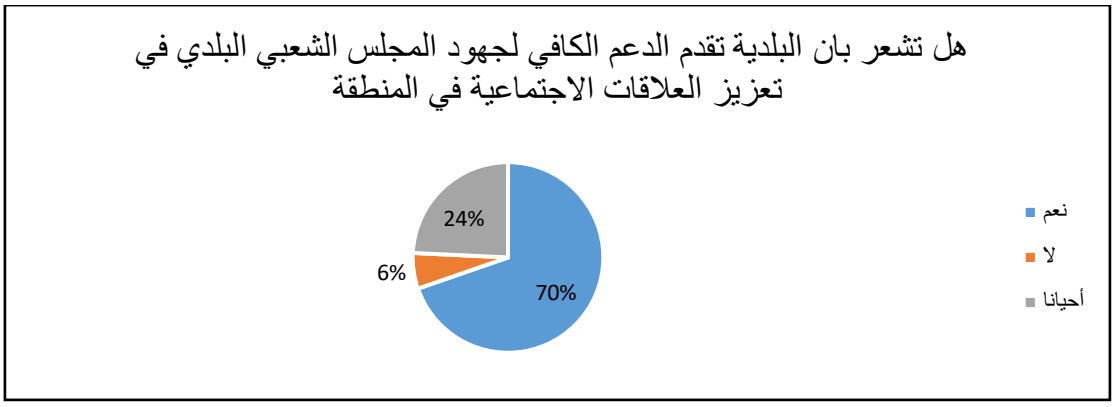

17.هل هناك آليات فعالة للتفاعل مع افراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بتحسين العلاقات الاجتماعية ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	27	81.8
لا	2	6.1
احيانا	4	12.1
المجموع	33	100.0

جدول 18 توزيع المبحوثين حسب الاليات الفعالة للتفاعل مع افراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة في تحسين العلاقات الاجتماعية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك آليات فعالة للتفاعل مع افراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة في تحسين العلاقات الاجتماعية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 81.8% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم هناك آليات فعالة للتفاعل مع افراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة في تحسين العلاقات الاجتماعية وفي التالي ونسبة 12.1% لفئة أحيانا وأخيرا فئة لا بنسبة 6.1%. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بـ "نعم، هناك آليات فعالة للتفاعل مع أفراد المجتمع، فإن ذلك يعني تقدير الدور الهام للتفاعل الاجتماعي والشراكة المجتمعية في توطيد العلاقات الاجتماعية وتحقيق التنمية المجتمعية.

بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا الجواب أهمية فهم دور المجتمع ودمجه في عملية صنع القرار لزيادة الشراكة والتواصل بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية. يكون ذلك مؤشراً على تفهم الأعضاء لأهمية

تحقيق التواصل، ... التوازن والتعاون بين الجهات الحاكمة والمجتمع لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين العلاقات الاجتماعية القوية.

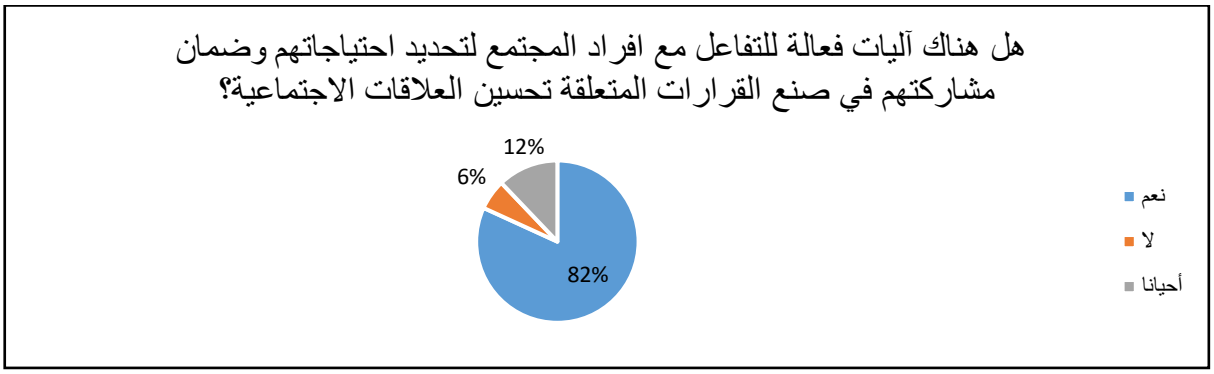

18.هل ترى ضرورة لتحسين التواصل الإعلامي بين المجلس الشعبي البلدي والسكان لنشر الوعي بأنشطة المجلس في تحسين العلاقات الاجتماعية ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	31	93.9
لا	2	6.1
المجموع	33	100.0

جدول19 توزيع المبحوثين حول ضرورة لتحسين التواصل الإعلامي بين المجلس الشعبي البلدي والسكان لنشر الوعي بأنشطتهم في تحسين العلاقات الاجتماعية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان ترى ضرورة لتشجيع التواصل الإعلامي بين المجلس الشعبي البلدي والسكان لنشر الوعي بأنشطة المجلس في تحسين العلاقات الاجتماعية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 93.9% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم ترى ضرورة تشجيع التواصل الإعلامي بين المجلس الشعبي البلدي والسكان لنشر الوعي بأنشطة المجلس في تحسين العلاقات الاجتماعية وفي التالي ونسبة 6.1% لفئة لا. تدل إجابة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بـ "نعم"، فإن ذلك يدل على الاعتراف بأهمية الاتصال والتواصل بين الهيئات الحكومية والمجتمع من أجل توجيه الجهود نحو تحسين العلاقات الاجتماعية وزيادة التفاعل المجتمعي. هذا الجواب يعكس أن أعضاء المجلس مدركون لضرورة بناء جسور التواصل

والثقة بين المجلس البلدي والمجتمع المحلي، من خلال نشر الوعي بأنشطة المجلس وأهدافه في تحسين العلاقات الاجتماعية. يعكس أيضاً استيعابهم لقوة وأهمية الإعلام في بناء الوعي و الشفافية والتفاعل بين الفئات المختلفة في المجتمع.

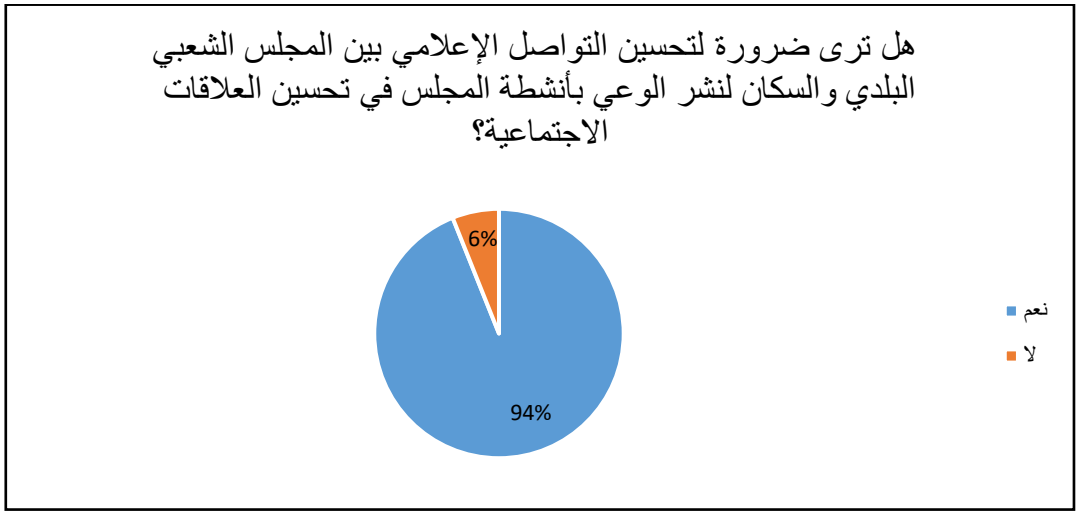

19.هل تستفيد اللجان الاجتماعية في المجلس من مدى تنوع المشاريع والبرامج التي تعزز التواصل وتحسين الروابط بين السكان؟

الفئة	التكرارت	النسبة
نعم	28	84.8
لا	2	6.1
احيانا	3	9.1
المجموع	33	100.0

جدول 20 توزيع المبحوثين حول استفادة اللجان الاجتماعية في المجلس من مدى تنوع المشاريع والبرامج التي تعزز التواصل وتحسين الروابط بين السكان

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كانت تستفيد اللجان الاجتماعية في المجلس من مدى تنوع المشاريع والبرامج التي تعزز التواصل وتحسين الروابط بين السكان ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 84.8% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم تستفيد اللجان الاجتماعية في المجلس من مدى تنوع المشاريع والبرامج التي تعزز التواصل وتحسين الروابط بين السكان وفي التالي ونسبة 9.1% لفئة احيانا واخيرا نسبة 6.1% لفئة لا. تدل إجابة أعضاء

المجلس الشعبي البلدي ب"نعم"، على إقرارهم بأهمية التنوع والتواصل في تحسين التلاحم الاجتماعي وتزايد التفاعل بين السكان، من خلال الاهتمام بتنوع المشاريع والبرامج، يمكن للمجتمع الاستفادة من قدرات ومهارات جميع أفراده بصورة أفضل، مما يؤدي إلى تطوير المجتمع بشكل شامل. إذن التركيز على تنوع المشاريع والبرامج التي تشجيع التواصل وتحسين الروابط الاجتماعية يعد استراتيجية فعالة لبناء مجتمع متكامل ومزدهر. يعزز هذا التنوع الفهم المتبادل، التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاجتماعي.

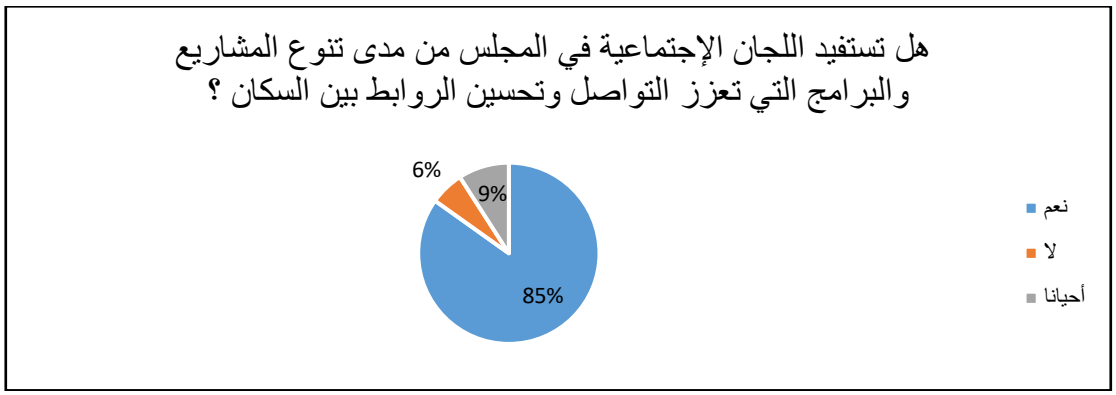

20.هل هناك إجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول مشاريع المجلس ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية مع تشارك ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	25	75.8
لا	3	9.1
احيانا	5	15.2
المجموع	33	100.0

جدول 21 توزيع المبحوثين حول الإجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول المشاريع ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية مع تشارك

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك إجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول مشاريع المجلس ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية مع تشارك ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 75.8% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم هناك إجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول مشاريع المجلس ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية مع تشارك وفي التالي ونسبة 15.2% لفئة احيانا وأخيرا نسبة 9.1% لفئة لا. يعني ذلك أن المجلس

يدرك أهمية التواصل مع السكان وتقديم معلومات شفافة حول أعماله وجهوده في تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي، بهذه الطريقة، يمكن لتقديم تقارير دورية للمجتمع أن يكون أداة فعالة في بناء جسور تواصل بين الحكومة المحلية والمجتمع المحلي، وهو مفتاح أساسي لتحقيق التسامح والتعايش السلمي في المجتمع. تكون هذه العملية بمثابة أداة لتشجيع المشاركة المدنية وتفعيل الديمقراطية المحلية، مما يؤدي إلى بناء مجتمع متكافل ومزدهر.

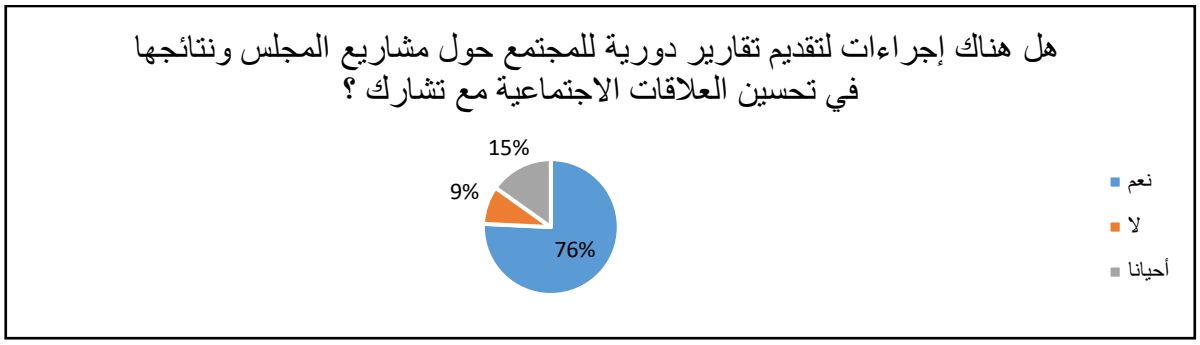

21.هل تعتبر أعضاء المجلس جزءًا فعّالًا في حل التحديات الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	21	63.6
لا	3	9.1
احيانا	9	27.3
المجموع	33	100.0

جدول 22 توزيع المبحوثين حول اعتبار المجلس جزءا فعالا في حل التحديات الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان تعتبر أعضاء المجلس جزءًا فعّالًا في حل التحديات الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 63.6% من المبحوثين يرون اختاروا فئة نعم تعتبر أعضاء المجلس جزءًا فعّالًا في حل التحديات الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع وفي التالي ونسبة 27.3% لفئة احيانا وأخيرا نسبة 9.1% لفئة لا. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي بأنه جزءًا فعّالًا في حل التحديات

الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع، يعني ذلك أن المجلس يدرك دوره ومسؤولياته في تحسين وتطوير الحياة الاجتماعية ومدركين لاحتياجات المجتمع وأولوياته، وأن يتبنوا سياسات وبرامج تستجيب لهذه الاحتياجات. يجب أن يقوموا بتطوير استراتيجيات وحلول تواجه التحديات الاجتماعية بنجاح.

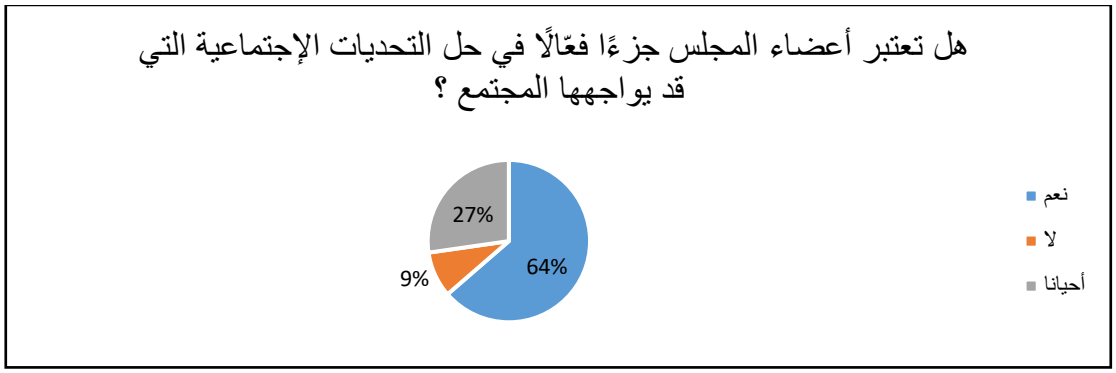

22.كيف يمكن للمجلس دعم الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية لزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع؟

الفئة	التكرارات	النسبة
تقديم مساعدات مالية	2	6.1
فتح مشاريع مصغرة	5	15.2
مشاركة الشباب في اجتماعات المجلس	26	78.8
المجموع	33	100.0

جدول 23 توزيع المبحوثين حول إمكانية المجلس دعم الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية لزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما اذا كان يمكن للمجلس دعم الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية لزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 78.8% من المبحوثين يرون مشاركة الشباب في اجتماعات المجلس وفي التالي ونسبة 15.2% لفئة فتح مشاريع مصغرة وأخيرا نسبة 6.1% لفئة تقديم مساعدات مالية ،عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بدعم الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وحضور اجتماعات المجلس، فإن ذلك يعكس الاهتمام بدور

الشباب في المجتمع، ومن خلال هذا الدعم والتشجيع، يمكن للشباب أن يتعلموا المهارات الاجتماعية والقيادية، ويشاركوا بفعالية في إحداث التغيير والنمو في المجتمع. كما يزيد مشاركة الشباب في اجتماعات المجلس من تمثيليتهم ومردوديتهم في صنع القرار من أجل استدامة التغيير الاجتماعي وتحسين الظروف لجميع أفراد المجتمع.

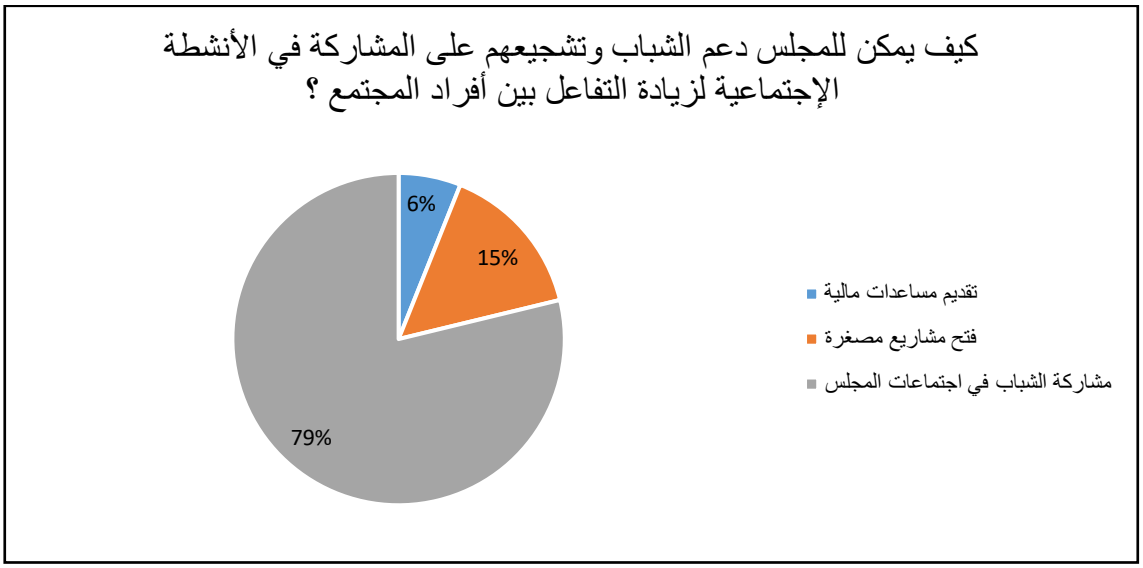

المحور الرابع: جداول تتعلق بالفرضية الثالثة

23.هل توجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان تنويع الموارد المالية؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	24	72.7
لا	5	15.2
احيانا	4	12.1
المجموع	33	100.0

جدول 24 توزيع المبحوثين حول تواجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان توزيع الموارد المالية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما اذا كانت توجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان تنويع الموارد المالية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 72.7%

من المبحوثين نعم توجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان تنويع الموارد المالية وفي التالي ونسبة 15.2% لفئة لا نسبة 12.1% لفئة أحيانا. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي "بنعم" بأنه توجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان تنويع الموارد المالية، فإن ذلك يعني أنهم يدركون أهمية التنوع في الموارد المالية لضمان استدامة الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجلس للمجتمع، وعليه فإن تنويع مصادر التمويل يعني أن المجلس الشعبي البلدي لا يعتمد فقط على مصدر واحد لتمويل نشاطاته، بل يسعى لتطوير استراتيجيات تجلب موارد مالية من مصادر متنوعة، من أجل تقديم خدمات اقتصادية وبرامج اجتماعية للمجتمع بصورة أفضل.

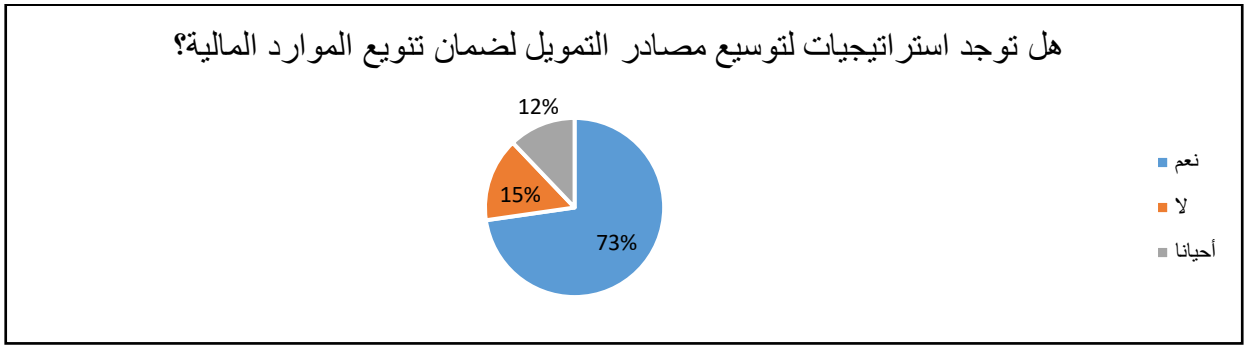

24.هل يتم التفاعل مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية للحصول على دعم مالي؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	20	60.6
لا	8	24.2
بدون رأي	5	15.2
المجموع	33	100.0

جدول 25 توزيع المبحوثين حول التفاعل مع المنظمات الدولية او الهيئات الخيرية للحصول على دعم مالي

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما اذا كان يتم التفاعل مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية للحصول على دعم مالي ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 60.6% من المبحوثين نعم يتم التفاعل مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية للحصول على

دعم مالي وفي التالي ونسبة 24.2% لفئة لا نسبة 15.2% لفئة بدون رأي. تدل إجابة أعضاء المجلس الشعبي البلدي "بنعم" على تعاون المجلس الشعبي البلدي مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية قد يسهل له الوصول إلى مصادر تمويل إضافية. وهذا يمكن أن يتيح له المرونة في تنفيذ مشاريع وخدمات إضافية للمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، و يساعد هذا التفاعل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة نمو الاقتصاد المحلي، ويمكن أن يؤدي التفاعل مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية إلى تعزيز وتسهيل تبادل الثقافات والممارسات الاجتماعية. يمكن أن يعمل المجلس الشعبي البلدي مع هذه الجهات على نشر الوعي بالقضايا الاجتماعية والثقافية المهمة وزيادة التسامح والتعايش السلمي في المجتمع. وأيضا فرصة لتبادل المعرفة، المهارات والخبرات مع الجهات الخارجية.

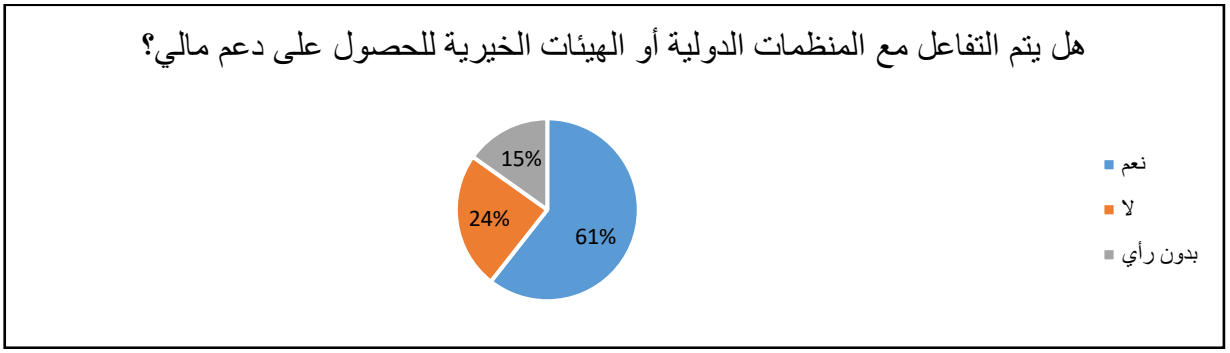

25.هل هناك مبادرات لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	16	48.5
لا	10	30.3
احيانا	7	21.2
المجموع	33	100.0

جدول 26 توزيع المبحوثين حول مبادرات لتشيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك مبادرات لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 48.5% من المبحوثين نعم هناك مبادرات لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية وفي التالي ونسبة 30.3% لفئة لا نسبة 21.2% لفئة أحيانا. إجابة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بأن هناك مبادرات لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية بنسبة 48% يعني أن هناك توجه قوي ومشترك بين الأعضاء لزيادة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في دعم المشاريع الاجتماعية وتنمية الصناعات المحلية.

وهذا التوجه يعكس أيضًا تحولًا نحو اعتماد القطاع الخاص كشريك رئيسي في تنمية المجتمع بدلاً من الاعتماد الحصري على الدعم الحكومي. يُعَدُّ ذلك خطوة مهمة في تغيير المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحقيق الشراكة والتعاون بين القطاعات المختلفة في البناء المجتمعي.

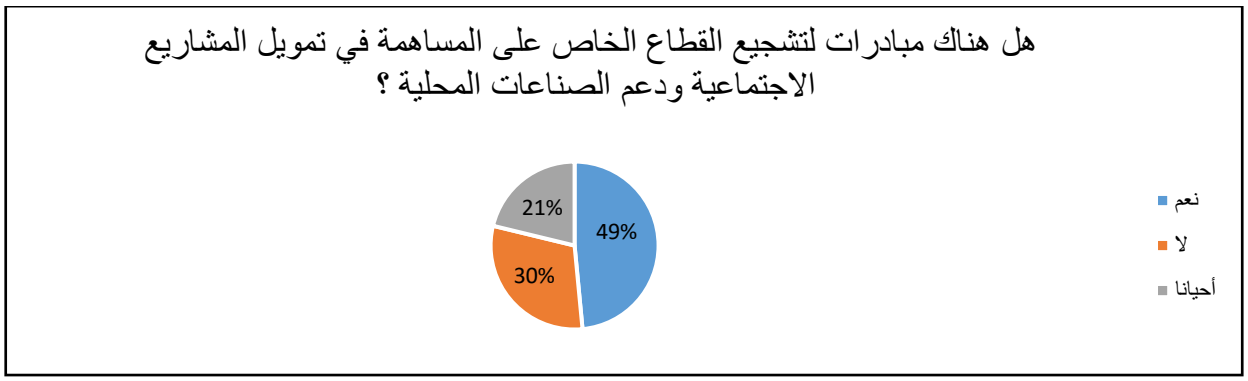

26.هل توجد سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	5	15.2
لا	18	54.5
احيانا	10	30.3
المجموع	**33**	**100.0**

جدول 27 توزيع المبحوثين حول تواجد سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان توجد سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 54.5% من المبحوثين اجابوا لا توجد سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة وفي التالي ونسبة 30.3% لفئة أحيانا وأخيرا نسبة 15.2% لفئة نعم. إجابة أعضاء المجلس الشعبي البلدي لا وجود سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة يشير إلى عدم وجود تركيز كافٍ على تنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية. فإنه يدل على أن هناك ضعف في التوجيه الحكومي وعدم الاهتمام بتطوير الصناعات المحلية ودعم الاستثمار ذو الصلة.

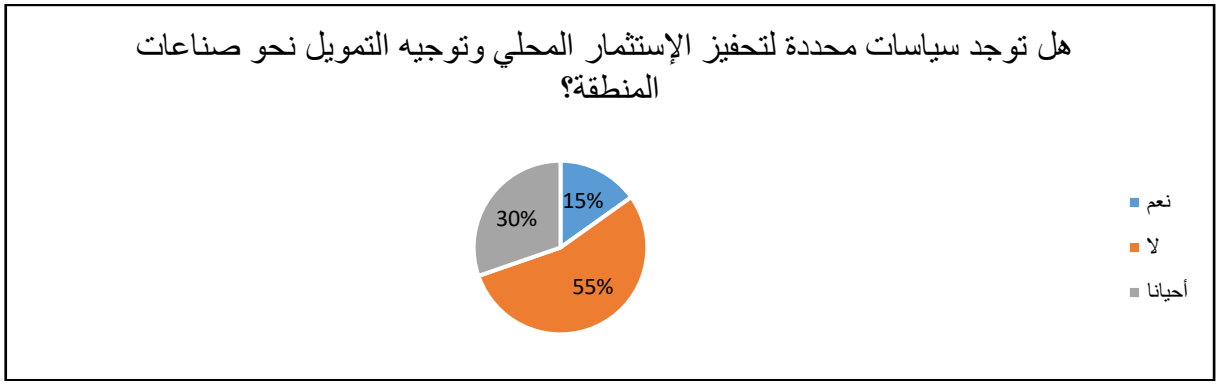

27.هل هناك تحديات تواجه المجلس في تأمين التمويل للمشاريع ودعم الصناعات المحلية؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	25	75.8
احيانا	8	24.2
المجموع	33	100.0

جدول 28 توزيع المبحوثين حول تحديات تواجه المجلس في تامين التمويل لمشاريع ودعم الصناعات المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان توجد هناك تحديات تواجه المجلس في تأمين التمويل للمشاريع ودعم الصناعات المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 75.8% من المبحوثين اجابوا نعم توجد هناك تحديات تواجه المجلس في تأمين التمويل

للمشاريع ودعم الصناعات المحلية ونسبة 24.2% لفئة أحيانا وأخيرا. إجابة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنعم على أن هناك تمويل للمشاريع ودعم الصناعات المحلية يعكس عدة أمور من بينها اهتمامهم بمصلحة المجتمع وحرصهم على تنمية الاقتصاد المحلي والسعي الى الاستقلالية الاقتصادية لهم، اعترافهم بأهمية دعم الصناعات المحلية وأيضا أن هناك تحديات تواجههم في تأمين التمويل للمشاريع ودعم الصناعات المحلية، مثل القيود المالية والمشاكل المتعلقة بالتوظيف وتقلص التمويل الحكومي. ومع ذلك فإن هذه الإجابة الإيجابية قد تواجه تحديات عديدة بسبب قيود الميزانية المحدودة أو الإجراءات المعقدة المتعلقة بالتمويل العام.

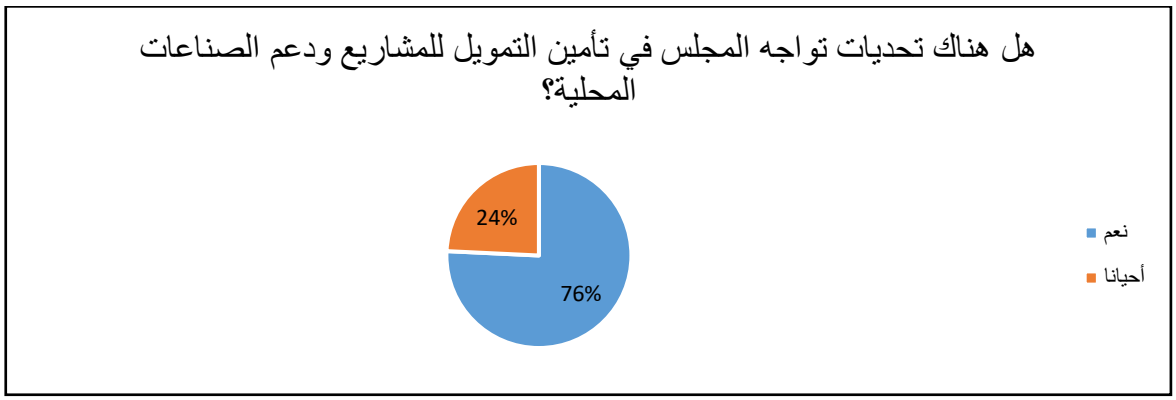

المحور الخامس: جداول تتعلق بالفرضية الرابعة

28.هل تتخذ الهيئة المجتمعية للبلدية قرارات محلية تعزز حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	27	81.8
احيانا	6	18.2
المجموع	33	100.0

جدول 29 توزيع المبحوثين حول اتخاذ الهيئة المجتمعية قرارات محلية تعزز حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كانت تتخذ الهيئة المجتمعية للبلدية قرارات محلية تعزز حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية

الواردة في الجدول نرى أن نسبة 81.8% من المبحوثين اجابوا نعم تتخذ الهيئة المجتمعية قرارات محلية من اجل حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة ونسبة 18.2% لفئة أحيانا. عندما يجيب اغلبية أعضاء الهيئة بنعم على تبني قرارات محلية تهدف الى حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة، يعكسك دلك قيما اجتماعية، وعيهم بالهوية الثقافية، حماية الذاكرة الجماعية، تحقيق التفاعل الاجتماعي، المساهمة في دعم السياحة المحلية والتنمية المستدامة، وبالتالي سيساهم في التلاحم الاجتماعي والتحسين الشامل للحياة في المنطقة، وترويجيه لمستقبل أجيال المنطقة القادمة.

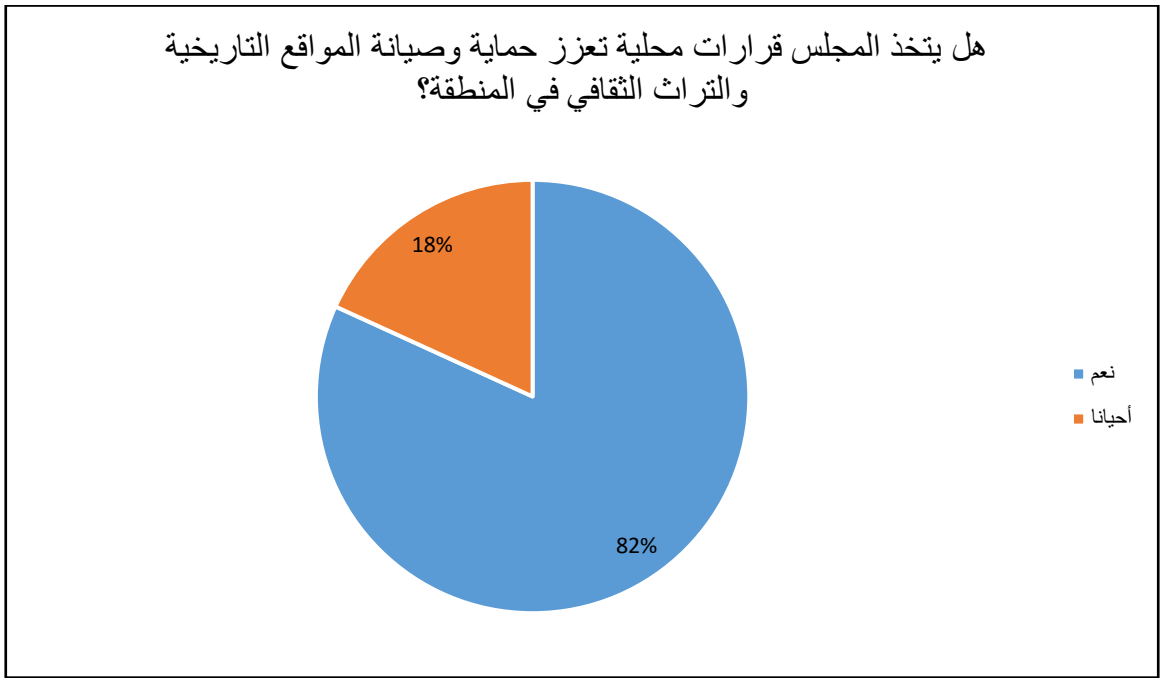

29.هل يتم التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعّال في الحفاظ على التراث؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	15	45.5
لا	4	12.1
احيانا	14	42.4
المجموع	33	100.0

جدول 30 توزيع المبحوثين التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعال في الحفاظ على التراث

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يتم التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعّال في الحفاظ على التراث ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 45.5% من المبحوثين اجابوا نعم يتم التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعّال في الحفاظ على التراث وفي التالي نسبة 42.4% لفئة أحيانا وأخيرا نسبة 12.1% لفئة لا. عندما يجيب أعضاء الهيئة المجتمعية للبلدية بنسبة متقاربة بين "نعم" و"أحيانا" بنسبة متقاربة جدا يدل على تعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعال في الحفاظ على التراث، يعكس ذلك حالة من عدم الاتساق والتشتت في الرؤى والتفاعلات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع.

تشير هذه الاستجابة المتقاربة بين أعضاء الهيئة المحلية إلى عدم التوافق حول أهمية التراث المحلي والدور الذي يلعبه في ترسيخ الهوية الثقافية والتواصل الاجتماعي. وتعكس هذه الإجابات الاهتمامات والأولويات المختلفة بين الأعضاء حول العلاقة بين التراث والتنمية المحلية والتعاون الثقافي. وعدم توحيد الرؤى والعمل المشترك على حماية والمحافظة على التراث المحلي يمكن أن يؤدي إلى فقدان موروث ثقافي مهم وتدهور الهوية الثقافية للمجتمع، مما يساهم في فقدان الانتماء والتفاعل الاجتماعي. على المدى الطويل.

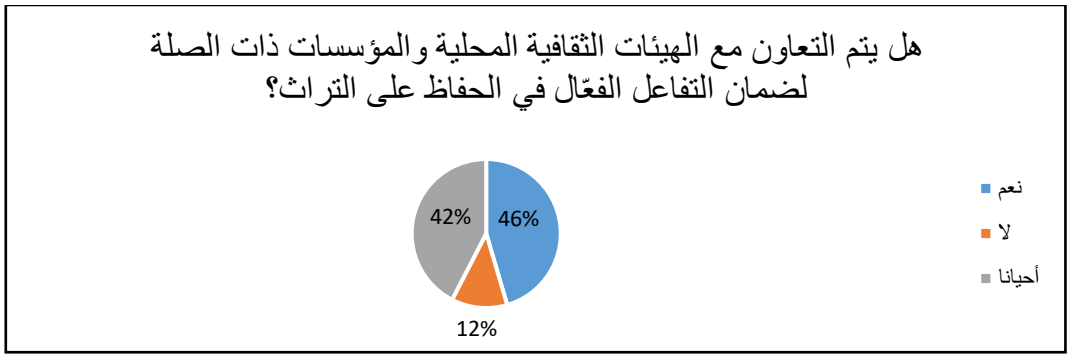

30.هل هناك تقييم دوري لتقييم تأثير القرارات على تحقيق التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	12	36.4
لا	3	9.1
احيانا	18	54.5
المجموع	33	100.0

جدول 31 توزيع المبحوثين حول تقييم دوري لتأثير القرارات على تعزيز التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك تقييم دوري لتقييم تأثير القرارات للمحافظة على التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 54.5% من المبحوثين اجابوا أحيانا هناك تقييم دوري لتقييم تأثير القرارات على المحافظة على التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة وفي التالي نسبة 36.4% لفئة نعم وأخيرا نسبة 9.1% لفئة لا. إجابة أعضاء الهيئة المجتمعية للبلدية بـ "لا" على عدم وجود تقييم دوري لتأثير القرارات على الاهتمام بالتراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة، تُظهِر القلق بشأن غياب الرصد والتقييم الفعّال لتأثير القرارات المتخذة على الموروث الثقافي وتطوير المشاريع.

ومن المهم أن يُحسَّن التقييم الدوري لهذه القرارات لضمان أن يتم اتخاذ قرارات مستنيرة وأن تكون في صالح الشعب وتحقق رغباتهم واحتياجاتهم الثقافية. يمكن أن يؤدي اهتمام غير كاف بالتقييم الدوري إلى استمرار القرارات غير الفعالة أو الغير مفيدة للحفاظ على التراث الثقافي على فقدان الثقة بين المجتمع والسلطة المحلية.

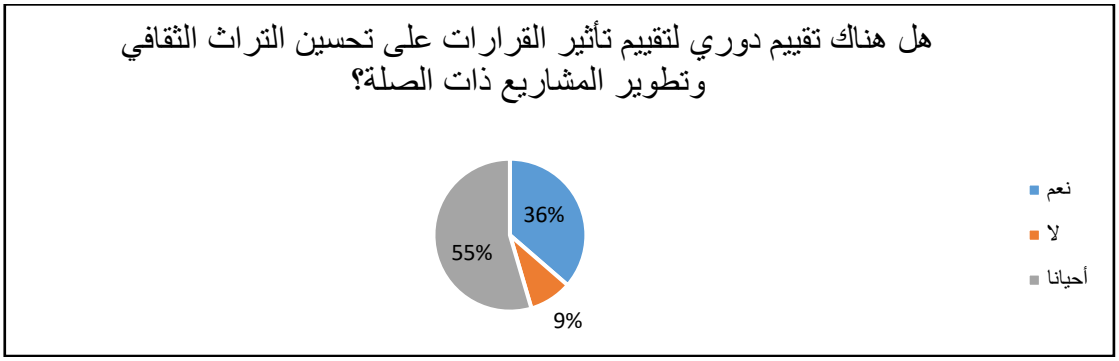

31.هل هناك خطط لتوثيق التراث الثقافي من خلال مشاريع تاريخية وتوثيقية لادراك الوعي به؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	21	63.6
لا	3	9.1
احيانا	9	27.3
المجموع	33	100.0

جدول 32 توزيع المبحوثين هناك خطط لتوثيق التراث الثقافي من خلال مشاريع تاريخية توثيقية لزيادة الوعي به

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك تقييم دوري لتقييم تأثير القرارات على المحافظة على التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 54.5% من المبحوثين اجابوا أحيانا هناك تقييم دوري لتقييم تأثير القرارات على ترسيخ التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة وفي التالي نسبة 36.4% لفئة نعم وأخيرا نسبة 9.1% لفئة لا. إجابة أعضاء الهيئة المجتمعية للبلدية بـ "نعم" ووجود خطط لتوثيق التراث الثقافي من خلال مشاريع تاريخية وتوثيقية لادراك الوعي به، يشير إلى وجود اهتمام رسمي وجهود نشطة للمحافظة على التراث الثقافي وزيادة الوعي به بين السكان المحليين، وتتضمن هذه الإجابة الاعتراف بأهمية التراث الثقافي ودوره في تنمية الهوية الثقافية والتواصل الاجتماعي، وبالتالي فإن توثيق التراث الثقافي فهو خطوة هامة من أجل الحفاظ على المعرفة والممتلكات الثقافية وتوثيقها للأجيال القادمة.

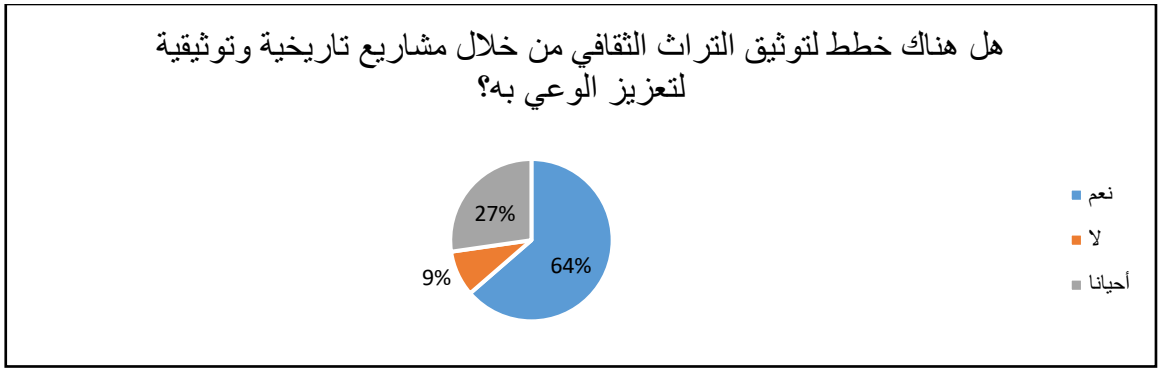

32.هل يتم التعاون مع الجهات الأكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث للإستفادة من الخبرات والأبحاث؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	27	81.8
لا	2	6.1
احيانا	4	12.1
المجموع	33	100.0

جدول33 توزيع المبحوثين حول التعاون مع الجهات الاكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث للاستفادة من الخبرات والابحاث

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يتم التعاون مع الجهات الأكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث للاستفادة من الخبرات والأبحاث ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 81.8% من المبحوثين نعم يتم التعاون مع الجهات الأكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث للاستفادة من الخبرات والأبحاث وفي التالي نسبة 12.1% لفئة أحيانا وأخيرا نسبة 6.1% لفئة لا. تكون هذه العلاقة تفاعلية ومتبادلة حيث يشارك الجهاز الحكومي المحلي المعرفة المتاحة لديه ومتطلباته وتحدياته فيما يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي، بينما تساهم الجهات الأكاديمية والمتخصصين في تقديم الدعم الفني والفكري لتحقيق أهداف الحفاظ على التراث. يتم تبادل المعرفة والخبرات في إطار العمل المشترك لضمان فعالية وجودة المشاريع.

يعد التعاون بين السلطات المحلية والجهات الأكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث الثقافي أمر فعلا لفعّال في تحسين الإدارة والتنظيم لعمليات الحفاظ على التراث الثقافي. تساهم الخبرات والأبحاث الأكاديمية في إثراء المعرفة حول التراث وتوفير الإرشاد في استراتيجيات الحفاظ والتوثيق. وفي المقابل، يتمكن الجهاز الحكومي المحلي من توفير الموارد والتسهيلات لضمان تنفيذ المشاريع بشكل فعال. وهذا الأسلوب يمكن أن يساهم التعاون مع الجهات الأكاديمية والمتخصصين في تحفيز البحث والابتكار في مجال الحفاظ على التراث الثقافي. يتيح للمجتمع الاستفادة من التقنيات

والأساليب الحديثة المتاحة لتوثيق وحفظ التراث، ويمكن أن يؤدي إلى إنتاج المزيد من المعرفة والإبداع في هذا المجال.

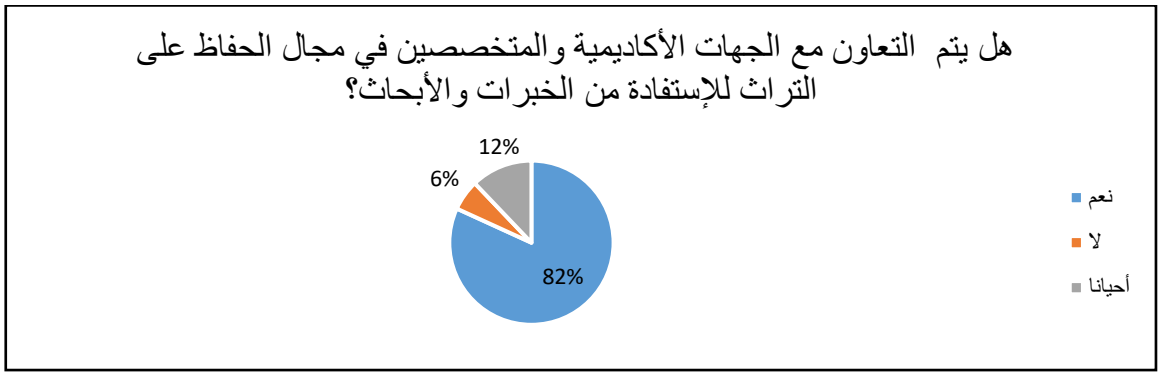

33.هل هناك جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	26	78.8
احيانا	7	21.2
المجموع	33	100.0

جدول 34 توزيع المبحوثين حول وجود جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 78.8% من المبحوثين نعم هناك جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي وفي التالي نسبة21.2% لفئة أحيانا. يعني أن يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي "بنعم" على جهود ترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي أنهم يولون أهمية لهذا القطاع ويؤيدون فكرة تطويره واستغلاله بشكل مناسب.

يشير هذا الرد بأن الأعضاء يدركون أن التراث المحلي يمثل جزءًا هامًا من هويتهم الثقافية ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنمية وازدهار المجتمع المحلي. فهم يرون أن الاهتمام والاستثمار في التراث المحلي يمكن أن يؤدي إلى تحسين السياحة والتنمية المستدامة بشكل عام، وبالتالي يعبِّرون عن دعمهم لتلك الجهود.

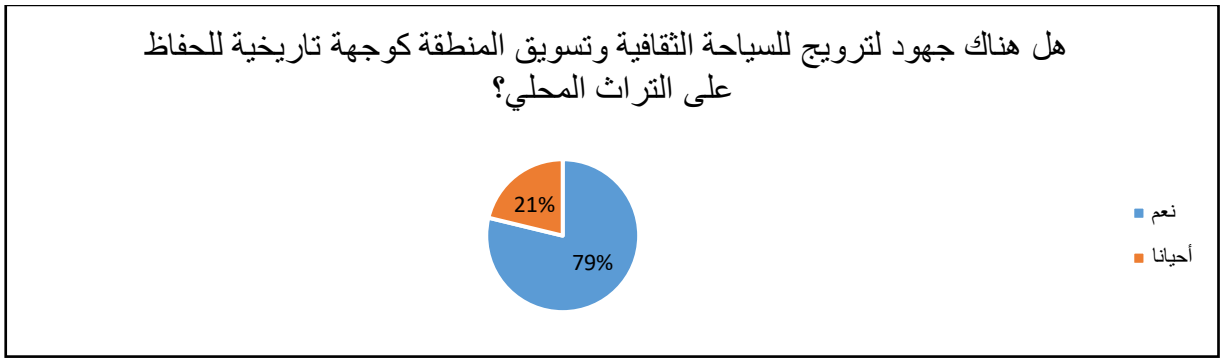

المحور السادس: جداول تتعلق بالفرضية الخامسة

34.هل تلاحظ أن هناك تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي؟

الفئة	التكرارت	النسبة
نعم	27	81.8
لا	6	18.2
المجموع	33	100.0

جدول 35 توزيع المبحوثين حول ملاحظتهم ان هناك تأثيرا إيجابيا او سلبيا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان تلاحظ أن هناك تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 81.8% من المبحوثين نعم تلاحظ أن هناك تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي وفي التالي نسبة 18.2% لفئة لا. إجابة أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية بنعم تشير إلى قبولهم للعمليات السياسية والتأثير الذي تمارسه على مستوى الفرص الوظيفية في المجتمع المحلي.

تأثير العمليات السياسية على الفرص الوظيفية يمكن أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا حسب الظروف والسياسات المتبعة. يوفر النظام السياسي النموذجي والاستقرار السياسي فرص عمل مستدامة وتنمية اقتصادية في المجتمع المحلي. ومن ناحية أخرى، يؤدي النظام السياسي المتصلب أو الفساد السياسي إلى تحييد الفرص الوظيفية وتقليلها، مما يؤدي إلى ازدياد الفقر والعدالة الاجتماعية.

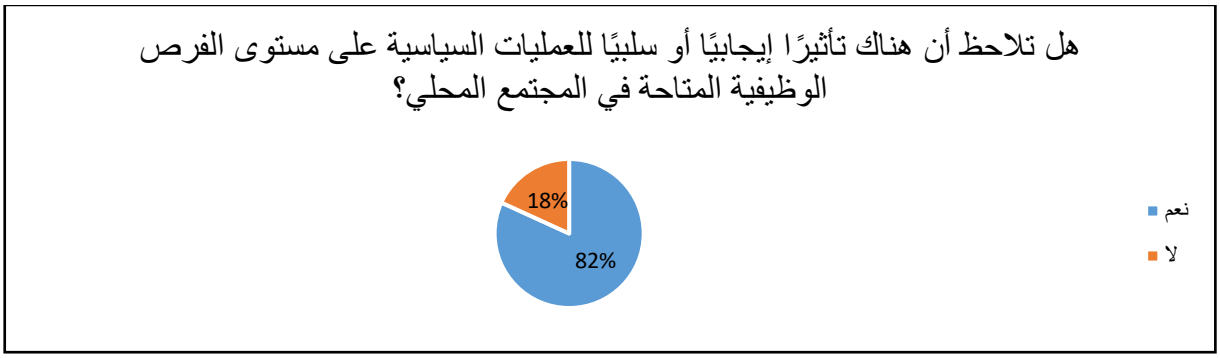

35.هل هناك جهود من قبل الهيئة المحلية لدعم خلق فرص العمل في المنطقة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	27	81.8
احيانا	6	18.2
المجموع	33	100.0

جدول 36 توزيع المبحوثين حول هناك جهود من قبل الهيئة المحلية لدعم وخلق فرص العمل في المنطقة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما اذا هناك جهود من قبل الهيئة التنفيذية المحلية لدعم خلق فرص العمل في المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 81.8% من المبحوثين نعم هناك جهود من قبل السلطات المحلية لدعم خلق فرص العمل في المنطقة وفي التالي نسبة 18.2% لفئة أحيانا. إجابة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بـ "نعم" وتأكيدهم على جهود السلطات المحلية لدعم فرص العمل في المنطقة تعكس الاهتمام بتحليل العلاقة بين السلطة والاقتصاد وتوزيع الثروة والفرص في المجتمع. يمكن للسياسيين والسلطات

المحلية أن يكونوا على الصلة مع حقوق الفرد نموذج الجهود المبذولة في تشجيع فرص العمل وتحقيق توازن المجتمع وعدالته.

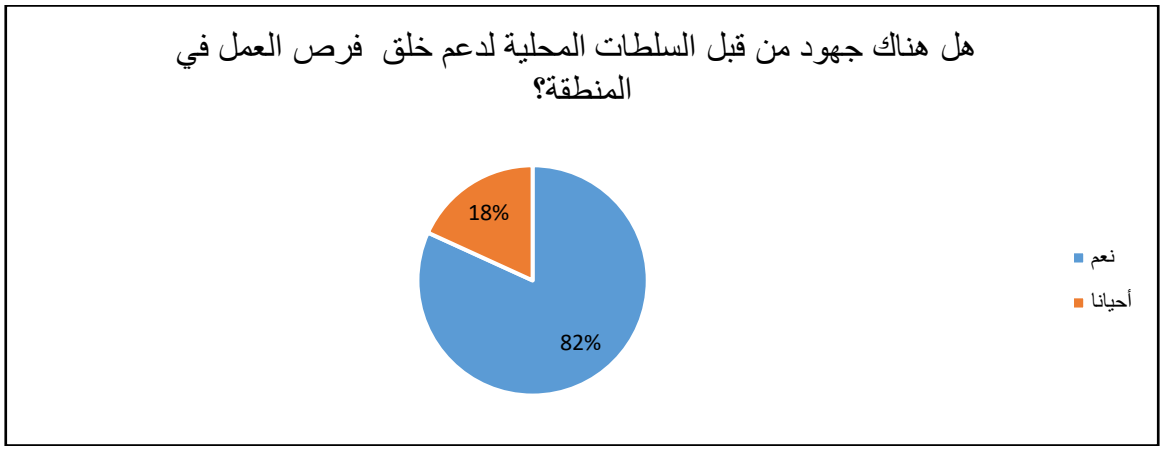

36.هل يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	28	84.8
احيانا	5	15.2
المجموع	33	100.0

جدول 37 توزيع المبحوثين حول توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 84.8% من المبحوثين نعم يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية وفي التالي نسبة 15.2% لفئة أحيانا. من منظور سوسيولوجي، يعني أن يجيب أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية بـ "نعم" وتوجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية أن هناك اهتمام ومسؤولية من جانب السلطات المحلية في تحسين فرص العمل وتحقيق التنمية في المنطقة.

توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تدعم خلق فرص العمل المحلية يعكس الاعتراف بأهمية توفير فرص العمل للأفراد والمجتمعات المحلية. يعني ذلك أن الهيئة المحلية تعمل على تطوير وتنفيذ استراتيجيات تعمل على زيادة النشاط الاقتصادي في المنطقة وتوفير فرص عمل مستدامة للمجتمع. يعبر هذا الإجراء عن الاهتمام بنوعية الحياة ورفاهية السكان المحليين، كما يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة. إذ يعتبر تشجيع فرص العمل المحلية وتوجيه الموارد المالية نحوها خطوة إيجابية نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع.

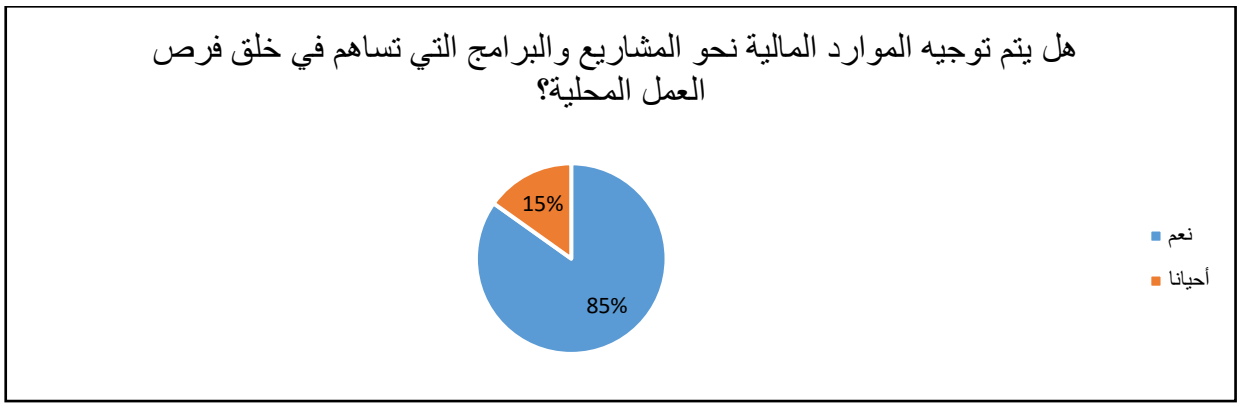

37.هل هناك تفاعل بين القطاع السياسي المحلي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	4	12.1
لا	11	33.3
احيانا	18	54.5
المجموع	33	100.0

جدول 38 توزيع المبحوثين حول التفاعل بين القطاع السياسي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك تفاعل بين القطاع السياسي المحلي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 54.5% من المبحوثين أحيانا ما يكون هناك

تفاعل بين القطاع السياسي المحلي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي وفي التالي نسبة 33.3% لفئة لا. وأخيرا نسبة 12.1% لفئة نعم. عندما يجيب أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية بأنه "أحيانا" هناك تفاعل بين القطاع السياسي المحلي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي، فإن ذلك يعني أن هناك أوجه ضعف في العملية المؤسسية والسياسية في المجتمع. و يكون هناك عوامل مختلفة تؤدي إلى ضعف التفاعل بين القطاعين السياسي والاقتصادي، مثل فساد النظام السياسي أو الفصل بين المصالح السياسية والاقتصادية. يمكن أن يؤدي هذا الضعف إلى عدم تحقيق التوازن المطلوب بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، مما يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة للمجتمع.

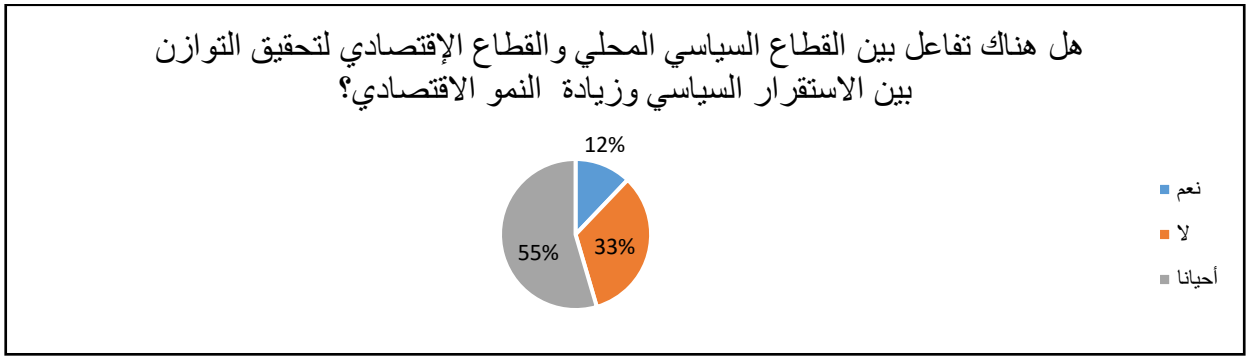

38.هل يُعتبر مستوى المعيشة في المنطقة مرتفعًا أم منخفضًا بناءً على العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية؟

الفئة	التكرارت	النسبة
مرتفع	13	39.4
متوسط	14	42.4
منخفض	6	18.2
المجموع	33	100.0

جدول 39 توزيع المبحوثين حول اعتبار مستوى المعيشة في المنطقة مرتفعا او منخفضا بناءا على العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما اذا كان يُعتبر مستوى المعيشة في المنطقة مرتفعًا أم منخفضًا بناءً على العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 42.4% من المبحوثين يُعتبر مستوى المعيشة في المنطقة متوسطا بناءً على العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية وفي التالي نسبة 39.4% لفئة مرتفع وأخيرا نسبة 18.2% لفئة منخفض. عندما يجيب أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية بأن مستوى المعيشة في المنطقة متوسطا بناءً على العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية، يعكس ذلك تفاعلًا بين العوامل الاقتصادية والسياسية في تحديد جودة حياة السكان في تلك المنطقة.

ونستنتج مما سبق، أنه يمكن فهم إجابة أعضاء الهيئة المحلية بأن مستوى المعيشة في المنطقة متوسطًا بناءً على العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية على أنها تعكس التفاعل المعقد بين السياسة والاقتصاد وآثاره على جودة حياة الأفراد في المجتمع، لذلك يعتبر هذا الجواب مدخلًا هامًا لتحديد الجوانب التي يجب تطويرها من أجل تحسين الظروف المعيشية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

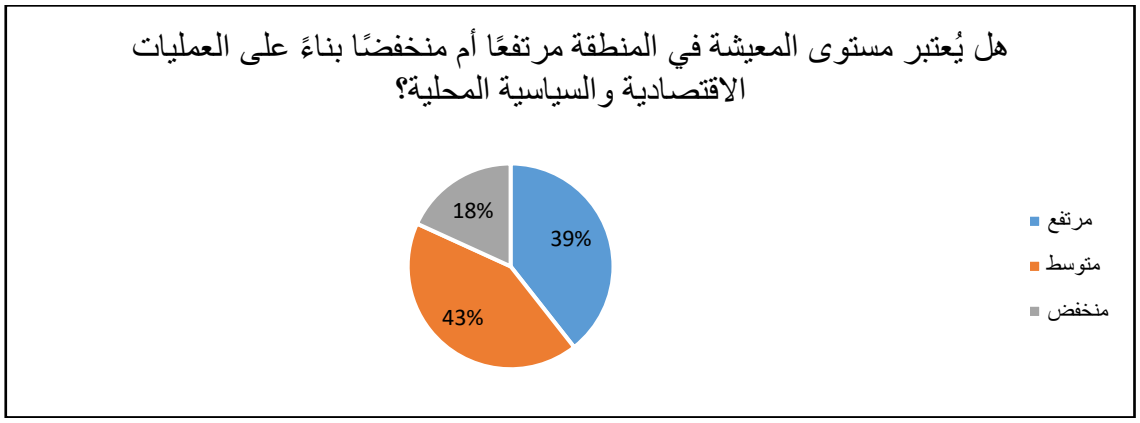

39.هل تشعر أن هناك تحسينًا في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	25	75.8
احيانا	8	24.2

المجموع	33	100.0

جدول 40 توزيع المبحوثين حول الشعور بالتحسن في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان تشعر أن هناك تحسينًا في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 75.8% من المبحوثين أجابوا انهم نعم يشعرون أن هناك تحسينًا في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة وفي التالي نسبة 24.2% لفئة أحيانا. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنعم ويشعرون بتحسين في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة، فإن ذلك يشير إلى أن هناك تفاعل ورابطة قوية بين القرارات السياسية والعمليات الاقتصادية وجودة حياة السكان.

يمكن تفسير هذه الإجابة تعكس وجهة نظر أعضاء الهيئة التنفيذية للبلديةذ، وتكون مستندة إلى البيانات والتقارير المتاحة لهم حول التحسينات وأثرها على المستوى المعيشي، بالإضافة إلى آراء وتجارب السكان المحليين.

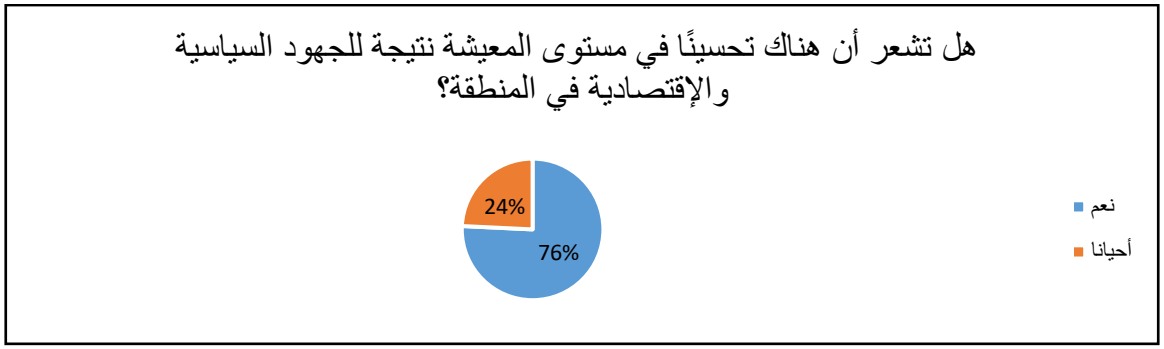

40.هل يُعتبر التوظيف المحلي ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة جزءًا من استراتيجيات السياسة الاقتصادية المحلية؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	30	90.9
احيانا	3	9.1

المجموع	33	100.0

جدول 41 توزيع المبحوثين حول اعتبار التوظيف المحلي ودعم الاعمال الصغيرة والمتوسطة جزءا من استراتيجيات السياسة الاقتصادية المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يُعتبر التوظيف المحلي ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة جزءًا من استراتيجيات السياسة الاقتصادية المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 90.9% من المبحوثين أجابوا نعم يُعتبر التوظيف المحلي ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة جزءًا من استراتيجيات السياسة الاقتصادية المحلية وفي التالي نسبة 9.1% لفئة أحيانا. عندما يجيب أعضاء الهيئة التنفيذية "بنعم" ويعتبرون التوظيف المحلي ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة جزءًا من استراتيجيات السياسة الاقتصادية المحلية، فإن هذا يعكس إدراكهم لأهمية الاستراتيجيات الاقتصادية في تحسين جودة الحياة للمواطنين ودعم التنمية المستدامة في المنطقة. يعني إجابة أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنعم واعتبار التوظيف المحلي ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة جزءًا من استراتيجيات السياسة الاقتصادية المحلية أنهم يدركون التأثير الاجتماعي والاقتصادي لتلك السياسات. وبالتالي، يرون أن هذه السياسات تمثل دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة.

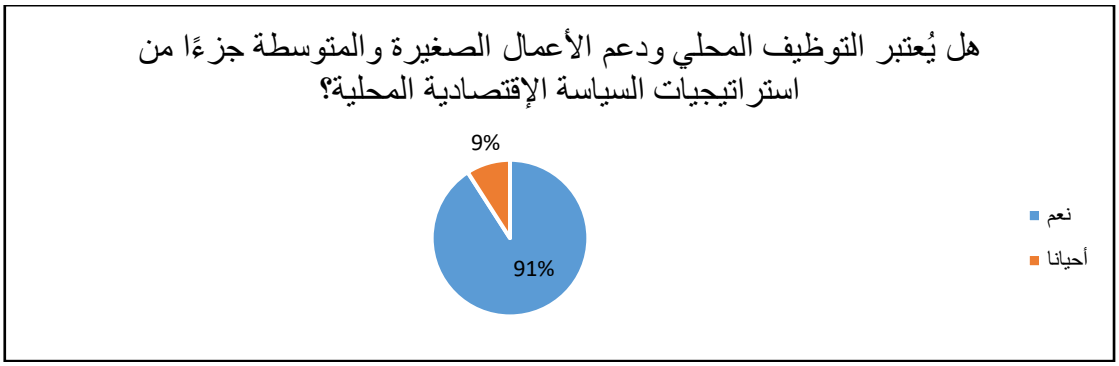

41.هل هناك تواصل فعّال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية لتحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	15	45.5
احيانا	18	54.5
المجموع	33	100.0

جدول 42 توزيع المبحوثين حول هناك تواصل فعال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية لتحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك تواصل فعّال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية لتحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 54.5% من المبحوثين أجابوا أحيانا يكون هناك تواصل فعّال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية لتحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة وفي التالي نسبة 45.5% لفئة نعم. نلاحظ بأن أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية يجيبون "أحيانا" بأنه هناك تواصل فعال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية في تحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة. يمكن راجع لانقطاع أو ضعف في التواصل والتنسيق بين القطاعين المذكورين. يكون هذا ناتجًا عن عدم وجود قنوات فعالة للحوار والتفاعل بين الجهات المعنية، أو نظرة محدودة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية من قبل الجهات السياسية. وأن هناك صعوبات في تحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع وتلبيتها بالطرق الملائمة، هناك عدم توافق بين ما يرغب القطاع الاقتصادي في تطويره وما يعتبره القطاع السياسي تحتمل من حيث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

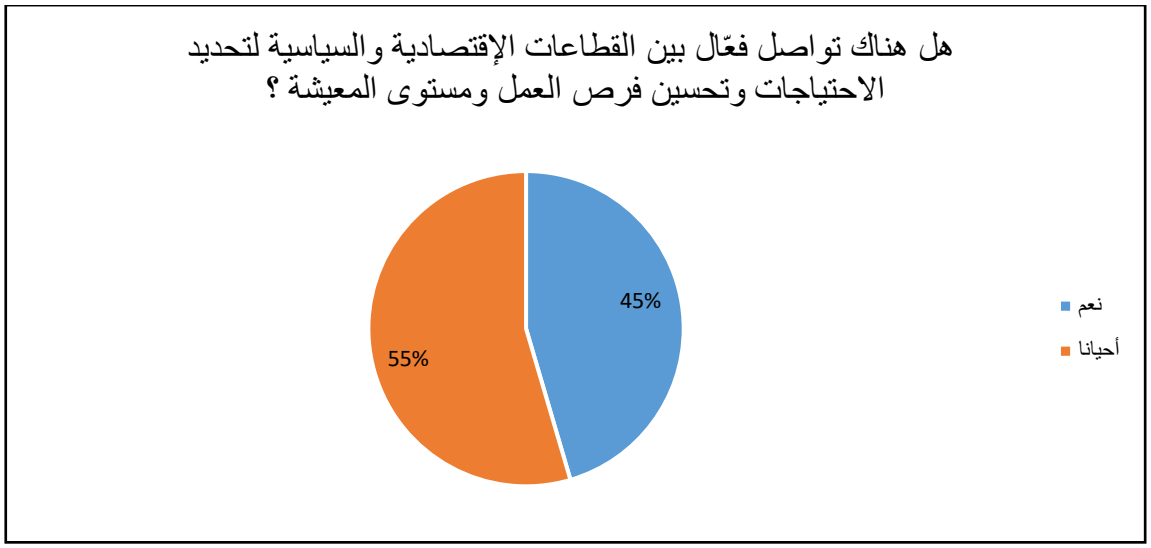

42.هل تشعر أن هناك توجيه للموارد نحو المشاريع التي تؤثر إيجابيًا على حياة المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	14	42.4
لا	5	15.2
احيانا	14	42.4
المجموع	33	100.0

جدول 43 توزيع المبحوثين حول هناك توجيه للموارد نحو المشاريع التي تؤثر إيجابيا على حياة المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان تشعر أن هناك توجيه للموارد نحو المشاريع التي تؤثر إيجابيًا على حياة المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 42.4% من المبحوثين أجابوا أحيانا ونعم تشعر أن هناك توجيه للموارد نحو المشاريع التي تؤثر إيجابيًا على حياة المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة وفي التالي نسبة 15.2% لفئة لا. عندما يجيب أعضاء الهيئة المحلية "بنعم"، و "أحيانا" بنسبة متساوية، حول شعورهم بأن هناك توجيه للموارد نحو المشاريع التي تؤثر إيجابيًا على حياة المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة، يمكن تفسير ذلك.

أولاً، يعكس هذا الاختلاف في الإجابات تباينًا في الرؤى والأولويات بين أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية. يمكن أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر حول مجموعة متنوعة من القضايا، مثل قوة النفوذ السياسي، أو أولويات التنمية المحلية، أو مصادر التمويل، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تباين في الشعور بالتوجيه الفعال للموارد.

ثانيًا، يعكس هذا الاختلاف مشاكل داخلية في هياكل القرار وميكانيزماتها داخل الهيئة المحلية، حيث تكون هناك تحفظات أو اختلافات في الآراء بين أعضاء الهيئة حول كيفية توجيه الموارد، وأيضا الصراعات السياسية الداخلية أو التنافس بينهم أدى إلى تباين في الاجابة حول درجة وجيه الموارد بشكل فعال.

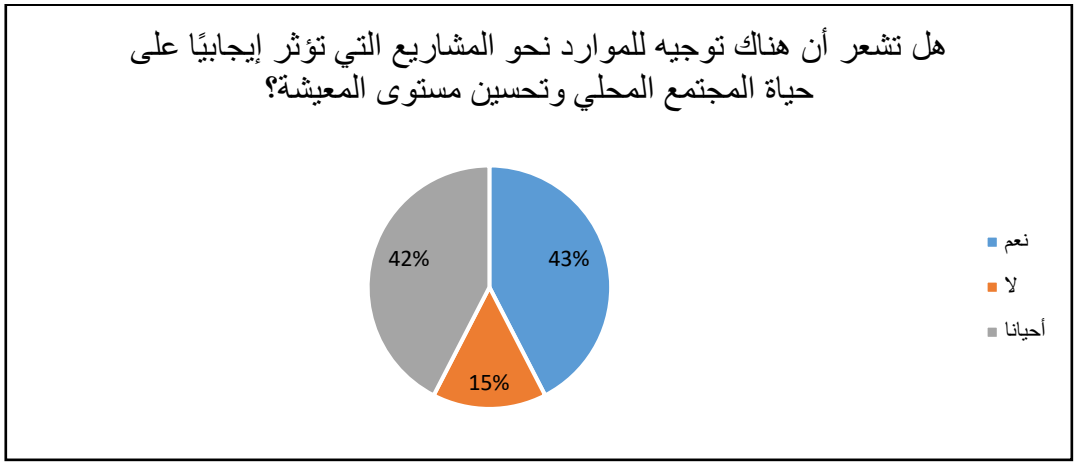

43.هل هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	11	33.3
لا	5	15.2
احيانا	17	51.5
المجموع	33	100.0

جدول 44 توزيع المبحوثين حول هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 51.5% من المبحوثين أجابوا أحيانا يكون هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة وفي التالي نسبة 33.3% لفئة نعم. وأخيرا نسبة 15.2% لفئة لا. عندما يجيب أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية بأنه "أحيانا" هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة، يمكن تفسير ذلك بعدة طرق.

أولاً، يعكس ذلك ضعفًا في التنسيق والتعاون بين أعضاء الهيئة التنفيذية وبين الجهات المعنية بدعم التداول المحلي والصناعات التقليدية. قد تحتاج هذه القطاعات إلى جهود مشتركة من الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لتوفير الدعم اللازم وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لتحسين الاقتصاد المحلي.

ثانيًا، يعكس ذلك تفضيلًا للمدخلات الخارجية والتجارة العالمية على حساب التداول المحلي والصناعات التقليدية. وهناك ضغوط خارجية اقتصادية أو سياسية تؤثر على قرارات الهيئة التنفيذية للبلدية وتوجهها نحو التوسع في العلاقات الدولية بدلاً من تشجيع الصناعات المحلية.

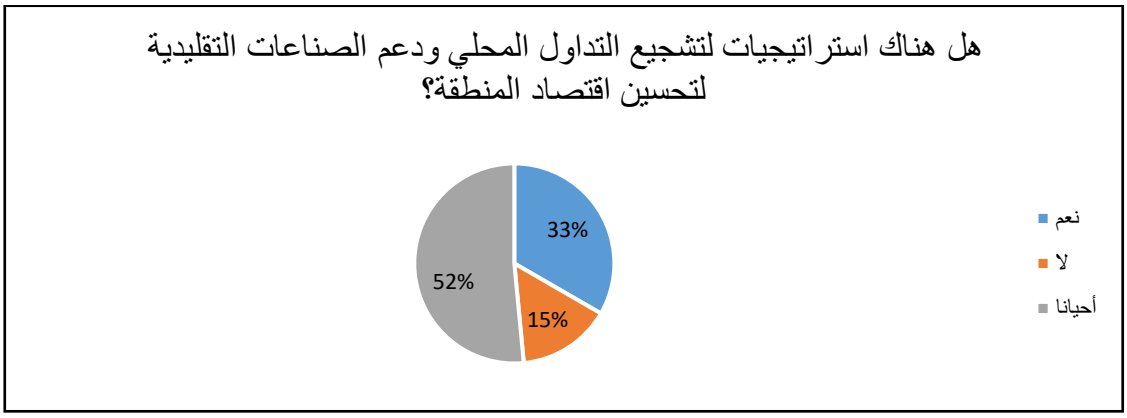

44.هل توجد سياسات لمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	18	54.5
لا	4	12.1

احيانا	11	33.3
المجموع	33	100.0

جدول 45 توزيع المبحوثين حول وجود سياسات لمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان توجد هناك سياسات لمكافحة البطالة و تأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 54.5% من المبحوثين أجابوا نعم توجد سياسات لمكافحة البطالة وتدريب القوى العاملة لتحسين فرص العمل وفي التالي نسبة 33.3% لفئة أحيانا. وأخيرا نسبة 12.1% لفئة لا. عندما يجيب أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية بـ "نعم" وبنسبة متوسطة بأنه توجد سياسات لمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل، يمكن تفسير ذلك من عدة جوانب:

أولاً، تشير هذه الاجابة إلى وجود تحديات وعقبات في تنفيذ السياسات المعنية بمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة. تحتاج هذه السياسات إلى مزيد من التهيئة والاستراتيجيات الفعالة لضمان توزيع الموارد بشكل عادل وتأمين فرص العمل المناسبة للجميع.

ثانياً، يعكس ذلك تواجد اختلافات اجتماعية واقتصادية تؤثر على فرص العمل بالمنطقة المعنية. يواجه بعض الأفراد صعوبات في الحصول على فرص العمل الملائمة نظرًا لتحيزات اجتماعية أو قوى اقتصادية تشكل عقبات أمامهم.

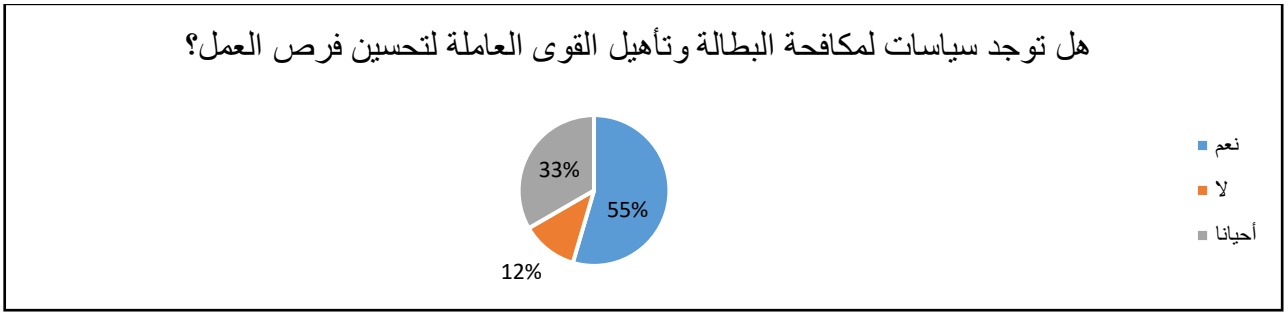

45.هل يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	19	57.6

احيانا	14	42.4
المجموع	**33**	**100.0**

جدول 46 توزيع المبحوثين حول تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 57.6% من المبحوثين اجابوا نعم يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة وفي التالي نسبة 42.4% لفئة أحيانا. عندما يجيب أعضاء الهيئة التنفيذية للبلدية بـ "نعم" بنسبة متوسطة بأنه يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة، يمكن تفسير ذلك بعدة طرق:

يشير هذا الجواب إلى وجود جهود جادة لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة في المنطقة، وهذا من شأنه جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق التنمية المحلية. ومن خلال تحسين مستوى المعيشة، يمكن تحقيق رفاهية أكبر لسكان المنطقة.

يعكس ذلك الاعتراف بأن هناك تحديات تخص تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، وعلى الرغم من وجود بعض الجهود، إلا أن التطوير لا يزال يحتاج إلى المزيد من الجهود والاستثمار لتحقيق أهدافه بشكل كامل.

يوحي هذا الجواب أيضًا بأن هناك استراتيجيات محددة تستهدف تحسين البنية التحتية والخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة في المنطقة، وربما يكون هناك تفضيل للتوجه نحو الاستثمار وتحقيق الربحية على حساب تحسين جودة الحياة للمجتمع المحلي.

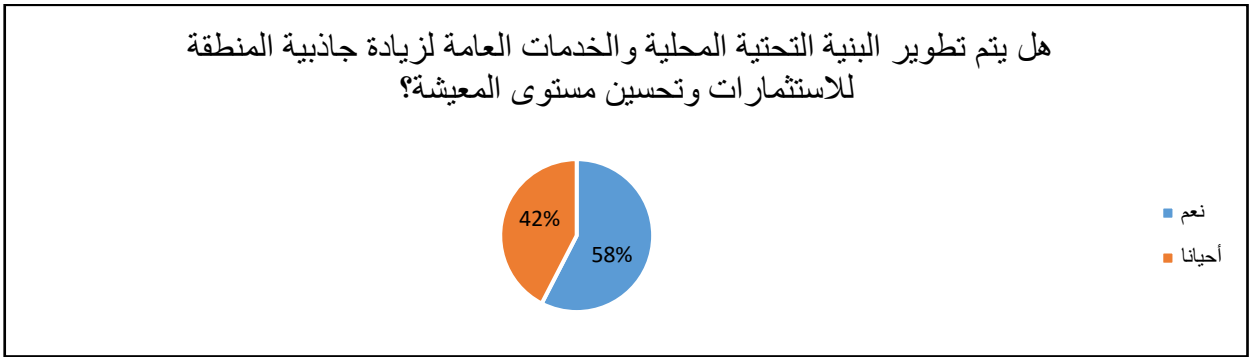

المحور السابع: جداول تتعلق بالفرضية السادسة

46.هل هناك سياسات محددة للمجلس الحكومي المحلي تستهدف تحسين الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	30	90.9
احيانا	3	9.1
المجموع	33	100.0

جدول 47 توزيع المبحوثين حول سياسات محددة للمجلس تستهدف تحسين الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما اذا كان هناك سياسات محددة للمجلس تستهدف تحسين الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 90.9% من المبحوثين أجابوا نعم هناك سياسات محددة للمجلس تستهدف الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة وفي التالي نسبة 9.1% لفئة أحيانا. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بـ "نعم" بشدة على وجود سياسات محددة للمجلس تستهدف الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة، يمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

يعكس هذا الجواب التزام واضح من قبل أعضاء المجلس بالاهتمام بالقضايا البيئية والمحافظة على البيئة في المنطقة. فتحسين الممارسات البيئية المستدامة يعني الاهتمام بصحة وسلامة البيئة والحفاظ عليها للاستفادة منها بشكل مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

يدل هذا الجواب على وجود إدراك للتحديات البيئية التي تواجه المنطقة، ورغبة في تطوير سياسات ترسخ الممارسات البيئية المستدامة للتصدي لتلك التحديات بشكل فعال.

يشير هذا الرد إلى أهمية البعد البيئي في تطوير المنطقة وتحسين جودة الحياة للمجتمع المحلي.

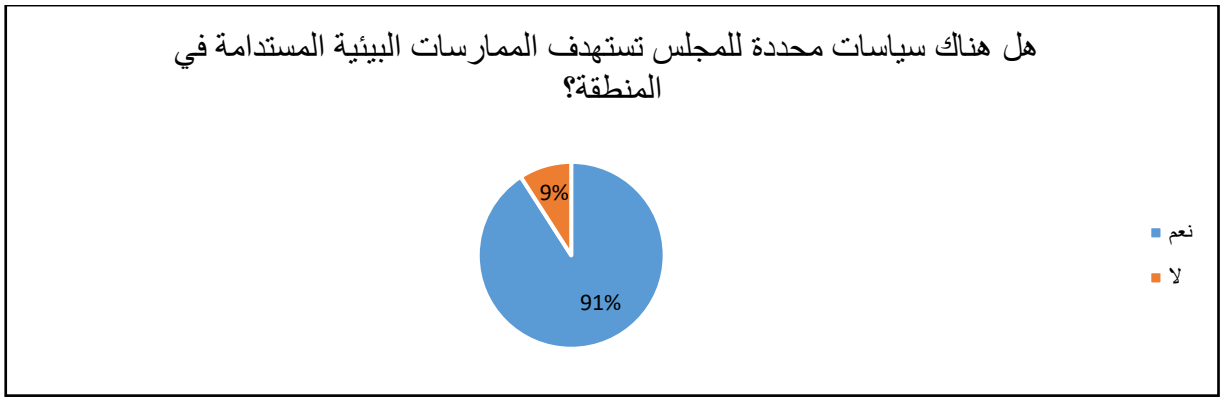

47.هل يُعتبر تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	13	39.4
لا	3	9.1
احيانا	17	51.5
المجموع	33	100.0

جدول 48 توزيع المبحوثين حول تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يُعتبر تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 51.5% من المبحوثين أجابوا احيانا يُعتبر تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة وفي التالي نسبة 39.4% لفئة نع وفي الاخير تأتي فئة لا بنسبة 9.1%. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بـ "ليس دائمًا" على أنهم يعتبرون تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة، يمكن تفسير ذلك بعدة طرق:

يشير هذا الجواب إلى وجود تحديات أو توترات داخلية داخل المجلس البلدي، وتكون متعلقة بأولويات متنافرة بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاهتمام بالبيئة. يمكن أن يعكس هذا الجواب صراعات داخلية بين الأعضاء بشأن كيفية التوجه في سياسات البيئة.

يعبر هذا الجواب عن عدم فهم كافٍ لأهمية تحسين جودة الهواء والمياه وأثرها على البيئة والصحة العامة. ربما يكون هناك حاجة للوعي والتثقيف حول أهمية المحافظة على جودة البيئة للمجتمع المحلي. يرتبط هذا الجواب بقدرة المجلس على الاستجابة لاحتياجات المنطقة بشكل شامل، وربما يحتاج المجلس إلى توجيهات ودعم إضافي من الجهات العليا لتحديد أولويات السياسات البيئية وترسيخها وتقديم الدعم اللازم لتحقيق الأهداف المستدامة في هذا المجال. بشكل عام، يمكن تفسير هذا الجواب بأنه يتطلب عملًا متواصلاً وتعاونًا داخليًا أقوى من أعضاء المجلس من أجل زيادة اهتمامهم بالبيئة وتحسين جودتها بشكل مستدام.

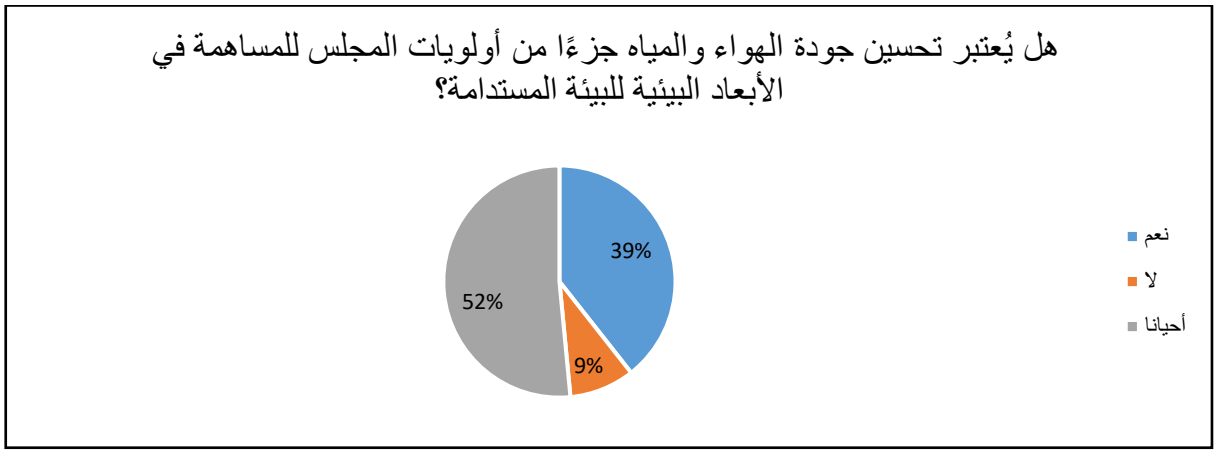

48.هل توجد مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	9	27.3
لا	17	51.5
احيانا	7	21.2
المجموع	33	100.0

جدول 49 توزيع المبحوثين حول مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كانت توجد مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة

51.5% من المبحوثين أجابوا لا توجد مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية هذه النسبة تشير الى ان اكثر من نصف العينة يعتقدون بعدم وجودها ، فهذا يعني ان الجهود الحالية غير مرئية او غير كافية .

وفي التالي نسبة 27.3% لفئة نعم هذه النسبة تشير الى ان حوالي ربع العينة يرون وجود مبادرات لدعم الطاقة المتجددة فهي على دراية اكبر بالمبادرات الموجودة و ايضا هم يعيشون ويعملون في مناطق تكون واضحة و اكثر فاعلية فيها .

وفي الاخير تأتي فئة أحيانا بنسبة 21.2%، تشير الى ان هناك عدم استقرار او تباين في وجود المبادرات، حيث توجد في اوقات معينة و في اماكن محددةو ايضا تشير الى ان هذه المبادرات تكون غير منتظمة و ليست شاملة، مما يؤدي الى ادراك متفاوت بين افراد العينة.

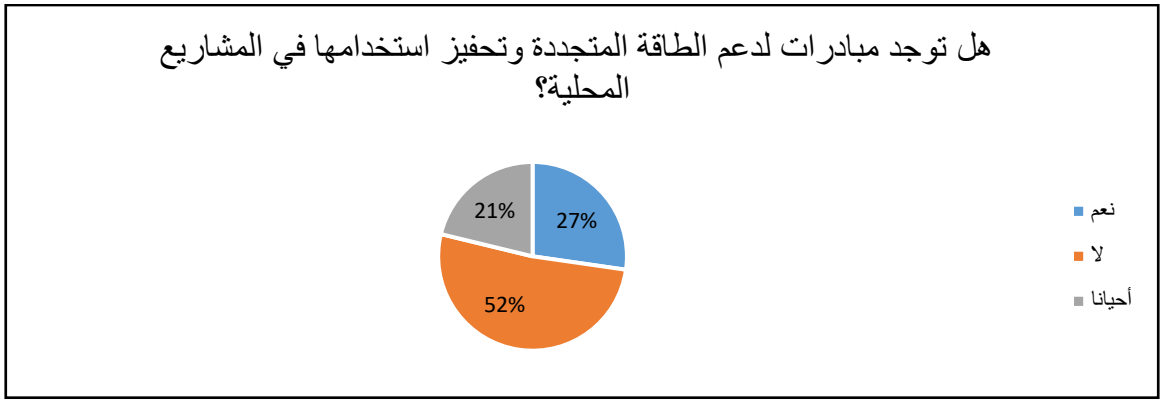

49.هل يتم تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات من اجل الحفاظ على البيئة والاستدامة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	29	87.9
احيانا	4	12.1
المجموع	33	100.0

جدول 50 توزيع المبحوثين حول تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات من أجل الحفاظ على البيئة والإستدامة

- يتضح لنا من خلال الجدول والذي يبين لنا إذا يتم تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات من أجل الحفاظ على البيئة والاستدامة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 87.9 % من المبحوثين يرون انهم اجابوا نعم يتم تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات للحفاظ على البيئة والاستدامة بينما البقية ونسبة 12.1% لفئة لا. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بـ "نعم" على سؤال يتعلق بتشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات من أجل الحفاظ على البيئة والاستدامة، يمكن تفسير ذلك:

يعكس هذا الجواب استعداد أعضاء المجلس لدعم وتشجيع المشاركة المجتمعية في الجهود البيئية لتحقيق الاستدامة. يشير الجواب إلى أن هناك وعياً بأهمية دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة والعمل المشترك لتحقيق الأهداف البيئية.

يرتبط هذا الجواب بالاعتراف بأن المشاركة الجماعية والتعاون المجتمعي ضروريان لتحقيق الاستدامة البيئية، حيث يمكن للمجتمع المحلي أن يكون شريكًا فاعلاً في تطوير وتنفيذ مبادرات بيئية مستدامة.

يمكن أن يعكس هذا الجواب الاعتقاد بأن الاستجابة للتحديات البيئية تتطلب جهودًا مشتركة من قبل جميع أفراد المجتمع من دون استثناء.

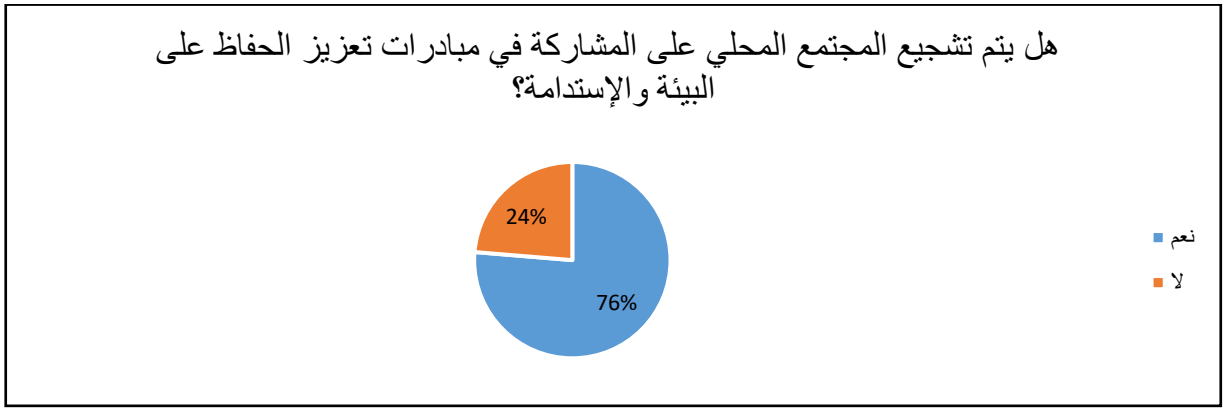

50.هل توجد مبادرات لعملية التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	12	36.4
لا	2	6.1
احيانا	19	57.6
المجموع	33	100.0

جدول 51 توزيع المبحوثين حول مبادرات لعملية التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة

- يتضح لنا من خلال الجدول والذي يبين لنا اذا كانت وجد مبادرات لتعزيز التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 57.6% من المبحوثين يرون انهم اجابوا أحيانا وجد مبادرات لتجيع التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة بينما البقية ونسبة 36.4% لفئة نعم وفي الاخير فئة لا بنسبة 6.1%. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بأنه ليس دائمًا هناك مبادرات لعملية التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة، يشير هذا الجواب إلى أن هناك نقص أو ضعف في المبادرات والجهود المعمول بها في عملية التدوير والاستخدام الفعال للموارد في المنطقة. يكون هذا ناتجًا عن عوامل مختلفة مثل عدم الوعي الكافي بأهمية التدوير والاستدامة، أو يكون هناك قيود مؤسسية أو تشريعية تعيق تنفيذ هذه المبادرات.

يعكس هذا الجواب عدم اهتمام بعض أعضاء المجلس بقضايا التدوير والاستدامة أو يعكس قلة الثقة في فعالية تلك المبادرات في الواقع. هناك عزوف عن القيام بإجراءات عملية التدوير والاستخدام الفعال للموارد نظرًا للتحديات المتعلقة بالتنفيذ والتكلفة والدافعية.

يرتبط هذا الجواب بعدم وجود الدعم الكافي من المجتمع المحلي أو الأطراف المعنية الأخرى في المنطقة. يكون هناك قلة في الاهتمام بقضايا التدوير والاستدامة من قبل السكان المحليين أو الشركات أو المؤسسات الحكومية المحلية، مما يؤدي إلى عدم وجود مبادرات فعالة لعملية التدوير واستخدام الطاقات بشكل فعّال.

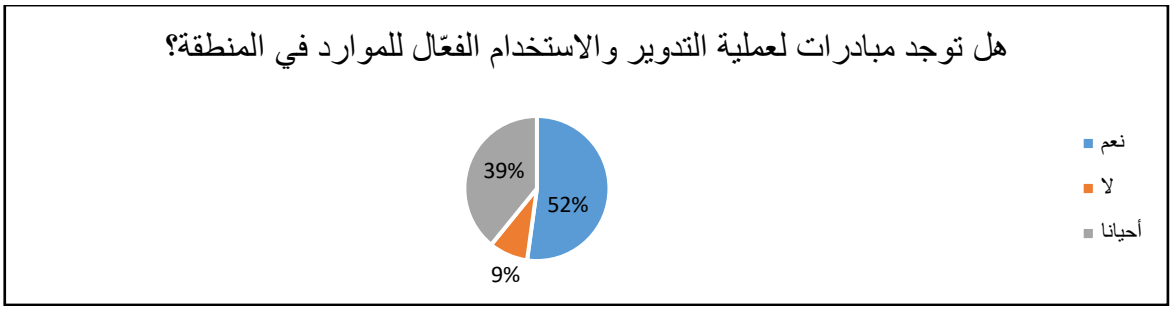

51.هل تُعتبر حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية جزءًا من أولويات المجلس؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	20	60.6
لا	1	3.0
احيانا	12	36.4
المجموع	33	100.0

جدول 52 توزيع المبحوثين حول حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية جزءًا من أولويات المجلس

- يتضح لنا من خلال الجدول والذي يبين لنا إذا كانت تُعتبر حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية جزءًا من أولويات المجلس ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 60.6% من المبحوثين يرون انهم اجابوا نعم تُعتبر حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية جزءًا من أولويات المجلس بينما البقية ونسبة 36.4% لفئة أحيانا وفي الاخير فئة لا بنسبة 3.0%. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنعم بأن حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية جزءًا من أولويات المجلس، يمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

يعكس هذا الجواب قدرة المجلس على فهم وتقدير أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية في المنطقة. قد ينظر إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية على أنه ليس مجرد قضية بيئية، بل أيضًا قضية اجتماعية وثقافية واقتصادية. يمكن أن يؤدي انخفاض التنوع البيولوجي وتدهور النظم البيئية إلى تأثيرات سلبية على السكان المحليين واقتصادياتهم وثقافتهم.

يشير هذا الجواب إلى اعتراف المجلس بالمسؤولية المشتركة للحكومة المحلية والمجتمع المحلي في حفظ التنوع البيولوجي والنظم البيئية. يمكن أن يشجع المجلس المجتمع المحلي على المشاركة في المبادرات البيئية والعمل على زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة. يعتبر اتخاذ القرارات لحماية

التنوع البيولوجي والنظم البيئية جزءًا من سياسة التنمية المستدامة والاهتمام بالبيئة كعامل مهم في النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

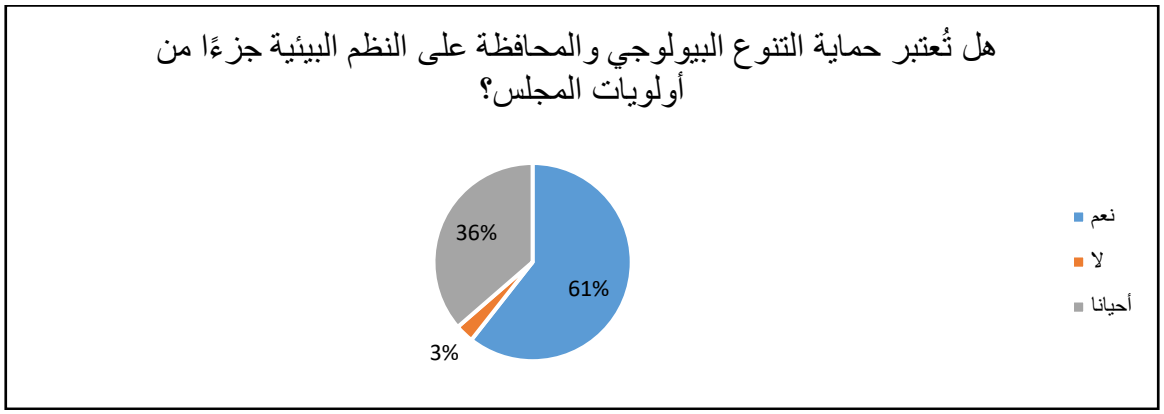

52.هل يوجد منهج للمجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية ؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	17	51.5
لا	4	12.1
احيانا	12	36.4
المجموع	33	100.0

جدول 53 توزيع المبحوثين حول منهج المجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية

- يتضح لنا من خلال الجدول والذي يبين لنا إذا كانت يوجد نهج للمجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 51.5% من المبحوثين يرون انهم اجابوا نعم يوجد منهج للمجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية بينما البقية ونسبة 36.4% لفئة أحيانا وفي الاخير فئة لا بنسبة 12.1%. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي "بنعم" بنسبة متوسطة بأنه يوجد نهج للمجلس في التعامل مع التحديات البيئية، مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية، يمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

يشير هذا الجواب إلى اعتراف المجلس بوجود التحديات البيئية وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية. يفهم المجلس أن التلوث وتغير المناخ وغيرها من القضايا البيئية لها تأثير جوهري على صحة السكان وجودتهم ونوعية حياتهم. يمكن أن يتسبب التلوث في ظروف صحية سيئة وتدهور الجودة البيئية، بينما يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التهديدات الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف وتأثيراتها السلبية على البنية التحتية والمجتمع المحلي.

يشير هذا الجواب إلى أن المجلس قد يواجه تحديات في التصدي لهذه المشاكل البيئية بسبب قيود الموارد المتاحة، وقد يكون لدى المجلس موارد مادية محدودة أو سلطة محدودة في اتخاذ القرارات البيئية. يمكن أن تفتقر المجالس الشعبية البلدية إلى التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية اللازمة للتعامل مع التحديات البيئية بشكل فعال.

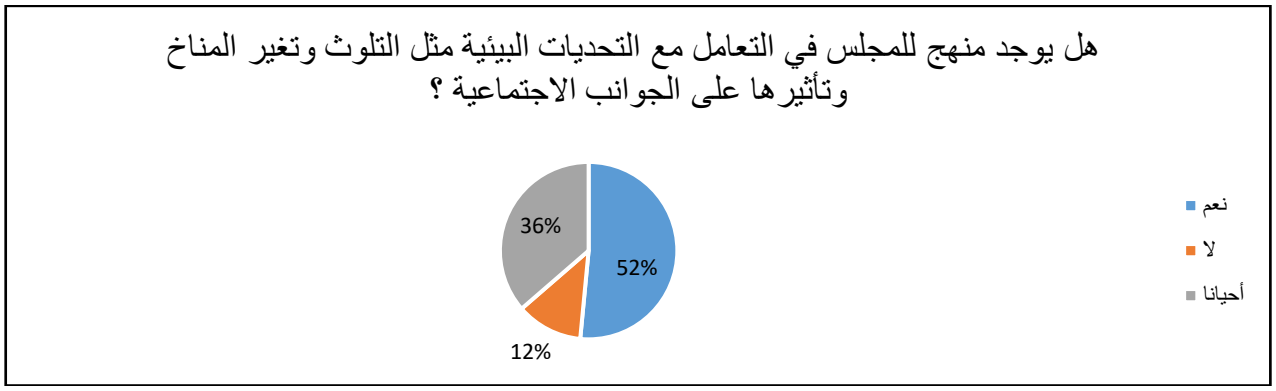

53.هل يوجد دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة؟

الفئة	التكرارت	النسبة
نعم	27	81.8
لا	6	18.2
المجموع	33	100.0

جدول 54 توزيع المبحوثين حول دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة

- يتضح لنا من خلال الجدول والذي يبين لنا إذا كانت يوجد دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في

الجدول نرى أن نسبة 81.8% من المبحوثين يرون انهم اجابوا نعم يوجد دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة بينما البقية ونسبة 18.2% لفئة لا. عندما يجيب أعضاء المجلس بنعم بأنه يوجد دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة، يمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

يعكس هذا الجواب على اقرار المجلس بأهمية النقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة. تصبح السياسات والمشاريع التي تدعم النقل المستدام جزءًا من استراتيجيات المجلس للحد من الانبعاثات الضارة وتحسين جودة الهواء والبيئة.

من الناحية الاجتماعية، يمكن أن يشير هذا الجواب إلى الحرص على توفير خيارات ووسائل نقل مستدامة ومناسبة لجميع فئات المجتمع. يمكن أن تساهم مشاريع النقل المستدام في تحسين الوصول إلى فرص العمل والخدمات وزيادة التنقل الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

على المستوى الثقافي، يعكس هذا الجواب تحولًا في قيم وعادات التنقل، حيث يتم التركيز على التوعية وتغيير السلوكيات لدعم النقل المستدام. يمكن لهذا النوع من المشاريع أن يعكس روح المشاركة والمسؤولية المجتمعية في حماية البيئة والتنمية المستدامة.

يمكن أن يشير الدعم لمشاريع النقل المستدام إلى استجابة المجلس لتطلعات واحتياجات المجتمع المحلي نحو بيئة أكثر نظافة وصحة. قد تتمثل هذه الاستجابة في توفير مرافق للنقل العام الحضري، ودعم ركوب الدراجات، وتحسين استخدام المركبات الكهربائية، وتكثيف الحملات التوعوية بغرض تشجيع استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة.

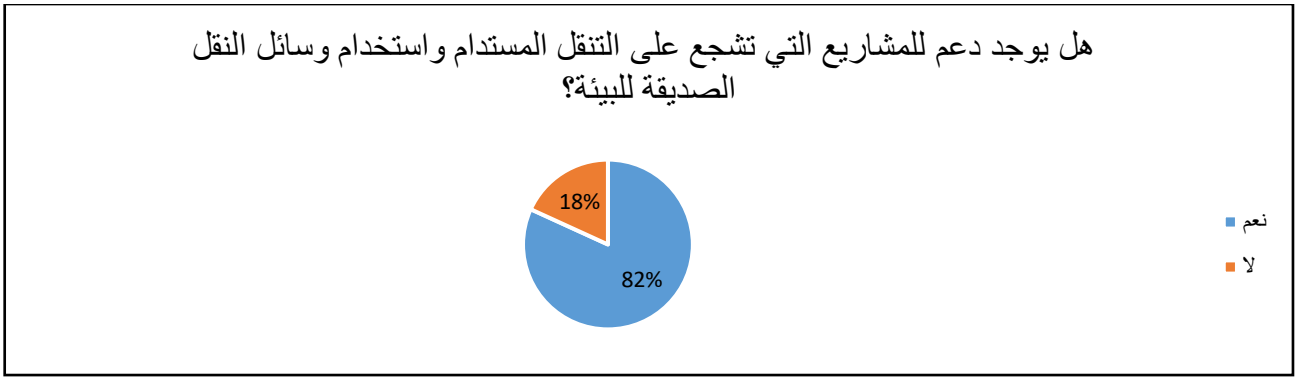

54.هل هناك سياسات لتحسين التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	13	39.4
لا	4	12.1
احيانا	16	48.5
المجموع	33	100.0

جدول 55 سياسات لتحسين التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والإجتماعية للمجتمع المحلي

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح إذا كان هناك سياسات لتعزيز التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي نرى من خلال النسب في الجدول ان ما نسبته 48.5% من المبحوثين يرون انهم اختاروا احيانا ما يكون هناك سياسات لتشجيع التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي بينما البقية ونسبة 39.4% لمن اجابوا الى فئة نعم ونسبة 12.1% لمن اجابوا لا. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بأنه ليس دائما هناك سياسات للتعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي، يمكن تفسير ذلك من منظور سوسيولوجي على النحو التالي:

النقص في السياسات والبرامج وعدم توفير غلاف مالي كاف، والتي تستهدف رفع الوعي بالأبعاد البيئية والاجتماعية يمكن أن يعكس غياباً للتركيز على هذه القضايا من قبل المجلس وعدم التعرف على أهمية تضمينها ضمن الأنشطة والبرامج التي تقدم للمجتمع المحلي.

من الناحية الاجتماعية، يعكس هذا الجواب أيضًا فجوة في الوعي وفي الفهم لدى أعضاء المجلس والمجتمع، بخصوص العلاقة بين البيئة والأبعاد الاجتماعية وتأثيرها على حياة الأفراد بشكل عام.

أيضًا، يمكن أن يعبر هذا الجواب عن نقص في التفاهم والتواصل بين المجلس والسكان المحليين بشأن القضايا البيئية والاجتماعية، وعدم وجود رؤية مشتركة بين الأعضاء وبين المجتمع.

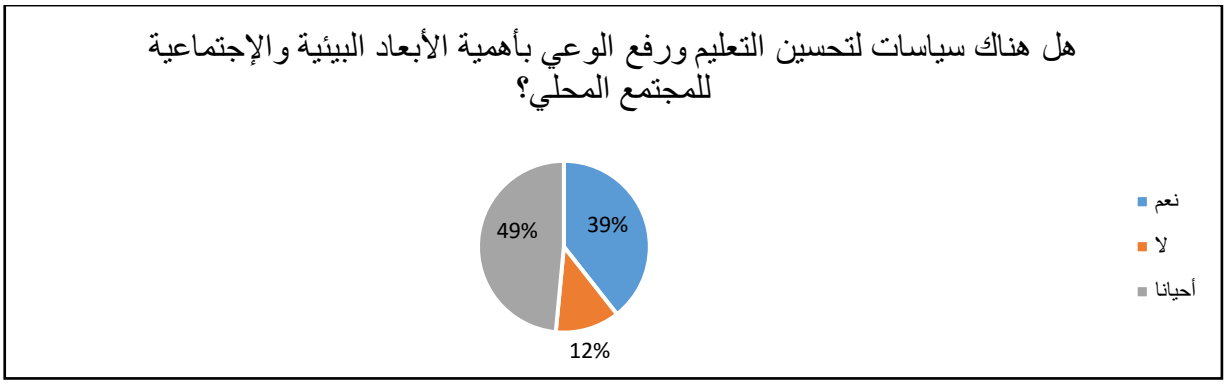

55.يُشجع على إقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية؟

الفئة	التكرارات	النسبة
نعم	28	84.8
احيانا	5	15.2
المجموع	33	100.0

جدول 56 إقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية

- يتضح لنا من خلال الجدول الموضح ما إذا كان يُشجع على إقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية ومن خلال الشواهد الكمية الواردة في الجدول نرى أن نسبة 84.8% من المبحوثين يرون انهم اختاروا نعم يُشجع على إقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية بينما البقية ونسبة 15.2% لمن اجابوا احيانا. عندما يجيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي بنعم ويشجعون على إقامة فعاليات وأنشطة تزيد من المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية، يمكن تفسير ذلك من منظور سوسيولوجي على النحو التالي:

تفسيرًا اجتماعيًا، يعكس هذا الإجابة اهتمام واستجابة إيجابية من قبل أعضاء المجلس لتطلعات واحتياجات المجتمع المحلي. يشير إلى تقديرهم للأبعاد البيئية والاجتماعية ووعيهم بأهميتها في تحسين جودة حياة الأفراد وتحقيق التنمية المستدامة.

ايضا تثبت نيتهم في المساهمة لبناء العلاقات والتواصل الاجتماعي بين المجتمع المحلي وأعضاء المجلس. يشجع تنظيم الفعاليات والأنشطة المشتركة على تحقيق التفاهم والتعاون بين الأطراف المعنية وتفعيل الشراكة المجتمعية.

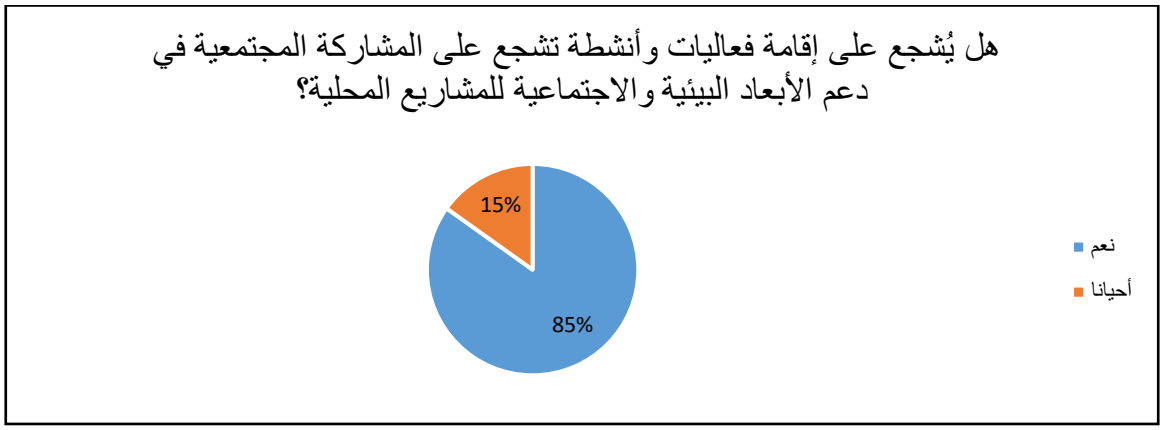

خلاصة:

يمثل هذا الفصل مرحلة مهمة لعملية البحث، فهو ساعد الباحثة في تنظيم وترتيب البيانات الميدانية المحصلة من خلال عملية تبويبها وتنظيمها بطريقة مناسبة، مما سهل الوصول إليها واستخدامها لاحقًا في عملية التحليل.

ويسمح بتفريغ البيانات الميدانية بطريقة تفصيلية ومنهجية، مما يمكن الباحث من فهم الظواهر الاجتماعية والثقافية المدروسة بشكل أفضل وبالتالي يتمكن من تحليلها بشكل دقيق، من خلال تحليل البيانات الميدانية استخلاص الأنماط والاتجاهات الاجتماعية والثقافية، مما ساعد الباحثة في تقديم فهم عميق وشامل للمجتمعات المدروسة واستخدام عملية تحليل البيانات الميدانية لتأكيد النتائج المستنتجة من الدراسة، وبالتالي زيادة مصداقية البحث .

إذن يعتبر أساسياً في عملية البحث العلمي، حيث يمثل الخطوة التالية بعد جمع البيانات وقبل الانتقال إلى مرحلة مناقشة النتائج واستنتاجات الدراسة.

دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية

بلدية سكيكدة –نموذجا –

الفصل السادس: مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد.

أولا/ تحليل ومناقشة البيانات الشخصية

ثانيا / تفسير النتائج ومناقشتها

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات السوسيولوجية المتعلقة متغيرات.

ثالثا/ نتيجة البحث.

رابعا / الاقتراحات والتوصيات.

خلاصة

تمهيد:

مناقشة النتائج في البحث يساهم بشكل كبير في توضيح مدى تحقيق أهداف الدراسة وتفسير النتائج التي تم الوصول إليه، يقوم الباحث بتحليل البيانات التي تم جمعها ويقدم تفسيرًا مفصلًا للنتائج التي تم العثور عليها ويتعين على الباحث استخدام أدوات تحليلية مناسبة لتوضيح العلاقات بين المتغيرات وتفسير النتائج بشكل منطقي ومقنع، وعلى الباحثة مقارنة النتائج التي توصل إليها بالنتائج التي حصل عليها الباحثون في دراسات سابقة، هذا يساعد على توضيح التشابهات والاختلافات ويساهم في فهم أفضل لنتائج الدراسة الحالية، يجب أن يتضمن فصل مناقشة النتائج استنتاجات وتوصيات شاملة تعكس الاستنتاجات النهائية للدراسة تحليل النتائج والتوصل إلى نقاط قوة وضعف وفهم أفضل لمشكلة البحث ،بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تشمل الاستنتاجات أيضًا تحليلًا للعوامل المؤثرة في النتائج وتأثيرها على المجتمع أو المجموعة المدروسة.

بالنسبة للتوصيات، يمكن أن تشير الدراسة إلى تحسينات محتملة أو إجراءات تطبيقية يمكن اتخاذها استنادًا إلى النتائج، وبما أن الهدف العام للبحث العلمي السوسيولوجي هو تحسين الحياة الاجتماعية، فإن التوصيات يمكن أن تركز على كيفية تجسيد السياسات العامة أو تحسين البرامج الاجتماعية أو تحقيق التعاون الاجتماعي في الجماعات المدروسة.

اولا / تحليل ومناقشة نتائج البيانات الشخصية:

اوضحت النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأعضاء المجلس الشعبي البلدي ما يلي:

- 97% من المبحوثين هم من الذكور، أما 3% إناث.
- 51.5% من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين(41-50 سنة)، 15.2% أعمارهم ما بين(31- 40 سنة)، في حين نجد نسبة 15.2 % تتراوح أعمارهم مت بين وعلى التوالي (51- 60 سنة)، (61-70 سنة)، ونجد أقل نسبة التي تقدر ب3% و المتمثلة في الفئة العمرية ما بين 70 سنة فما فوق، و هذا ما يدل على أن أكبر نسبة من أعضاء المجلس البلدي هم من فئة الكهول و بنسبة متشابهة بين فئة الشباب والكبار سنا.
- 81.81%من المبحوثين هم متزوجون، 18.18% عزاب.
- 72.7%من المبحوثين مستواهم جامعي، في حين نسبة 30% المتبقية لهم مستوى ثانوي، 9.1 % من أفراد العينة مستواهم في المتوسط ، أما نسبة 03% المتبقية يحملون دراسات عليا (بروفيسور).
- 84.8%من المبحوثين لديهم عقد دائم فيما نجد 15.2% لديهم عقد مؤقت.

نستنتج خصائص مجتمع الدراسة:

- أغلبية المبحوثين ذكور وهم من فئة الكهول وهذا راجع إلى طبيعة الانتخابات وتصويت الشعب.
- أعلى نسبة من المبحوثين متزوجون.
- أغلبية المبحوثين جامعيين.
- أغلبية العينة لهم عقد دائم (الأغلبية موظفون في البلدية).

ثانيا/ تفسير النتائج و مناقشتها :

- **مناقشة النتائج حسب دليل الاستمارة وادوات البحث العلمي:**

تحليل نتائج المحور الاول المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى:

- 42.4%من أفراد العينة تؤكد على أن التنمية المحلية تعني إنجاز عدد من المرافق.
- 54%من أفراد العينة تؤكد على أن الصلاحيات الممنوحة المجلس المحلي تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية.

- 45.5%من أفراد العينة بدون رأي حول وجود السياسات الاستراتيجية المتبعة في تحليل الواقع الاجتماعي.
- .60% من أفراد العينة تؤكد بأن الصلاحيات واسعة والإمكانيات محدودة.
- 48.5% من أفراد العينة يعتبرون أن التشارك في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي جزءً اساسيا في منهجية التخطيط التنموي للمجلس.
- 63.6%من أفراد العينة تؤكد بعدم وجود آليات التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس والمجتمع المحلي لتحسين عملية التخطيط.
- 27.3%من أفراد العينة تؤكد بعدم وجود أي إجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الاهداف المحددة.
- 51.5%من أفراد العينة تؤكد بأنه أحيانا فقط تتدرج الأبعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس.
- 78.8%من أفراد العينة تؤكد بأنه أحيانا فقط يشجع أعضاء المجلس مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع.
- 84% من أفراد العينة تؤكد بأنه يتم توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي.

من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين لنا بأن أغلبية العينة تؤكد بأن التنمية المحلية تعني إنجاز عدد من المرافق، ايضا نجد معظم أفراد العينة تؤكد على أن الصلاحيات الممنوحة للمجلس البلدي تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية، في حين تبقى معظم أفراد العينة بدون إبداء الإجابة حول وجود السياسات الاستراتيجية المتبعة في تحليل الواقع الاجتماعي، وتؤكد اغلبية افراد العينة بأن الصلاحيات واسعة والإمكانيات محدودة، و تصرح اغلبية أفراد العينة بأن التشارك في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي جزءا اساسيا في منهجية التخطيط التنموي للمجلس.

ومعظم أفراد العينة تؤكد بعدم وجود آليات لتحقيق التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس والمجتمع المحلي لتحسين عملية التخطيط، في حين مجمل افراد العينة تؤكد بعدم وجود أي إجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الاهداف المحددة، في حين تؤكد اغلبية افراد العينة بأنه أحيانا فقط تتدرج الأبعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس.

ايضا أفراد العينة تؤكد بأنه أحيانا فقط يشجع أعضاء المجلس مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع، واخيرا أفراد العينة تؤكد بأنه يتم توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي.

تحليل نتائج المحور المتعلقة بالفرضية الجزئية الثانية:

- 69%من مجتمع البحث يؤكد بأن السلطة المحلية تقدم الدعم الكافي لجهود المجلس الشعبي البلدي في تعزيز العلاقات الاجتماعية في المنطقة.
- 81.8%من مجتمع البحث يؤكد بأن هناك آليات فعالة للتفاعل مع افراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بزيادة العلاقات الاجتماعية.
- 93.9%من مجتمع البحث ترى ضرورة التواصل الإعلامي بين السلطة المحلية للتسيير البلدي والسكان المحليين لنشر الوعي بأنشطة المجلس في تحسين العلاقات الاجتماعية.
- 84.8%من مجتمع البحث يؤكد بأنه تستفيد اللجان الاجتماعية في المجلس من مدى تنوع المشاريع والبرامج التي تعزز التواصل وتحسين الروابط بين السكان.
- 75.8%من مجتمع البحث يؤكد بأنه هناك إجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول مشاريع المجلس ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية مع تشارك.
- 63.6% من مجتمع البحث تعتبر أعضاء المجلس جزءًا فعّالًا في حل التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع المحلي.
- 78.8%من مجتمع البحث يؤكد أن مشاركة الشباب في اجتماعات المجلس كدعم لهم وتشجيعهم في الانشطة الاجتماعية وزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع.

تؤكد النتائج السابقة على أن معظم أفراد العينة المدروسة ترى ضرورة التواصل الإعلامي بين المجلس المحلي التسيري البلدي والسكان المحليين لنشر الوعي بأنشطة المجلس في تحسين العلاقات الاجتماعية، ويؤكد اغلبيتهم بأنه هناك إجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول مشاريع المجلس ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية مع تشارك. وايضا يصرح أغلبيتهم بأن اللجان الاجتماعية في المجلس الشعبي البلدي يستفيدون من تنوع المشاريع والبرامج التي تفعل التواصل وتحسين الروابط بين افراد المجتمع المحلي، وترى العينة المدروسة أنهم جزء فعال في حل التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي وأخيرا يؤكدون بأن مشاركة الشباب في اجتماعات المجلس هو دعم وتشجيعهم في الأنشطة الاجتماعية وزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع.

تحليل نتائج المحور المتعلقة بالفرضية الجزئية الثالثة:

- 72.7% من عينة الدراسة تؤكد على أنه توجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان تنويع الموارد المالية.
- 60.6%من عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم التفاعل مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية للحصول على دعم مالي.
- 48.5%من المبحوثين تؤكد على أنه هناك مبادرات لتشجيع القطاع الخاص في المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية.
- 54.5% من عينة الدراسة تؤكد بعدم وجود سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة.
- 75.8%من عينة الدراسة تؤكد بأن هناك تحديات تواجه السلطة المحلية المنتخبة في تأمين التمويل للمشاريع ودعم الصناعات المحلية.

أعربت هذه النتائج على أن أغلبية عينة الدراسة تؤكد على أنه توجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان تنويع الموارد المالية، عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم التفاعل مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية للحصول على دعم مالي، المبحوثين تؤكد على أنه هناك مبادرات لتشجيع القطاع الخاص في المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية، عينة الدراسة تؤكد بعدم وجود سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة، واخيرا ترى معظم عينة الدراسة تؤكد بأن هناك تحديات تواجه السلطة المحلية في تأمين التمويل للمشاريع ودعم الصناعات المحلية.

تحليل نتائج المحور المتعلقة بالفرضية الجزئية الرابعة:

- 81.8%من عينة الدراسة تؤكد بأن المجلس المحلي التشاركي يتخذ قرارات محلية تعزز حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة
- 45.5% من عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعّال في الحفاظ على التراث.
- 54.5%من عينة الدراسة تؤكد بأنه أحيانا فقط يتم تقييم تأثير القرارات على نشر التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة.
- 63.6%من عينة الدراسة تؤكد بأن هناك خطط لتوثيق التراث الثقافي من خلال مشاريع تاريخية وتوثيقية لزيادة الوعي به.

- 81%من عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم التعاون مع الهيئات الأكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث للاستفادة من الخبرات والأبحاث.
- 78.8%من عينة الدراسة تؤكد بأن هناك جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي.

من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين لنا بأن أغلبية العينة تؤكد بأن المجلس يتخذ قرارات محلية من أجل حماية وصيانة المواقع التاريخية والتراث الثقافي في المنطقة، في حين ترى عينة الدراسة بأنه يتم التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعّال في الحفاظ على التراث، عينة الدراسة تؤكد بأنه أحيانا فقط يتم تقييم تأثير القرارات على المحافظة على التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة، عينة الدراسة تؤكد بأن هناك خطط لتوثيق التراث الثقافي من خلال مشاريع تاريخية وتوثيقية لنشر الوعي به، عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم التعاون مع الهيئات الأكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث للاستفادة من الخبرات والأبحاث، وأخيرا تتضح من خلال اجابتهم بانهم يؤكدون بأن هناك جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي.

تحليل نتائج المحور المتعلقة بالفرضية الجزئية الخامسة:

- 81.8%من عينة الدراسة تؤكد بأن هناك تأثيرا إيجابيًا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي.
- 81.8% من عينة الدراسة تؤكد بأنه هناك جهود من قبل الهيئة المجتمعية للبلدية لدعم وخلق فرص العمل في المنطقة.
- 84%من عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية.
- 54.5%من عينة الدراسة تؤكد بأنه أحيانا فقط هناك تفاعل بين القطاع السياسي المحلي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي.
- 42.4% من عينة الدراسة تؤكد بأن مستوى المعيشة في المنطقة متوسطا بناءا على العمليات السياسية والاقتصادية المحلية.
- 75.8%من عينة الدراسة تؤكد بأنه هناك تحسينًا في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة.

- 54.5% من عينة الدراسة تؤكد بأنه أحيانا فقط هناك تواصل فعّال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية لتحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة.
- 42.4%من عينة الدراسة و هي النسبة نفسها 42.4% الذين أجابوا بنعم وأحيانا بأن هناك توجيه للموارد نحو المشاريع التي تؤثر إيجابيًا على حياة المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة.
- 51% من عينة الدراسة تؤكد بأنه أحيانا فقط هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة.
- 54.5% من عينة الدراسة تؤكد بأنه توجد سياسات لمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل.
- 57.6%من عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمار وتحسين مستوى المعيشة.

أعربت هذه النتائج على أن أغلبية أفراد العينة تؤكد بأن هناك تأثيرا إيجابيًا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي، عينة الدراسة تؤكد بأنه هناك جهود من قبل الهيئة المحلية لدعم وخلق فرص العمل في المنطقة، عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية، عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية، عينة الدراسة تؤكد بأنه أحيانا فقط هناك تفاعل بين القطاع السياسي المحلي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي، عينة الدراسة تؤكد بأن مستوى المعيشة في المنطقة متوسطا بناءا على العمليات السياسية والاقتصادية المحلية، عينة الدراسة تؤكد بأنه أحيانا فقط هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة، عينة الدراسة تؤكد بأنه توجد سياسات لمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل، وأخيرا معظم عينة الدراسة تؤكد بأنه يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمار وتحسين مستوى المعيشة.

تحليل نتائج المحور المتعلقة بالفرضية الجزئية السادسة:

- 90.9%من المبحوثين يؤكدون بأنه هناك سياسات محددة للمجلس الحكومي المحلي تستهدف تشجيع الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة.

- 51.5% من المبحوثين يؤكدون ويعتبرون أحيانا فقط بأنه يتم تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة.
- 51.5%من المبحوثين يؤكدون بعدم وجود مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية.
- 87.9% من المبحوثين يؤكدون بأنه يتم تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات من أجل الحفاظ على البيئة والاستدامة المحلية
- 57.6%من المبحوثين يؤكدون بأنه أحيانا فقط توجد مبادرات لتفعيل التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة.
- 60.6%من المبحوثين يؤكدون على حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية فهي جزء من أولويات المجلس.
- 51.6%من المبحوثين يؤكدون بأنه يوجد منهج للمجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية.
- 81.8%من المبحوثين يؤكدون بأنه يوجد دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة.
- 48.5%من المبحوثين يؤكدون بأنه أحيانا فقط توجد سياسات لتشجيع التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي.
- 84.5%من المبحوثين يؤكدون بأن المجلس يشجع على اقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية.

تثبت النتائج السابقة على أن معظم أفراد العينة يؤكدون بأنه هناك سياسات محددة للمجلس الحكومي المحلي تستهدف تجسيد الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة، ويعتبرون أحيانا فقط بأنه يتم تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة، يؤكدون بعدم وجود مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية ، و اغلبية من المبحوثين يؤكدون بأنه يتم تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات للحفاظ على البيئة والاستدامة المحلية ، في حين ترى العينة المدروسة بأنه أحيانا فقط توجد مبادرات لتفعيل التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة، ايضا معظم المبحوثين يؤكدون على حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية فهي جزء من أولويات المجلس، ويؤكدون بأنه يوجد مخطط للمجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية، فأغلبية افراد

العينة تؤكد بأنه يوجد دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة. من المبحوثين ويؤكدون اغلبيتهم بأنه أحيانا فقط توجد سياسات لدعم التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وأخيرا اغلبية المبحوثين يؤكدون بأن المجلس يشجع على اقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية.

- **مناقشة النتائج على ضوء أهداف الدراسة:**

من خلال المقارنة بين الأهداف الممثلة في الدراسة التي تركز على دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية والأهداف التي تنبثق من الدراسة المقترحة، يمكن القول أن هدف الدراسة المقترحة هو فهم وتحليل دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، من خلال تحديد الاحتياجات والمشكلات، وتقديم الخدمات، ومعرفة التحديات والعقبات المحتملة، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية، المحافظة على الهوية والثقافة المحلية.

نستنتج إن البحث العلمي حول دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية شغل مكانة مهمة في فهم وتحليل العلاقة بين المجتمع المحلي والهيئات الحكومية المحلية، من خلال ذلك يمكن للبحث العلمي أن يقدم رؤى قيمة حول كيفية تأثير التحولات الاجتماعية والثقافية على دور وأداء المجلس الشعبي البلدي في عملية التنمية المحلية.

مقارنةً بين أهداف دراسة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية والتي تركز على تحديد الاحتياجات والمشكلات في المجتمع المحلي وتحليل كيفية تأثير المشاكل على سير البرامج التنموية وجودة الحياة، وبين الأهداف التي تهدف إلى الوصول لطرق العمل المشترك بين البلدية والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة، يتضح أن الدراسة تنطوي على تعمق أكثر في التحليل والبناء الاجتماعي للعلاقات بين الهيئات الحكومية والمجتمع المحلي.

إذن نجيب بنعم، يمكن القول بأن نتائج دراسة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية، يمكن أن تحقق نفس أهداف الدراسة التي تم تحديدها سابقا ومن خلال تحليل العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين المجتمع المحلي والمجلس الشعبي البلدي، يمكن للدراسات السوسيولوجية أن تساهم في تحديد احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي وكيفية تأثيرها على عمل المجلس وبرامج التنمية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدراسة أن تكشف عن التحديات والعراقيل التي تواجه المجلس الشعبي البلدي وكيفية تأثيرها على تنمية المجتمع المحلي بشكل عام. كما يمكن أن تقدم رؤى حول كيفية

التعاون والعمل المشترك بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن والمناطق الحضرية.

بهذا الشكل، يمكن أن تكون الدراسات حول دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية تكملة فعالة للأهداف المدرجة في الدراسة، من خلال تسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية والثقافية لعمل المجلس الشعبي البلدي وكيفية تأثيرها على التنمية المحلية. كما يمكن لهذه الدراسة السوسيولوجية تقديم توجيهات حول كيفية المشاركة المجتمعية وتعميق العلاقات بين الهيئات الحكومية والمجتمع المحلي وتحقيق الحكم المحلي الفعّال وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

- **مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:**

من خلال المقارنة بين الفرضيات في الدراسة التي تركز على دور المجلس الشعبي البلدي في:

-تحليل التخطيط التنموي ومصادر التمويل:

تهدف الدراسة المقترحة إلى تحليل كيفية التخطيط التنموي واستخدام مصادر التمويل في دعم المشاريع والصناعات المحلية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتفعيل التنمية المحلية.

-توفير الخدمات القاعدية:

تهدف كلا هما إلى فحص دور المجلس الشعبي البلدي في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي في العديد من المجالات مثل الصحة، البيئة، الاجتماعي، الثقافة والاقتصادية.

-التعرف على التحديات والعقبات:

تعنى الدراسة المقترحة بتحديد التحديات والعوائق التي تواجه المجلس البلدي وكيفية تأثيرها على سير برامج التنمية المحلية، بينما تتناول الدراسة الأخرى تحديد التحديات والعقبات التي تواجه المجلس الشعبي البلدي كمنظمة حكومية محلية، وكذلك كيفية تأثير تلك المشاكل على النسق العام للمجتمع المحلي.

-التوصل إلى طرق العمل المشترك:

تهدف الدراسة المقترحة إلى اكتشاف وتحليل وتوصيف أساليب وطرق العمل المشترك بين المجلس البلدي والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن والمناطق الحضرية.

-**تحليل منظور سوسيولوجي:** تهدف الدراسة المقترحة إلى تحليل دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية من منظور سوسيولوجي، وذلك باستعراض العناصر الاجتماعية، الثقافية، والهوية المحلية وكيف يمكن تضمينها في استراتيجيات التنمية المحلية.

-**الحفاظ على الثقافة والهوية المحلية:** تهدف الدراسة المقترحة إلى فهم كيفية دور المجلس الشعبي البلدي في المحافظة على الثقافة والمعالم التاريخية، وذلك من خلال اتخاذ القرارات المحلية المناسبة والتوجه نحو الحفاظ على التراث الثقافي .

-**التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية:**

تعنى الدراسة المقترحة بتحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية في سبيل تحقيق التنمية المحلية، وذلك عبر تطوير استراتيجيات وبرامج تحقق الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الاستدامة البيئية.

- **مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:**

الدراسات السابقة التي تتناول دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية لها قيمتها وأهميتها في فهم التأثيرات والتحديات التي يواجهها المجال البلدي في التنمية. تسلط هذه الدراسات الضوء على السياسات والقرارات التي يتخذها المجلس الشعبي البلدي وكيفية تأثيرها على التنمية المحلية، من جهة أخرى نلاحظ أن كل من هذه الدراسات تلمس جانبا من جوانب دراستنا.

من ناحية أخرى، دراستنا الحالية تسلط الضوء على الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئة والسياسية والاقتصادية للتنمية المحلية (تنمية شاملة). يركز هذا المنظور على دراسة التفاعلات والتواصل بين المجتمع المحلي والسلطات المحلية، وتوزيع القوى والموارد في المجتمع، وتأثير الثقافة والقيم على عملية صنع القرار المحلي.

الاختلاف الرئيسي بين الدراسات التي تركز على دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية وتلك التي تتطرق إليها دراستنا السوسيولوجية يكمن في المنظور الذي يتم اعتماده في كل منهما. فالدراسات التي تركز على دور المجلس الشعبي البلدي تنظر إلى الآليات الحكومية والمؤسساتية وكيفية تأثيرها على التنمية المحلية، بينما تركز دراستنا على منهجية التخطيط التنموي-الاجتماعي وكيف تؤثر على التلاحم (التماسك) الاجتماعي وعلى اهمية القرارات الثقافية لترسيخ الهوية والتراث المحلي وأيضا حاولت التركيز على الابعاد الاجتماعية والبيئية وكيفية تأثيرها على عملية صنع القرارات والتنمية

المحلية. يمكن أن يكون التحليل في هذه الدراسة مفيدًا لفهم العوامل الاجتماعية التي تتدخل في عملية التنمية المحلية ومدى تأثيرها على المجتمعات المحلية.

يمكن أن تكون هذه الدراسات التكميلية لبعضها البعض، حيث يمكن أن توفر الدراسات السابقة التي تركز على دور المجلس الشعبي البلدي قاعدة قوية من المعرفة حول الهياكل والسياسات المحلية من تهيئة وتأكيدها على ضرورة التشاركية المحلية، أيضا تركز على الآليات الداعمة لعملية التنمية المحلية، بينما دراستنا تركز أن تضيف فهمًا أعمق للديناميكيات الاجتماعية التي تحدد التنمية المحلية.

- **مناقشة النتائج على ضوء الدراسات النظريات:**

– مناقشة نتائج هذه الدراسة يستند على سوسيولوجية ومنظور الإدارة الحديثة، يمكن أن تسلط الضوء على تأثير المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية وتحليله في إطار النظرية الاجتماعية.

بناءً على النتائج المحصل عليها، يمكن أن تبين المناقشة كيف يؤثر المجلس الشعبي البلدي في تنمية المجتمع المحلي. ومن خلال تحليل الدور الاجتماعي للمجلس والممارسات الإدارية التي يتبعها، يمكن أن نرى ما إذا كان يساهم في تحقيق التنمية المحلية أو لا.

لدى المجلس الشعبي البلدي دور في تحقيق التنمية عن طريق اتخاذ قرارات تدعم استثمارات المجتمع المحلي وتشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. يمكن أيضًا أن يدعم المجلس المشاريع الاجتماعية التي تعزز التعليم والصحة والتشغيل المحلي.

من الناحية النظرية، يمكن أن نحلل هذا الدور على ضوء نظرية الإدارة الحديثة، تركز هذه النظرية على تطور المؤسسات الإدارية وتطبيق الإدارة الفعالة والمرنة لتحقيق الأهداف المطلوبة، يمكن أن تساعد هذه النظرية في فهم كيفية إدارة المجلس الشعبي البلدي لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

إذا كانت الدراسة تشير إلى أن المجلس الشعبي البلدي يعاني من تحديات في تحقيق التنمية المحلية، يتعين علينا التحليل من منظور السوسيولوجي لفهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على أداء المجلس وتقدمه. كما يمكن أن توضح النظرية الإدارية الحديثة كيفية تحسين أداء المجلس ودوره في التنمية المحلية من خلال تبني أفضل الممارسات الادارية والتنظيمية. يمكن أن تكون مناقشة النتائج على ضوء سوسيولوجيا ونظرية الإدارة الحديثة فرصة لاستكشاف علاقة المجلس الشعبي البلدي بالتنمية المحلية وتحليل كيفية تحقيق هذه العلاقة من خلال ممارسات إدارية أفضل وفهم أعمق

للديناميكيات المجتمع المحلي. كما يمكن أن توجه هذه المناقشة اهتمامات البحث المستقبلية باتجاه دراسة تأثيرات إدارة المجالس الشعبية البلدية على التنمية المحلية بشكل أكثر عمقا وتفصيلا.

باختصار، يمكن لمناقشة نتائج الدراسة بمنظور اجتماعي وإدارة حديثة توضيح دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية وكيفية تحسين أدائه من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والإدارية المؤثرة عليه. وتكون هذه المناقشة دافعًا للبحث القادم وتوجيهات لتطوير سياسات وممارسات أفضل في هذا المجال.

–نظرية النقد الهيكلي في علم الاجتماع تسلط الضوء على العلاقة بين الهيكل الاجتماعي وأفراد المجتمع. وفي سياق مناقشة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية من وجهة نظر سوسيولوجية، يمكننا تحليل الدور الهيكلي للمجلس وكيفية تأثيره على المجتمع المحلي.

من خلال النظرية النقدية الهيكلية، يمكننا استكشاف علاقة المجلس الشعبي البلدي بالهيكل الاجتماعي الأوسع، مثل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يمكن أن يكون دور المجلس في التنمية المحلية متأثرًا بنظام سياسي يمكن أن يشجع أو يقيد سلطات المجلس وقدرته على اتخاذ القرارات وتنفيذها. كما يمكن أن يكون للهيكل الاقتصادي والاجتماعي دور في تحديد قدرة المجلس على توجيه الاستثمارات المحلية أو دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

من خلال التحليل الهيكلي النقدي، يمكننا كذلك فهم توزيع السلطة والموارد في المجتمع المحلي وكيفية تأثير ذلك على عمل المجلس الشعبي البلدي. على سبيل المثال: يكشف التحليل النقدي الهيكلي عن وجود تشوهات أو توازنات غير عادلة في توزيع السلطة داخل المجلس، مما يؤثر سلبًا على قدرته على تمثيل جميع فئات المجتمع المحلي واتخاذ قرارات شاملة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام النظرية النقدية الهيكلية لفهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. على سبيل المثال: يكشف عن تفاعلات معينة بين المجتمع المحلي والمجلس تؤثر على سياسات التنمية وبرنامج العمل. يكتشف الباحث كيف أن التقاليد والقيم الثقافية المحلية يؤثرون على القرارات المتخذة وتوجهات السياسات.

بهذه الطريقة، يمكننا أن نفهم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية بشكل أعمق وأكثر شمولًا من خلال مقاربة نظرية النقد الهيكلية. على سبيل المثال: تساعد في تحليل العلاقات الاجتماعية

داخل المجتمع المحلي وكيف تتأثر هذه العلاقات بالقرارات والسياسات المتخذة من قبل المجلس الشعبي البلدي.

بالتالي، فإن استخدام نظرية النقد الهيكلي يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة لفهم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية وكيفية تحسين أدائه وتفعيله كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية في المجتمع المحلي، بناءً على هذه النتائج يمكن للباحثين وصناع القرار أن يعتمدوا على استنتاجات هذا النوع من الدراسات لتطوير سياسات وبرامج تنموية أكثر فاعلية وشمولية في المجتمعات المحلية.

–في السياق السوسيولوجي واستخدام نظرية التحليل الاستراتيجي لدراسة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، يمكن تقديم مناقشة حول النتائج المتوقعة من هذه الدراسة وكيف يمكن استخدامها لتحسين العمل والأداء المستقبلي للمجلس.

من الممكن أن تكشف الدراسة المبنية على نظرية التحليل الاستراتيجي عن أنماط مختلفة من السلوك واتخاذ القرارات داخل المجلس الشعبي البلدي، يمكن أن يكشف التحليل عن استراتيجيات أو تكتيكات محددة يتبعها أفراد المجلس لتحقيق أهدافهم الشخصية أو الجماعية.

على سبيل المثال: يمكن أن يظهر التحليل الاستراتيجي أن هناك توجهًا للمجلس نحو تفضيل مصالح مجموعات معينة على حساب المصالح العامة للمجتمع المحلي، كما يمكن أن يكشف التحليل الاستراتيجي عن وجود نقص في عمليات اتخاذ القرارات داخل المجلس أو توجهات غير فعالة تؤثر على النتائج المحققة في تنمية المجتمع المحلي. يظهر التحليل الاستراتيجي أيضًا أن هناك قيودًا هيكلية أو قوى خارجية تؤثر على قدرة المجلس على تحقيق التنمية المحلية، مثل ضغوط من الجهات العليا أو تدخل القوى السياسية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن مناقشة الإجراءات والتوصيات لتحسين أداء المجلس وتحقيق التنمية المحلية بشكل أكثر فعالية. يمكن أن يشمل ذلك تحسين المشاركة المجتمعية وتجسيد الشفافية والمساءلة داخل المجلس، بالإضافة إلى تفعيل التواصل والتعاون مع الجهات المعنية والمنظمات الأخرى في المجتمع المحلي.

كما يفتح نظرية التحليل الاستراتيجي أبوابًا لفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على دور المجلس الشعبي البلدي، مما يمكن أن يساعد في توجيه السياسات والبرامج التنموية لتحقيق التنمية المحلية بناءً على التحليل الاستراتيجي للسياق الاجتماعي والسياسي.

– مناقشة نتائج الدراسة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية من منظور سوسيولوجي على ضوء نظريات التنمية المحلية يمكن أن تتضمن العديد من الجوانب والجوانب التحليلية. هنا مثال لمناقشة بعض النتائج:

بناءً على التحليل السوسيولوجي لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، توصلت الدراسة إلى أن المجلس يساهم في التطور المستدام في المجتمع المحلي وبناءً على هذه النتيجة، يمكن اعتبار المجلس الشعبي البلدي منصة لإشراك المجتمع المحلي في صنع القرارات والمشاركة في تنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

واحدة من أهم النتائج التي حققتها الدراسة هي أن المجلس الشعبي البلدي يواجه بعض التحديات في تحقيق دوره المطلوب في التنمية المحلية. من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والهيكلية التي تؤثر على أداء المجلس، تبين أن العوامل السياسية والمؤسسية والاجتماعية تحد من قدرة المجلس على تحقيق أهداف التنمية المحلية بشكل فعال. على سبيل المثال: تكون هناك عوامل مثل ضعف التمثيل الاجتماعي لبعض شرائح المجتمع، أو نقص في الموارد المالية والبشرية المخصصة لعمل المجلس، أو ضعف التواصل والتفاعل بين المجلس والمجتمع المحلي.

من خلال النظر إلى هذه العوامل، يتم تحديد بعض السياسات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتفعيل دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، يمكن أن تتضمن هذه الإجراءات تشجيع المشاركة المجتمعية، وخلق الشراكة بين المجلس والجهات المعنية، وتحسين عمليات اتخاذ القرار بشكل أكثر شفافية وشمولية، والمساهمة في تبادل المعرفة والمهارات بين أعضاء المجلس والمجتمع.

من خلال هذه المناقشة، يمكن للدراسة الإسهام في فهم أعمق لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية وتوجيه السياسات العامة نحو التنمية المحلية بشكل شامل ومستدام ومن المهم أيضًا النظر إلى نظريات التنمية المحلية التي تسلط الضوء على أهمية التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمليات التنمية المحلية. يمكن أن تساهم دراستنا في هذا السياق من خلال تحليل كيفية تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية على عمل المجلس الشعبي البلدي وقدرته على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

توجيه بعض القضايا التي تم تحليلها في الدراسة نحو تقديم توصيات عملية لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، والتأكيد على أهمية تبني منهج متكامل يجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

بهذه الطريقة، سيمكن للدراسة أن تحدث تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المحلية وخلق بيئة مستدامة لسكان المجتمع المحلي.

ثالثا/ النتيجة العامة:

توصلت الدراسة إلى نتائج هامة تتعلق بدور المجلس الشعبي البلدي بناءً على فرضيات، الأهداف والنظريات والدراسات السابقة المعتمدة في خطة البحث الى هاته النتائج كالآتي:

1. **التخطيط التنموي محدود وغير الكافي:** تظهر الدراسة أن التخطيط التنموي الحالي للمجلس المحلي البلدي يعاني من قصور ولا يلبي احتياجات المجتمع المحلي بشكل كافٍ في مجالات مثل التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية.

2. **دور التماسك الاجتماعي:** وجدت الدراسة أن السلطة المحلية المنتخبة تؤثر بشكل كبير في التماسك الاجتماعي في المجتمع المحلي، من خلال توفير فرص التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع وزيادة الروح التعاونية بينهم.

3. **مصادر تمويل المشاريع والصناعات المحلية:** أظهرت الدراسة أن المجلس المحلي التشاركي يؤدي وظيفة محورية في توفير مصادر تمويل محلية للمشاريع والصناعات التي تعزز النمو الاقتصادي المحلي وتخف من اعتماد المجتمع على الاستثمار الأجنبي.

4. **تأثير قرارات المجلس على التنمية والتراث الثقافي:** كشفت الدراسة عن أن قرارات الهيئة المجتمعية للبلدية تشكل جزءً هامًا في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، بما في ذلك الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة.

5. **تأثير العمليات السياسية والاقتصادية المحلية على خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة:** هناك علاقة بينهما وأن السياسات للهيئة التنفيذية للبلدية المستقرة والفعالة في المجالين السياسي والاقتصادي تمثل عاملا رئيسيا في خلق فرص العمل وتحسين بيئة العمل ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

6. **التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية:** تشير الدراسة إلى مساهمة المجلس الحكومي المحلي في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية، وذلك لضمان بيئة محلية مستدامة تحافظ على الثروة الطبيعية وصحة المجتمع المحلي.

هذه النتائج تبرز أهمية دور المجلس الشعبي البلدي كجهة حكومية محلية وكهيئة تنفيذية وسلطة منتخبة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المحلي. كما يوصي البحث بضرورة الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار، حيث ينبغي أن يتم استشارة ومشاركة أفراد المجتمع المحلي في وضع الأولويات التنموية وتحديد الاحتياجات.

وتوضح النتائج العامة للدراسة أن المجلس الشعبي البلدي يكون عاملاً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة السكان المحليين، ولا تتحقق التنمية الشاملة الا بتحقيق التنمية المحلية و بوجود أفراد المجتمع المحلي وادارته المحلية.

رابعا/ الاقتراحات والتوصيات:

هي جزء مهمً لتطوير المعرفة وتطبيقها في المجال البحثي، يمكن أن تأخذ هذه الاقتراحات والتوصيات العديد من الأشكال وتكون لها تأثيرات مهمة، توفر إضافات جديدة أو أفكار مبتكرة للأبحاث الحالية. يساعد ذلك على تحسين الأداء العلمي وزيادة فعالية النتائج المتوصل إليها؛ وبهذا يسمح بتوسيع المعرفة المتاحة وإثراء المجال البحثي، وتشير الاقتراحات والتوصيات إلى طرق لحل التحديات أو المشكلات الموجودة في مجال الدراسة، يتيح ذلك للباحثين إيجاد حلول جديدة وتحسين الوضع الحالي. وعليه خلصت هذه الدراسة على مجموعة من الحلول والبدائل التالية:

- لتحقيق التنمية المحلية يجب توفير المعلومات الأساسية المرتبطة بالفعل التنموي. من خلال الاستفادة من الأبحاث والتجارب العلمية في جميع المجالات منها: السوسيولوجية، الاقتصادية، الإعلامية والسياسية.
- الاعتماد على منهجية التخطيط الاستراتيجي من خلال تحديد المحاور الكبرى والموجهة للتنمية المحلية، الجهات الفاعلة، تحديد مسارها الأهداف، الأدوات والطرق والوسائل، تحديد خطة العمل، بناء فريق العمل على المدى القريب، المتوسط والبعيد.
- الإصلاح التقني والإداري من خلال عدالة توزيع الموارد بين البلديات، الاستفادة من إصلاحات قانون الجماعات المحلية عموما، واصلاحات قانون البلديات خاصة، الإصلاح البنيوي يكون من خلال استقلالية البلديات بتطبيق اللامركزية والاقلمة، استحداث ضرائب تسمى ضريبة التنمية المحلية.

- التعاون والتشاور المجتمعي بين المجلس الشعبي البلدي ومختلف أعضاء المجتمع المحلي، هذا يتيح فرصًا لتحليل احتياجات المجتمع وتوجيه الجهود والموارد نحو تحقيقها.
- الاهتمام بقضايا التشغيل والتوظيف من خلال توفير فرص عمل للشباب والسكان المحليين.
- التعليم والتدريب المهني لزيادة مهارات وفرص العمل لأفراد المجتمع المحلي، يمكن أن تشمل التوصيات إنشاء مراكز تدريب مهني محلية والتعاون مع المؤسسات التعليمية والشركات المحلية لتنفيذ برامج فعالة.
- الاعتماد على السياسات والبرامج التي تستهدف تطوير البنية التحتية المحلية، مثل تحسين الطرق والشبكات المائية والصرف الصحي والكهرباء. ضمن التوصيات، ينبغي النظر في توجيه المزيد من الموارد والاستثمارات نحو تحسين الخدمات القاعدية في المناطق المحرومة.
- الترويج للتنمية المستدامة: ضمن الاقتراحات، يجب أن يكون هناك تركيز على التنمية المستدامة وإدارة الموارد بشكل مستدام، مثل حماية البيئة والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، وذلك لضمان تحقيق التنمية بطرق تلبي احتياجات الجيل الحالي دون التأثير على الأجيال المستقبلية.
- الاستفادة من خصوصية الهوية والثقافة المحلية، واستثمارها في تنمية المجتمع المحلي، ويمكن أن تشمل التوصيات تنظيم فعاليات ثقافية وتاريخية محلية ودعم المشاريع الفنية والتجارية التي تروج للهوية المحلية وتوفر فرصًا اقتصادية للمجتمع. (سياحة ثقافية)
- ينبغي أن يعتمد المجلس الشعبي البلدي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار لتحسين كفاءة الخدمات المحلية، يمكن تنفيذ ذلك من خلال تحديث البنية التكنولوجية وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية عالية الجودة وتطوير تطبيقات إلكترونية تسهل التواصل وتقديم الخدمات للمواطنين.
- التعاون مع المؤسسات الأخرى منها: المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الربحية والمجتمع المدني العامل في المجالات المختلفة لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.
- جذب أبناء المنطقة من ذوي الخبرة ورجال الأعمال في استثمار رؤوس أموالهم مع منحهم امتيازات وتسهيلات لوجستيكية وقانونية أيضا تحفيزهم على التعاون معهم من أجل تحقيق المصلحة المحلية وزيادة فائدتهم الربحية.

خلاصة :

تكمن أهمية هذا الفصل في تفسير البيانات وفهم البحوث الاجتماعية، ويساعد على تحليل النتائج بشكل دقيق وتفسيرها في سياق الأهداف، الفرضيات، الدراسات السابقة والنظريات السوسيولوجية المعتمدة، يساهم في إبراز المعرفة الجديدة والمساهمة في تطوير المجال البحثي، من خلال توضيح مدى تطابق النتائج مع الفروض الأصلية والنظريات، استكشاف العلاقات والارتباطات بين النتائج وتحليلها، كما ساعدنا في توجيه الانتباه إلى القضايا غير المتوقعة والنتائج المفاجئة وتفسيرها واستعراض القيود والتحديات التي تؤثر على تفسير نتائج الدراسة. وأخيرا اقتراح التوصيات للبحوث المستقبلية وتحديد الفجوات في البحث.

خاتمة

خاتمة:

تهدف هذه الدراسة لفهم وتحليل دور المجلس الشعبي البلدي من خلال تحديد الاهتمامات والمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي، وذلك من خلال توفير الخدمات من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية، وأيضا تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المجلس الشعبي البلدي، وبالتالي تؤثر على تقدم وتطور وتنمية المنطقة المحلية وتهدف للوصول إلى طرق علمية ميدانية تساعد على المشاركة المجتمعية بين السلطات المحلية الرسمية والمجتمع لتحسين ظروف الحياة، وعليه فهذه الدراسة تساعد في فهم كيفية تشكل وتطور العلاقات الاجتماعية داخل المجلس الشعبي البلدي وما هي الدوافع والديناميكيات التي تؤثر على صنع القرار وتنفيذ السياسات المحلية. والتعرف على كل العوامل التي تؤثر على التعاون والعدالة والشفافية داخل المجلس، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العلاقات على سير التنمية المحلية.

أيضا حاولت هذه الدراسة فهم دور المجلس الشعبي البلدي كهيئة تمثيلية للمجتمع المحلي وما هو دورها في توجيه السياسات المحلية وتحقيق الاستقرار والتنمية ودراسة الأبعاد والمؤشرات المساهمة في تحقيق التنمية المحلية، مثل التمويل والموارد والتفاعل مع الهيئات الحكومية الأخرى والشركاء المجتمعيين. كما ساهمت الدراسة في فهم التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة داخل المجتمع المحلي وكيفية تأثير سياسات المجلس على مواقفهم وممارساتهم،لأن الدراسات النوعية تحاول تحليل الاختلافات في الوصول إلى الخدمات والموارد والمشاركة في صنع القرار بين مختلف فئات المجتمع المحلي. فالأدوات التحليلية ومنهجية الدراسة تساهم في فهم دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية وتحديد السياسات والإجراءات التي من شأنها تحقيق التعاون والتنمية المستدامة في المجتمع المحلي. هذا البحث يمكن أن يساهم في توجيه السياسات واتخاذ القرارات الأفضل لتحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي. وفي هذا السياق تعرفنا على ديناميات القوة والتوازن داخل المجلس الشعبي البلدي، وكيفية تأثير ذلك على صنع القرار وتنفيذ السياسات المحلية. تحليل هذه الأخيرة يمكن أن تقدم رؤى قيمة لتحسين أداء وكفاءة المجلس البلدي في الوصول الى أهداف التنمية المحلية.

خاتمة

وموضوع الدراسة يتطلب استخدام أساليب وأدوات بحثية متنوعة مثل المقابلات الشخصية والملاحظات والاستبيانات وتحليل البيانات. والاعتماد على الآراء والمصادر الأرشيفية لفهم السياق التاريخي لدور المجلس الشعبي البلدي في المجتمع.

أخيرًا، يمكن لهذه الدراسة أن تشجع على تبني خطط شاملة وشراكات فعالة بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بهدف تحقيق التنمية المحلية. يجب أن يتم إعطاء أهمية لدور المجالس الشعبية البلدية كمنصات للتشارك الديمقراطي وتمكين المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة في صنع القرارات الهامة التي تؤثر على حياتهم. كما يجب على الجهات المعنية أن تولي اهتمامًا كبيرًا في رفع قدرات وتدريب أعضاء المجالس الشعبية البلدية وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بمهامهم بفعالية.

وايضا هذه الدراسة تدعو كل من السياسيين وصناع القرار والأكاديميين والباحثين في مجال إدارة الشؤون المحلية والتنمية المحلية بأن يأخذوا في الاعتبار دور المجالس الشعبية البلدية كآلية هامة لتحقيق التنمية المحلية؛ ويجب أن تتم متابعة وتقييم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية بشكل دوري، وذلك لضمان تحسين أدائها على المستوى المحلي. ينبغي أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لدعم دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية واستغلال قدراتها ومواردها، يجب أن يتم تبني الأبحاث القادمة في هذا المجال على نتائج هذه الأطروحة وتوسيع نطاق الدراسة لاستكشاف جوانب أخرى ذات الصلة بدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية. على سبيل المثال، يمكن أن تتطرق الأبحاث القادمة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين المجالس الشعبية البلدية والجمعيات المحلية والمؤسسات الخيرية، من منظور سوسيولوجي. كما يمكن للأبحاث القادمة أن تستكشف تجارب دول أخرى في تفعيل دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية واستخلاص الدروس المستفادة وتوصيات عملية. أيضا دراسة تأثير تطوير التكنولوجيا وتطبيقها على العمل الإداري ومشاركة المجتمع في صنع القرارات من خلال منصات تفاعلية افتراضية وتكنولوجيا الاتصالات.

قائمة المراجع

أ. الكتب:

1. ابراهيم عيد حسن. (1984). ***دراسات في التنمية الاجتماعية*** (الإصدار الطبعة الأولى). دار المعرفة الجامعية.

2. أبو طاحون عدلي. (1998). ***إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية.*** الإسكندرية: المكتب العربي.

3. أحمد مصطفى خاطر. (2000). ***تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة*** (الإصدار الطبعة الثانية). الاسكندرية: المكتبة الجامعة.

4. أحمد مصطفى خاطر. (2005). ***المجتمعات المحليةالاتجاهات المعاصرة، بحوث العمل و تشخيص المجتمع.*** الاسكندرية: المكتبة الجامعية.

5. أحمد زايد. (1981). ***البناء السيسي في الريف المصري.*** القاهرة: دار المعارف.

6. أحمد زكي بدوي. (2000). ***معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية*** (الإصدار **الطبعة** الثانية). الاسكندرية: دار المعرفة الجامعة.

7. أحمد عبد الفتاح ناجي. (2011). ***التخطيط للتنمية في الدول النامية.*** **مصر**: المكتب الجامعي للنشر والتوزيع.

8. أحمد عبد اللطيف رشيد. (2001). ***التخطيط للتنمية.*** الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

9. أحمد عبد اللطيف رشيد. (2002). ***أساليب التخطيط للتنمية.*** الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

10. أحمد العلوي.(2010). **الدور الاجتماعي للمجالس البلدية.** لبنان. دار الهدى للنشر والتوزيع.

11. أسماء مطوري . (2008). **الثقافة البيئية الوعي الغائب** (الإصدار الطبعة الأولى). دار مزوار للنشر والتوزيع.

12. أمينة الزاوي. (2014). **التحديات الثقافية أمام السلطات المحلية**. مصر. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.

13. اسماعيل قيرة، و علي غربي. (2017). ***في سوسيولوجية التنمية*** (الإصدار الطبعة الثانية). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات.

14. جمال الدين مغوفل. (2001). ***التنمية المحلية البلدية و الولاية*** (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر: دارالخلدونية.

15. جمال حلاوة، و صالح علي. (2009). ***مدخل الى علم التنمية*** (الإصدار الطبعة الأولى). دار الشروق للنشر.

16. حسن الامير. (2012). **السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط: دراسة تأثيرها على سوق العمل** والفقر. الأردن. دار المعرفة الجديدة للنشر والتوزيع.

17. حسن عبد العظيم . (2016). **التنمية المحلية والتمكين الاقتصادي**. مصر. دار الفكر العربي.

18. حسين صغير. (1999). ***دروس في المالية والمحاسبة العمومية***. الجزائر: دار المحمدية العامة.

19. حسين عبد الرحمان رشوان. (2009). ***التنمية اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، اداريا، بشريا***. الإسكندرية: مؤسسة شباب.

20. خالد سلطان. (2017). **النقد الهيكلي وتحليل السلطة والمجتمع**. *مجلة البحوث الاجتماعية*(العدد 4)، 50 . 60.

21. خالد شحادة الخطيب. (2003). ***أسس المالية العامة*** (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر.

22. رابح كعباش. (2007). ***سوسيولوجيا التنمية***. قسنطينة، جامعة منتوري: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.

23. سارة نجم. (2018). **النقد الهيكلي وفهم الطبقات الاجتماعية.** *القاهرة للعلوم الاجتماعية*(15 . 3)، 45 . 60.

24. سامية جلال سعد. (2005). ***الإدارة البيئية المتكاملة.*** مصر: امبرشن للطباعة.

25. سامية محمد جابر وآخرون. (2000). ***علم اجتماع المجتمعات الجديدة.*** الإسكندرية: دار المعرفة الجديدة.

26. سلطان غازي، و فلاح القبلان. (2014). ***تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على قدرات الحكام الإداريين.*** دار الخليج للنشر والتوزيع.

27. سمير بن جدو. (2011). **تمويل التنمية المحلية: تحديات واستراتيجيات المجلس البلدي.** الأردن. دار العلوم للنشر والتوزيع.

28. سمير العبد الله. (2013). **ديناميكيات السياسية والاقتصاد:** تأثيرها على سوق العمل ومستويات المعيشة في العالم العربي. مصر. دار الحكمة للنشر والتوزيع.

29. سليم بوعلام. (2012). **الدور الثقافي في التنمية.** مصر. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

30. سليم الحسني. (2018). **استراتيجيات التنمية الذاتية في الوطن العربي.** (الإصدار الطبعة الأولى). لبنان. دار الكتب الجديدة للنشر والتوزيع.

31. سوزي عدلي ناشد. (2003). ***المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة.*** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

32. السيد الحسيني. (1982). ***التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية.*** القاهرة: دار المعارف.

33. طلال البابا. (1981). ***قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث.*** بيروت، لبنان: دار الطليعة.

34. عادل بوعمران. (2010). ***البلدية في التشريع الجزائري*** (الإصدار دون طبعة). عين مليانة، الجزائر: دار الهدى.

35. عبد الجبار قاضي. (2010). ***نحو نموذج تطوري لعلم الاجتماع التنموي.*** مصر: دار المعرفة للنشر والتوزيع.

36. عبد الحميد أحمد رشوان. (2006). ***البيئة والمجتمع.*** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

37. عبد الحميد القاضي. (1972). ***دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي.*** القاهرة: دار الجماعات المصرية.

38. عبد الحميد رشاد. (2016). ***تحولات في علم الاجتماع التنموي.*** مصر: دار نور لتوزيع والنشر.

39. عبد الرحمان تمام أبو كرشة. (2003). ***علم اجتماع التنمية.*** الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

40. عبد الرحمان الصديق. (2010). **تمويل التنمية المحلية.** مصر. دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع.

41. عبد الرحمان السيد. (2011). **الحوكمة المحلية والاستدامة في المغرب العربي: نهج متكامل.** المغرب. دار النشر المغاربية.

42. عبد الرحمان العاصي.(2012). **استراتيجيات التمويل والتنمية المحلية.** مصر. دار النهضة العربية.

43. عبد القادر محمد عطية. (1999). ***اتجاهات حديثة في التنمية.*** الإسكندرية. الدار الجامعية.

44. عبد الغني أمام.(2003). مناهج البحث الاجتماعي: النظرية والتطبيق. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

45. عبد القادر محمودي. (2015). **التخطيط الاجتماعي ودور المجالس البلدية.** مصر. دار الفكر الجديد.

46. عبد اللطيف أحمد. (2011). ***التنمية المحلية.*** مصر: دار لينا للطباعة والنشر والتوزيع.

47. عبد الله مختار عبد العزيز. (1955). ***التخطيط لتنمية المجتمع*** (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة.

48. عبد المالك حمومو. (2012).

49. عبد المنعم شوقي. (1995). ***تنمية المجتمع وتنظيمه*** (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

50. عبد الهادي و آخرون الجوهري. (2001). ***دراسات في التنمية الاجتماعية*** (الإصدار الطبعة الأولى). المكتب الجامعي الحديث.

51. عبد الوهاب بن بوضياف. (2010). ***معالم لتسيير شؤون البلدية.*** عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

52. عثمان عمر بن عامر. (2002). ***مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الإجتماعي.*** بنغتزي: دار الكتب الوطنية.

53. عدلي ناشد سوري. (2000). ***الوجيز في المالية العامة*** (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة في النشر.

54. علاء الدين عشي. (2011). ***شرح قانون البلدية*** (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر: دار الهدى.

55. علي الصادق. (2015). **اسس التنمية الشاملة.** (الإصدار الطبعة الأولى). مصر.دار الفكر العربي.

56. علي الكاشف. (1985). ***التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا*** (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: عالم الكتب

57. علي العربي.(2019).**الإدارة المحلية ودورها في التنمية الإقتصادية**.مصر.دار النهضة العربية.

58. علي خطار شطناوي. (2002). ***الإدارة المحلية***. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

59. علي محمود بن خليفة. (2011). **تحديات التمويل المحلي**. لبنان. دار النشر العربية.

60. عمار بوضياف. (2007). ***الوجيز في القانون الإداري*** (الإصدار الطبعة الثانية). الجسور للنشر والتوزيع.

61. عمار بوضياف. (2010). ***التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق*** (الإصدار الطبعة الأولى). جسور للنشر والتوزيع.

62. عمار بوضياف. (2012). ***شرح قانون الولاية*** (الإصدار دون طبعة). الجسور للنشر والتوزيع.

63. عمار بوضياف. (2017). ***شرح تنظيم الصفقات العمومية*** (الإصدار الطبعة الثالثة). الجسور للنشر والتوزيع.

64. عمر السعدي. (2012). **السياسات المحلية والاستدامة في شمال أفريقيا**. الإمارات العربية المتحدة. دار الخليج للنشر والتوزيع.

65. العيد علي. (2019). **نحو علم اجتماع نقدي**. مصر: دار الكتاب الجامعي لللنشر والتوزيع.

66. فارس خلف.(2011). **تحديات التخطيط التنموي**.لبنان. دار الهدى للنشر والتوزيع.

67. فاطمة الزهراء عمار. (2011). **الإدارة المحلية والتراث الثقافي**.عمان. دار النشر للعلوم الانسانية.

68. فاطمة مرعي، و بلقاسم محمد. (2017). ***قراءات في علم الاجتماع التنموي***. دار النشر والتوزيع.

69. فوزي غرايبية واخرون.(1977). **اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية**. الاردن.الجامعة الاردنية.

70. فيريل هيدي. (1989). ***الإدارة العامة منظور مقارن*** (الإصدار الطبعة الثانية). (ترجمة: محمد قاسم القريوني، المحرر)

71. كريم محفوظ. (2012). **التمويل المحلي وتحديات التنمية في المجالس البلدية**. طرابلس. دار المعرفة للنشر والتوزيع.

72. كريم ناصري. (2013). **التخطيط المحلي والعلاقات الاجتماعية**. تونس. دار الخلدونية للطباعة والتوزيع.

73. ليلى خلف. (2019). **ديناميكية التنمية الاجتماعية والثقافية في الوطن العربي**. الامارات العربية المتحدة. دار الملايين للنشر.

74. محمد اسماعيل قباري. (1999). ***علم اجتماع السياسي*** (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية: منشأة المعارف.

75. محمد التيجاني بشير. (1987). ***مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

76. محمد الجوهري. (1999). ***مقدمة علم اجتماع التنمية***. القاهرة: دار الكتاب للنشر و التوزيع.

77. محمد خير البقاعي. (2017). **استراتيجيات التنمية المستدامة**. مصر. دار النهضة العربية

78. محمد الراشدي. (2013). **استراتيجيات المجالس البلدية للتنمية المستدامة في الوطن العربي**. الأردن. دار العلوم العربية.

79. محمد الطاهر فنيش.(2014). **التنمية المحلية والتماسك الاجتماعي**. مصر. دار الامل للنشر والتوزيع.

80. محمد الشاعر. (2018). ***تأصيل العلم الاجتماعي للتنمية: رؤى جديدة وتحديات مستقبلية***. دار النشر والتوزيع.

81. محمد الصغير بعلي. (2002). ***القانون الاداري والتنظيم الاداري*** (الإصدار الجزائر). عنابة: دار العلوم.

82. محمد شفيق. (2009). ***دراسات في التنمية الاجتماعية***. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

83. محمد صغير بعلي. (2004). ***قانون الإدارة المحلية الجزائرية***. عنابة، الجزائر: دتر العلوم للنشر والتوزيع.

84. محمد عاطف غيث. (2005). ***علم الاجتماع***. مصر: دار المعرفة الجامعية.

85. محمد عبد العزيز عجمية. (1996). ***التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياته***. الإسكندرية: شهاب الجامعة.

86. محمد عبد القادر عطية. (1999). ***اتجاهات حديثة في التنمية***. الإسكندرية : الدرا الجامعية.

87. محمد علي الخلاية. (2009). ***الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن بريطانيا فرنسا مصر، دراسة تحليلية مقارنة*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الثقافة.

88. محمد قاسم القريوتي. (2007). ***مقدمة في الإدارة العامة***. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

89. محمد منير حجاب. (1998). ***الاعلام والتنمية الشاملة***. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

90. محمد موسى عريقات حربي. (1997). ***مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

91. محمد أبو صالح. (2020). ***التفكير النقدي والتحولات النقدية***. دار النشر والتوزيع.

92. محمود الدسوقي ربيع.(2011). مناهج البحث في العلوم

93. مدحت محمد أبو النصر. (2007). ***إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)***. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

94. مصطفى يوسف كافي. (2017). ***مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي*** (الإصدار الطبعة الأولى). دار البتكار للنشر والتوزيع.

95. مصطفى الجندي. (2002). ***الادارة المحلية واستراتيجياتها***. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

96. مصطفى قاسم خالد. (2007). ***إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة***. الإسكندرية: الدار الجامعية.

97. منال طلعت محمود. (2005). ***الموارد البرية وتنمية المجتمع المحلي***. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

98. منال محمود طلعت. (2011). ***التنمية والمجتمع*** (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية: مكتب الجامعية الحديث.

99. منى البرادعي. (2019). **الاستراتيجيات الحديثة للتنمية المستدامة**. الإصدار الطبعة الأولى). مصر. دار النشر للجامعات.

100. منور أوسرير. (2011). ***أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية و ادارة الأعمال*** (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو.

101. مهدية بن طيبة، و سفيان خروبي. (2016).

102. موريس أنجرس. (2004). ***منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية***. الجزائر: دار القصبة للنشر.

103. نعمة الله نجيب ابراهيم. (2000). ***أسس علم الاقتصاد*** (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة.

104. هوشيار معروف. (2005). ***دراسات في التنمية الاقتصادية*** (الإصدار الطبعة الأولى). دار الصفاء للنشر.

ب. رسائل وأطروحات:

1. أحمد محمد. (2017). **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية: دراسة الجمهورية اليمنية**. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع: جامعة عمان.

2. إسماعيل فريحات. (2014/2013). **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**. مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الوادي.

3. باديس بن حدة. (2011/2014). **الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن (مقارنة لنماذج مختارة)**. *رسالة ماجستير*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4. أحمد بوسهمين. (2009/2010). **الإستثمار في المؤسسات المصغرة ودوره في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

5. جان بيار دوبوا. (2012). **Sociological Analysis of local the role of Municipal People's Councils in Local Development**: الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع.

6. جون سميث. (2010). **the sociological implications of local people's development**: فرنسا، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع.

7. خيضر خنفري. (2011/2010). **تمويل التنمية المحلية في الجزائر الواقع والآفاق.** أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3 .

8. درار محمد. (2015). **افاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة (دراسة حالة).** سعيدة: شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر.

9. سفيان ريملاوي. (2010). **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حالة بلديات الجزائر الوسطى،** مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة موارد بشرية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر

10. وسيلة السبتي. (2004/2005). **التمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية** في ولاية بسكرة. بسكر: مذكرة ماجستير، نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.

11. سعيد بن موسى. (2019). **دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية،** دكتوراه علوم في علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر.

12. بن عثمان شويح. (2010/2011). **دور الجماعات المحلية في التنمية، دراسة حالة البلدية.** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

13. صالحي ليلي. (2020). **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1.

14. عبد الله ساقور. (1998/1999). **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية.** رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع تنمية، جامعة عنابة

15. عبد الوهاب غزالي. (2006). **التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس.** مذكرة نهاية الدراسة (المدرسة الوطنية للإدارة . الجزائر)، إدارة محلية.

16. عبير غمري. (2011 . 2010). **إصلاحات الإدارة المحلية في الجزائر**. بسكرة: مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر.

17. صافية عدلاني، وذهبية زياني. (2014/2015). **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر** (1990 . 2012). تيزي وزو: رسالة ماجستير، سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

18. فاطمة أحمد. (2017). **دور المجالس البلدية في تعزيز التنمية المحلية، دراسة سوسيولوجية في المجتمع العربي**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع.

19. فاطمة عبد الله. (2018). **دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، دراسة سوسيولوجية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ل.م.د تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة بلعباس.

20. **ماريا رودريڤز. (2013). Local the role of local people's Councils in Development**، رسالة دكتوراه تخصص علم الاجتماع، جامعة الولايات المتحدة الأمريكية.

21. محمد خشمون. (2011/ 2010). **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية. قسنطينة:** رسالة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري.

22. محمد خيضر. (2019). **دور المجلس البلدي في التنمية المحلية، دراسة المجتمع الفلسطيني**، رسالة دكتوراه تخصص علم الإجتماع، جامعة الأردن.

23. محمد درار. (2014/2015). **افاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة(دراسة حالة)**. سعيدة: شهادة الماجستير في العلومالسياسة، جامعة ممولاي الطاهر،.

24. ناجي عبد النور. (2010). **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، مديرية النشر، جامعة عنابة.

25. محمد سمير. (2016). **تفعيل دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية: دراسة حالة الأردن**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، جامعة الأردن.

26. نذير خذري، ومحمد داودي. (2017 . 2016). **مخططات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري**. المسيلة: مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد بوضياف.

27. نوارة شرقي. (2020). **تحليل دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية**، رسالة دكتوراه تخصص علم إجتماع التنظيم والعمل، جامعة الشلف.

28. نور حسن. (2018). **المجالس البلدية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة المجتمع العراقي**، رسالة دكتوراه تخصص علم الإجتماع، جامعة العراق.

29. يوسفي نور الدين. (2008/2009). **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة**. *مذكرة ماجستير غير منشورة*. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارة جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

ج. مجلات:

1. أحمد شريفي. (2009). **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**. *مجلة علوم إنسانية* (العدد 4).

2. أحمد غربي. (2010). **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**. *مجلة البحوث والدراسات العلمية* (العدد 4).

3. براهمي نصيرة، وعبد القادر ناصور. (ديسمبر, 2018). **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**. *مجلة اقتصاد المال الاعمال* (المجلد3، العدد 2).

4. جلول شيتور. (أكتوبر, 2002). **المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي**. *مجلة العلوم الانسانية*.

5. حسين الساسان. (2017). **نظرية التحليل والتخطيط والتنظيم في السياق السوسيولوجي**. *مجلة العلوم الإجتماعية* (العدد3).

6. ريدة ديب. وسليمان مهنا. (2009). **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسة*، (المجلد25، العدد1).

7. سارة نجم. (2018). **النقد الهيكلي وفهم الطبقات الاجتماعية**، القاهرة للعلوم الاجتماعية. 15(3)، 45-60.

8. سلطان خالد. (2017). **النقد الهيكلي وتحليل السلطة والمجتمع**، مجلة البحوث الاجتماعية. (العدد 4)، 50-65.

9. سامية العمري. (2016). **التحليل السوسيولوجي للنظرية الايكولوجية وتطبيقاتها في المجتمعات**. *مجلة الدراسات الاجتماعية* (17 . 4)، 45 . 60.

10. سماعيل بوقرة. (2017). **الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر**. مجلة العلوم السياسية، (العدد8)، 10.

11. صالح عبد الله الطريفي. (1975). **الحكم المحلي والتنمية المحلية**. *المجلة العربية للإدارة* (العدد 2).

12. عبد الرحمان محمد الحسن. (2013). **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان**. *مجلة الباحث* (العدد 3).

13. عبد الرحمن محمد الحسن. (2013). **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان. السودان**: مجلة الباحث، (العدد 3).

14. 16. عبد الرحمن نادية. **دور النظرية الإيكولوجية في تحليل البلدية والتنمية المحلية**. مجلة البحوث الاجتماعية (26 . 4)، 78-92.

15. عبد الحق فيدمة. (2012). **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (العدد 1).

16. عبد الحميد عبد المطلب. (2001). ***التمويل المحلي والتنمية المحلية***. الإسكندرية: دار المعرفة.

17. عبد الله حجاب. (جوان, د.ن). **التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**. مجلة الدراسات القانونية والسياسية (العدد 60)، 76.

18. عشي صلاح الدين عشي. (2012). **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**. مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، (العدد 2).

19. عمار عوابدي. (1996). ***القانون الإداري والنظام الإداري*** (الإصدار الطبعة الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.

20. عمر فرحاني. (2009). **مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر**. *مجلة الاجتهاد القضائي* (العدد السادس).

21. فاطمة الحمود. (2011). **دراسة نقدية للنظرية الإيكولوجية من خلال علم الاجتماع المعاصر**. *مجلة*.

22. محمد أحمد. (2017). **النظرية الإيكولوجية وتطبيقاتها في تحليل السلوك البيئي والتنمية المستدامة: نظرة سوسيولوجية**. مجلة العلوم البيئية والاجتماعية. (العدد4). 45 . 75.

23. محمد بلخير. (2008). **مقومات وأساسيات التنمية المحلية**. *مجلة آفاق علمية*(العدد1).

24. مصطفى العبد الفكري. (2003). **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**. *مجلة الحوار المتمدن* (العدد 628).

25. منى عبد الله. (2019). **النقد الهيكلي ودراسة التغيير الاجتماعي: تطبيقات سوسيولوجية**. *مجلة الدراسات الاجتماعية* (27 . 4)، 78 . 92.

26. نادية عبد الرحمان. (2019). **دور النظرية الإيكولوجية في تحليل البلدية والتنمية المحلية**. مجلة البحوث الاجتماعية (26 . 4)، 78 . 92.

27. نورالدين ناصر، نورالدين جفال.(2021). **وسائل الإعلام والتنمية الثقافية: ارهاصات الواقع ورهانات المستقبل**. مجلة العلوم الإجتماعية والانسانية. المجلد114. (العدد02)

28. يامة ابراهيم. (2017). **مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية، دراسة نظرية وتقييمية**. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات* (العدد 5).

د. ملتقيات:

1. نورين بومدين. (2008). **دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة**. *ملتقى ضمن المداخلة الوطنية حول التنمية المستدامة المركز الجامعي*. المدية: جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية.

هـ. المراسيم التنفيذية والمواد القانونية:

1. المرسوم رقم 11-10 المؤرخ في 22جويلية 2011المتضمن الترتيبات الخاصة بالبلديات و مناطقها.
2. -المرسوم رقم 10-20 المؤرخ في 12 يناير 2010 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على
3. تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلها سيرها ج رج ج، العدد 04 لسنة2010
4. -المرسوم التنفيذي رقم 94-215، المؤرخ في 23 جويلية 1994، المحدد لأجهزة الإدارة
5. العامة للولاية وهياكلها، ج ر ج ج، العدد 84 لسنة 1994.
6. -المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991، المحدد لإجراءات إعداد
7. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم9. 317/05 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005.
8. -المرسوم التنفيذي رقم 81/380، المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 1981، يحدد صلاحيات
9. البلدية والولاية في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 52، - المرسوم التنفيذي رقم232/96 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، ج رج ج، العدد 40 لسنة 1996.
10. -المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 13-105 المؤرخ في 17 مارس 2013، المتضمن القانون الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11 المؤرخ في 2013/03/17.
11. -المادة 174/166 من المرسوم الرئاسي 247/15 المؤرخ في 2015/09/16، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المعدل والمتمم الجريدة
12. الرسمية العدد 50 لسنة 2015 الصادرة بتاريخ 2015/09/20.
13. -المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 230/90 المؤرخ في جويلية 1990 المحدد لأحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 305/91 المؤرخ في 24 أوت 1991.
14. -المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 454/91 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991، المحدد لشروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها.

15. –المادة 71 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.
16. –المادة 139 و173 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.
17. –المادة 10 من المرسوم رقم 94/215 المؤرخ في 23 جويلية 1994.
18. –المادة 08 من المرسوم التنفيذي 177/91.
19. –المادة 11 من المرسوم التنفيذي 177/91.
20. –المادة 31 من قانون 29/90 التي حددت موضوع مخطط شغل الأراضي POS.
21. –المادة 04 من المرسوم التنفيذي 178/91.

و. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bertaud, A. (2004). "**The spatial organization of cities: Deliberate outcome or unforeseen consequence?"** World Bank Policy Research Working Paper 343.
2. Brueckner, J. K. (2000). "**Urban sprawl**: **Diagnosis and remedies."** International Regional Science Review, 23(2), 160-171.
3. Chabane benakuwouh- **de la loi d'orientation fonciere au droit de l'urbanisme revue idara n22 annee 2001.**
4. Henderson, V., Storeygard, A., & Deichmann, U. (2017). "**Has climate change driven urbanization in Africa?"** Journal of Development Economics, 124, 60-82.
5. Howard F.Margaret.L Anderson,(2005), **Sociology :the essentials, JOURAL OF taylor**,255,
6. George Ritzer,(2001), **Introdaction to Sociology, journal Nathan Jurgenson**, 115, 70-112.
7. Krugman, P. (1991). **Increasing Returns and Economic Geography.** Journal of Political Economy, 99(3), 483-499.
8. Markusen, A. (1996). **Sticky Places in Slippery Space: A Typology of Industrial Districts**. Economic Geography, 72(3), 293-313.
9. Rodrik, D. (2013). "Unconditional convergence in manufacturing." The Quarterly Journal of Economics, 128(1), 165-204.

ز. مواقع الأنترنت:

1. البطل سفيان . (2016). ***قراءة في كتاب مدخل الى التحليل الاستراتيجي.*** تاريخ الاسترداد 17 09, 2021 - 14:30pm، من www.namacentre.com.
2. بونخيل معطي. (2015). **التنمية الشاملة والمتكاملة -مقدمة لتطوير و انماء سياسية محلية** و **وطنية**- النعامة – نموذجا محليا لفشل التنمية السياحية- مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية. تاريخ الاسترداد 26 01، 2022- 18:09 pm، من https://m.ahewar.org/s.asp?aid=745017&r=0.
3. فارح عبد الله. (2019).**دور المجالس الشعبية البلدية تحديات تواجه عملية التخطيط** تاريخ الاسترداد 17 09, 2021 - 10:16 am، من www.academia.edu.
4. موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية. تاريخ الاسترداد 15 12 2022 – 22.30 am، من www.interieur.gov.dz

ملخص الدراسة

(العربية، الفرنسية،

الإنجليزية)

ملخص الدراسة

جامعة سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم علم الاجتماع

عنوان الدراسة: دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية–بلدية سكيكدة نموذجا–

عدد الفصول: 06

عدد الصفحات: 420

ملخص الدراسة باللغة العربية

رغم مرور عدة سنوات من البحث والممارسة ما تزال النقاشات حول دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية قائمة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، سواء على المستوى الرسمي أو غير رسمي، لا سيما في علاقتها ذات الصلة الوثيقة الدور التنظيمي ومن ثَم بعملية التنمية.

وفي هذا الإطار تناولت الدراسة الراهنة موضوع دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية – بلدية سكيكدة نموذجا – وجاءت مقسمة الى إطارين، نظري يتكون من ثلاث فصول، وميداني شمل ثلاثة فصول، وانطلقت عملية البحث من تساؤل مركزي مفاده: كيف يساهم المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية؟ ولمحاولة تقصي الإجابة الموضوعية قمنا بالاختبار الميداني للفرضية العامة القائلة إن ثَمة علاقة دالة بين دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية مجزأة الى 6 فرضيات هي على التوالي:

– يعتمد المجلس الشعبي البلدي على منهجية في التخطيط التنموي.

– يساهم المجلس الشعبي البلدي في تعزيز التماسك الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية).

– توجد مصادر تمويل المجلس الشعبي البلدي في توجيه الموارد المشاريع والصناعات المحلية.

– يمكن أن تؤثر قرارات المجلس الشعبي في تشجيع عمليات التنمية للحفاظ على التراث الثقافي .

– تؤثر العمليات السياسية الاقتصادية المحلية على فرص العمل ومستوى المعيشة.

- يساهم المجلس الشعبي البلدي دورا في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان بيئة مستدامة.

كما تم تحديد أهدافا لهذه الدراسة تمثلت في:

- محاولة إيجاد وضع وتصنيف لأدبيات التنظير حول المجلس الشعبي البلدي، وصياغة إطار تصوري ملائم للدّراسة الرّاهنة.
- تحديد المفاهيم الرئيسية في سياق الخصوصية التاريخية والاجتماعية للتنمية المحلية
- تحديد الخصائص لكلا المتغيرين، ومدى اقترابها من واقع المجتمع المحلي (بلدية سكيكدة).
- محاولة التّعرف على العلاقات القائمة بين عناصر ومكوّنات المجلس الشعبي البلدي من ناحية وعناصر ومكوّنات التنمية المحلية من ناحية أخرى.

ولمحاولة دراسة دور المجلس الشعبي البلدي لا سيما في تحقيق التنمية المحلية ببلدية سكيكدة اعتمدنا في عملية التحقق من فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها على عدد من التقنيات ومنهجية البحث الاجتماعي، تمثلت في المنهج الوصفي وأدواته على غرار الملاحظة واستمارة ليكرث، دليل المقابلة، السجلات والوثائق، في ضوء اعتماد الدراسة على عينة قصدية (عمدية) تعدادها 33 مفردة موزعين على مختلف المستويات السوسيو–مهنية المجلس الشعبي البلدي سكيكدة.

وبعد مختلف عمليات التحليل الكمي والكيفي خلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات مفادها وجود علاقات بين متغيرات المجلس الشعبي البلدي ومتغيرات التنمية المحلية المعتمدة في هذه الدراسة وبالتالي فالنتيجة العامة تفيد بأن هناك علاقة بين دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المجلس الشعبي البلدي، التنمية المحلية، التخطيط، التماسك الاجتماعي، التنمية الشاملة.

ملخص الدراسة

Université de 20 août 1955, skikda

Faculté des sciences sociales et sciences humaines

Département de sociologie

Titre de l'étude : Le rôle du Conseil populaire communal dans le développement local – La commune de Skikda comme modèle –

Nombre de cours : 06

Nombre de pages : 420

Résumé de l'étude en français

Bien qu'il existe de nombreux chercheurs et personnes intéressées à étudier le thème du rôle du Conseil populaire municipal dans le développement sous plusieurs aspects généraux et dans le domaine de la sociologie, il n'existe pas d'études qui se soient concentrées sur tous ses domaines, que ce soit au niveau social. . Politique, économique, culturel et environnemental ensemble.

Dans ce contexte, la présente étude a porté sur le thème du rôle du Conseil populaire municipal dans le développement local – la commune de Skikda comme modèle – et a été divisée en deux cadres, un théorique composé de trois chapitres et un de terrain. Qui comprenait trois chapitres. Le processus de recherche est parti d'une question centrale qui dit : Comment le Conseil populaire municipal contribue-t-il au développement local ? Dans le but de rechercher une réponse objective, nous avons testé sur le terrain l'hypothèse générale selon laquelle il existe une relation significative entre le rôle du Conseil populaire municipal dans le développement local, divisée en 6 hypothèses, qui sont respectivement :
Le Conseil populaire municipal s'appuie sur une méthodologie de planification du développement.

- Le Conseil populaire communal contribue au renforcement de la cohésion sociale (relations sociales).
- Il existe des sources de financement permettant au Conseil populaire municipal de diriger les ressources, les projets et les industries locales.
- Les décisions de l'Assemblée populaire peuvent influencer l'encouragement des processus de développement visant à préserver et à valoriser le patrimoine culturel.
- Les processus politiques et économiques locaux affectent les opportunités d'emploi et le niveau de vie.

Le Conseil populaire municipal joue un rôle dans la réalisation d'un équilibre entre les dimensions environnementale et sociale afin de garantir un environnement durable.

Les objectifs ont été fixés pour cette étude, qui étaient :

- Essayer de trouver un statut et une classification de la littérature théorique sur le Conseil populaire municipal et formuler un cadre conceptuel approprié pour la présente étude.

- Identifier les principaux concepts dans le contexte de la spécificité historique et sociale du développement local
- Déterminer les caractéristiques des deux variables, et leur proximité avec la réalité de la communauté locale (municipalité de Skikda).
- Essayer d'identifier les relations existantes entre les éléments et composantes du Conseil populaire municipal d'une part et les éléments et composantes du développement local d'autre part.

Afin de tenter d'étudier le rôle du Conseil Populaire Communal, notamment dans la réalisation du développement local dans la commune de Skikda, nous nous sommes appuyés dans le processus de vérification des hypothèses de l'étude et d'atteinte de ses objectifs sur un certain nombre de techniques et méthodologies de recherche sociale, représentées par l'approche descriptive et ses outils tels que l'observation, le formulaire de Likert, le guide d'entretien, les Dossiers et documents, compte tenu du fait que l'étude s'appuie sur un échantillon stratifié de 50 individus répartis aux différents niveaux socioprofessionnels du Conseil populaire municipal de Skikda.

Après divers processus d'analyse quantitative et qualitative, l'étude est parvenue à un certain nombre de conclusions affirmant qu'il existe des corrélations positives et positives entre les variables du Conseil populaire municipal et les variables de développement local adoptées dans cette étude, à savoir :

Par conséquent, le résultat général indique qu'il existe une relation significative entre le rôle du Conseil populaire municipal dans la réalisation du développement local

Mots clés : Conseil populaire municipal, développement local, planification, cohésion sociale, développement intégral.

ملخص الدراسة

University of August 20, 1955, Skikda
Faculty of social and human sciences
Department of Sociology
Title of the study : The role of the Municipal People's Council in local

Development – The municipality of Skikda as a model –

Number of lessons : 06

Number of pages : 420

Summary of the study in English

Although there are many researchers and people interested in sterling the topic of the role of the Municipal People's Council in development from several general aspects and in the field of sociology, there are no studies that have focused on all its areas, whether at the social level. . Political, economic, cultural and environmental together.

In this context, the present study focused on the theme of the role of the Municipal People's Council in local development – the municipality of Skikda as a model – and was divided into two frameworks, a theoretical one composed of three chapters and a field one. Which included three chapters. The research process started from a central question: How does the Municipal People's Council contribute to local development? With the aim of seeking an objective answer, we field tested the general hypothesis that there is a significant relationship between the role of the Municipal People's Council in local development, divided into 6 hypotheses, which are respectively:

The Municipal People's Council relies on a development planning methodology.

- The Municipal People's Council contributes to strengthening social cohesion (social relations).
- There are funding sources for the Municipal People's Council to direct local resources, projects and industries.
- Decisions of the People's Assembly can influence the encouragement of development processes aimed at preserving and enhancing cultural heritage.
- Local political and economic processes affect employment opportunities and living standards.

The Municipal People's Council plays a role in achieving a balance between environmental and social dimensions to ensure a sustainable environment.

The objectives were set for this study, which were:

- Try to find a status and classification of the theoretical literature on the Municipal People's Council and formulate an appropriate conceptual framework for the present study.
- Identify the main concepts in the context of the historical and social specificity of local development
- Determine the chartes-parties of the two variables, and their proximity to the reality of the local community (municipality of Skikda).
- Try to identify the existing relationships between the elements and components of the Municipal People's Council on the one hand and the elements and components of local development on the other hand.

In order to attempt to study the role of the Communal Popular Council, particularly in the achievement of local development in the commune of Skikda, we relied in the process of verifying the hypotheses of the study and achieving its objectives on a number of social research techniques and methodologies, represented by the descriptive approach and its tools such as observation, the Likert form, the interview guide, Files and documents, taking into account the fact that the study s is based on a stratified sample of 50 individuals distributed at different socio-professional levels of the Municipal People's Council of Skikda.

After various quantitative and qualitative analysis processes, the study reached a number of conclusions affirming that there are positive and positive correlations between the variables of the Municipal People's Council and the local development variables adopted in this study, at know :

Therefore, the overall result indicates that there is a significant relationship between the role of the Municipal People's Council in achieving local development.

Keywords: Municipal People's Council, local development, planning, social cohesion, integral development.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة –
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

المقابلة الاستكشافية حول:

دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية

بلدية سكيكدة–نموذجا –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل. م. د تخصص علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة: بوخلوط إيمان **إشراف الأستاذ: أ.د حميدشة نبيل**

ملاحظة: (معلومات هذه المقابلة سريةولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)

السنة الجامعية: 2024/2023

1. الاسم: .....
2. اللقب: .....
3. الوظيفة: .....
4. تاريخ اجراء المقابلة:.....
5. مكان اجراء المقابلة:.....
6. ما هي مراحل التخطيط المحلية وكم مرحلة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

7. ما هي القضايا التي تدور حول تقييم التنمية المحلية؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

8. ما هي نقاط القوة والضعف، الفرص والتحديات من اجل تحقيق التنمية المحلية؟

نقاط القوة	نقاط الضعف

9. كيف يتم إعداد استراتيجية للتنمية المحلية؟

الرؤية	
الهدف	
الأدوات	
البرامج	
المشاريع	

10. كيف يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية؟

.....

.....

.....

.....

.....

11. هل تتم عمليه تقييم الاستراتيجية المحلية؟

.....

.....

.....

.....

.....

12. هل هناك قواعد استخدمتموها لإنجاحها؟ أذكرها

.....

.....

.....

.....

.....

13. ما هي البرامج والمشاريع التي تؤثر وتتأثر بالتنمية المحلية؟

.....

.....

.....

.....

.....

14. ما هي أدوات التخطيط المشتركة مع البلدية للتنمية المحلية؟ ممكن أنّ تذكرها

.....

.....

.....

.....

.....

15. هل هناك شراكة مع القطاع الخاص؟ أذكرها

.....

.....

.....

.....

.....

16. سوف أضع لكم جدول حسب ما جاء فيه: حدد الفواعل

الحكومة(الوزارات)	**الخواص**	**المجتمع المدني**

17. هل هناك لجنة إشراف وتوجيه على مستوى البلدية؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم أذكرها

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

18. بحسب خبرتكم ورأيكم ما هي الرؤى المستقبلية للبرامج والمشروعات المسّطرة من طرف البلدية بمعنى كيف تصبح بلدية سكيكدة بحلول عام 2024 فما فوق؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شكرا لوقتكم وجهودكم للمساهمة في هذه المقابلة، بهدف البحث إلى تحليل دور البلدية في التنمية المحلية وتحسينها وتعتبر وإجاباتكم قيمة جدا، وإذا كنتم ترغبون في مشاركة المزيد حول هذا الموضوع، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني الموجود في صفحة المقابلة.

شكرا لتفاعلكم.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة –
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

استبيان حول:

دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية

بلدية سكيكدة–نموذجا –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل. م. د تخصص علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة: بوخلوط إيمان **إشراف الأستاذ: أ.د حميدشة نبيل**

ملاحظة: (معلومات هذا الاستبيان سريةولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)

السنة الجامعية: 2024/2023

المحور الأول: أسئلة البيانات الشخصية

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن:

31 –40 سنة ☐

41 –50 سنة ☐

51 –60 سنة ☐

61 –70 سنة ☐

70 سنة فما فوق ☐

3. الحالة العائلية:

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4. المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

5. طبيعة العقد:

دائم ☐ مؤقت ☐

المحور الثاني: التنمية المحلية والتخطيط التنموي

1.التنمية المحلية تعني؟

- تقديم خدمات جيدة ☐
- انجاز عدد من المرافق ☐
- توفير مناصب شغل ☐

- كل مما سبق ☐

2.هل الصلاحيات الممنوحة للبلدية تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة في التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

3.هل السياسات الاستراتيجية المتبعة هي تحليل للواقع الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

هل الصلاحيات واسعة والامكانيات محدودة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

4.هل يعتبر التشارك في اتخاذ القرارات مع المجتمع المحلي جزءا اساسيا من منهجية التخطيط التنموي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

5.هل هناك آليات لزيادة التواصل وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس والمجتمع المحلي لتحسين عملية التخطيط؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

6.هل يتم اجراء تحليل دوري لتقييم تنفيذ الخطط التنموية وضمان تحقيق الاهداف المحددة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

7.هل تدرج الابعاد البيئية والاستدامة في منهجية التخطيط التنموي للمجلس؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

8.هل يشجع على مشاركة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

9.هل يتم توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لتحقيق اهداف التخطيط التنموي المحلي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

المحور الثالث: مساهمة السلطة المحلية المنتخبة في تحقيق التماسك الاجتماعي

10.هل تقدم السلطة المحلية المنتخبة الدعم الكافي في تحسين العلاقات الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

11.هل هناك آليات فعالة للتفاعل مع افراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم وضمان مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بتحسين العلاقات الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

12.هل ترى ضرورة لزيادة التواصل الإعلامي بين المجلس الشعبي البلدي والسكان لنشر الوعي بأنشطة المجلس في تحسين العلاقات الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

13.هل تستفيد اللجان الاجتماعية في السلطة المحلية من مدى تنوع المشاريع والبرامج التي تعزز التواصل وتحسين الروابط بين السكان؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

14.هل هناك إجراءات لتقديم تقارير دورية للمجتمع حول مشاريع السلطة المحلية ونتائجها في تحسين العلاقات الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

15.هل تعتبر أعضاء السلطة المحلية جزءًا فعّالًا في حل التحديات الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع المحلي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

16.هل يمكن للسلطة المحلية دعم الشباب وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية لزيادة التفاعل بين أفراد المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

المحور الرابع: مصادر تمويل المجلس المحلي للمشاريع والصناعات المحلية

17.هل توجد استراتيجيات لتوسيع مصادر التمويل لضمان تنويع الموارد المالية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

18.هل يتم التفاعل مع المنظمات الدولية أو الهيئات الخيرية للحصول على دعم مالي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

19.هل هناك مبادرات لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المشاريع الاجتماعية ودعم الصناعات المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

20.هل توجد سياسات محددة لتحفيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل نحو صناعات المنطقة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

21.هل هناك تحديات تواجه المجلس في تأمين التمويل للمشاريع ودعم الصناعات المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

المحور الخامس: تأثير قرارات الهيئة المجتمعية للبلدية تشجيع التنمية للحفاظ على التراث الثقافي.

22.هل يتخذ الهيئة المحلية قرارات حماية وصيانة المواقع الاثرية والتراث المحلي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

23.هل يتم التعاون مع الهيئات الثقافية المحلية والمؤسسات ذات الصلة لضمان التفاعل الفعّال في الحفاظ على التراث؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

24.هل هناك تقييم دوري لتأثير القرارات على تحسين التراث الثقافي وتطوير المشاريع ذات الصلة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

25.هل هناك خطط لتوثيق التراث الثقافي من خلال مشاريع تاريخية وتوثيقية لزيادة الوعي به؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

26.هل يتم التعاون مع الجهات الأكاديمية والمتخصصين في مجال الحفاظ على التراث للاستفادة من الخبرات والأبحاث؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

27.هل هناك جهود لترويج للسياحة الثقافية وتسويق المنطقة كوجهة تاريخية للحفاظ على التراث المحلي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

المحور السادس: تأثير العمليات السياسية والاقتصادي المحلية على خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

28.هل تلاحظ أن هناك تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا للعمليات السياسية على مستوى الفرص الوظيفية المتاحة في المجتمع المحلي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

29.هل هناك جهود من قبل السلطات المحلية لدعم وخلق فرص العمل في المنطقة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

30.هل يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في خلق فرص العمل المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

31.هل هناك تفاعل بين القطاع السياسي المحلي والقطاع الاقتصادي لتحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وزيادة النمو الاقتصادي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

32.هل يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

33.هل هناك تواصل فعّال بين القطاعات الاقتصادية والسياسية لتحديد الاحتياجات وتحسين فرص العمل ومستوى المعيشة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

34.هل تشعر أن هناك تحسنًا في مستوى المعيشة نتيجة للجهود السياسية والاقتصادية في المنطقة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

35.هل هناك استراتيجيات لتشجيع التداول المحلي ودعم الصناعات التقليدية لتحسين اقتصاد المنطقة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

36.هل توجد سياسات لمكافحة البطالة وتأهيل القوى العاملة لتحسين فرص العمل؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

37.هل يتم تطوير البنية التحتية المحلية والخدمات العامة لزيادة جاذبية المنطقة للاستثمارات وتحسين مستوى المعيشة

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

المحور السابع: مساهمة المجلس الحكومي المحلي في تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية لضمان بيئة محلية مستدامة.

38.هل هناك سياسات محددة للمجلس تستهدف تشجيع الممارسات البيئية المستدامة في المنطقة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

39.هل يُعتبر تحسين جودة الهواء والمياه جزءًا من أولويات المجلس للمساهمة في الأبعاد البيئية للبيئة المستدامة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

40.هل توجد مبادرات لدعم الطاقة المتجددة وتحفيز استخدامها في المشاريع المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

41.هل يتم تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في مبادرات من اجل الحفاظ على البيئة والاستدامة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

42.هل توجد مبادرات التدوير والاستخدام الفعّال للموارد في المنطقة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

43.هل تُعتبر حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم البيئية جزءًا من أولويات المجلس؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

44.هل يوجد منهج للمجلس في التعامل مع التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ وتأثيرها على الجوانب الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

45.هل يوجد دعم للمشاريع التي تشجع على التنقل المستدام واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

46.هل هناك سياسات لتحسين التعليم ورفع الوعي بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للمجتمع المحلي؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

47.هل يشجع المجلس على إقامة فعاليات وأنشطة تشجع على المشاركة المجتمعية في دعم الأبعاد البيئية والاجتماعية للمشاريع المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

شكرا لوقتكم وجهودكم للمساهمة في هذه المقابلة، بهدف البحث إلى تحليل دور البلدية في التنمية المحلية وتحسينها وتعتبر وإجاباتكم قيمة جدا، وإذا كنتم ترغبون في مشاركة المزيد حول هذا الموضوع، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني الموجود في صفحة المقابلة.

شكرا لتفاعلكم.

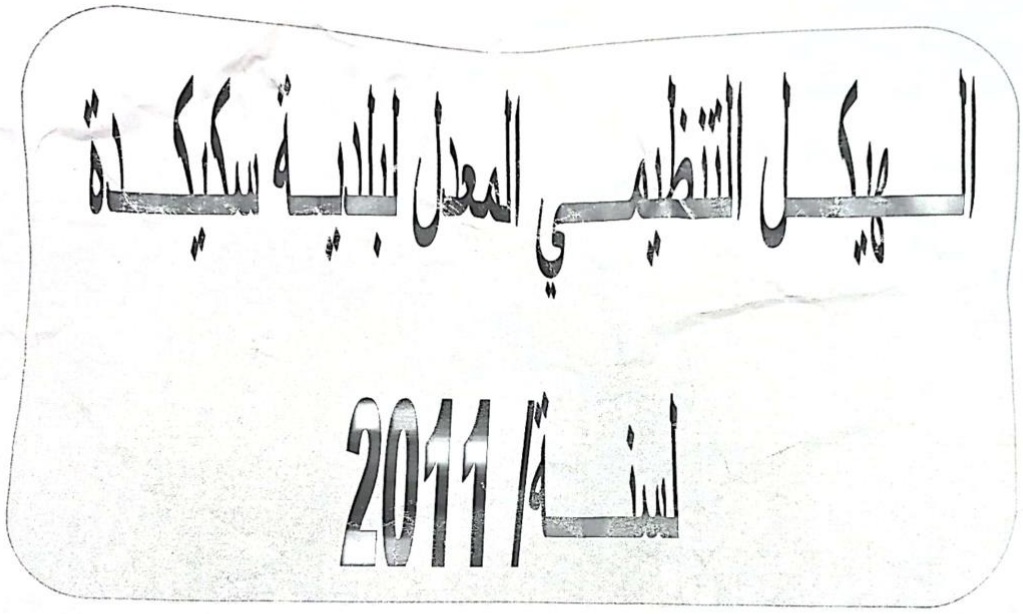

بموجب المداولة رقم 260 المؤرخة في: 2011/01/12 .

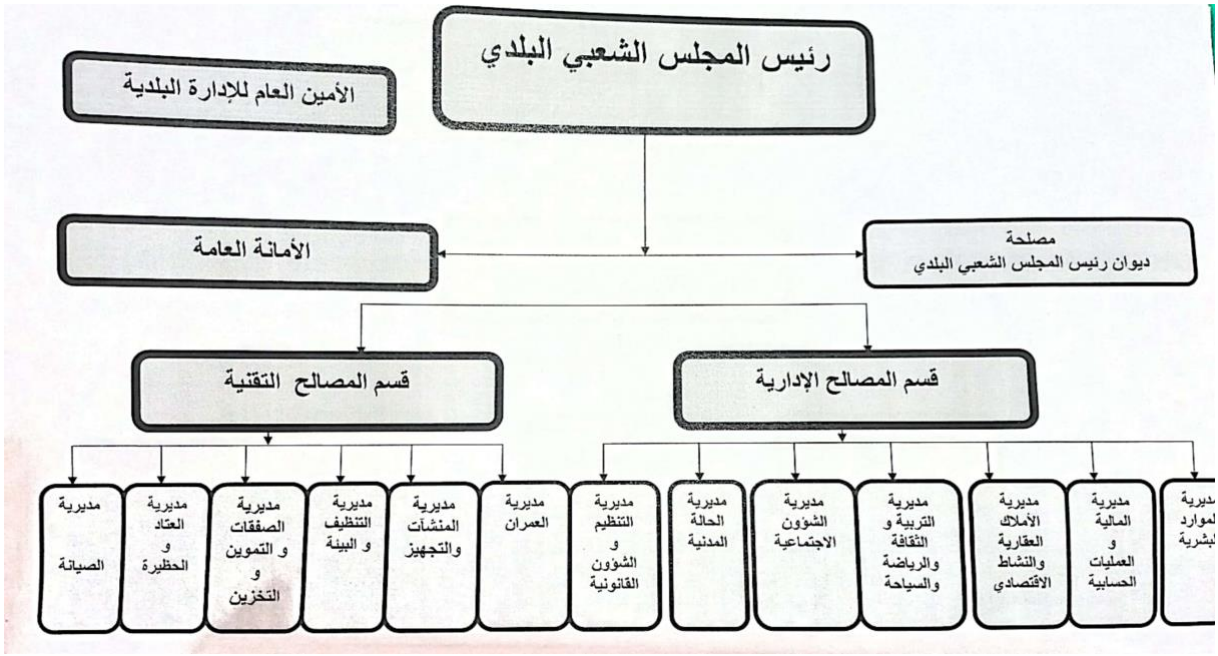
رئيس المجلس الشعبي البلدي
الأمين العام للإدارة البلدية
الأمانة العامة
مصلحة
ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي
قسم المصالح التقنية
قسم المصالح الإدارية
مديرية
الصيانة
مديرية
العتاد
و
الحظيرة
مديرية
الصفقات
و التموين
و
التخزين
مديرية
التنظيف
و البيئة
مديرية
المنشآت
والتجهيز
مديرية
العمران
مديرية
التنظيم
و
الشؤون
القانونية
مديرية
الحالة
المدنية
مديرية
الشؤون
الاجتماعية
مديرية
التربية و
الثقافة
والرياضة
والسياحة
مديرية
الأملاك
العقارية
والنشاط
الاقتصادي
مديرية
المالية
و
العمليات
الحسابية

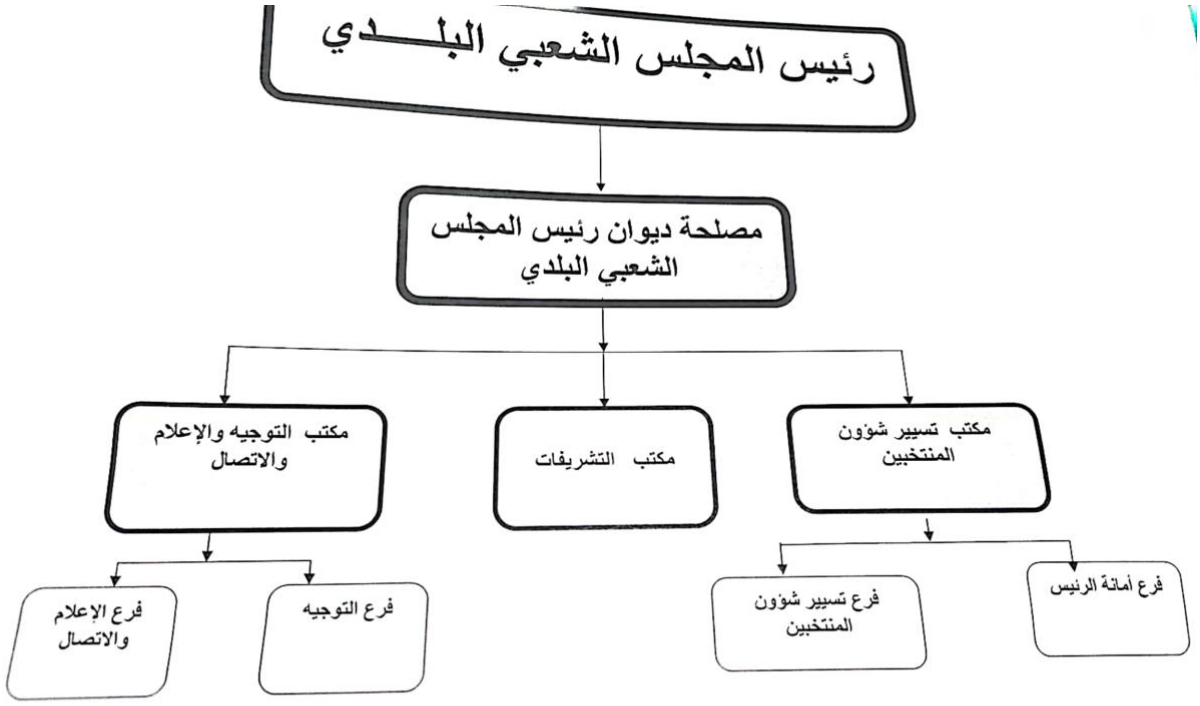
رئيس المجلس الشعبي البلـــدي
مصلحة ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي
مكتب التوجيه والإعلام والاتصال
مكتب التشريفات
مكتب تسيير شؤون المنتخبين
فرع الإعلام والاتصال
فرع التوجيه
فرع تسيير شؤون المنتخبين
فرع أمانة الرئيس

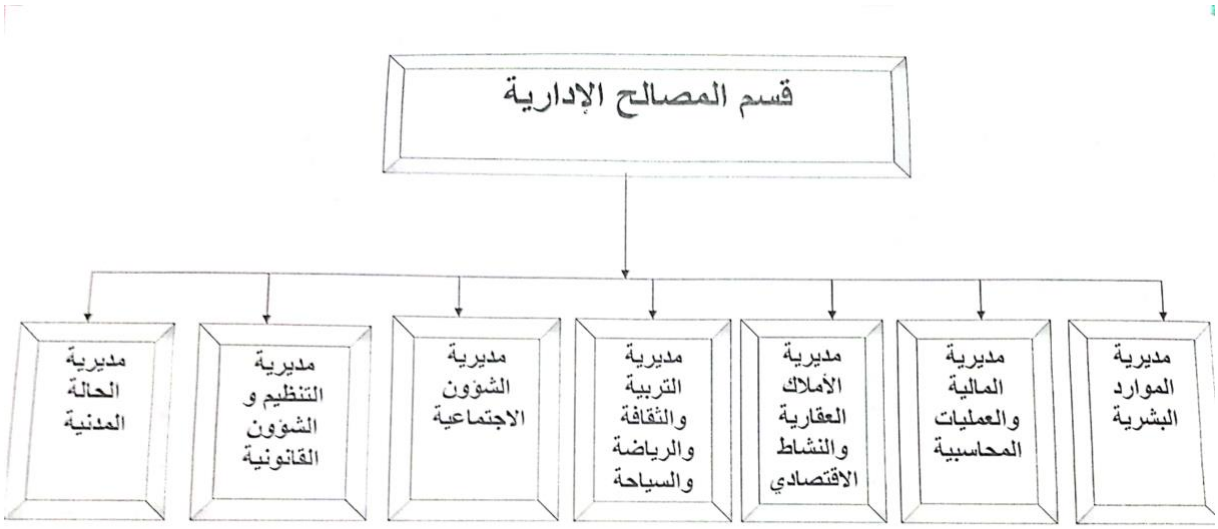
قسم المصالح الإدارية
مديرية الموارد البشرية
مديرية المالية والعمليات المحاسبية
مديرية الأملاك العقارية والنشاط الاقتصادي
مديرية التربية والثقافة والرياضة والسياحة
مديرية الشؤون الاجتماعية
مديرية التنظيم و الشؤون القانونية
مديرية الحالة المدنية

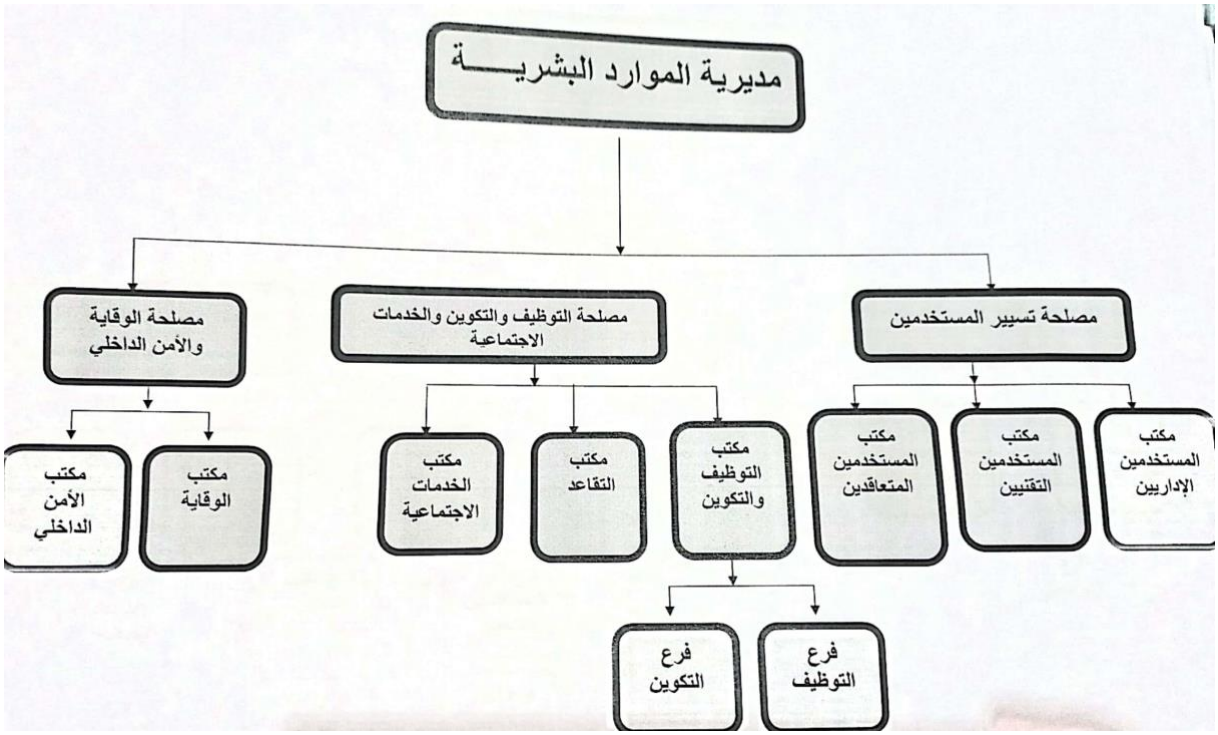
مديرية الموارد البشريـــــة
مصلحة تسيير المستخدمين
مصلحة التوظيف والتكوين والخدمات الاجتماعية
مصلحة الوقاية والأمن الداخلي
مكتب المستخدمين الإداريين
مكتب المستخدمين التقنيين
مكتب المستخدمين المتعاقدين
مكتب التوظيف والتكوين
مكتب التقاعد
مكتب الخدمات الاجتماعية
مكتب الوقاية
مكتب الأمن الداخلي
فرع التوظيف
فرع التكوين

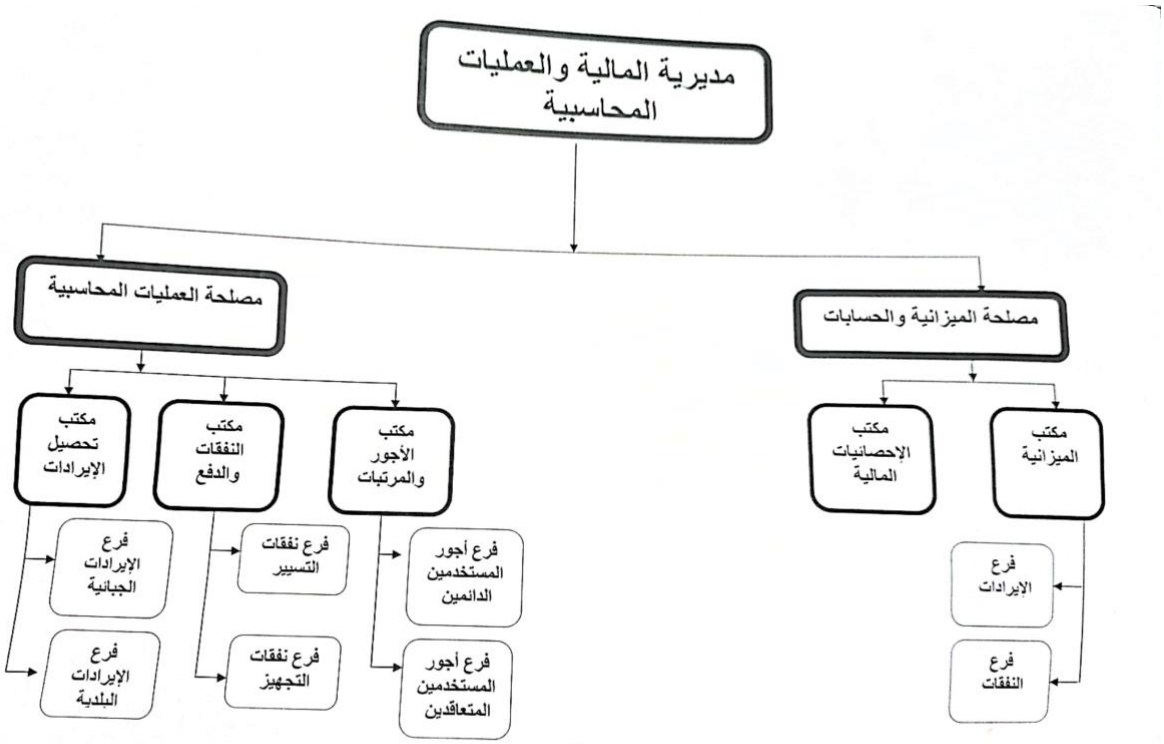
مديرية المالية والعمليات المحاسبية
مصلحة العمليات المحاسبية
مصلحة الميزانية والحسابات
مكتب تحصيل الإيرادات
مكتب النفقات والدفع
مكتب الأجور والمرتبات
مكتب الإحصائيات المالية
مكتب الميزانية
فرع الإيرادات الجبائية
فرع الإيرادات البلدية
فرع نفقات التسيير
فرع نفقات التجهيز
فرع أجور المستخدمين الدائمين
فرع أجور المستخدمين المتعاقدين
فرع الإيرادات
فرع النفقات

7

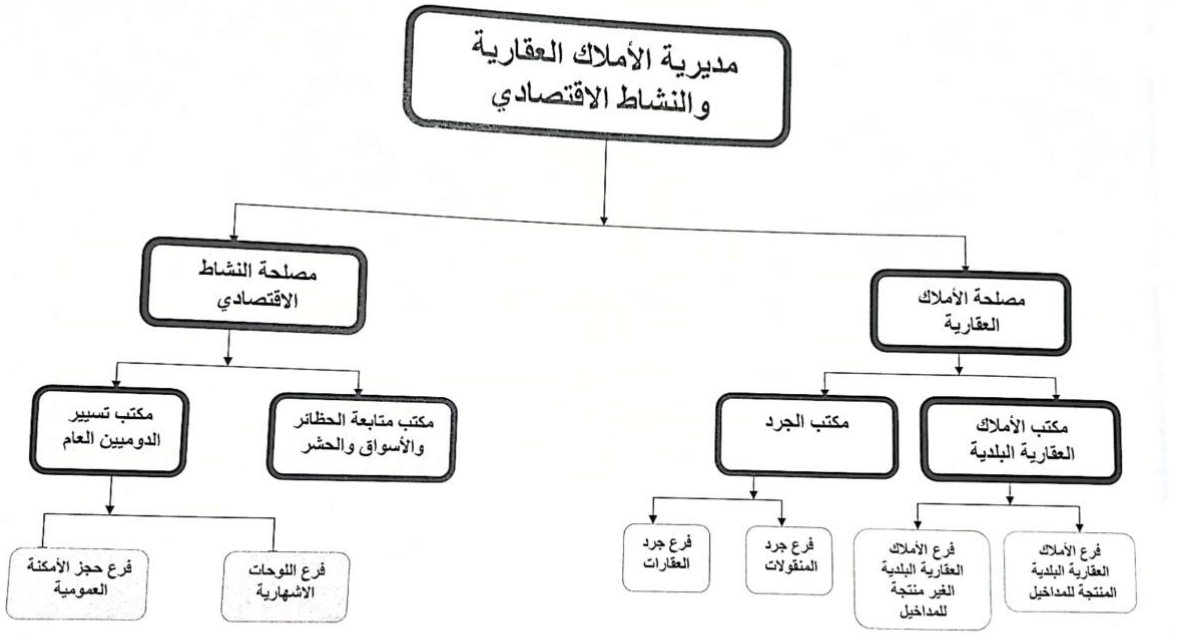
مديرية الأملاك العقارية والنشاط الاقتصادي
مصلحة النشاط الاقتصادي
مصلحة الأملاك العقارية
مكتب تسيير الدوميين العام
مكتب متابعة الحظائر والأسواق والحشر
مكتب الجرد
مكتب الأملاك العقارية البلدية
فرع حجز الأمكنة العمومية
فرع اللوحات الاشهارية
فرع جرد العقارات
فرع جرد المنقولات
فرع الأملاك العقارية البلدية الغير منتجة للمداخيل
فرع الأملاك العقارية البلدية المنتجة للمداخيل

8

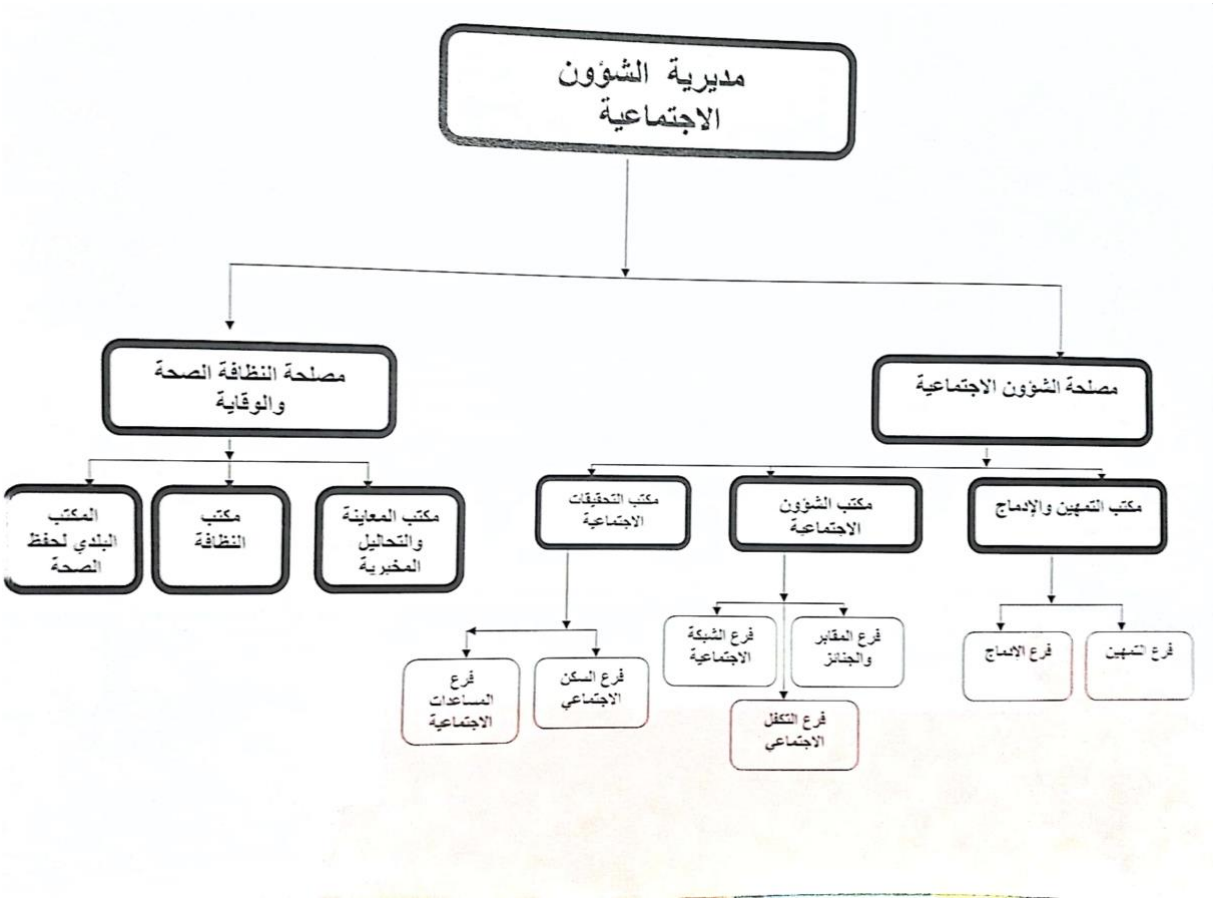
مديرية الشؤون الاجتماعية
مصلحة الشؤون الاجتماعية
مصلحة النظافة الصحة والوقاية
مكتب التمهين والإدماج
مكتب الشؤون الاجتماعية
مكتب التحقيقات الاجتماعية
مكتب المعاينة والتحاليل المخبرية
مكتب النظافة
المكتب البلدي لحفظ الصحة
فرع التمهين
فرع الادماج
فرع المقابر والجنائز
فرع الشبكة الاجتماعية
فرع التكفل الاجتماعي
فرع السكن الاجتماعي
فرع المساعدات الاجتماعية

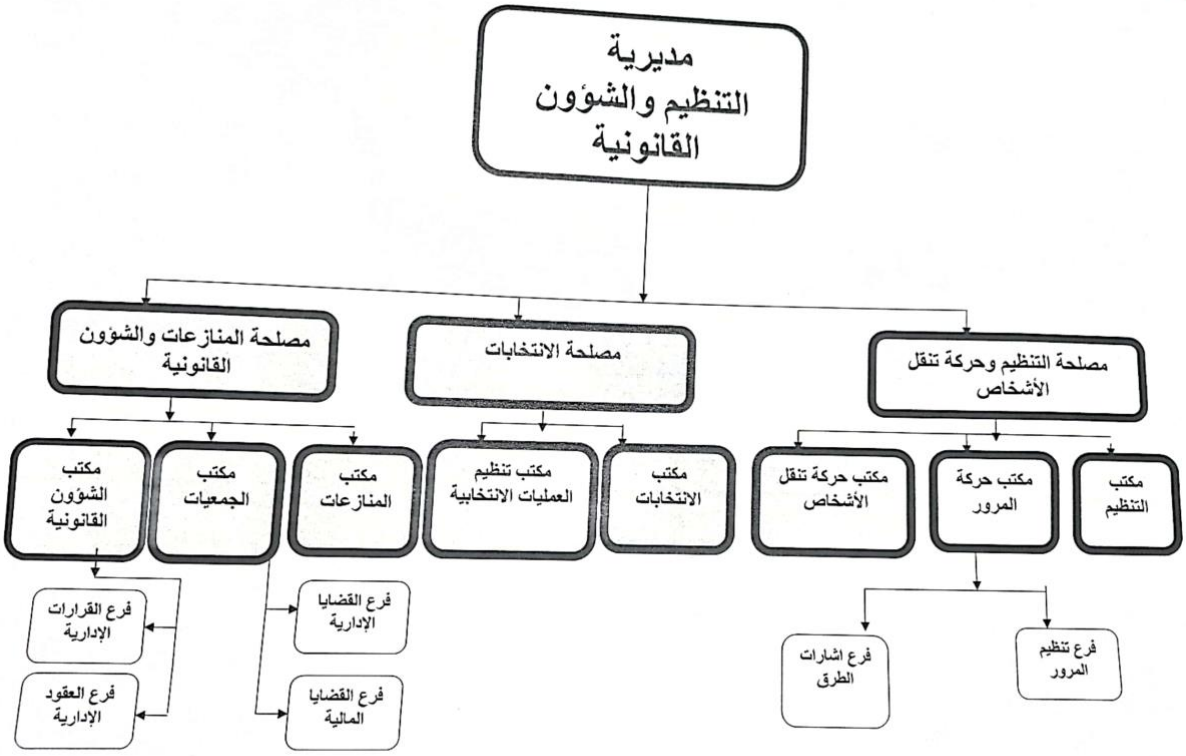
مديرية
التنظيم والشؤون
القانونية
مصلحة المنازعات والشؤون القانونية
مصلحة الانتخابات
مصلحة التنظيم وحركة تنقل الأشخاص
مكتب الشؤون القانونية
مكتب الجمعيات
مكتب المنازعات
مكتب تنظيم العمليات الانتخابية
مكتب الانتخابات
مكتب حركة تنقل الأشخاص
مكتب حركة المرور
مكتب التنظيم
فرع القرارات الإدارية
فرع العقود الإدارية
فرع القضايا الإدارية
فرع القضايا المالية
فرع اشارات الطرق
فرع تنظيم المرور

10

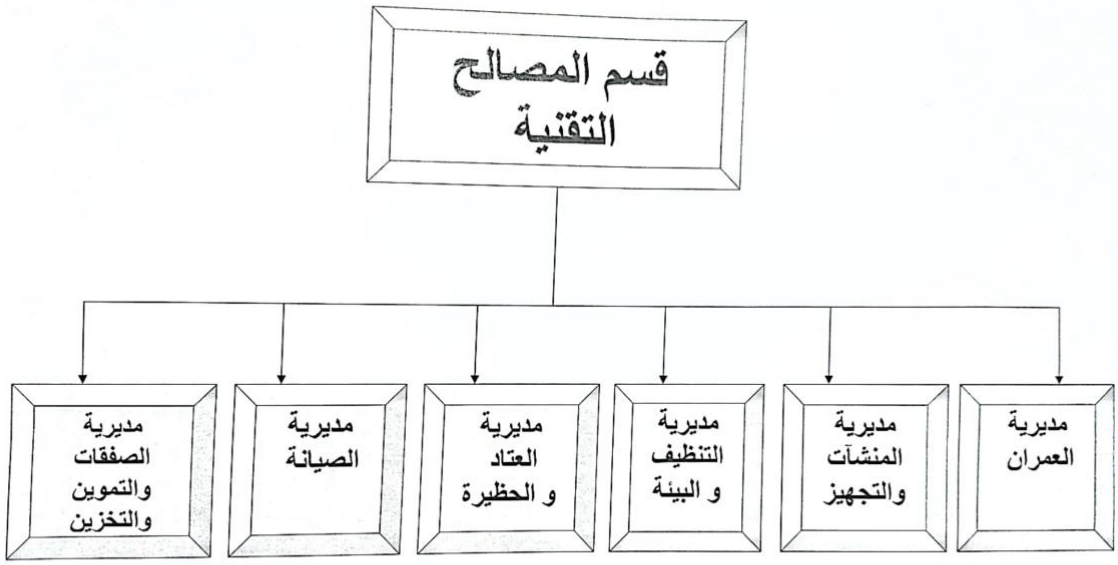
قسم المصالح التقنية
مديرية الصفقات والتموين والتخزين
مديرية الصيانة
مديرية العتاد و الحظيرة
مديرية التنظيف و البيئة
مديرية المنشآت والتجهيز
مديرية العمران

13

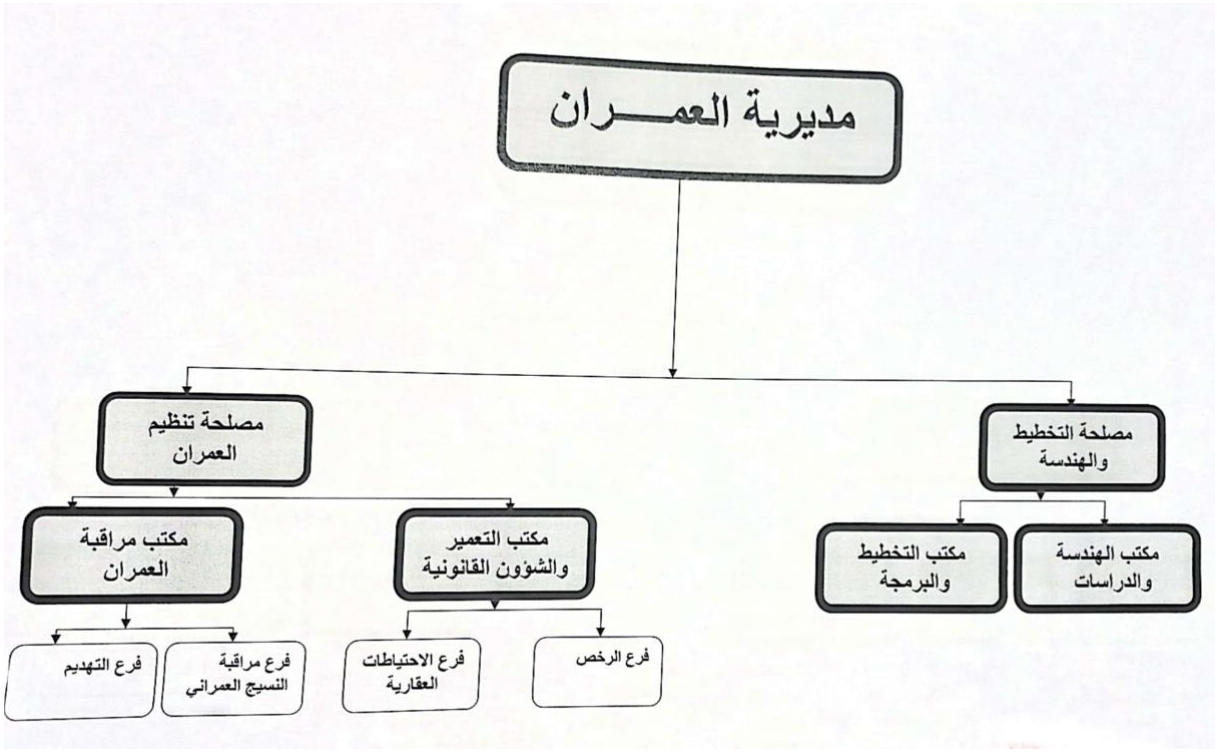
مديرية العمـــران
مصلحة تنظيم العمران
مصلحة التخطيط والهندسة
مكتب مراقبة العمران
مكتب التعمير والشؤون القانونية
مكتب التخطيط والبرمجة
مكتب الهندسة والدراسات
فرع التهديم
فرع مراقبة النسيج العمراني
فرع الاحتياطات العقارية
فرع الرخص

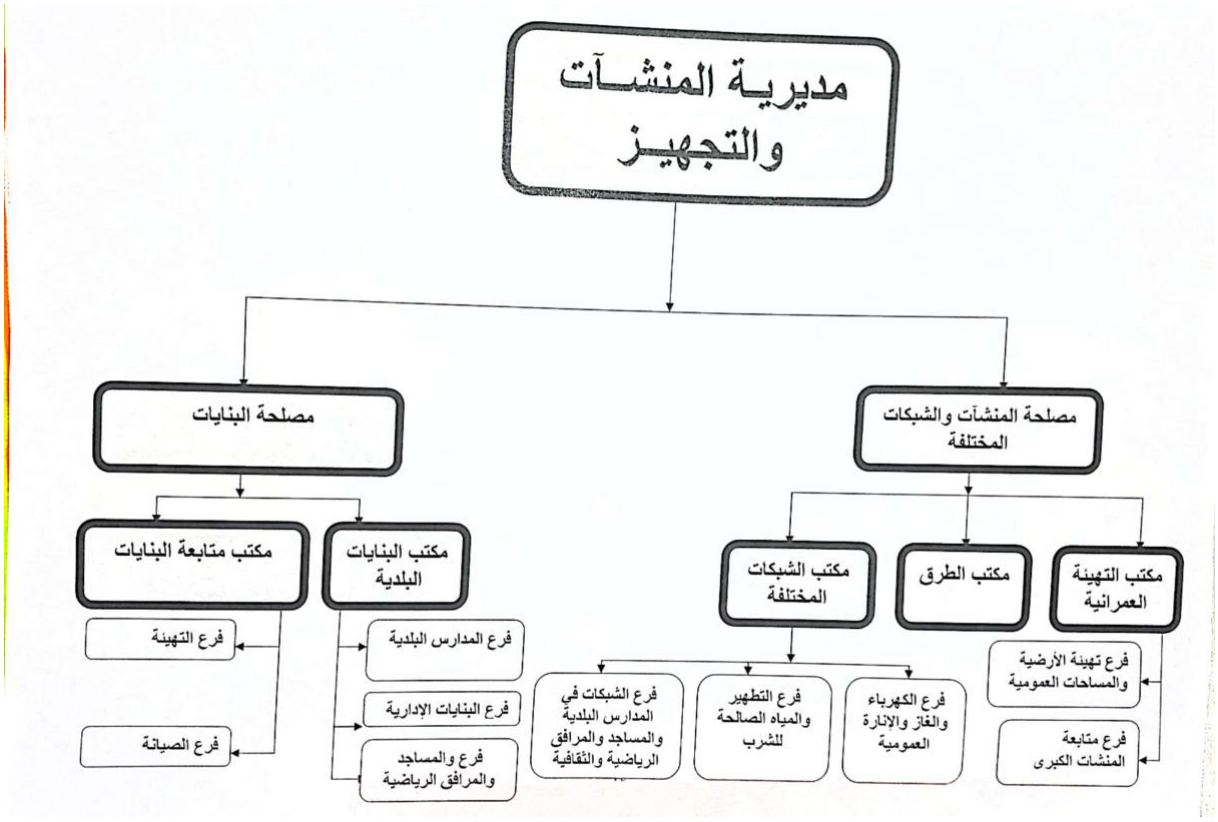
مديريـة المنشـآت والتجهيـز
مصلحة البنايات
مصلحة المنشآت والشبكات المختلفة
مكتب متابعة البنايات
مكتب البنايات البلدية
مكتب الشبكات المختلفة
مكتب الطرق
مكتب التهيئة العمرانية
فرع التهيئة
فرع الصيانة
فرع المدارس البلدية
فرع البنايات الإدارية
فرع والمساجد والمرافق الرياضية
فرع الشبكات في المدارس البلدية والمساجد والمرافق الرياضية والثقافية
فرع التطهير والمياه الصالحة للشرب
فرع الكهرباء والغاز والانارة العمومية
فرع تهيئة الأرضية والمساحات العمومية
فرع متابعة المنشات الكبرى

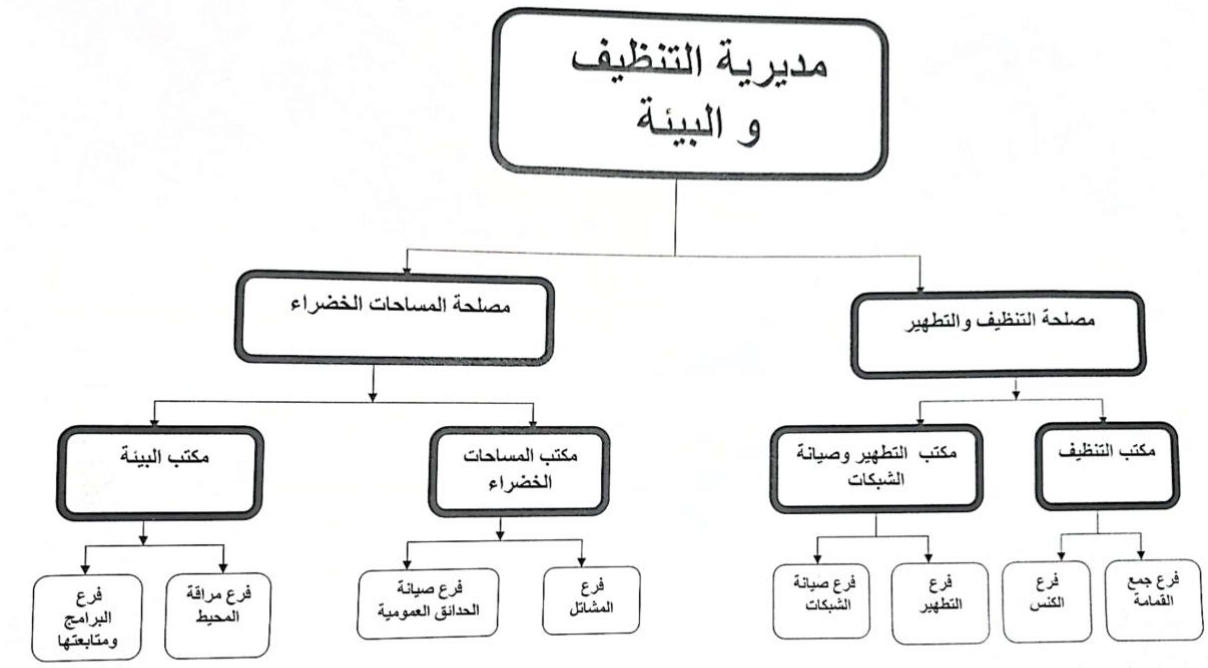
مديرية التنظيف
و البيئة
مصلحة التنظيف والتطهير
مصلحة المساحات الخضراء
مكتب التنظيف
مكتب التطهير وصيانة الشبكات
مكتب المساحات الخضراء
مكتب البيئة
فرع جمع القمامة
فرع الكنس
فرع التطهير
فرع صيانة الشبكات
فرع المشاتل
فرع صيانة الحدائق العمومية
فرع مراقبة المحيط
فرع البرامج ومتابعتها

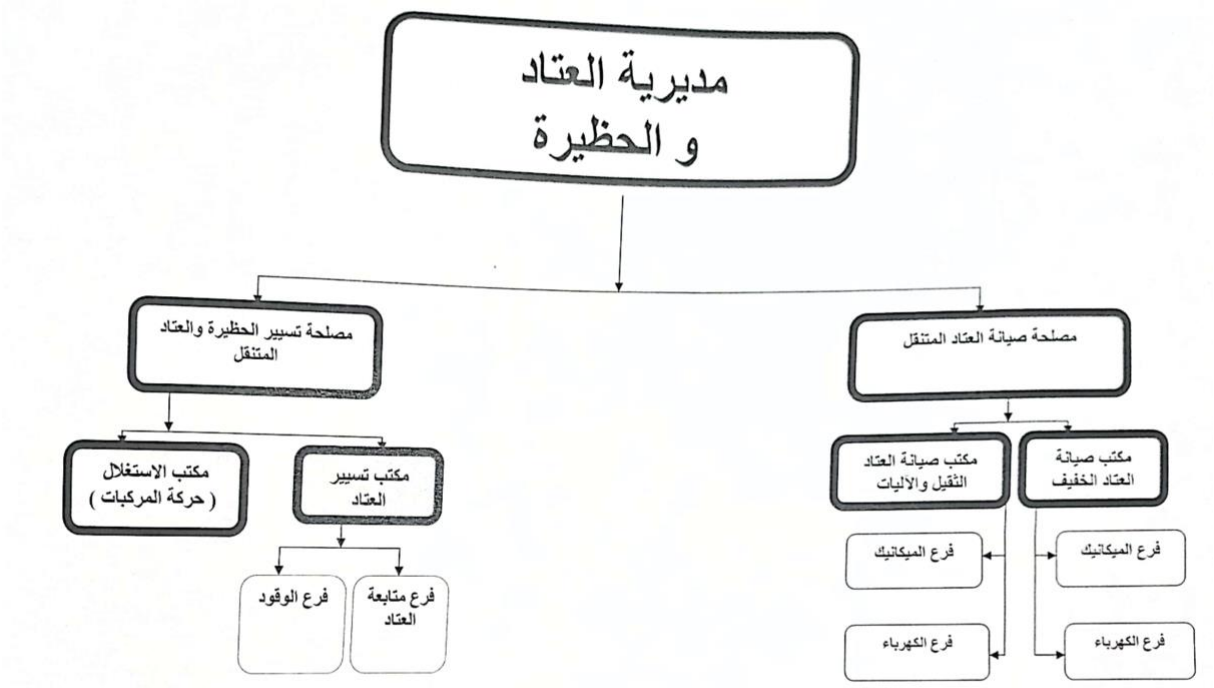
مديرية العتاد
و الحظيرة
مصلحة تسيير الحظيرة والعتاد المتنقل
مصلحة صيانة العتاد المتنقل
مكتب الاستغلال (حركة المركبات)
مكتب تسيير العتاد
مكتب صيانة العتاد الثقيل والآليات
مكتب صيانة العتاد الخفيف
فرع الوقود
فرع متابعة العتاد
فرع الميكانيك
فرع الكهرباء
فرع الميكانيك
فرع الكهرباء

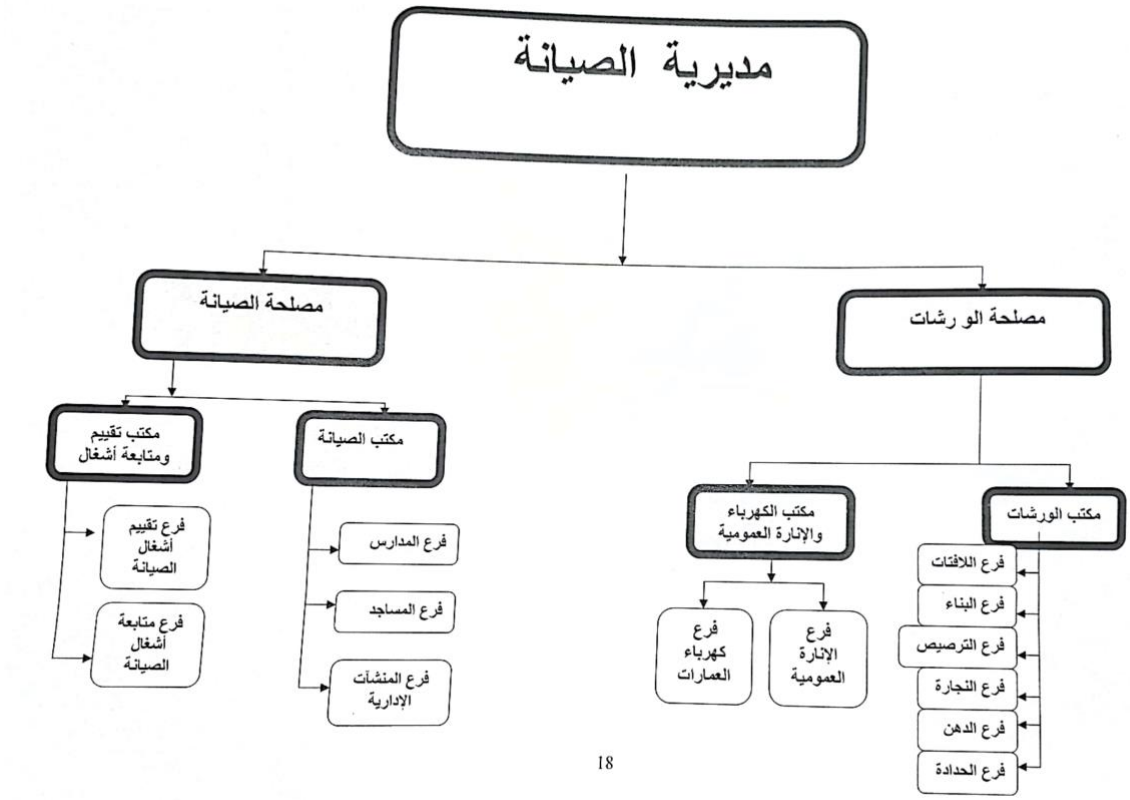
مديرية الصيانة
مصلحة الصيانة
مصلحة الو رشات
مكتب تقييم ومتابعة أشغال
مكتب الصيانة
مكتب الكهرباء والإنارة العمومية
مكتب الورشات
فرع تقييم أشغال الصيانة
فرع متابعة أشغال الصيانة
فرع المدارس
فرع المساجد
فرع المنشآت الادارية
فرع كهرباء العمارات
فرع الإنارة العمومية
فرع اللافتات
فرع البناء
فرع الترصيص
فرع النجارة
فرع الدهن
فرع الحدادة

18

ذ

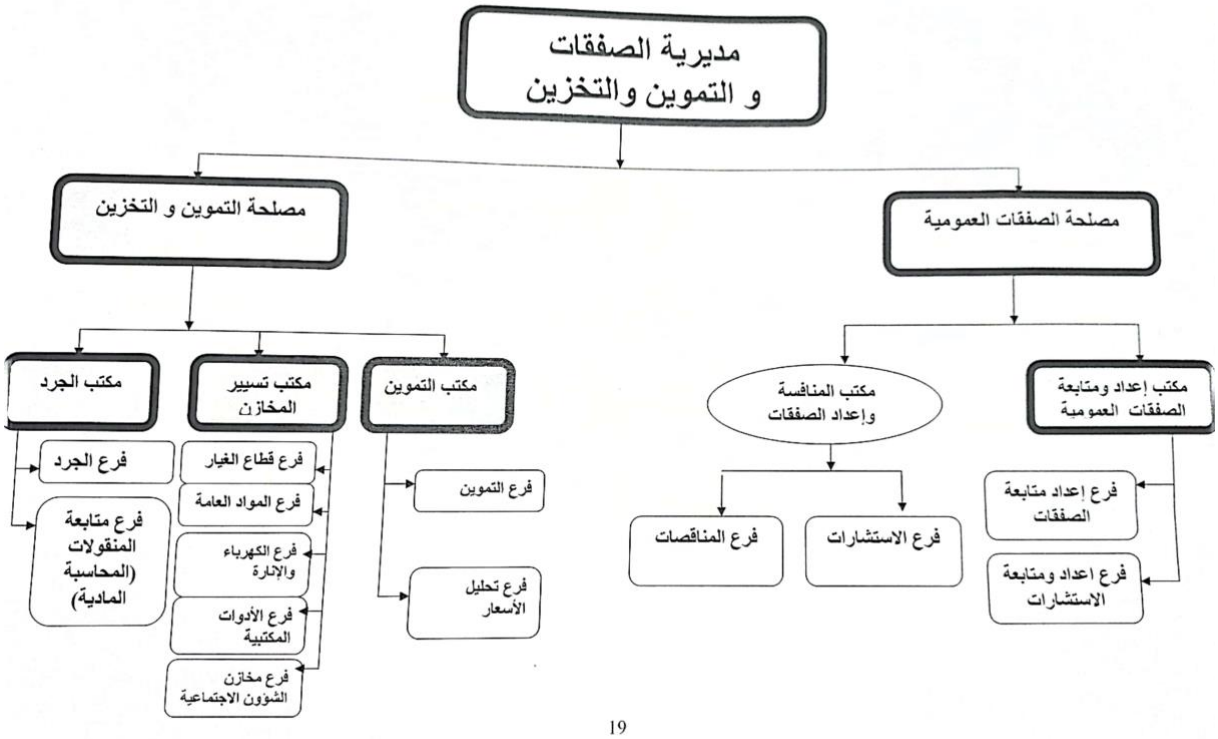
مديرية الصفقات
و التموين والتخزين
مصلحة التموين و التخزين
مصلحة الصفقات العمومية
مكتب الجرد
مكتب تسيير المخازن
مكتب التموين
مكتب المنافسة وإعداد الصفقات
مكتب إعداد ومتابعة الصفقات العمومية
فرع الجرد
فرع متابعة المنقولات (المحاسبة المادية)
فرع قطاع الغيار
فرع المواد العامة
فرع الكهرباء والإنارة
فرع الأدوات المكتبية
فرع مخازن الشؤون الاجتماعية
فرع التموين
فرع تحليل الأسعار
فرع المناقصات
فرع الاستشارات
فرع إعداد متابعة الصفقات
فرع اعداد ومتابعة الاستشارات

التعريف ببلدية سكيكدة ومقوماتها التنموية

توصيف عام بولاية سكيكدة.

نبذة تاريخية.

تعاقبت على مدينة سكيكدة عدة حضارات بدأت بالفينيقيين فالرومان ثم الوندال ثم المسلمون ثم الأسبان فالأتراك ثم الاستعمار الفرنسي، هذا بالإضافة إلى سكانها الأصلين من البربر.

بعد سقوط الداي " أحمد باي" والدولة العثمانية للإقليم القسنطيني من طرف القوات الاستعمارية التي أقامت مركز عسكري التي كانت تبحث عن منفذ على البحر لإقامة مبادلات خارجية، ففي 11 أكتوبر 1838 تم احتلال مدينة سكيكدة حيث سميت آنذاك بـ **PHILIPPE VILLE**، ومع بداية الاحتلال الفرنسي وبداية العهود الأولى للاستعمار كان هناك تفرق في التوطن واستغلال المجال الحضري، فالسكان المدنين قاطنين المنطقة الغربية لجبل بويعلى والبركات العسكرية متواجدة في المنطقة الشرقية لجبل بوعباز ويفصل بينهما المعبر الرئيسي شارع ديدوش مراد، وابتداءا من 1860 بدأ السكان المدنيون يتمركزون بالقرب من الثكنات العسكرية وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كانت المساحة المبنية قد توسعت بصفة ملفتة للانتباه فتطورت المنشآت القاعدية وتزايدت التجهيزات العمومية.

وقد شهدت سكيكدة خلال فترة الاستعمار تشييد العديد من المباني الضخمة التي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا مثل: مسجد علي الأديب، مقر البلدية، قصر بن قانة، المسرح البلدي، النزل البلدي ومحطة السكك الحديدية، فبعد الاستقلال وحتى سنوات السبعينات، لم تعرف توسع مجالي حضاري حيث أن الطلب على السكن والتجهيزات كان ضعيفا وسياسة التخطيط في الجزائر لم تكن قادرة بالبعث الاقتصادي والاجتماعي في هذه المنطقة، فتوطين المنطقة الصناعية والبتروكيمياوية اصبح الإقليم من إقليم ريفي إلى إقليم صناعي حيث أصبحت سكيكدة تمثل أهم المدن الصناعية في الجزائر فتزايد الطلب على المنشآت القاعدية، خاصة السكن.

وأواخر الثمانينات وبداية التسعينات ظهرت سياسة التحصيصات محاولين بها التخلي عن المنظور الاجتماعي وتشجيع الأفراد في الاستثمار من أجل السكن والإسكان، كما ظهرت أيضا برامج المناطق السكنية الحضرية الجديدة (20 أوت 1955، صالح بولكروة، مرج الديب...)، وبعد سنة 2000 بدأت مدينة سكيكدة بإتباع السياسة الوطنية المنتهجة مؤخرا في تحسين وضعية السكن حيث ظهرت المساكن الجديدة لوكالة عدل، السكن الاجتماعي التساهمي، السكنات الترقوية حيث أن هذه التوسعات الجديدة تموضعت قرب مركز النشاط الحيوي.

البعد الإقليمي للولاية

إنبثقت ولاية سكيكدة عن التقسيم الإداري لسنة 1974، تحتوي على 13 دائرة وتضم 38 بلدية.

تقع ولاية سكيكدة في شمال شرق الجزائر تحتل موقعا استراتيجيا على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، يغطي إقليمها مساحة 4118 كلم، يحدها من الشرق ولاية عنابة ومن الغرب ولاية قالمة ومن الجنوب الشرقي ولاية قسنطينة وميلة من الجنوب الغربي، وتقدر مساحة ولاية سكيكدة بـ 145000 هكتار، تتوفر على شريط ساحلي طوله 140 كلم، أما شبكة البنى التحتية الأساسية فهي ترتكز على:

- شبكة الطرقات من 327 كلم طرق وطنية، 603 كلم طرق ولائية و1657 كلم طرق بلدية.
- شبكة سكك حديدية على طول 180كلم.
- خمس (5) موانئ بحرية منها ثلاث (3) موانئ للصيد والترفيه (القل، سطورة، المرسى) وميناءين لهم عمل تجاري متصل بالمحروقات ونقل المسافرين، كما تتوفر الولاية قطب للبتروكيمياء مساحته 1200 هكتار ويتكون من 17 وحدة صناعية للبتروكيمياء عالية التكنولوجيا ومركزين للكهرباء ،وحدة الرخام والعديد من الصناعات الخفيفة. [1]

التعريف ببلدية سكيكدة.

· الموقع الجغرافي.

تعتبر بلدية سكيكدة عاصمة الولاية ومركز معظم الأنشطة الاقتصادية، حيث تقع في شمال الولاية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب بلدية حمادي كرومة، ومن الغرب بلدية عين الزويت من الشرق بلدية فلفلة، وتقع جغرافيا على خط عرض36.88 شمالا وعلى خط طول 6.92 شرقا، وتبلغ مساحتها بـ 56.37 كلم^2، ويقدر عدد سكانها 1.81718 نسمة حسب إحصائيات 2014، وتعتبر بذلك أكبر بلديات الولاية. [2]

يسود بلدية سكيكدة مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء معتدل وممطر وصيف حار وجاف.

وبحكم موقعها على الساحل، فإن البحر يلعب دور الملطف حيث نجد شتاءها رطب بمعدل درجة الحرارة الفصلي يقدر بـ 12.45م^0 أما الشهر الأقل حرارة فهو شهر جانفي بدرجة حرارة تقدر بـ 11.95م^0 وصيفها حار بمعدل درجة الحرارة الفصلي يقدر بـ 23 م^0 .

وتعتبر الرياح عاملا مهم في الدراسة المناخية للبلدة حيث يؤثر على درجة الحرارة، الرطوبة وكذا التبخر ويمكن القول أن رياح بلدية الدراسة معظمها معتدلة.

التضاريس.

تتواضع بلدية سكيكدة ضمن السلسلة التلية أين تشكل جزء من السلسلة النوميدية، يخترقها واد الصفصاف مجزئا إياها إلى قسمين ويمكن تلخيص تضاريس البلدية في:

- **المنطقة الجبلية:**

تغطي المنطقة الجبلية حوالي ثلث(1/3) من المساحة الإجمالية لبلدية سكيكدة، تحتل خاصة المنطقة الغربية والجنوبية الغربية للبلدية، وتشمل هذه المنطقة مجموعة من الجبال مثل جبل مسيون، جبل بولقرود.

- **منطقة أسفل الجبل:**

هي المنطقة الواقعة بين السهل والجبل وتنشأ عادة نتيجة انسدال محاور الجبال، وارتفاع هذه المنطقة على مستوى سطح البحر تتراوح مابين 200 و300 متر.

- **منطقة السهول والأودية:**

تحتل هذه المنطقة الجهة الشرقية للبلدية تتمثل في سهل واد الصفصاف بالإضافة إلى سهل واد الزرامنة وواد القصب.

- **الكثبان الرملية:**

وهي توافق الشريط الساحلي الممتد من المنطقة الصناعية إلى غاية واد القصب بعرض يتراوح مابين 200 و500 متر.

- **الشواطئ:**

تمتد مساحة الشاطئ على شكل شريط ضيق يتراوح عرضه مابين 20 و200 كلم بطول يقدر بـ 5.78 كلم إبتداءا من الميناء الجديد إلى مصب واد القصب من الناحية الشرقية، ويقدر بـ 3كلم إبتداءا من الميناء القديم إلى تجمع سطورة بعرض يتراوح مابين 20 و20 م من الناحية الغربية.

- **الفجاج:**

وهي المساحة التي توافق الاتصال المباشر بين المناطق الجبلية والبحر، وتتواجد خاصة بالمنطقة الغربية للبلدية.

ومن خلال تحليلنا لتضاريس بلدية سكيكدة يمكن استخلاص ما يلي:

- وجود سهول يمكن الاعتماد عليها لتطوير الزراعة المكثفة.
- وجود مناطق جبلية تساعد على التجديد الغابي وتنمية السياحة الجبلية.
- وجود مجموعة من الأودية تساعد على تطوير الزراعة المسقية.
- البلدية تحتوي على شريط ساحلي بإمكانه خلق نشاط سياحي هام.

الهيكل التنظيمي لإدارة بلدية سكيكدة.

الهيكل الإداري لبلدية سكيكدة المصادق عليه في 2011.

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية سكيكدة من مصالح وأقسام ومكاتب وفروع، ويترأس البلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي.

1- **مصلحة ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي:** تتكفل هذه المصلحة بإدارة الشؤون الإدارية لمصلحة رئيس المجلس الشعبي البلدي، يترأسه رئيس مصلحة الديوان تتفرع إلى مكتب تسيير شؤون المنتخبين، ومكتب التشريفات ومكتب التوجيه والإعلام والاتصال الذي يضم هو الآخر فرع التوجيه وفرع الإعلام والاتصال.

2- **الأمانة العامة:** تقوم بإدارة الشؤون الإدارية المتعلقة بالبلدية، وإعداد برامج عمل المجلس الشعبي البلدي، يسيرها الأمين العام للبلدية وتوكل له مجموعة من المهام من أهمها الإشراف على مصالح البلدية وتوجيهها والإعداد لاجتماعات المجلس الشعبي البلدي، تمارس السلطة السلمية على موظفي البلدية، وتحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها، وتقوم كذلك بالإشراف العام على مكتب الإحصائيات بالإضافة إلى مهام أخرى، وتضم الأمانة العامة لبلدية سكيكدة مصلحتين هما:

أ- **مصلحة الأمانة العامة:** التي تنقسم إلى مكتبين: مكتب البريد والاتصال الذي يحتوي على فرع البريد وفرع الاتصالات والبرق، ومكتب الممنهجة والإحصائيات الذي يهتم بإجراء الدراسات الإحصائية للبلدية.

ب- **مصلحة الأرشيف والتوثيق:** التي تحتوي على مكتبين هما: مكتب الطبع ومكتب الأرشيف والتوثيق الذي يهتم بتسيير أرشيف البلدية والمحافظة عليه لتسهيل عملية البحث، باعتباره ذاكرة البلدية ومرجعا للأعمال الإدارية بالإضافة إلى رئيس القسم الإداري.

3- مديرية الموارد البشرية: وتضم هذه المديرية ثلاث مصالح نذكرها:

أ- **مصلحة تسيير المستخدمين:** حيث تهتم هذه المصلحة بكل ما يخص شؤون الموظفين الإداريين فيما يخص حياتهم المهنية وتنظيم المسابقات والامتحانات المهنية وتضم ثلاث مكاتب: مكتبا لمستخدمين الإداريين، ومكتب المستخدمين التقنيين والأخر الذي يهتم بكل المشاكل التقنية في البلدية وسعى لإصلاحها، ومكتب المستخدمين المتعاقدين حيث يهتم هذا الكتب المستحدث للموارد البشرية المتعاقدة مع البلدية.

ب- **مصلحة التوظيف والتكوين والخدمات الاجتماعية:** والتي تهتم بتكوين المتواصل للموظفين وتنظم لهم دورات تكوينية لتحسين أدائهم الخدماتي، وتضم ثلاث مكاتب، مكتب للتوظيف والتكوين ويحتوي على فرع التوظيف وفرع التكوين ومكتب التقاعد، ومكتب الخدمات الاجتماعية.

ت- **مصلحة الوقاية والأمن الداخلي:** ويضم ومكتب للوقاية ومكتب للأمن الداخلي آخر يخص الأمن داخل البلدية.

4- **مديرية المالية والعمليات المحاسبية:** تقوم هذه المديرية بتسيير أملاك البلدية وتموينها بالعتاد اللازم وإعداد الميزانية وتضم هذه المديرية مصلحتين هما:

أ- **مصلحة الميزانية المحاسبية:** التي تتكون من ثلاث مكاتب: مكتب الأجور والمرتبات الذي يقوم بالإعداد أجور العمال ورواتبهم ويضم فرعين: فرع يتعلق بأجور المستخدمين الدائمين وفرع يتعلق بأجور المستخدمين المتعاقدين، ومكتب النفقات والنفع الذي يتفرع للفرعين واحد للنفقات التسيير والأخر لنفقات التجهيز، ومكتب لتحصيل الإيرادات الذي يضم فرع للإيرادات الجباية وفرع لإيرادات البلدية.

ب- مصلحة العمليات المحاسبية: التي تتكون من ثلاث مكاتب مكتب الاجور والمرتبات الذي يقوم بإعداد اجور العمال ورواتبهم ويضم فرعين فرع يتعلق بأجور المستخدمين الدائمين وفرع يتعلق بأجور المستخدمين والمتعاقدين ومكتب النفقات والنفع والذي بدوره يتفرع الى فرعيين فرع نفقات

التسيير وفرع نفقات التجهيز ومكتب تحصيل الايرادات الذي يضم فرع الايرادات الجبائية وفرع لإيرادات البلدية.

5- **مديرية الأملاك العقارية والنشاط الاقتصادي:** تضم مصلحتين:

أ- **مصلحة الأملاك العقارية:** التي بدورها تضم مكتبين هما مكتب الأملاك العقارية للبلدية الذي يحتوي على فرع للأملاك العقارية البلدية المنتجة للمداخيل الذي يختص برصد كل ممتلكات البلدية التي لا تعود عليها بمداخيل أو إيرادات، ومكتب الجرد الذي يحتوي على فرع لجرد المنقولات وفرع لجرد العقارات.

ب- **مصلحة النشاط الاقتصادي:** التي تضم مكتب لمتابعة الحضائر والأسواق والمحشر.

6- **مديرية التربية والثقافة والرياضة والسياحة:** وهي المديرية المتخصصة بالنشاطات الثقافية والرياضية والسياحية بالبلدية، وتضم المصالح التالية:

أ- **مصلحة خاصة بالتربية والثقافة:** وتتألف من مكتب التربية والثقافة الذي يهتم بتسيير المؤسسات التعليمية والمدارس القرآنية والمساجد، ومكتب التنشيط والمرافق الثقافية الذي يتولى تسيير المرافق الثقافية والاهتمام بالنشاطات الثقافية عبر كامل إقليم البلدية.

ب- مصلحة الرياضة والسياحة: التي تتألف من مكتب لتسيير المرافق الرياضية والتنشيط الرياضي الذي يسهر على إدارة كل المرافق الرياضية وإقامة مختلف الدورات الرياضية في البلدية بالتنسيق مع مختلف الجمعيات الرياضية، ومكتب للسياحة والذي يهتم بتسيير مختلف المرافق السياحية الموجودة بالبلدية كما يعمل على ترقية وتطوير السياحة.

7- **مديرية الشؤون الاجتماعية:** تتكلف هذه المديرية بكل ما يخص النشاطات الاجتماعية الممارسة في إقليم البلدية كتكفل بالمرضى عقليا، وتتبع نشاطات الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كسكن الاجتماعي، كما تهتم بالمساعدات الاجتماعية للمسنين والمعوقين، أو العائلات المحرومة وتضم هذه المديرية مصلحتين:

أ- **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تتولى الاهتمام بكل الفئات المحرومة وتشجع النشاط الاجتماعي بتكوين الجمعيات الخيرية وفتح المجال لمساعدة الفقراء والمساكين وتضم ثلاث مكاتب: مكتب للتمهين والإدماج الذي يضم فرع للتمهين والجنائز وفرع للشبكة الاجتماعية وفرع للتكفل الاجتماعي أما المكتب الثالث هو مكتب التحقيقات الاجتماعية الذي يحتوي على فرع للسكن الاجتماعي وفرع

9- **مديرية التنظيم والشؤون القانونية:** وتضم ثلاث مصالح:

أ- **مصلحة التنظيم وحركة تنقل الأشخاص:** وتتفرع هذه المصلحة إلى مكتب التنظيم ويضم فرع خاص بتسليم الشهادات وفرع خاص بالتصريحات ضف إلى مكتب لحركة المرور الذي يضم فرع خاص بتنظيم المرور، فرع خاص باللوحات الاشهارية والمهنية إضافة إلى مكتب حركة تنقل الأشخاص.

ب- **مصلحة الانتخابات:** وتضم مكتبين: مكتب الانتخابات حيث يقوم هذا المكتب بتسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية ببلدية سكيكدة كما يقوم بشطب الوفيات أو الراغبين في تحويل إقامتهم إلى بلديات أخرى ومكتب لتنظيم العمليات الانتخابية الذي يقوم بمراقبة وترتيب أسماء الناخبين وتوزيعهم على مختلف المراكز والمكاتب الانتخابية ويضبط البطاقات اليدوية للناخبين.

ت- **مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:** تهتم بمتابعة القضايا التي تكون البلدية طرفا فيها بدءا من استقبال ملف القضية وتسجيلها بالسجل الخاص بالقضايا ليجمع بعد ذلك المعلومات المتعلقة بالقضية من أطراف النزاع، وتقديمها إلى المحامي المتعاقد مع البلدية ليتكفل بالقضية وتحتوي هذه المصلحة على مكتبين: مكتب خاص بالمنازعات الذي يضم فرع خاص بالقضايا الإدارية وفرع خاص بالقضايا المالية، ومكتب للشؤون القانونية الذي يضم فرع خاص بالقرارات الإدارية وفرع خاص بالعقود الإدارية، إضافة إلى رئيس القسم التقني الذي يختص بالأمور التقنية.

10- **مديرية العمران:** تقوم هذه المديرية بتطبيق المخطط العمراني وتحضير الملفات التقنية للمشاريع وانجاز وترميم الطرقات داخل تراب البلدية وتحتوي هذه المديرية على:

أ- **مصلحة التخطيط والهندسة:** وتضم مكتب الهندسة والدراسات ومكتب التخطيط والبرمجة.

ب- **مصلحة تنظيم العمران:** وتضم مكتب التعمير والشؤون القانونية ويحتوي على فرع الرخص وفرع الاحتياطات العقارية ومكتب مراقبة العمران الذي يقوم بمراقبة النسيج العمراني وفرع يختص بالتهديم.

11- **مديرية المنشات والتجهيز:** يضم مصلحتين:

أ- **مصلحة المنشآت والشبكات المختلفة:** حيث تقوم هذه المصلحة بكل عمليات صيانة الشبكات (الطرق، التطهير، المياه، الأرصفة) حيث يوجد في هذه المصلحة ثلاث مكاتب مكتب للتهيئة العمرانية الذي يختص بتهيئة الأرصفة والمساعدات العمومية، وفرع يقوم بمتابعة المنشآت الكبرى، ومكتب للشبكات المختلفة الذي يوجد فيه فرع خاص بالكهرباء والغاز والإنارة العمومية، وفرع خاص بالتطهير والمياه الصالحة للشرب وذلك من خلال إنجاز قنوات المياه الصالحة للشرب وفرع خاص بالشبكات في المدارس البلدية والمساجد والمرافق الرياضية، أما المكتب الأخير وهو مكتب الطرق

الذي يختص بتعبيد الطرق والأرصفة وصيانتها وكذلك دراسة إنشاء طرق جديدة ومجاري لصرف المياه.

ب- **مصلحة البنايات:** تضم مكتبين: مكتب البنايات البلدية ويهتم بأبنية البلدية وتهيئتها ومراقبة عمليات إنجاز المشاريع والبرامج ومتابعة وضعيات المقاولين الحائزين على الصفقات، كما يتكفل بتزيين المدينة بمساعدة فروعه حيث تحتوي على فرع المدارس البلدية والمساجد والمرافق الرياضية والثقافة، وفرع البنايات الإدارية كذلك تحتوي هذه المصلحة على مكتب لمتابعة البناءات الذي يحتوي على فرع للتهيئة وفرع للصيانة.

12- **مديرية التنظيف والبيئة:** تهتم هذه المديرية بنظافة الأحياء والطرق، وكذلك حماية المساحات الخضراء الموجودة في محيط البيئة، كما تقوم بحماية الأشغال العمومية والملاعب والحدائق وجمع القمامات وتنظيم عملية الدفن في المقابر وتحتوي هذه المديرية على مصلحتين:

أ- **مصلحة التنظيف والتطهير:** تسهر هذه المصلحة على نظافة المحيط والبيئة في البلدية وذلك من خلال قيامها بزيارات تفقدية وإعداد تقارير دورية، وتحتوي على مكتبين: مكتب التنظيف الذي يضم فرع لجمع القمامة، وفرع الكنس، ومكتب التطهير وصيانة الشبكات ويضم فرع التطهير وفرع لصيانة الشبكات.

ب- **مصلحة المساحات الخضراء:** التي تهتم بإقامة مساحات خضراء وصيانتها وترميمها مما يزيد البلدية جمالا ويضم مكتبين: مكتب المساحات الخضراء الذي يضم فرع للمشاكل وفرع للصيانة الحدائق العمومية ومكتب البيئة ويضم فرع مراقبة المحيط وفرع البرامج ومتابعتها.

13- مديرية الصفقات والتموين والتخزين: ويضم مصلحتين:

أ- **مصلحة الصفقات العمومية:** تسهر هذه المصلحة على ابرام الصفقات العمومية والعقود الإدارية وتضم مكتب المنافسة وإعداد الصفقات حيث يوجد فيه فرع للاتفاقيات والعقود، وفرع للصفقات، ومكتب لمتابعة الصفقات.

ب- **مصلحة التموين والتخزين:** تهتم بعمليات شراء العتاد وتوزيعه على المصالح المعنية ويضم مكتب التموين ويضم هو الأخر فرع التموين وفرع لتحليل الأسعار ومكتب لتسيير المخازن الذي يحتوي على خمس فروع الأول خاص بقطع الغيار، والثاني خاص بالموارد العامة، والثالث خاص بالكهرباء والإنارة، والرابع خاص بالأدوات المكتبية، أما الأخير يضم فرع للمخازن الشؤون الاجتماعية، ومكتب الجرد الذي يضم فرع الجرد وفرع لمتابعة المنقولات (المحاسبة المالية).

14- **مديرية العتاد والحضيرة:** تهتم بما تملكه البلدية وبما تقتنيه من عتاد لخدمة مصالحها وتسيير أعمالها وتضم مصلحتين:

أ- **مصلحة صيانة العتاد المتنقل:** تتكفل بصيانة فروع البلدية والمبنى الرئيسي وتحديد احتياجاته التقنية والميكانيكية وتضم مكتب لصيانة العتاد الخفيف الذي يضم فرع خاص بالميكانيك وفرع خاص بالكهرباء، ومكتب لصيانة العتاد الثقيل والآليات الذي يضم بدوره فرع للميكانيك وفرع للكهرباء.

ب- **مصلحة تسيير الحضيرة والعتاد المتنقل:** التي تحتوي على مكتب لتسيير العتاد الذي يضم فرع لمتابعة العتاد وفرع الوقود ومكتب الاستغلال (حركة المركبات).

15- **مديرية الصيانة:** تحتوي على مصلحتين:

أ- **مصلحة الورشات:** فيها مكتبين: مكتب الورشات وهو خاص بالحدادة والنجارة والدهن والبناء واللافتات، وفرع الترصيص، ومكتب الكهرباء والإنارة العمومية حيث يسهر على توفير الإنارة في الشوارع والأماكن العمومية داخل البلدية ويضم فرع الإنارة العمومية وفرع الكهرباء العمارات.

ب- **مصلحة الصيانة:** تضم مكتب الصيانة وله فرع المدارس وفرع المساجد وفرع المنشات الإدارية، ومكتب تقييم ومتابعة الأشغال الصيانة وفرع لمتابعة أشغال الصيانة.

: مقومات التنمية المحلية المستدامة في بلدية سكيكدة.

تتوفر بلدية سكيكدة على المناخ الملائم لجذب الاستثمارات من الأجانب والمحليين لتوفرها على بنية تحتية متكاملة ومقومات هائلة من موارد اقتصادية وموارد زراعية ومائية تساعد الري والصناعات الغذائية من شأنها أن تدعم حظوظها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والنشاطات الخدماتية.

المجال الصناعي.

لقد كان لإنشاء المنطقة الصناعية في سنة 1968 الأثر البالغ في التغير الجذري لوظيفة المدينة والتي حولت المدينة من منطقة زراعية فلاحية إلى إحدى أكبر المدن الصناعية في الجزائر إن لم نقل في افريقيا ككل، يقع هذا القطب الصناعي ذو الأهمية الوطنية والدولية على بعد 4 كلم شرق بلدية سكيكدة ويتربع على مساحة تقدر بـ 1195 هكتار، ويمتد على طول ساحلي يقدر بـ4.44 كلم[1]، و يشغله 11217 عامل، إذ يضم أكبر الوحدات البتروكيمياوية إلى جانب المركبات الكبرى والمتخصصة في تكرير البترول وتمييع الغاز، إذ تحتوي على 09 شركات صناعية من بينها الشركة الوطنية للتجارة والتوزيع للمواد البترولية (نفطال) التي تقوم أساسا على إنتاج مواد البنزين ما يقدر بـ25380 م^3 ويشغلها 459 عامل والشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء التي يشغلها ما يقدر بـ 200 عامل بالإضافة هذه الشركات الصناعية الكبرى تحتوي بلدية سكيكدة على عدة مؤسسات مصغرة تنشط أساسا في مجال الفلاحة والصيد وصناعة الملابس الأنسجة والبناء والأشغال العمومية والصناعة الغذائية إذ تتوفر البلدية على منطقتين للنشاطات المتمثلة في:

1. المنطقة الصناعية الصغرى:

تقع غرب المنطقة الصناعية بمحاذاة واد الصفصاف، تتربع على مساحة تقدر بـ35 هكتار وتتكون من 39 قطعة مخصصة للنشاطات المختلفة وبعض الصناعات الصغيرة منها صناعة الخشب، صناعة الألمنيوم، صناعة مواد التنظيف ومواد البناء...إلخ.

2. منطقة نشاطات الزفزاف:

تقع أقصى الجنوب الغربي للبلدية، تمتد على مساحة تقدر بـ8.48 هكتار، تضم 58 قطعة مخصصة للنشاطات منها 38 قطعة تم تسليمها، تختص أغلبها في تصليح السيارات.

المجال الفلاحي.

إن مناخ البلدية وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة أعطى لها مميزات من حيث التنوع وبكثرة المنتوج الفلاحي، وتقدر المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة والفلاحة بـ 2209 هكتار بالإضافة إلى الغابات والأدغال التي تقدر مساحتهما بـ 1797 هكتار، أما المساحة الإجمالية الفلاحية المستعملة فتقدر بـ1177 هكتار، وبخصوص الإنتاج الفلاحي لبلدية سكيكدة فإن معظم الأراضي الفلاحية بالبلدية بالمردودية الجد عالية وهذا بحكم موقعها في سهل حوضي واد الصفصاف وواد الزرامنة، فتزايد المساحات الصالحة للزراعة والمساحات المسقية بفضل ما تقدمه مخططات التنمية الفلاحية من حوافز ومساعدات قد ساهم كثير في زيادة الإنتاج الفلاحي على مستوى البلدية، يتمثل هذا الأخير أساسا في إنتاج مختلف أنواع الخضر والفواكه خاصة ما يعرف بفاكهة الفراولة وغيرها من المحاصيل الأخرى، وبالرغم من هذا فإننا نرى أن الأسمنت قد التهم مساحات كبرى من الأراضي الخصبة خاصة بعد إنشاء المنطقة الصناعية وكذا التوسع العمراني للمدينة في الآونة الأخيرة الذي كان على حساب أخصب الأراضي الفلاحية وخير مثال على هذا الجامعة المركزية التي تتواجد وسط أغنى حقول الحوامض.

كما تحتل تربية المواشي مكانة معتبرة ضمن النشاط الفلاحي للبلدية، بحيث تعتبر مكملة له وتساهم في تحسين ولو بقسط قليل المستوى المعيشي للفلاح.وبذلك فإن الإنتاج الحيواني في بلدية سكيكدة تتوفر على منتوج حيواني لا بأس به حسب إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سكيكدة

البلدية تتوفر على:

1- **المواشي:** تتوفر بلدية سكيكدة على:

- **الأبقار:** 941 رأس منها 505 بقرة حلوب حيث تم انتاج أكثر ما يزيد عن 416 قنطار من لحم البقر.
- **الأغنام:** 7720 رأس تم إنتاج 133 قنطار من لحم الغنم و30 قنطار لحم المعز من 442 رأس.

2- **الدواجن:** تتوفر بلدية سكيكدة على 07 أماكن لتربية الدواجن حيث تم انتاج 53 قنطار من اللحوم البيضاء وحوالي 52600 بيض.

أما الصيد البحري فتعتبر سكيكدة إحدى أهم المناطق الساحلية في الشرق الجزائري ذات شريط ساحلي بطول 28 كلم، وتعد من أغنى المناطق لصيد السمك، تمتلك ميناء خاص بصيد السمك " **ميناء سطورة الشهير**" الذي يعود من أقدم المنشآت المينائية في المنطقة.

ويتكون أسطول الصيد حاليا من239 سفينة صيد ويقدر إنتاج السمك 1602طن.

المجال التعليمي والثقافي.

يعتبر التعليم أحد أهم القطاعات التي تهتم بها البلدية وذلك حسب المادة 122 من قانون البلدية لسنة 2011 التي تنص على" تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كافة الإجراءات قصد إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها"[2]، وهذا ما يعني أن البلدية توكل لها بناء وصيانة المؤسسات التعليمية.

يوجد ببلدية سكيكدة 55 مؤسسة تربوية خاصة بالطور الأول تحتوي 590 قسم منها 490 قسم مستعمل، و24 مؤسسة خاصة بالطور الثاني بها 380 قسم منها 351 قسم مستعمل و12 مؤسسة خاص بالتعليم الثانوي بها 251 قسم ومن بين الأقسام المستعملة 247، بالإضافة إلى 2 مراكز للتكوين المهني به 390 متربص ومعهدين للتكوين المهني.

أما التعليم الجامعي فتتوفر جامعة 20 أوت 1955 بها ستة كليات متعددة الاختصاصات.

الجدول رقم(6) : يوضح عدد المؤسسات التعليمية في بلدية سكيكدة.

بلدية	التعليم الابتدائي		التعليم المتوسط		التعليم الثانوي	
	عدد المؤسسات	عدد الأقسام المستعملة	عدد المؤسسات	عدد الأقسام المستعملة	عدد المؤسسات	عدد الأقسام المستعملة
سكيكدة	55	490	24	351	12	247

المكتبة الشعبية، مكتبة بويعلى، مكتبة عيسى بوكرمة، مكتبة الطيب بن حمروش (سطورة)، مكتبة العربي بن مهيدي و مكتبة الزيتون.

إضافة إلى أربع(4) مراكز ثقافية وهي المركز الثقافي البلدي "علي ثليلالي"، المركز الثقافي البلدي "حسن شبلي"، المركز الثقافي البلدي "الطيب بن حمروش"، "عيسات إذير"، إضافة إلى ستة(6) قاعات للسينما.

مجال الصحة والحماية الاجتماعية.

إن وضعية القطاع الصحي يعكس بصفة جلية مستوى التنمية الاجتماعية بالبلدية، إذ تتوفر بلدية سكيكدة على مستشفيين وخمس (5)عيادات متعددة الخدمات ومركز صحي وستة(6) قاعات للعلاج، كما تتوفر على 74 صيدلية خاصة وأربع (4) صيدليات عمومي، وبخصوص الحماية الاجتماعية فتتوفر البلدية بدار لاستقبال العجزة والمسنين ودار لرعاية الطفولة المسعفة.

مجال الشباب والرياضة.

عرف قطاع الشباب والرياضة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إذ يقدر عدد الجمعيات الرياضية المتواجدة في بلدية سكيكدة بـ17 جمعية خاصة بالشباب.

وتتوفر بلدية سكيكدة على عدة منشآت رياضية حيث تحتوي على ملعب بلدي 20 أوت 1955 وملحق يتكون من ثلاث ملاعب صغيرة وملعب خاص برياضة التينيس، وقاعة للملاكمة وثلاث قاعات رياضية مغطاة موزعة في حي مرج الذيب وبني مالك وعيسى بوكرمة، بالإضافة إلى عدة ملاعب جوارية.

مجال الشؤون الدينية والأوقاف.

يوجد ببلدية سكيكدة 30 مسجد و27 منها تحت تصرف البلدية، تحتوي على 10 مدارس قرآنية مستقلة عن المسجد "**مسجد عقبة بن نافع**"، بالإضافة إلى مركز ثقافي إسلامي وثلاث (3) مكاتب خاصة بالشؤون الدينية وتنشط 31 جمعية دينية. [2]

في مجال السياحة.

تمتلك البلدية امكانات سياحية هائلة قد تساهم في خلق أنواع عديدة من السياحة، منها السياحة البحرية والسياحة الجبلية، لكنها تبقى غير مستغلة.

1- الساحل:

تتوفر البلدية على أحد أهم السواحل في الشرق الجزائري، بحيث تمتد على خط ساحلي يقدر بحوالي 16 كلم وهو عبارة عن مجموعة من الشواطئ الصخرية تتخلله مجموعة صغيرة من الشواطئ الرملية.

2- الغابات:

تزخر بلدية سكيكدة بثروة غابية معتبرة، إذ تبلغ نسبة 31.91% من المساحة الإجمالية للبلدية قد تساهم في بعث قواعد سياحية جبلية متطورة.

3- مواقع أثرية وتاريخية:

تعاقبت على منطقة سكيكدة حضارات عديدة ما تزال بعض بصماتها قائمة حتى وقتنا الحالي، ويمكن لهذه المعالم أن تساهم بقسط كبير في بعث الحركة السياحية داخل البلدية.

أ- **معالم ومواقع الفترة الرومانية:** من أهمها:

- **المسرح الروماني:** مصنف ضمن التراث العالمي، يقع في وسط المدينة، يعتبر من أكبر المسارح في الجزائر آنذاك بحيث كان عرضه حوالي 82 م وكان يتسع إلى 6000 متفرج[1]، ومع التخريب الذي مس جزءا كبيرا منه (3/4) من طرف المستعمر الفرنسي تقلصت قدرة استيعابه إلى 1500 متفرج.
- **السبعة أبيار:** غير مصنف، كانت المياه الواردة فيه من نواحي منطقة بني مالك تصب فيه ثم يتوزع إلى مختلف أنحاء المدينة، وما تزال هذه الأبيار مستعملة حتى وقتنا الحالي.
- **الصهاريج سطورة:** غير مصنف، توجد في أعالي سطورة كانت تقدر سعتها آنذاك بـ 3000م^2 توجد في حالة متوسطة ولا تزال مستعملة وتزود منطقة سطورة بالمياه الصالحة للشرب.
- **الخزان الروماني:** غير مصنف، يقع بالقرب من ميناء سطورة يبلغ عرضه ثمانية أمتار وارتفاع تسعة أمتار.

ب- **معالم ومواقع الفترة الاستعمارية:**

حيث تتمتع بلدية سكيكدة من عدة معالم ومواقع من بينها:

- **محطة القطار**: ذات طابع معماري نيوموريكي، مقترحة للتصنيف تم إنشائها في سنة 1939م.
- **المسرح البلدي**: غير مصنف، ذا طابع معماري ايطالي، تم إنشائه بين سنتي 1920و1937م يتربع على مساحة تقدر بـ 1000 كلم.
- **النزل البلدي**: وهو مقترح للتصنيف.
- **الكنيسة**: يمكن اعتبارها ضمن المعالم التاريخية، تم تأسيسها مكان الكاتدرالية الرومانية القديمة بازيليك.
- **قصر مريم العزة المدعو بين قانة**: تم تصنيفه ضمن التراث الوطني سنة 1981م ذو طابع معماري عربي وموريسكي، أسس سنة 1931م.

4- الهياكل السياحية:

رغم توفر البلدية على إمكانات سياحية كبيرة، طبيعية منها وتاريخية، إلا أن هياكل الاستقبال تبقى ضعيفة جدا ولا تتماشى ومقتضيات ومتطلبات الوضع الحالي.

تضم البلدية 25 فندق بقدر استيعاب تقدر بـ 1600 سرير، من بينها أربعة فقط مصنفة، تتواجد أغلبية هذه الفنادق في وسط مدينة سكيكدة والأخرى موزعة بين سطورة والعربي بن مهيدي، كذلك تتوفر البلدية على مخيم صيفي ومركز للعطل في بن مهيدي وبيت للشباب في وسط المدينة.

كما تحتوي على عشرة (10) وكالات سياحية وديوان الوطني للسياحة كما يوجد بها مطاعم متعددة ومتنوعة سياحية وتقليدية تقدم وجبات مختلفة. [1]

كما أن البلدية قابلة للتوسع في مجال السياحة بحكم توفرها على الشريط الساحلي مما يزيد من جلب السياح و المساهمة ي الاستثمار المحلي.

مجال النقل والبريد والمواصلات.

1- النقل العام: تتمتع بلدية سكيكدة بوسائل نقل متعددة ومتنوعة من ميناء خاص لنقل المسافرين والبضائع إلى مصعد هوائي وحافلات وشاحنات وسيارات النقل الحضاري بالإضافة إلى محطة السكك الحديدية وهي موزعة كما يلي:

أ- **النقل البري:** ويتم عبر:

- **النقل عبر الطرقات:** تتوفر البلدية على محطة لنقل المسافرين، تقع في المدخل الجنوبي للمدينة، تضم وسائل النقل التالية:
- 960 سيارة أجرة تغطي مختلف الاتجاهات.
- 480 حافلة لنقل المسافرين.
- **نقل البضائع عبر الطرقات:** تتوفر البلدية على 266 شاحنة لنقل البضائع بقدرة استيعاب تقدر 3192 طن.
- **النقل بالسكة الحديدية:** تمتلك البلدية محطة قطار، بلغ عدد المسافرين حوالي 3200، وفيما يخص نقل البضائع فإنها بلغت سنة 2014 حوالي 4428 قاطرة.

ب-**النقل البحري:** يحتل ميناء سكيكدة موقع متميز في المنطقة الشرقية من الوطن ومجاله يتعدى الحدود الوطنية.

وقد بلغ عدد المسافرين في ميناء سكيكدة 10371 مسافر.

- **البريد والمواصلات:** يحتوي قطاع البريد والموصلات على ثمانية (8) مؤسسات بريدية، منها ثمانية قبضات كثيرة النشاط ووكالتين بريديتين وملحقة بالإضافة إلى 24 مركز هاتفي، وبخصوص الشبابيك فيوجد 56 شباك

المجال المالي.

ميزانية البلدية هي وثيقة التي تقدر وترخص بموجبها إيرادات ونفقات الهيئات العمومية[2] فميزانية البلدية في الجزائر تنقسم إلى قسمين قسم التمويل الذاتي للبلدية وقسم يخص الإعانات الحكومية الموجهة للبلدية، أما فيما يخص ميزانية بلدية سكيكدة فإنها تملك موارد مالية تقدر بنسبة 99% آتية من الجباية المحلية كما أن كل نشاط تقوم به البلدية يعد من مداخيلها، فبلدية سكيكدة لا تعتمد فقط على إيرادات الجباية بل تعتمد على مواردها الذاتية من خلال تأجيرها لممتلكات البلدية كراء أسواق الأسبوع مثلا، كما أنها تساهم في خلق برامجها التنموية بناءا على إمكانيتها المالية إذ تقسم هذه الأخيرة إلى قسمين: موارد مالية موجهة لدفع أجور العمال، وموارد مالية المتبقية توزعها على برامجها التنموية أما فيما يخص الإعانات الحكومية في بلدية سكيكدة فهي لا تعتمد عليها بسبب توفر البلدية على موارد مالية ضخمة تكفيها لسد احتياجاتها دون الاعتماد على الاعانات الحكومية بل تساهم في الصندوق المشترك بنسبة

2% من جبايتها، فميزانية بلدية سكيكدة قدرت بـ 3 ملايير و298 دينار جزائري وكانت توزع على فرعين فرع للتسيير وفرع للتجهيز.

1- **التجهيز**: تساهم في مشروع واحد كالمساهمة في بناء 500 مسكن كما تساهم في التعمير والإسكان.

2- **التسيير**: خصص له 3 ملايير جزائرية.

- أجور المستخدمين خصص لهم 1.130 مليار دج إذ قدر عدد العمال بـ 3000 عامل.
- تسيير المصالح الإدارية 795مليون.
- العقارات والمنقولات الغير منتجة للمداخيل: 171مليون.
- الطرق: 444 مليون دج.
- الشبكات المختلفة للصيانة والتجهيز: 14 مليون دج.
- المساهمة في التعليم: 20 مليون دج.
- الشباب والرياضة والثقافة: 220 دج.
- المساهمة الاجتماعية المباشرة وغير مباشرة كنقل القمامة ومحاربة الناموس وقتل الكلاب والفئران: 96 مليون دج.
- النظافة العمومية: 11 مليون دج.

ما يلاحظ على بلدية سكيكدة هي أن إيراداتها الجبائية مرتفعة وهذا راجع لكثرة الأملاك التابعة لها حيث أن السوق المغطاة مستغلة وذات جودة عالية نضف إلى المساحات القابلة للكراء، المذابح البلدية، الميناء، فكل هذه المداخيل المختلفة تجعل لديها تمويل ذاتي كبير.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئـــاسة الجمهوريـــة

الأمانة العامة للحكومة

قانون الجماعات الإقليمية

2012

فهرس قانون البلدية

العـــنوان	المواد	الصفحة
القسم الأول : أحكام تمهيدية	14-1	6-5
الباب الأول: المبادئ الأساسية	5-1	5
الباب الثاني : الاسم والإقليم والمقر الرئيسي للبلدية	10-6	6-5
الباب الثالث: مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية	14-11	6
القسم الثاني : صلاحيات البلدية	124-15	20-6
الباب الأول: هيئات البلدية وهياكلها	102-15	17-6
الفصل الأول: المجلس الشعبي البلدي	61-16	12-7
الفرع الأول: سير المجلس الشعبي البلدي	30-16	8-7
الفرع الثاني: لجان المجلس الشعبي البلدي	36-31	9-8
الفرع الثالث: القانون الأساسي للمنتخب البلدي	45-37	10-9
الفرع الرابع: حل المجلس الشعبي البلدي وتجديده	51-46	11-10
الفرع الخامس: نظام المداولات	61-52	12-11
الفصل الثاني : رئيس المجلس الشعبي البلدي	99-62	17-12
الفرع الأول: رئيس المجلس الشعبي البلدي والقانون الأساسي الخاص به	76-64	13-12
الفرع الثاني: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي	95-77	16-14
الفقرة الأولى: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية	84-77	14
الفقرة الثانية: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة	95-85	16-15
الفرع الثالث: قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي	99-96	17-16
الفصل الثالث: سلطة حلول الوالي	102-100	17
الباب الثاني: صلاحيات البلدية	124-103	20-17
الفصل الأول: التهيئة والتنمية	112-107	18-17
الفصل الثاني: التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز	121-113	19-18
الفصل الثالث: نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة	122	19
الفصل الرابع: النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية	124-123	20-19
القسم الثالث: الإدارة البلدية والمصالح العمومية وأملاك البلدية	168-125	25-20
الباب الأول: إدارة البلدية	143-125	22-20
الفصل الأول: تنظيم إدارة البلدية	132-125	21-20
الفصل الثاني: المندوبيات والملحقات البلدية	138-133	21
الفصل الثالث: أرشيف البلدية	143-139	22
الباب الثاني: مسؤولية البلدية	148-144	23-22
الباب الثالث: المصالح العمومية البلدية	168-149	25-23

العـــنوان	المواد	الصفحة
الفصل الأول: أحكام عامة	150-149	23
الفصل الثاني: الاستغلال المباشر	152-151	24
الفصل الثالث: المؤسسة العمومية البلدية	154-153	24
الفصل الرابع: الامتياز وتفويض المصالح العمومية	156-155	24
الفصل الخامس: الأملاك البلدية	168-157	25-24
القسم الرابع: مالية البلدية	210-169	31-26
الباب الأول: أحكام عامة	175-169	26
الباب الثاني: الميزانية والحسابات	210-176	31-27
الفصل الأول: ميـزانيـة البلدية	201-176	31-27
الفرع الأول: التصويت على الميزانية وضبطها	188-180	28-27
الفرع الثاني: المناقصات والصفقات العمومية	194-189	29-28
الفقرة الأولى: الصفقات العمومية	190-189	28
الفقرة الثانية : المناقصة	194-191	29
الفرع الثالث: الإيـرادات	197-195	30-29
الفرع الرابع: النفقـات	201-198	31-30
الفصل الثاني: المحاسبة البلديـة	209-202	31
الفصل الثالث: مراقبة الحسابات وتطهيرها	210	31
القسم الخامس: التضامن ما بين البلديات والمابين البلديات	219-211	33-32
الباب الأول: التضامن المالي ما بين البلديات	214-211	32
الباب الثاني: التعاون المشترك بين البلديات	219-215	33-32
أحكام انتقالية وختامية	219-218	33

قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد الأولى و4 و10 و14 و15 و16 و31 مكرر و119 و122 و125 و126 و159 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،

- وبمقتضى القانون رقم 63-278 المؤرخ في 26 يوليو سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 76-101 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76-103 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76-104 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 83-18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 23 غشت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،

- وبمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 87-17 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلق بحماية الصحة النباتية،

- وبمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 88-02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88-08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية،

- وبمقتضى القانون رقم 88-09 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 89-28 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1410 الموافق 31 ديسمبر سنة 1989 والمتعلق بالاجتماعات والمظاهرات العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-07 المؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالإعلام، المعدل،

- وبمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

- وبمقتضى القانون رقم 90-36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991،

- وبمقتضى القانون رقم 91-10 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بالأوقاف، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 91-11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 91-32 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991 والمتعلق باعتماد تاريخ 18 فبراير يوما وطنيا لشهيد ثورة التحرير الوطني،

- وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

- وبمقتضى القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

- وبمقتضى القانون رقم 99-07 المؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1419 الموافق 5 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالمجاهد والشهيد،

- وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 01-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات،

- وبمقتضى القانون رقم 01-13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

- وبمقتضى القانون رقم 01-14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- وبمقتضى القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

- وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، لا سيما المادة 40 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 02-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،

- وبمقتضى القانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

- وبمقتضى القانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،

- وبمقتضى القانون رقم 02-09 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم،

- وبمقتضى القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ،

- وبمقتضى القانون رقم 03-03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،

- وبمقتضى القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا،

- وبمقتضى القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية،

- وبمقتضى القانون رقم 04-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 04-07 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بالصيد،

- وبمقتضى القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،

- وبمقتضى القانون رقم 04-20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب،

- وبمقتضى القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 06-02 مكرر المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 الذي يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين،

- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة،

- وبمقتضى القانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق 11 ديسمبر سنة 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل،

- وبمقتضى الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 11 صفر عام 1428 الموافق أول مارس سنة 2007 والمتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف،

- وبمقتضى القانون رقم 07-02 المؤرخ في 9 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير سنة 2007 والمتضمن تأسيس إجراء لمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 07-06 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها،

- وبمقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل،

- وبمقتضى الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية،

- وبمقتضى القانون رقم 08-07 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين،

- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

- وبمقتضى القانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها،

- وبمقتضى القانون رقم 08-15 المؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها،

- وبمقتضى القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي،

- وبمقتضى القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

المادة 10 : عندما تضم بلدية أو أكثر أو جزء من بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى، تحول جميع حقوقها والتزاماتها إلى البلدية التي ضمت إليها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الثالث
مشاركة المواطنين
في تسيير شؤون البلدية

المادة 11 : تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادة 12 : قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 13 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

المادة 14 : يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثاني
صلاحيات البلدية

الباب الأول
هيئات البلدية وهياكلها

المادة 15 : تتوفر البلدية على :

- هيئة مداولة : المجلس الشعبي البلدي،
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي،
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الأول
المجلس الشعبي البلدي
الفرع الأول
سير المجلس الشعبي البلدي

المـادة 16 : يجتمـع المجلـس الـشعبي البلـدي فـي دورة عاديـة كـل شـهرين (2) ولا تتعـدى مـدة كـل دورة خمسة (5) أيام.

يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة.

يحدد النظام الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم.

المادة 17 : يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك، بطلب من رئيسه أو ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي.

المادة 18 : في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون. ويخطر الوالي بذلك فورا.

المادة 19 : يعقد المجلس الشعبي البلدي دوراته بمقر البلدية.

إلا أنه في حالة قوة قاهرة معلنة تحول دون الدخول إلى مقر البلدية، يمكنه أن يجتمع في مكان آخر من إقليم البلدية.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في مكان آخر، خارج إقليم البلدية يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

المادة 20 : يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ وجدول أعمال دورات المجلس بالتشاور مع الهيئة التنفيذية.

المادة 21 : ترسل الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي البلدي من رئيسه، وتدون بسجل مداولات البلدية.

تسلم الاستدعاءات، مرفقة بمشروع جدول الأعمال بواسطة ظرف محمول إلى أعضاء المجلس الشعبي البلدي بمقر سكناهم قبل عشرة (10) أيام كاملة على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة مقابل وصل استلام.

يمكن تخفيض هذا الأجل في حالة الاستعجال، على ألا يقل عن يوم واحد كامل. وفي هذه الحالة، يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي التدابير اللازمة لتسليم الاستدعاءات.

المادة 22 : يلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، بمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

يوافق المجلس الشعبي البلدي على النقاط المسجلة في جدول أعمال الاجتماع ويمكنه إدراج نقاط إضافية.

المادة 23 : لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.

إذا لم يجتمع المجلس الشعبي البلدي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (5) أيام كاملة على الأقل، صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 24 : يمكن عضو المجلس الشعبي البلدي الذي حصل له مانع لحضور جلسة أو دورة أن يوكل كتابيا عضوا آخر من المجلس من اختياره، ليصوت نيابة عنه.

لا يمكن نفس العضو أن يكون حاملا لأكثر من وكالة واحدة.

لا تصح الوكالة إلا لجلسة أو لدورة واحدة.

المادة 25 : يتم إعداد الوكالة بطلب من الموكل أمام أي سلطة مؤهلة لهذا الغرض.
وتحدد صراحة الجلسة أو الدورة التي حررت من أجلها هذه الوكالة.

المادة 26 : جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية. وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.
غير أن المجلس الشعبي البلدي يداول في جلسة مغلقة من أجل:
- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين،
- دراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.

المادة 27 : ضبط الجلسة منوط برئيسها، ويمكنه طرد أي شخص غير منتخب بالمجلس، يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره.

المادة 28 : يمنع على أي عضو بالمجلس الشعبي البلدي حضور جلسات المجلس التي يداول فيها حول موضوع يخصه أو تكون له مصلحة فيه بمفهوم أحكام المادة 60 من هذا القانون، ويجب على رئيس الجلسة التأكد من ذلك.

المادة 29 : يضمن الأمين العام للبلدية أمانة الجلسة وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

المادة 30 : تعلق المداولات، باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون.

الفرع الثاني
لجان المجلس الشعبي البلدي

المادة 31 : يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما تلك المتعلقة بما يأتي :
- الاقتصاد والمالية والاستثمار،
- الصحة والنظافة وحماية البيئة،
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية،
- الري والفلاحة والصيد البحري،
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

يحدد عدد اللجان الدائمة كما يأتي :
- ثلاث (3) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل،
- أربع (4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 إلى 50.000 نسمة،
- خمس (5) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 إلى 100.000 نسمة،
- ست (6) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.

المادة 32 : تحدث اللجان الدائمة بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه.
تعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.

المادة 33 : يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يشكل من بين أعضائه لجنة خاصة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه كما هو مبين في هذا القانون.

تتشكل اللجنة الخاصة بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة المجلس مصادق عليها بأغلبية أعضائه.

تقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

المادة 34 : يحدد موضوع وتاريخ انتهاء المهمة والآجال الممنوحة للجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة 33 أعلاه، من أجل استكمال مهمتها بصفة صريحة في المداولة المحدثة لها.

المادة 35 : يجب أن تضمن تشكيلة اللجان المنصوص عليها في المادتين 32 و33 أعلاه تمثيلا نسبيا يعكس التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي.

المادة 36 : تنتخب كل لجنة رئيسا من بين أعضائها.

تجتمع اللجان بناء على استدعاء من رئيسها بعد إعلام رئيس المجلس الشعبي البلدي. ويمكنها اللجوء إلى الاستشارة طبقا لأحكام المادة 13 أعلاه.

توكل أمانة الجلسة إلى موظف من البلدية.

الفرع الثالث
القانون الأساسي للمنتخب البلدي

المادة 37 : مع مراعاة أحكام المادة 76 من هذا القانون، تكون العهدة الانتخابية مجانية.

يستفيد المنتخبون من علاوات وتعويضة ملائمة بمناسبة انعقاد دورات المجلس.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 38 : يجب على المستخدمين منح مستخدميهم، الأعضاء في مجلس شعبي بلدي، الوقت الضروري لممارسة عهدتهم الانتخابية.

يعتبر الاستدعاء لأشغال المجلس ودورات التكوين المنظمة لصالح المنتخبين مبررا للغياب.

مع مراعاة أحكام المادة 76 من هذا القانون، يدفع المستخدم أجر المنتخب غير الدائم مقابل الوقت المخصص لأداء العهدة، ولا يمكن أن يشكل التوقف عن العمل المنصوص عليه في هذه المادة سببا لفسخ عقد العمل من طرف المستخدم.

يستفيد المنتخب من الحقوق المرتبطة بمساره المهني طوال كل الفترة المخصصة لعهدته الانتخابية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 39 : يلزم المنتخب البلدي بمتابعة دورات التكوين وتحسين المستوى المرتبطة بالتسيير البلدي المنظمة لصالحه.

المادة 40 : تزول صفة المنتخب بالوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني.

ويقر المجلس الشعبي البلدي ذلك بموجب مداولة، ويخطر الوالي بذلك وجوبا.

المادة 41 : في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني لمنتخب بالمجلس الشعبي البلدي، يتم استخلافه في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا، بالمرشح الذي يلي مباشرة آخر منتخب من نفس القائمة بقرار من الوالي.

المادة 42 : يرسل عضو المجلس الشعبي البلدي استقالته إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي بواسطة ظرف محمول مقابل وصل استلام.

يقر المجلس الشعبي البلدي ذلك بموجب مداولة في أول دورة.

المادة 43 : يوقف بقرار من الوالي كل منتخب تعرض لمتابعة قضائية بسبب جناية أو جنحة لها صلة بالمال العام أو لأسباب مخلة بالشرف أو كان محل تدابير قضائية لا تمكنه من الاستمرار في ممارسة عهدته الانتخابية بصفة صحيحة، إلى غاية صدور حكم نهائي من الجهة القضائية المختصة.

في حالة صدور حكم نهائي بالبراءة، يستأنف المنتخب تلقائيا وفوريا ممارسة مهامه الانتخابية.

المادة 44 : يقصى بقوة القانون من المجلس، كل عضو مجلس شعبي بلدي كان محل إدانة جزائية نهائية للأسباب المذكورة في المادة 43 أعلاه.

يثبت الوالي هذا الإقصاء بموجب قرار.

المادة 45 : يعتبر مستقيلا تلقائيا من المجلس الشعبي البلدي، كل عضو منتخب تغيب بدون عذر مقبول لأكثر من ثلاث (3) دورات عادية خلال نفس السنة.

في حالة تخلف المنتخب عن حضور جلسة السماع رغم صحة التبليغ، يعتبر قرار المجلس حضوريا.

يعلن الغياب من طرف المجلس الشعبي البلدي بعد سماع المنتخب المعني، ويخطر الوالي بذلك.

الفرع الرابع
حل المجلس الشعبي البلدي وتجديده

المادة 46 : يتم الحل والتجديد الكلي للمجلس الشعبي البلدي :

- في حالة خرق أحكام دستورية،
- في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس،
- في حالة استقالة جماعية لأعضاء المجلس،
- عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدر اختلالات خطيرة تم إثباتها في التسيير البلدي أو من طبيعته المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم،
- عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة بالرغم من تطبيق أحكام المادة 41 أعلاه،
- في حالة خلافات خطيرة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تعيق السير العادي لهيئات البلدية، وبعد إعذار يوجهه الوالي للمجلس دون الاستجابة له،
- في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها،
- في حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب.

المادة 47 : يتم حل المجلس الشعبي البلدي وتجديده بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية.

المادة 48 : في حالة حل المجلس الشعبي البلدي، يعين الوالي، خلال العشرة (10) أيام التي تلي حل المجلس، متصرفا ومساعدين، عند الاقتضاء، توكل لهم مهمة تسيير شؤون البلدية.

وتنتهي مهامهم بقوة القانون بمجرد تنصيب المجلس الجديد.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 49 : تجري انتخابات تجديد المجلس الشعبي البلدي المحل خلال أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ الحل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، إجراؤها خلال السنة الأخيرة من العهدة الانتخابية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 50 : تنتهي عهدة المجلس الجديد مع انتهاء الفترة المتبقية للتجديد العام للمجالس الشعبية البلدية.

المادة 51 : في حالة ظروف استثنائية تعيق إجراء الانتخابات بالبلدية وبعد تقرير الوزير المكلف بالداخلية الذي يعرض على مجلس الوزراء، يعين الوالي متصرفا لتسيير شؤون البلدية.

يمارس المتصرف، تحت سلطة الوالي، السلطات المخولة بموجب التشريع والتنظيم للمجلس الشعبي البلدي ورئيسه. وتنتهي مهام المتصرف بقوة القانون بمجرد تنصيب المجلس الجديد.

تنظم انتخابات المجلس الشعبي البلدي بمجرد توفر الظروف المناسبة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفرع الخامس
نظام المداولات

المادة 52 : يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات.

المادة 53 : يجب أن تجري وتحرر مداولات وأشغال المجلس الشعبي البلدي باللغة العربية.

المادة 54 : باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة في هذا القانون، تتخذ مداولات المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 55 : تحرر المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا.

توقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت ويودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات في أجل ثمانية (8) أيام لدى الوالي مقابل وصل بالاستلام.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 56 : مع مراعاة أحكام المواد 57 و59 و60 أدناه، تصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرين (21) يوما من تاريخ إيداعها بالولاية.

المادة 57 : لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من الوالي، المداولات المتضمنة ما يأتي :

- الميزانيات والحسابات،
- قبول الهبات والوصايا الأجنبية،
- اتفاقيات التوأمة،
- التنازل عن الأملاك العقارية البلدية.

المادة 58 : عندما يخطر الوالي، قصد المصادقة، بالحالات المنصوص عليها في المادة 57 أعلاه، ولم يعلن قراره خلال مدة ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع المداولة بالولاية، تعتبر هذه الأخيرة مصادقا عليها.

المادة 59 : تبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي البلدي :

- المتخذة خرقا للدستور وغير المطابقة للقوانين والتنظيمات،
- التي تمس برموز الدولة وشعاراتها،
- غير المحررة باللغة العربية.

يعاين الوالي بطلان المداولة بقرار.

المادة 60 : لا يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي أو أي عضو من المجلس في وضعية تعارض مصالحه مع مصالح البلدية، بأسمائهم الشخصية أو أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم إلى الدرجة الرابعة أو كوكلاء، حضور المداولة التي تعالج هذا الموضوع وإلا تعد هذه المداولة باطلة.

يثبت بطلان هذه المداولة بقرار معلل من الوالي.

يلزم كل عضو مجلس شعبي بلدي يكون في وضعية تعارض مصالح بالتصريح بذلك لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

في حالة ما يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي في وضعية تعارض مصالح متعلقة به، يجب عليه إعلان ذلك للمجلس الشعبي البلدي.

المادة 61 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي وفقا للشروط والأشكال المنصوص عليها قانونا، أن يرفع إما تظلما إداريا، أو دعوى قضائية أمام الجهات المختصة ضد قرار الوالي الذي يثبت بطلان أو رفض المصادقة على مداولة.

الفصل الثاني
رئيس المجلس الشعبي البلدي

المادة 62 : ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية طبقا لأحكام هذا القانون.

يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها وباسم الدولة.

المادة 63 : يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يقيم بصفة دائمة وفعلية بإقليم البلدية. وفي الحالات الاستثنائية، يمكن الوالي الترخيص بغير ذلك.

الفرع الأول
رئيس المجلس الشعبي البلدي
والقانون الأساسي الخاص به

المادة 64 : يستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي إعلان نتائج الانتخابات.

المادة 65 : يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين.

وفي حالة تساوي الأصوات، يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا.

المادة 66 : يرسل محضر تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى الوالي. ويعلن للعموم عن طريق الإلصاق بمقر البلدية والملحقات الإدارية والمندوبيات البلدية، المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 67 : ينصب الرئيس المنتخب في مهامه بمقر البلدية في حفل رسمي بحضور منتخبي المجلس الشعبي البلدي أثناء جلسة علنية يرأسها الوالي أو ممثله خلال الخمسة عشر (15) يوما على الأكثر التي تلي إعلان نتائج الانتخابات.

عند حدوث حالة استثنائية تعيق تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية تطبق أحكام المادة 19 من هذا القانون.

المادة 68 : يعد محضر بين رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتهية عهدته والرئيس الجديد خلال الثمانية (8) أيام التي تلي تنصيبه وترسل نسخة من هذا المحضر إلى الوالي.

يخطر بذلك المجلس الشعبي البلدي.

يحدد مضمون وخصائص هذا المحضر عن طريق التنظيم.

يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي جددت عهدته عرض حال عن وضعية البلدية أمام أعضاء المجلس المنتخب.

المادة 69 : يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي نائبان (2) أو عدة نواب الرئيس يكون عددهم كما يأتي :

- نائبان (2) بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من سبعة (7) إلى تسعة (9) مقاعد،
- ثلاثة (3) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من أحد عشر (11) مقعدا،
- أربعة (4) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من خمسة عشر (15) مقعدا،
- خمسة (5) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من ثلاثة وعشرين (23) مقعدا،
- ستة (6) نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من ثلاثة وثلاثين (33) مقعدا.

المادة 70 : يعرض رئيس المجلس الشعبي البلدي قائمة المنتخبين الذين اختارهم لشغل وظائف نواب الرئيس، خلال الخمسة عشر (15) يوما على الأكثر التي تلي تنصيبه للمصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للمجلس الشعبي البلدي في حدود ما تنص عليه المادة 69 أعلاه.

يتم استخلاف نائب الرئيس المتوفى أو المستقيل أو المقصى أو الممنوع قانونا حسب نفس الأشكال.

يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي تفويض إمضائه لصالح نواب الرئيس في حدود المهام الموكلة لهم.

المادة 71 : يستخلف رئيس المجلس الشعبي البلدي المتوفى أو المستقيل أو المتخلي عن المنصب أو محل مانع قانوني خلال عشرة (10) أيام على الأكثر، حسب الكيفيات المنصوص عليها في المادة 65 أعلاه.

المادة 72 : يتفرغ رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة دائمة لممارسة عهدته الانتخابية.

يستخلف رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي حصل له مانع مؤقت في أداء وظائفه بنائب رئيس.

إذا استحال على الرئيس تعيين مستخلف له، يقوم المجلس الشعبي البلدي بتعيين أحد نواب الرئيس، وإن تعذر ذلك، أحد أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

المادة 73 : يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي المستقيل دعوة المجلس للاجتماع لتقديم استقالته. وتثبت هذه الاستقالة عن طريق مداولة ترسل إلى الوالي.

تصبح استقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي سارية المفعول ابتداء من تاريخ استلامها من الوالي.

يتم إلصاق المداولة المتضمنة تثبيت استقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية.

المادة 74 : يعد متخليا عن المنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي المستقيل الذي لم يجمع المجلس طبقا للمادة 73 أعلاه لتقديم استقالته أمامه، كما هو محدد في هذا القانون.

يتم إثبات تخلي رئيس المجلس الشعبي البلدي عن المنصب في أجل عشرة (10) أيام بعد شهر من غيابه خلال دورة غير عادية للمجلس بحضور الوالي أو ممثله.

ويستخلف في مهامه طبقا لأحكام المادة 65 أعلاه.

تلصق المداولة المتضمنة إثبات تخلي رئيس المجلس الشعبي البلدي عن المنصب بمقر البلدية.

المادة 75 : يعتبر في حالة تخل عن المنصب، الغياب غير المبرر لرئيس المجلس الشعبي البلدي لأكثر من شهر، ويعلن ذلك من طرف المجلس الشعبي البلدي.

في حالة انقضاء أربعين (40) يوما من غياب رئيس المجلس الشعبي البلدي دون أن يجتمع المجلس في جلسة استثنائية، يقوم الوالي بجمعه لإثبات هذا الغياب.

يتم استخلاف رئيس المجلس الشعبي البلدي في مهامه طبقا لأحكام المادة 72 أعلاه.

يتم تعويض رئيس المجلس الشعبي البلدي وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في المادة 65 من هذا القانون.

المادة 76 : يتقاضى رئيس المجلس الشعبي البلدي ونواب الرئيس والمندوبون البلديون، وعند الاقتضاء، المتصرف المنصوص عليه في المادة 48 من هذا القانون، منحة مرتبطة بوظائفهم.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني
صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي
الفقرة الأولى
صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية

المادة 77 : يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسم التشريفية والتظاهرات الرسمية.
وينبغي عليه المشاركة فيها حسب التزاماته المحددة في هذا القانون.

المادة 78 : يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 79 : يرأس رئيس المجلس الشعبي البلدي، المجلس الشعبي البلدي، وبهذه الصفة :
- يستدعيه ويعرض عليه المسائل الخاضعة لاختصاصه،
- يعد مشروع جدول أعمال الدورات ويترأسها.

المادة 80 : يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ويطلعه على ذلك.

المادة 81 : ينفذ رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف.

المادة 82 : يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية، بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها.
ويجب عليه، على وجه الخصوص، القيام بما يأتي:
- التقاضي باسم البلدية ولحسابها،
- إدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية البلدية،
- إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والإيجارات وقبول الهبات والوصايا،
- القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها،
- اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والإسقاط،
- ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة،
- اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية،
- السهر على المحافظة على الأرشيف،
- اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.

المادة 83 : يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها.

المادة 84 : عندما تتعارض مصالح رئيس المجلس الشعبي البلدي مع مصالح البلدية، باسمه الشخصي أو باسم زوجه أو أصوله أو فروعه إلى الدرجة الرابعة أو بصفته وكيلا، يعين المجلس الشعبي البلدي المجتمع تحت رئاسة منتخب آخر غير رئيس المجلس الشعبي البلدي، أحد أعضائه لتمثيل البلدية سواء أمام القضاء أو عند إبرام العقود.
ولا يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يتولى تنفيذ قرارات ناجمة عن المداولة ولا يحق له تمثيل البلدية في جميع القضايا المتنازع فيها ذات الصلة بموضوع المداولة.

الفقرة الثانية
صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي
بصفته ممثلا للدولة

المادة 85 : يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية. وبهذه الصفة، فهو يكلف على الخصوص بالسهر على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 86 : لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية. وبهذه الصفة، يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.

المادة 87 : في إطار أحكام المادة 86 أعلاه، يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، تفويض إمضائه للمندوبين البلديين والمندوبين الخاصين وإلى كل موظف بلدي قصد:

- استقبال التصريحات بالولادة والزواج والوفيات،
- تدوين كل العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية،
- إعداد وتسليم كل العقود المتعلقة بالتصريحات المذكورة أعلاه،
- التصديق على كل توقيع يقوم به أي مواطن أمامهم بموجب تقديم وثيقة هوية،
- التصديق بالمطابقة على كل نسخة وثيقة بتقديم النسخة الأصلية منها.

يرسل القرار المتضمن التفويض بالإمضاء إلى الوالي وإلى النائب العام المختص إقليميا.

المادة 88 : يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بما يأتي :

- تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية،
- السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية،
- السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف.

ويكلف بالإضافة إلى ذلك، بكل المهام التي يخولها له التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 89 : يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، كل الاحتياطات الضرورية وكل التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أية كارثة أو حادث.

وفي حالة الخطر الجسيم والوشيك، يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذ تدابير الأمن التي تقتضيها الظروف ويعلم الوالي بها فورا.

كما يأمر ضمن نفس الأشكال، بهدم الجدران والعمارات والبنايات الآيلة للسقوط مع احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، لا سيما المتعلق بحماية التراث الثقافي.

المادة 90 : في حالة حدوث كارثة طبيعية أو تكنولوجية على إقليم البلدية يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم الإسعافات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 91 : في إطار مخططات تنظيم وتدخل الإسعافات، يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بتسخير الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع المعمول به.

ويخطر الوالي بذلك.

المادة 92 : لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية.

المادة 93 : يعتمد رئيس المجلس الشعبي البلدي، قصد ممارسة صلاحياته في مجال الشرطة الإدارية، على سلك الشرطة البلدية التي يحدد قانونها الأساسي عن طريق التنظيم.

يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، عند الاقتضاء، تسخير قوات الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 94 : في إطار احترام حقوق وحريات المواطنين، يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على الخصوص، بما يأتي:

- السهر عل المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات،
- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجرى فيها تجمع الأشخاص، ومعاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها،
- تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة،
- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير الوطني،
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري،
- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية،
- السهر على احترام التنظيم في مجال الشغل المؤقت للأماكن التابعة للأملاك العمومية والمحافظة عليها،
- اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها،
- منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة،
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع،
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة،
- ضمان ضبطية الجنائز والمقابر طبقا للعادات وحسب مختلف الشعائر الدينية، والعمل فورا على دفن كل شخص متوفى بصفة لائقة دون تمييز للدين أو المعتقد.

ترسل نسخة من المحاضر التي تثبت مخالفة القانون والتنظيم من المصالح التقنية للدولة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يستعين بالمصالح التقنية للدولة في إطار ممارسة صلاحياته كما هي محددة في هذه المادة.

المادة 95 : يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخص البناء والهدم والتجزئة حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يلزم بالسهر على احترام التشريع والتنظيم المتعلقين بالعقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري على كامل إقليم البلدية.

الفرع الثالث
قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي

المادة 96 : يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي، في إطار صلاحياته، قرارات قصد :

- الأمر باتخاذ تدابير محلية خاصة بالمسائل الموضوعة بموجب القوانين والتنظيمات تحت إشرافه وسلطته،
- إعلان القوانين والتنظيمات الخاصة بالضبطية وتذكير المواطنين باحترامها،
- تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، عند الاقتضاء،
- تفويض إمضائه.

المادة 97 : لا تصبح قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة أو بعد إشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى.

المادة 98 : تسجل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب تاريخ إصدارها في السجل البلدي المخصص لهذا الغرض.

ترسل هذه القرارات خلال الثماني والأربعين (48) ساعة من رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى الوالي الذي يثبت استلامها على سجل مرقم ومؤشر من طرفه ويسلم مقابلها وصل استلام.

ويتم إلصاقها في المكان المخصص لإعلام الجمهور بعد إصدار وصل الاستلام من الوالي، وتدرج في مدونة العقود الإدارية للبلدية.

المادة 99 : تصبح القرارات البلدية المتعلقة بالتنظيمات العامة، قابلة للتنفيذ بعد شهر (1) من تاريخ إرسالها إلى الوالي.

وفي حالة الاستعجال، يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي أن ينفذ فورا القرار أو القرارات البلدية المتعلقة بها بعد إعلام الوالي بذلك.

الفصل الثالث
سلطة حلول الوالي

المادة 100 : يمكن الوالي أن يتخذ، بالنسبة لجميع بلديات الولاية أو بعضها، كل الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الأمن والنظافة والسكينة العمومية وديمومة المرفق العام، عندما لا تقوم السلطات البلدية بذلك ولا سيما منها التكفل بالعمليات الانتخابية والخدمة الوطنية والحالة المدنية.

المادة 101 : عندما يمتنع رئيس المجلس الشعبي البلدي عن اتخاذ القرارات الموكلة له بمقتضى القوانين والتنظيمات، يمكن الوالي، بعد إعذاره، أن يقوم تلقائيا بهذا العمل مباشرة بعد انقضاء الآجال المحددة بموجب الإعذار.

المادة 102 : في حالة حدوث اختلال بالمجلس الشعبي البلدي يحول دون التصويت على الميزانية، فإن الوالي يضمن المصادقة عليها وتنفيذها وفق الشروط المحددة في المادة 186 من هذا القانون.

الباب الثاني
صلاحيات البلدية

المادة 103 : يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادة 104 : يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته طبقا للمبادئ المحددة في المادتين 3 و4 من هذا القانون.

المادة 105 : يتعين على المصالح التقنية للدولة تقديم مساهمتها للبلدية وفق الشروط المحددة عن طريق القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 106 : تخضع توأمة بلدية ما مع بلدية أو أي جماعة إقليمية أجنبية أخرى إلى الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي وزير الشؤون الخارجية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الأول
التهيئة والتنمية

المادة 107 : يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

المادة 108 : يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 109 : تخضع إقامة أي مشروع استثمار و/أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.

المادة 110 : يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولا سيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية.

المادة 111 : يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.

لهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 112 : تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما.

الفصل الثاني
التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

المادة 113 : تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي.

المادة 114 : يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي، باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة.

المادة 115 : ضمن الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما وبمساهمة المصالح التقنية للدولة، تتولى البلدية :

- التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها،
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن،
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

المادة 116 : في إطار حماية التراث المعماري وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمايته، تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة، على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.

المادة 117 : تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي.

وتسهر أيضا على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

المادة 118 : تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها وصيانتها.

ويمكنها أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

المادة 119 : توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن.

تشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء.

المادة 120 : يقوم المجلس الشعبي البلدي بتعريف الفضاء الآهل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما لا سيما منها المتعلقة بالمجاهد والشهيد.

وبهذه الصفة، يحرص على تسمية كافة المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية.

المادة 121 : تساهم البلدية إلى جانب الدولة في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية كما هي محددة في التشريع الساري المفعول وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية ولاسيما منها تلك المخلدة للثورة التحريرية.

الفصل الثالث
نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة

المادة 122 : تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كافة الإجراءات قصد :

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها،
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.

غير أنه يمكن البلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يأتي:

- اتخاذ، عند الاقتضاء، وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني،
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة،
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية،
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها،
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها،
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل،
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية،
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة،
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل الرابع
النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية

المادة 123 : تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات :

- توزيع المياه الصالحة للشرب،

- صرف المياه المستعملة ومعالجتها،
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها،
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة،
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور،
- صيانة طرقات البلدية،
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

المادة 124 : تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وفي حدود إمكانياتها وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.

القسم الثالث
الإدارة البلدية والمصالح العمومية وأملاك البلدية

الباب الأول
إدارة البلدية
الفصل الأول
تنظيم إدارة البلدية

المادة 125 : للبلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية.

المادة 126 : يتحدد تنظيم إدارة البلدية طبقا لهذا القانون وحسب أهمية الجماعة وحجم المهام المسندة إليها ولا سيما منها المتعلقة بما يأتي :

- الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين،
- تنظيم مصلحة الحالة المدنية وسيرها، وحماية كل العقود والسجلات الخاصة بها والحفاظ عليها،
- مسك بطاقية الناخبين وتسييرها،
- إحصاء المواطنين، حسب شرائح السن، المولودين في البلدية أو المقيمين بها في إطار تسيير بطاقية الخدمة الوطنية،
- النشاط الاجتماعي،
- النشاط الثقافي والرياضي،
- تسيير الميزانية والمالية،
- مسك سجل جرد الأملاك العقارية البلدية وسجل جرد الأملاك المنقولة،
- تسيير مستخدمي البلدية،
- تنظيم المصالح التقنية البلدية وتسييرها،
- أرشيف البلدية،
- الشؤون القانونية والمنازعات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 127 : تحدد كيفية وشروط تعيين الأمين العام للبلدية عن طريق التنظيم.

المادة 128 : تحدد حقوق الأمين العام للبلدية وواجباته عن طريق التنظيم.

المادة 129 : يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي :

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي،
- تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية البلدية،
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين المنصوص عليه في المادة 126 أعلاه،
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام المنصوص عليه في المادة 68 أعلاه.

يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية باستثناء القرارات.

المادة 130 : يزود مستخدمو المصالح والمؤسسات البلدية، غير الخاضعين للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، بقانون أساسي خاص.

المادة 131 : يستفيد مستخدمو المصالح والمؤسسات البلدية من التكوين وتحسين المستوى طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 132 : يمكن البلدية أن تلجأ إلى خدمات خبراء ومستشارين عن طريق التعاقد من أجل إنجاز مهام ظرفية وفق الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الثاني
المندوبيات والملحقات البلدية

المادة 133 : يمكن البلدية أن تحدث مندوبيات بلدية و/أو ملحقات بلدية في حدود اختصاصاتها.

تحدد قواعد تنظيم المندوبيات والملحقات البلدية وسيرها عن طريق التنظيم.

المادة 134 : تتولى المندوبية البلدية ضمان مهام المرفق العام وتوفير الوسائل الضرورية للتكفل بها.

وينشط المندوبية البلدية منتخب يدعى المندوب البلدي ويعين بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيس المجلس.

ويساعده متصرف يعينه رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من الأمين العام للبلدية.

المادة 135 : يتصرف المندوب البلدي تحت مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي وباسمه ويتلقى منه تفويضا بالإمضاء.

المادة 136 : يحدد بموجب مرسوم عدد المندوبيات البلدية المنصوص عليها في المادة 134 أعلاه وحدودها بالنسبة لكل بلدية كبرى اعتمادا، بصفة خاصة، على الطابع الجغرافي والحضري لإقليمها ومقتضيات المرفق العام.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 137 : يحدد المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة، المرافق العمومية التي يعهد بها إلى المندوبية البلدية ويوفر الوسائل المادية والبشرية الضرورية لسيرها.

المادة 138 : عندما يكون من الصعب الاتصال بين المقر الرئيسي للبلدية وجزء منها لبعد المسافة أو للضرورة، يحدث المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة ملحقة إدارية ويحدد مجال اختصاصها، ويعين لها مندوبا خاصا.

يعين المندوب الخاص من بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي ويراعى قدر الإمكان في تعيينه أن يكون من المقيمين في ذلك الجزء المعني من البلدية ويتصرف تحت مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويتلقى باسمه تفويضا بالإمضاء.

يتولى المندوب الخاص وظائف ضابط الحالة المدنية في هذا الجزء من البلدية.

الفصل الثالث
أرشيف البلدية

المادة 139 : البلدية مسؤولة على حماية أرشيفها والاحتفاظ به.

يضمن الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تسيير أرشيف البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تشكل أعباء حفظ أرشيف البلدية وتسييره وحمايته نفقات إجبارية.

المادة 140 : في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، تودع إجباريا وثائق الحالة المدنية التي تجاوز عمرها القرن والمخططات وسجلات مسح الأراضي التي لم تعد مستعملة منذ ثلاثين (30) سنة على الأقل وكل الوثائق الأخرى المحفوظة في أرشيف البلدية التي يقل عدد سكانها عن 20.000 نسمة في أرشيف الولاية ما عدا الحالات التي يرخص فيها الوالي بخلاف ذلك.

المادة 141 : مع احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، يمكن أن تودع الوثائق المذكورة في المادة 140 أعلاه المحفوظة بأرشيف البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 20.000 نسمة بأرشيف الولاية بقرار من الوالي، بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي.

وتودع هذه الوثائق إجباريا في مركز أرشيف الولاية إذا تبين بأنه من غير الممكن ضمان حفظها بصفة ملائمة من طرف البلدية.

المادة 142 : في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، يلزم رئيس المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بالنسبة للوثائق التي تكتسي أهمية خاصة، لا سيما سجلات الحالة المدنية والمخططات وسجلات مسح الأراضي، والوثائق المالية والمحاسبة التي تبين أن ظروف المحافظة عليها تعرضها للاتلاف.

في حالة تقصير البلدية، يقرر الوالي الإيداع التلقائي لهذه الوثائق في أرشيف الولاية.

المادة 143 : في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، تبقى الوثائق المودعة تطبيقا لأحكام المواد 140 و141 و142 أعلاه بأرشيف الولاية ملكا للبلدية.

يتم ضمان حفظ أرشيف البلدية وتصنيفه وتبليغه وفق نفس الشروط المطبقة على أرشيف الولاية.

لا يمكن إتلاف محتوى أرشيف البلدية المودع بأرشيف الولاية بدون ترخيص من المجلس الشعبي البلدي.

الباب الثاني
مسؤولية البلدية

المادة 144 : البلدية مسؤولة مدنيا عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي البلدي ومنتخبو البلدية ومستخدموها أثناء ممارسة مهامهم أو بمناسبتها.

وتلزم البلدية برفع دعوى الرجوع أمام الجهة القضائية المختصة ضد هؤلاء في حالة ارتكابهم خطأ شخصيا.

المادة 145 : كل قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يأخذ بعين الاعتبار آراء المصالح التقنية المؤهلة قانونا ويحدث ضررا في حق المواطن والبلدية و/أو الدولة تعرضه للعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

المادة 146 : تلزم البلدية بحماية الأشخاص المذكورين في المادة 148 أدناه من التهديدات أو الإهانات أو القذف التي يمكن أن يتعرضوا لها أثناء ممارسة مهامهم أو بمناسبتها.

المادة 147 : في حالة وقوع كارثة طبيعية لا تتحمل البلدية أية مسؤولية تجاه الدولة والمواطنين إذا أثبتت أنها اتخذت الاحتياطات التي تقع على عاتقها والمنصوص عليها بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 148 : تغطي البلدية مبالغ التعويضات الناجمة عن الحوادث الضارة التي تطرأ لرئيس المجلس الشعبي البلدي ونواب الرئيس والمندوبين البلديين والمنتخبين والمستخدمين البلديين أثناء ممارسة مهامهم أو بمناسبتها.

عندما يتعرض منتخب أو عون بلدي إلى ضرر مادي ناجم بصفة مباشرة عن ممارسة وظيفته أو بمناسبتها، تكون البلدية ملزمة بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي مصادق عليها طبقا لأحكام هذا القانون، بالتعويض المستحق على أساس تقييم عادل ومنصف.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يجمع هذا التعويض مع تعويض آخر لنفس الضرر.

تتحمل ميزانية البلدية التعويضات ذات الصلة.

للبلدية حق الرجوع ضد المتسببين في هذه الأحداث.

الباب الثالث
المصالح العمومية البلدية
الفصل الأول
أحكام عامة

المادة 149 : مع مراعاة الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال، تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها وإدارة أملاكها.

وبهذه الصفة، فهي تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية قصد التكفل على وجه الخصوص، بما يأتي :

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة،
- النفايات المنزلية والفضلات الأخرى،
- صيانة الطرقات وإشارات المرور،
- الإنارة العمومية،
- الأسواق المغطاة والأسواق والموازين العمومية،
- الحظائر ومساحات التوقف،
- المحاشر،
- النقل الجماعي،
- المذابح البلدية،
- الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها بما فيها مقابر الشهداء،
- الفضاءات الثقافية التابعة لأملاكها،
- فضاءات الرياضة والتسلية التابعة لأملاكها،
- المساحات الخضراء.

المادة 150 : يكيف عدد وحجم المصالح المنصوص عليها في المادة 149 أعلاه، حسب إمكانيات ووسائل واحتياجات كل بلدية.

ويمكن تسيير هذه المصالح مباشرة في شكل استغلال مباشر أو في شكل مؤسسة عمومية بلدية عن طريق الامتياز أو التفويض.

الفصل الثاني
الاستغلال المباشر

المادة 151 : يمكن البلدية أن تستغل مصالحها العمومية عن طريق الاستغلال المباشر.
تقيد إيرادات ونفقات الاستغلال المباشر في ميزانية البلدية.
ويتولى تنفيذها أمين خزينة البلدية طبقا لقواعد المحاسبة العمومية.

المادة 152 : يمكن البلدية أن تقرر منح ميزانية مستقلة لبعض المصالح العمومية المستغلة مباشرة.

الفصل الثالث
المؤسسة العمومية البلدية

المادة 153 : يمكن البلدية أن تنشئ مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من أجل تسيير مصالحها.

المادة 154 : تكون المؤسسات العمومية البلدية ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي وتجاري ويجب على المؤسسة العمومية البلدية ذات الطابع الصناعي والتجاري أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها.
تحدد قواعد تنظيم المؤسسات العمومية البلدية وسيرها عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع
الامتياز وتفويض المصالح العمومية

المادة 155 : يمكن المصالح العمومية البلدية المذكورة في المادة 149 أعلاه، أن تكون محل امتياز طبقا للتنظيم الساري المفعول.
يخضع الامتياز لدفتر شروط نموذجي يحدد عن طريق التنظيم.

المادة 156 : يمكن البلدية أن تفوض تسيير المصالح العمومية المنصوص عليها في المادة 149 أعلاه عن طريق عقد برنامج أو صفقة طلبية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

الفصل الخامس
الأملاك البلدية

المادة 157 : للبلدية أملاك عمومية وأملاك خاصة.

المادة 158 : تتشكل الأملاك العمومية للبلدية من الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية طبقا لأحكام القانون المنظم للأملاك الوطنية.
إن الأملاك البلدية التابعة للأملاك العمومية للبلدية غير قابلة للتنازل ولا التقادم ولا الحجز.

المادة 159 : تشتمل الأملاك الخاصة للبلدية، على الخصوص، على ما يأتي :
- جميع البنايات والأراضي التي تملكها البلدية غير المصنفة ضمن أملاكها والمخصصة للمصالح والهيئات الإدارية،

- المحلات ذات الاستعمال السكني وتوابعها المتبقية ضمن الأملاك الخاصة للبلدية أو التي أنجزتها بأموالها الخاصة،
- الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها البلدية،
- الأملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها بأموالها الخاصة،
- العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي التي نقلت ملكيتها إلى البلدية وفق ما نص عليه القانون،
- المساكن الإلزامية أو الوظيفية كما هي معرفة قانونا والتي نقلت ملكيتها إلى البلدية،
- الأملاك التي ألغي تصنيفها من الأملاك العمومية الوطنية والعائدة إليها،
- الهبات والوصايا التي تقدم للبلدية والتي تقبلها حسب الأشكال والشروط التي ينص عليها القانون،
- الأملاك الآتية من الأملاك الخاصة للدولة أو الولاية التي تم التنازل عنها للبلدية أو انتقلت ملكيتها التامة إليها،
- الأملاك المنقولة والعتاد الذي اقتنته أو أنجزته البلدية بأموالها الخاصة،
- الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها والتي تمثل مقابل قيمة حصص مساهمتها في تأسيس المؤسسات العمومية ودعمها المالي.

المادة 160 : يتم إحصاء الأملاك البلدية غير المنقولة في السجل البلدي لجرد الأملاك العقارية ويتم جرد الأملاك المنقولة في سجل جرد الأملاك المنقولة.

المادة 161 : يكتسي مسك سجل الأملاك العقارية وسجل الجرد المنصوص عليهما في المادة 160 أعلاه، طابعا إلزاميا تجاه المصالح المشرفة على تخصيصات الأملاك البلدية.
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 162 : يسهر المجلس الشعبي البلدي تحت مسؤولية رئيس المجلس على مسك وتحيين سجل الأملاك العقارية وسجل جرد الأملاك المنقولة.

المادة 163 : يتعين على المجلس الشعبي البلدي القيام بصفة دورية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تثمين الأملاك البلدية المنتجة للمداخيل وجعلها أكثر مردودية.

المادة 164 : لا يمكن القيام بأي نفقة متعلقة بملك بلدي إلا إذا تم تطهير وضعيته وتسجيله في سجل جرد الأملاك البلدية.
تحدد عن طريق التنظيم كيفيات التسيير والاستغلال الذي يسمح بصرف النفقات على الأملاك التي توجد في طور الإدماج ضمن الأملاك البلدية.

المادة 165 : يتم التملك وعقود حيازة الأملاك العقارية من طرف البلدية أو مؤسساتها العمومية طبقا للشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 166 : يخضع قبول أو رفض الهبات والوصايا الممنوحة للبلدية أو مؤسساتها العمومية لمداولة المجلس الشعبي البلدي مع مراعاة أحكام المادة 57 أعلاه.

المادة 167 : يتعين على البلدية اقتناء وتخصيص الأراضي الضرورية للدفن وصيانتها، وهي غير قابلة للتمليك.
تحدد كيفيات إنشائها وتوسيعها وإعادة تخصيصها عن طريق التنظيم.

المادة 168 : ينظم المجلس الشعبي البلدي تسيير ومراقبة الأسواق البلدية والأسواق المتنقلة والمعارض والعروض التي تنظم على إقليم البلدية.

القسم الرابع
مالية البلدية

الباب الأول
أحكام عامة

المادة 169 : البلدية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة بها. وهي مسؤولة أيضا عن تعبئة مواردها.

المادة 170 : تتكون الموارد الميزانية والمالية للبلدية بصفة خاصة، مما يأتي :
- حصيلة الجباية،
- مداخيل ممتلكاتها،
- مداخيل أملاك البلدية،
- الإعانات والمخصصات،
- ناتج الهبات والوصايا،
- القروض،
- ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية،
- ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية،
- الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 171 : يخضع قبول الهبات والوصايا الأجنبية للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية ويتم جردها وإدراجها في الميزانية.

المادة 172 : تتلقى البلدية إعانات ومخصصات تسيير بالنظر على وجه الخصوص، لما يأتي :
- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها كما هي محددة في هذا القانون،
- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية،
- التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة ولا سيما منها الكوارث الطبيعية أو النكبات كما هي محددة في هذا القانون،
- أهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخولة لها قانونا،
- نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية، في إطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية.

توجه الإعانات الممنوحة للبلدية من الدولة للغرض الذي منحت من أجله.
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 173 : تقيد الاعتمادات المالية للتجهيز بعنوان مساهمات الدولة أو ميزانية الولاية أو الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكل الإعانات الأخرى بتخصيص خاص.

المادة 174 : يمكن البلدية اللجوء إلى القرض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل.
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 175 : تحدد البلدية في إطار تسيير ممتلكاتها وسير مصالحها العمومية المحلية مساهمة مالية للمرتفقين تتناسب وطبيعة الخدمات المقدمة ونوعيتها.

تشجع البلدية وتدعم كل نشاط أو مساهمة أو مبادرة فردية أو جماعية تهدف إلى إنجاز مشاريع ذات منفعة عامة.
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الثاني
الميزانية والحسابات
الفصل الأول
ميزانيـة البلدية

المادة 176 : ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية. وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.
يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم.

المادة 177 : يتم إعداد الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية ويتم تعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافية.
يسمى فتح الاعتمادات المصادق عليها على انفراد في حالة الضرورة "اعتمادات مفتوحة مسبقا" إذا جاءت قبل الميزانية الإضافية أو "ترخيصا خاصا" إذا جاءت بعدها.

المادة 178 : يشترط فتح الاعتمادات المسبقة للميزانية الإضافية والتراخيص الخاصة بتوفر إيرادات جديدة.

المادة 179 : تحتوي ميزانية البلدية على قسمين :
- قسم التسيير،
- قسم التجهيز والاستثمار.

وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا.
يقتطع من إيرادات التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار.
تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفرع الأول
التصويت على الميزانية وضبطها

المادة 180 : يتولى الأمين العام للبلدية، تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد مشروع الميزانية.
يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي مشروع الميزانية أمام المجلس للمصادقة عليه.

المادة 181 : يصوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية البلدية وتضبط وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
يصوت على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها.
يصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها.

المادة 182 : يصوت على الاعتمادات بابًا بابًا ومادةً مادة.
يمكن المجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات من باب إلى باب داخل نفس القسم عن طريق مداولة.
يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي إجراء تحويلات من مادة إلى مادة داخل نفس الباب بموجب قرار، ويخطر بذلك المجلس الشعبي البلدي بمجرد انعقاد دورة جديدة.
غير أنه لا يمكن القيام بأي تحويل بالنسبة للاعتمادات المقيدة بتخصيص خاص.

المادة 183 : لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإجبارية.

في حالة ما إذا صوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة، فإن الوالي يرجعها مرفقة بملاحظاته خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي استلامها، إلى الرئيس الذي يخضعها لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي خلال عشرة (10) أيام.

يتم إعذار المجلس الشعبي البلدي من الوالي، إذا صوت على الميزانية مجددا بدون توازن أو لم تنص على النفقات الإجبارية.

وإذا لم يتم التصويت على الميزانية ضمن الشروط المنصوص عليها في هذه المادة خلال أجل الثمانية (8) أيام التي تلي تاريخ الإعذار المذكور أعلاه، تضبط تلقائيا من طرف الوالي.

المادة 184 : عندما يترتب على تنفيذ ميزانية البلدية عجز، فإنه يجب على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتصاصه وضمان توازن الميزانية الإضافية.

إذا لم يتخذ المجلس الشعبي البلدي الإجراءات التصحيحية الضرورية، فإنه يتم اتخاذها من الوالي الذي يمكنه أن يأذن بامتصاص العجز على سنتين ماليتين أو أكثر.

المادة 185 : إذا لم تضبط ميزانية البلدية نهائيا لسبب ما، قبل بدء السنة المالية، يستمر العمل بالإيرادات والنفقات العادية المقيدة في السنة المالية السابقة إلى غاية المصادقة على الميزانية الجديدة.

غير أنه، لا يجوز الالتزام بالنفقات وصرفها إلا في حدود جزء من اثني عشر (1/12) في الشهر من مبلغ اعتمادات السنة المالية السابقة.

المادة 186 : عندما لا يصوت على ميزانية البلدية بسبب اختلال داخل المجلس الشعبي البلدي وطبقا للمادة 102 أعلاه، يقوم الوالي باستدعاء المجلس الشعبي البلدي في دورة غير عادية للمصادقة عليها.

غير أنه، لا تعقد هذه الدورة إلا إذا انقضت الفترة القانونية للمصادقة على الميزانية وبعد تطبيق أحكام المادة 185 أعلاه عندما يتعلق الأمر بالميزانية الأولية.

وفي حالة عدم توصل هذه الدورة إلى المصادقة على الميزانية، يضبطها الوالي نهائيا.

المادة 187 : تعد ميزانية البلدية للسنة المدنية ويمتد تنفيذها إلى غاية :

- 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة إلى عمليات التصفية ودفع النفقات،
- 31 مارس بالنسبة إلى عمليات تصفية المداخيل وتحصيلها ودفع النفقات.

المادة 188 : يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي، عند نهاية الفترة الإضافية للسنة المالية، الحساب الإداري للبلدية ويعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.

تتم المصادقة على الحساب الإداري وإعداد حساب التسيير وكذا التقرير الدوري للكتابات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفرع الثاني
المناقصات والصفقات العمومية
الفقرة الأولى
الصفقات العمومية

المادة 189 : يتم إبرام صفقات اللوازم والأشغال أو تقديم الخدمات التي تقوم بها البلدية والمؤسسات العمومية البلدية ذات الطابع الإداري طبقا للتنظيم الساري المفعول المطبق على الصفقات العمومية.

المادة 190 : تتأسس اللجنة البلدية للصفقات طبقا للتنظيم الساري المفعول المطبق على الصفقات العمومية.

الفقرة الثانية
المناقصة

المادة 191 : تنشأ لجنة بلدية للمناقصة تتشكل كما يأتي :
- رئيس المجلس الشعبي البلدي، رئيسا،
- منتخبان (2) يعينهما المجلس الشعبي البلدي، عضوين،
- الأمين العام للبلدية، عضوا،
- ممثل مصالح أملاك الدولة.

تتم المناقصة بناء على دفتر شروط، تصادق عليه قانونا اللجنة البلدية للمناقصة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
وتحدد مصالح أملاك الدولة السعر الافتتاحي.

المادة 192 : عندما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإجراء مناقصة عمومية لحساب البلدية، يساعده أعضاء اللجنة البلدية للمناقصة.
كل مناقصة يحرر بشأنها محضر يتضمن جميع الملاحظات، ويوقعه جميع أعضاء اللجنة البلدية للمناقصة.

المادة 193 : عندما تقوم السلطة المكلفة بتسيير مؤسسة عمومية بلدية بإجراء مناقصة عمومية، يساعدها أعضاء اللجنة البلدية للمناقصة.
يحرر مدير المؤسسة محضر المناقصة الذي يتضمن مجموع الملاحظات، ويوقعه جميع أعضاء اللجنة البلدية للمناقصة وكذا مدير المؤسسة المعنية.

المادة 194 : يصادق على محضر المناقصة والصفقة العمومية عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي.
يرسل محضر المناقصة والصفقة العمومية إلى الوالي مرفقان بالمداولة المتعلقة بهما.

الفرع الثالث
الإيرادات

المادة 195 : تتكون إيرادات قسم التسيير مما يأتي :
- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما،
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية،
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات،
- ناتج ومداخيل أملاك البلدية.

يخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار ما يأتي:
- الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في المادة 198 أدناه،
- ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية،
- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري،
- ناتج المساهمات في رأس المال،
- إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والولاية،
- ناتج التمليك،
- الهبات والوصايا المقبولة،
- كل الإيرادات المؤقتة أو الظرفية،

- ناتج القروض.

المادة 196 : لا يسمح للبلدية إلا بتحصيل الضرائب والمساهمات والرسوم والأتاوى المحددة عن طريق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يصوت المجلس الشعبي البلدي، في حدود النطاقات المنصوص عليها قانونا على الرسوم والأتاوى التي يرخص للبلدية بتحصيلها لتمويل ميزانيتها.

المادة 197 : لا يمكن أيا كان في إقليم البلدية القيام بتحصيل حق أو رسم، مع مراعاة الحالات المنصوص عليها قانونا، من دون الموافقة المسبقة المتداول عليها في المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الرابع
النفقات

المادة 198 : يحتوي قسم التسيير في باب النفقات على ما يأتي :

- أجور وأعباء مستخدمي البلدية،
- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية،
- المساهمات المقررة على الأملاك ومداخيل البلدية بموجب القوانين،
- نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية،
- نفقات صيانة طرق البلدية،
- المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها،
- الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار،
- فوائد القروض،
- أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة،
- مصاريف تسيير المصالح البلدية،
- الأعباء السابقة.

يحتوي قسم التجهيز والاستثمار في باب النفقات خصوصا على ما يأتي :

- نفقات التجهيز العمومي،
- نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار،
- تسديد رأسمال القروض،
- نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 199 : لا تعد إجبارية بالنسبة للبلدية إلا النفقات الملقاة على عاتقها بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما والنفقات المتعلقة بتسديد الديون الواجبة الأداء في إطار القرض.

مع مراعاة احترام الأحكام المتعلقة بالمالية البلدية، تسهر الدولة على تخصيص الموارد التكميلية لتغطية النفقات الملقاة على عاتق البلدية بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 200 : يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يقيد في الميزانية اعتمادات لتغطية النفقات الطارئة.

يقرر المجلس الشعبي البلدي استعمال هذه الاعتمادات عن طريق التحويل إلى مواد لم تزود بصفة كافية وفي حالة الاستعجال، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بذلك ويخطر المجلس الشعبي البلدي خلال الدورة الجديدة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 201 : تتقادم الديون التي لم يؤمر بصرفها وتصفيتها ودفعها في أجل أربع (4) سنوات من افتتاح السنة المالية المتعلقة بها، وتعود بصفة نهائية لصالح البلديات باستثناء الحالات التي يكون فيها التأخير بفعل الإدارة أو بسبب وجود طعن أمام جهة قضائية.

الفصل الثاني
المحاسبة البلدية

المادة 202 : تقدم حسابات السنة المالية السابقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي قبل التداول على الميزانية الإضافية للسنة الجارية.

المادة 203 : يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي الحوالات ويصدر سندات التحصيل.

في حالة رفض رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بإعداد حوالة قصد تغطية نفقة إجبارية أو إصدار سند تحصيل، يتخذ الوالي قرارا يحل محل حوالة أو سند تحصيل رئيس المجلس الشعبي البلدي طبقا للتشريع الساري المفعول.

المادة 204 : تعتبر منجزة عند نهاية السنة المالية :

- كل النفقات المأمور بدفعها والمعترف بصحتها،
- كل الإيرادات التي كانت موضوع إصدار سندات تحصيل.

تتولى الخزينة العمومية من أجل تغطية حاجيات خزينة البلديات، تحصيل الإيرادات وتقدم تسبيقات على الإيرادات الجبائية وفقا للأحكام المحددة في قانون المالية وطبقا للإجراءات المحددة بموجب التنظيم.

المادة 205 : يمارس مهام أمين خزينة البلدية محاسب عمومي معين طبقا للتنظيم.

المادة 206 : يتولى أمين خزينة البلدية تحصيل الإيرادات وتصفية نفقات البلدية، وهو مكلف وحده وتحت مسؤوليته بمتابعة تحصيل مداخيل البلدية وكل المبالغ العائدة لها وصرف النفقات المأمور بدفعها.

المادة 207 : يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي ما عدا الحالات المستثناة بموجب القوانين والتنظيمات، بإعداد جميع جداول الرسوم والتوزيعات الفرعية وكشوف الخدمات الموجهة لأمين خزينة البلدية قصد تحصيلها، وتكون هذه الكشوف نافذة.

المادة 208 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، عند الحاجة، إنشاء وكالات إيرادات أو وكالات تسبيق على النفقات بمداولة.

وينفذ هذه الوكالات وكيل مالي وفقا للتشريع الساري المفعول.

المادة 209 : تبقى حسابات البلدية مودعة في مقر البلدية.

الفصل الثالث
مراقبة الحسابات وتطهيرها

المادة 210 : تتم مراقبة وتدقيق الحسابات الإدارية للبلدية وتطهير حسابات التسيير الخاصة بها من طرف مجلس المحاسبة طبقا للتشريع الساري المفعول.

القسم الخامس
التضامن ما بين البلديات والمابين البلديات

الباب الأول
التضامن المالي ما بين البلديات

المادة 211 : تتوفر البلديات قصد تجسيد التضامن المالي ما بين البلديات وضمان المداخيل الجبائية، على صندوقين:
- الصندوق البلدي للتضامن،
- صندوق الجماعات المحلية للضمان.

تحدد كيفيات تنظيم هذه الصناديق وتسييرها عن طريق التنظيم.

المادة 212 : يدفع الصندوق البلدي للتضامن المذكور في المادة 211 أعلاه للبلديات ما يأتي :
- مخصص مالي سنوي بالمعادلة، موجه لقسم التسيير في ميزانية البلدية لتغطية النفقات الإجبارية كأولوية،
- إعانات التجهيز الموجهة لقسم التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية،
- إعانات توازن للبلديات التي تواجه وضعية مالية صعبة،
- إعانات استثنائية للبلديات التي تواجه وضعية غير متوقعة.

تقيد إعانات التجهيز للصندوق البلدي للتضامن بتخصيص خاص.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 213 : يخصص صندوق الجماعات المحلية للضمان المنصوص عليه في المادة 211 أعلاه لتعويض ناقص قيمة الإيرادات الجبائية بالنسبة للمبلغ المتوقع تحصيله من هذه الإيرادات.

المادة 214 : يمول صندوق الجماعات المحلية للضمان المنصوص عليه في المادة 211 أعلاه بالمساهمات الإجبارية للجماعات المحلية التي تحدد نسبتها عن طريق التنظيم.

يدفع الرصيد الدائن لصندوق الجماعات المحلية للضمان المستخلص من كل سنة مالية إلى الصندوق البلدي للتضامن.

الباب الثاني
التعاون المشترك بين البلديات

المادة 215 : يمكن بلديتين (2) متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية طبقا للقوانين والتنظيمات.

يسمح التعاون المشترك بين البلديات للبلديات بتعاضد وسائلها وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة.

المادة 216 : تنجز الأعمال المسجلة في إطار التعاون المشترك بين البلديات بموجب اتفاقية أو عقود يصادق عليها عن طريق المداولات.

تحدد كيفيات تطبيق المادتين 215 و216 عن طريق التنظيم.

المادة 217 : يقوم التعاون المشترك بين البلديات بترقية فضاء للشراكة والتضامن بين بلديتين متجاورتين أو أكثر تابعة لنفس الولاية أو لعدة ولايات.